

أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله دراسة مقارنة

إعداد

عبد الله طه محمد أبو شاور

المشرف

الدكتور راجح عبد الحميد الكردي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلمية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، ٢٠١١

تتعمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: التاريخ: ٢٠١١/٧/٢٤

## الجامعة الأردنية

### نموذج تفويض

أنا الطالب عبد الله محمد اموشا ، أفوض الجامعة الأردنية  
بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص  
عند طلبها.

التوقيع: 

التاريخ: ٨/٤/٢٠١١ م

ب

## قرار لجنة المناقشة


نوقشت هذه الرسالة (أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله دراسة  
مقارنة) وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ م

### أعضاء لجنة المناقشة

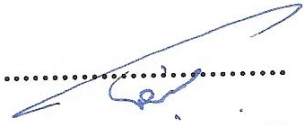
### التوقيع



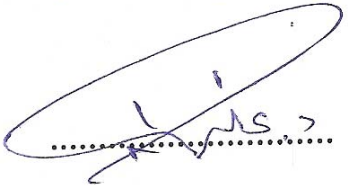
الدكتور راجح عبد الحميد الكردي / مشرفاً  
مشارك - العقيدة الإسلامية



الأستاذ الدكتور محمد أحمد الخطيب / عضواً  
أستاذ - العقيدة الإسلامية



الدكتور "محمد نبيل" طاهر العمري / عضواً  
مساعد - العقيدة الإسلامية



الدكتور علي عايد مقدادي / عضواً من خارج الجامعة  
مشارك - جامعة البلقاء التطبيقية

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١١/٨/١٠

## الإهداء

إلى عينيّ اللتين أبصر بهما ليلاً ونهاراً ،إلى من تمتّيا هذه اللحظة بفارغ الصبر بعد أن رزقهم الله بركة العمر؛ والديّ العزيزين " أبي وأمي " .

إلى من كان له الفضل العظيم بعد الله في تربيّتي وتعليمي،شيخِي الفاضل، وأخي الكبير ، معاذ بن إبراهيم العوايشة .

إلى زوجتي الغالية.

إلى كل من أحبنا ونحبه في الله .

## شكر و تقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى واحمده على أن هداني إلى الإسلام ،  
كما اشكره الله جل وعلا على أن وفقني لإتمام هذه الدراسة وسهل لي السبيل  
إلى تأليفها.

ثم أشكر فضيلة أستاذي الدكتور راجح الكردي على ما اشرف عليّ من  
أجزاء الرسالة كلها من قراءة وتمحيص ونقد بناء، وكذلك معاملته إياي  
معاملة الوالد للولد في حرصه وعنايته وتوجيه إياي ، وإرشاده، وحسن  
نصيحته لإنجاح هذا البحث.

واشكر أعضاء لجنة المناقشة الكريمة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه  
الرسالة ونقدها نقداً علمياً.

وأسأل الله أن ينفع بها صاحبها

## فهرس المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة .....
ج	الإهداء .....
د	شكر وتقدير .....
هـ	فهرس المحتويات .....
ز	الملخص .....
١	المقدمة .....
٤	الفصل التمهيدي: مصطلحات الدراسة .....
٤	المبحث الأول: التعريفات .....
٤	المطلب الأول: الاستدلال والنظر .....
٨	المطلب الثاني: التقليد .....
١١	المطلب الثالث: الواجب والمكلف .....
١٥	المطلب الرابع: السلفية .....
١٩	المطلب الخامس: المتكلمون (المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية) .....
٢٦	المبحث الثاني: طرق المعرفة .....
٣٥	الفصل الأول: أول واجب على المكلف، وطرق معرفة وجود الله عند السلف .....
٣٥	المبحث الأول: أول واجب على المكلف عندهم .....
٥٣	المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم .....
٦١	الفصل الثاني: أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله عند المعتزلة .....
٦١	المبحث الأول: أول واجب على المكلف عندهم .....
٦١	المطلب الأول: معنى النظر ووجوبه عند المعتزلة .....
٦٩	المطلب الثاني: أول واجب على المكلف .....
٧٢	المطلب الثالث: موقف المعتزلة من التقليد .....
٧٦	المبحث الثاني: أحكام معرفة وجود الله عندهم .....

المطلب الأول: معرفة الله عز وجل واجبة على كل مكلف.....	٧٦
المطلب الثاني: معرفة وجود الله نظرية عند المعتزلة وليس ضرورية.....	٧٨
المطلب الثالث : معرفة الله واجبة بطريق العقل.....	٨٠
المطلب الرابع: طرق المعتزلة في الاستدلال على وجود الله.....	٨٢
الفصل الثالث: أول واجب على المكلف، وطرق معرفة وجود الله عند الأشاعرة .....	٩٥
المبحث الأول: أول واجب على المكلف عندهم.....	٩٥
المطلب الأول: معنى النظر ووجوبه عند الأشاعرة.....	٩٥
المطلب الثاني: أول واجب على المكلف عند الأشاعرة.....	١١٤
المطلب الثالث: موقف الأشاعرة من التقليد.....	١٢٨
المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم.....	١٣٢
الفصل الرابع: أول واجب على المكلف ، وطرق معرفة وجود الله عند الماتريدية .....	١٦٢
المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند الماتريدية.....	١٦٢
المطلب الأول: معنى النظر وحقيقته عند الماتريدية:.....	١٦٣
المطلب الثاني: أول واجب على المكلف عند الماتريدية .....	١٦٤
المطلب الثالث: موقف الماتريدية من التقليد.....	١٦٦
المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم.....	١٦٨
المطلب الأول: معرفة الله عز وجل واجبة على كل مكلف .....	١٦٨
المطلب الثاني: طرق الماتريدية في الاستدلال على وجود الله.....	١٧٢
الفصل الخامس: المناقشات والمقارنات.....	١٧٩
الخاتمة وفيها نتائج .....	١٨٩
المصادر والمراجع.....	١٩٢
الملخص باللغة الانجليزية.....	٢١٢

## أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله دراسة مقارنة

إعداد:

عبد الله طه محمد أبو شاور

المشرف:

الدكتور راجح عبد الحميد الكردي

### الملخص

تبلور هذه الرسالة موضوع أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله لدى مدارس العقيدة؛ فقد بينت مصطلحات الدراسة من "الاستدلال، النظر، التقليد، الواجب، المكلف، طرق المعرفة".

وجاء الفصل الأول في لبيان رأي علماء السلف في أول واجب على المكلف، حيث أن أول واجب عندهم هو الشهادتان، وبيان موقفهم من وجوب معرفة الله وأنها الدليل الشرعي، ثم بيان طرقهم في الاستدلال على وجود الله إذ عدوا أن الدليل على وجود الله أكثر من دليل. فهو عندهم - أي الدليل - (الفطرة والآيات والأفانق) .

ثم عالجت الرسالة في الفصول الثاني والثالث والرابع موقف المعتزلة والاشاعرة والماتريدية في أول واجب إذ كان أظهر الآراء عنهم أن أول واجب ينحصر في النظر مع وجود بعض الاختلافات بينهم؛ وموقفهم في وجوب معرفة الله وأنها بالعقل عند المعتزلة والماتريدية وبالشرع عند الاشاعرة، وموقفهم من الاستدلال على وجود الله حيث اعتمدوا على دليل الحدوث .

وفصلنا في بيان آراء الفريقين في أول واجب على المكلف وحتى في طرق معرفة وجود الله عز وجل. ثم تعرضت في نهاية المطاف لذكر فصل خاص في المناقشات والمقارنات، وذكرت أهم النقاط التي ذكرها المخالفون على فريقه الآخر؛ ورجحت ما رأيته موافقاً للمنهج الصحيح المستقى من الكتاب والسنة وما عليها سلف الأمة مناقشة علمية موضوعية لا ميل فيها لطرف دون الآخر.



## المقدمة

إن الحمد لله ،نحمده و نستعينه ونستغفره ،ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ،من يهده الله فلا مضل له ،ومن يضلل فلا هادي له ،وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) (ال عمران : ١٠٢)

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) (النساء: ١)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا)(الاحزاب: ٧١)  
أما بعد:

إن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فإن الله خلق الخلق لأمر عظيم، غفل عنه الناس فهلكوا. وتركوه فزلوا، من أجله خلق الله الخلق، ومن أجله بعث الله الرسل، ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور ليكون تبييناً لهم ودعوة للناس أجمعين الى توحيد الله وعبادته، وذلك لتحقيق غرض وجودهم كما قال سبحانه: " وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون " (الذاريات : ٥٦) .

### أسباب اختيار الموضوع:

درسنا خلال مرحلة الماجستير مواقف المسلمين من قضاياهم التي تهتم بجانب العقيدة ورأينا أن بعض الفرق الإسلامية غلبت الجانب العقلي على الجانب الشرعي مما جعلها تخرج عن الخط المستقيم الذي علي أفضل الصلاة والتسليم ومن تبعه من الصحب الميامين ومن هذه القضايا التي وجدت فيها من الاختلاف بين الفرق مسألة أول واجب على المكلف، و مسألة طرق معرفة وجود الله، مما دفعني لاستقصاء مواقف المدارس الكلامية والمدرسة السلفية في هذه المسألة وأبحثها بحثاً ابين فيه وجه الحق بالدليل الصحيح

### مشكلة الدراسة :

إن علم العقيدة من أجل العلوم الإسلامية، ومن أعلاها شأنًا لأنه مرتبط بالكتاب والسنة، ولا يؤخذ إلا منهما مع فهم سلف الأمة ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين .

إن الله طلب من الإنسان في هذه الدنيا عبادته وحده فقال سبحانه (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ))<sup>(٥٦)</sup> (الذاريات: ٥٦) فلا بد للإنسان أن يعلم ما هو أول واجب عليه حتى يحقق الهدف من وجوده في هذه الدنيا، فلذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن بعض التساؤلات في حل هذه الإشكالية ومن هذه التساؤلات:

ما أول واجب على المكلف؟ وكيف نستدل على وجود الله سبحانه وتعالى؟

وكيف تم طرح الأدلة عند كل من السلف والمتكلمين؟ وما موقع العقل والنقل في استدلالهم؟

وما الفروق الدقيقة بين السلف والمتكلمين في مسألة أول واجب، وطريقة الاستدلال على وجود الله؟

ولقد جاءت هذه الدراسة لتأصل الموضوع تأصيلًا علميًا، وتبين آراء الفرق الكلامية في أول واجب على المكلف والنظر في طريقة استدلالهم في هذه المسألة.

وإن مثل هذه المسائل ماثورة في كتب علم التوحيد، ولم أجد دراسة جامعة تناولتها، فأردت أن أجمع الشتات منها، ثم أبحثها وأصلها تأصيلًا علميًا، وأبين آراء المدارس (السلف، المعتزلة، والأشاعرة، الماتريدية) فيها لبيان الأصل فيها من الدخيل، ولورية أدلة كل من فريق؛ لأن هذه المسألة كثر الخلاف حولها وتباينت الفرق إزاءها، واتهم بعضهم بعضًا بالتضليل وغيره.

وإن من أهدافنا في هذا البحث تحليل الحق وإظهاره بطريقة موضوعية علمية دون تحيز إلى فئة دون أخرى ولذا فقد جاء تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي وأربع فصول يتخللها مباحث على النحو الآتي :

### الفصل التمهيدي: مصطلحات الدراسة

المبحث الأول: التعريفات

المطلب الأول: الاستدلال والنظر.

المطلب الثاني: التقليد.

المطلب الثالث: الواجب والمكلف.

المطلب الرابع: السلف

المطلب الخامس: المتكلمون (المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية)

المبحث الثاني: طرق المعرفة .

**الفصل الأول: أول واجب على المكلف عند السلف ، وطرق معرفة وجود الله عندهم.**

المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند السلف.

المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عند السلف.

**الفصل الثاني: أول واجب على المكلف عند المعتزلة، وطرق معرفة وجود الله عندهم.**

المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند المعتزلة.

المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم.

**الفصل الثالث: أول واجب على المكلف عند الاشاعرة ، وطرق معرفة وجود الله عندهم .**

المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند الاشاعرة.

المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم.

**الفصل الرابع: أول واجب على المكلف عند الماتريدية . ، وطرق معرفة وجود الله عندهم**

المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند الماتريدية.

المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عندهم.

**الفصل الخامس: المناقشات والمقارنات.**

الخاتمة وتتضمن بعض نتائج

المصادر والمراجع

سائلاً المولى الهدى والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## الفصل التمهيدي: مصطلحات الدراسة

جاء هذا الفصل ليوضح بعض المصطلحات ذات الأهمية التي وردت وكثر الكلام عنها في هذه الرسالة ، كي يكون البحث واضحاً عند القارئ والباحث من حيث فهم المصطلحات التي سيمر بها .

### المبحث الأول: التعريفات

#### المطلب الأول: الاستدلال والنظر:

##### أولاً: الاستدلال :

**الاستدلال في اللغة :** يقال استدلل عليه : أي طلب أن يدل عليه واستدل بالشيء اتخذه دليلاً<sup>(١)</sup>. يقول أبو البقاء الكفوي: "الاستدلال لغة: طلب الدليل ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقاً من نص أو إجماع أو غيرهما وعلى نوع خاص من الدليل وقيل هو في عرف أهل العلم تقرير الدليل في إثبات المدلول.<sup>(٢)</sup>

**الاستدلال اصطلاحاً :** فإن الاستدلال عند المناطقة يطلق بوجه عام على " استنتاج قضية مجهولة من قضية ، أو من عدة قضايا عدة معلومة " <sup>(٣)</sup> وهو عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدة قضايا الى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء الى التجربة <sup>(٤)</sup> ، وقال الميداني أيضاً "هو التوصل إلى حكم نصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة" <sup>(٥)</sup> .

يقول الباقلاني<sup>(٦)</sup> عندما عرف الدليل : إنه " المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس، و ما لا يعرف باضطرار، وهو الذي ينصب من الأمارات ويورد من الإيماء والإشارات مما يمكن التوصل به

(١) عدة مؤلفين، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، دار

الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية م: ٢، مادة دل ، ص ٢٩٤.

(٢) ( الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨ ص ٤٣٩.

(٣) انظر الميداني ضوابط المعرفة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم ط ٨ ٢٠٠٧ بيروت ، ص ١٤٩

(٤) ( الميداني ، ضوابط المعرفة، ص ١٤٩

(٥) ( الميداني ، ضوابط المعرفة، ص ١٤٩

(٦) ( ذكر ت ترجمته عند حديثي عن الاشاعرة

إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس" <sup>(١)</sup> ويقول في الإنصاف: "الدليل هو ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطرابه" <sup>(٢)</sup>.

ومجمل التعريفات تدور على أن الدليل هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وهناك من علماء المتكلمين من يجعل لفظ الدليل، يوصل إلى العلم لوجود المدلول. يقول الرازي <sup>٣</sup>: الدليل هو "الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول والأمانة هي التي يلزم من العلم بها ظن وجود المدلول" <sup>(٤)</sup>.

ويقول القاضي عبد الجبار <sup>(٥)</sup>: الدليل هو ما إذا نظر الناظر فيه أوصله إلى العلم بالغير <sup>(٦)</sup>. أما السلف فهم موافقون للمتكلمين من حيث إنه هو المرشد إلى المطلوب، وهو الموصل إلى المقصود، وهو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب، وما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى المطلوب، وهو ما يكون النظر الصحيح فيه موصولاً إلى علم، أو إلى اعتقاد <sup>(٧)</sup>.

(١) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم، كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل،

مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٩٨٧، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ص ٣٣، ٣٤.

(٢) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم، الإنصاف، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٩٦٣، ص ١٥.

(٣) (الفخر الرازي) (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠ م) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الامام المفسر. أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإبها نسبته، وتوفي في هراة، من تصانيفه (مفاتيح الغيب) (معالم أصول الدين و) (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، و) (المباحث المشرقية و) (أساس التدريس و) (المطالب العالية - خ) في علم الكلام، و) (المحصول في علم الأصول و) (الاربعون في أصول الدين - ط) و) (نهاية العقول في دراية الأصول انظر الاعلام للزركلي ج٦ ص ٣١٣.

(٤) الرازي محمد بن عمر، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، من العلماء والحكماء والمتكلمين مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ص ٥٠، ٥١، المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٩٩٧، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ج ١ ص ١٧٦، ١٧٧.

(٥) القاضي عبد الجبار، (قاضي القضاة) (٤١٥ هـ - ١٠٢٥ م) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي، أبي هاشم، أبو الحسين: قاض، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره. (الأعلام للزركلي ٣، ٢٧٣).

(٦) القاضي عبد الجبار، الهمداني، شرح الأصول الخمسة، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم حقه وقدم له د عبد الكريم عثمان مكتبة وهبة مصر ط ٣ ١٩٩٦ ص ٨٨.

(٧) (أنظر ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، الرد على المنطقيين، دار المعرفة - بيروت ص ١٦٥.

## ثانياً: النظر:

### ١ - معنى النظر في اللغة:

يقول ابن فارس: "النون والطاء والراء أصل صحيح، يرجع فروعه إلى معنى واحد، وهو تأمل الشيء (...). ومعانيته فيقال: نظرت إلى الشيء أنظر إليه إذا عاينته"<sup>(١)</sup>. وقال ابن منظور في لسان العرب: "النَّظَرُ حِسُّ العين (...). وتقول: نَظَرْتُ إلى كذا وكذا مِنْ نَظَرِ العين ونَظَرِ القلب (...). وقال الجوهري: "النظر تأمل الشيء بالعين، وكذلك النظران بالتحريك، وقد نظرت إلى الشيء (...). والنَّظَرُ الانتظار، ويقال: نَظَرْتُ فلاناً وانتَظَرْتُهُ بمعنى واحد"<sup>(٢)</sup>. فالنظر في اللغة يدور على التأمل للشيء ومعانيته بالعين أو القلب، بمعنى التفكير في الشيء وقد يراد به الانتظار.

### ٣ - معنى النظر في الاصطلاح:

يقول الأمدي " فالنظر موضوع لبعض مسمياته في اللغة وهو التفكير والاعتبار ، فالمعنى واحد ، وان كان اللفظ مختلفاً وأقرب ما قيل من العبارات : ما قاله القاضي أبو بكر من أن النظر هو الفكر الذي يطلب به من قام به علماً ، أو غلبة ظن "<sup>(٣)</sup> ويقول ابن خلدون " النظر ترتيب تصديقات يتوصل بها إلى تصديقات أخر. قيل تجريد النفس عن الغفلات ، وقيل العقل نحو المعقول ثم المقدمتان أن كانتا معاً يقينيتين فكذا النتيجة وإلا فلا "<sup>(٤)</sup> ونجد الجويني يعرفها فيقول " النظر في اصطلاح الموحدين ، هو الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن "<sup>(٥)</sup> النظر هو: "ترتيب لصديقات يتوصل بها إلى تصديقات أخر "<sup>(٦)</sup>

( ١ ) ابن فارس ، احمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط ١٣٩٩\_ ١٩٧٩، ج ٥ ص ٤٤٤.

( ٢ ) ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري ،: لسان العرب ، دار صادر بيروت ط ١، ج ٥، ص: ٢١٥.

( ٣ ) الأمدي، ابو الحسن علي بن محمد بن سالم ت(٦٣١هـ) ابدار الأفكار في أصول الدين ، تحقيق احمد فريد دار الكتب العلمية ط ١ ٢٠٠٣-١٤٢٤هـ ج ١ ص ٦٣ .

( ٤ ) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، لباب المحصل في أصول الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ٢٠٠٤م ، وهو مجموع في عدة كتب وهي نهاية الإقدام والإشارة إلى مذهب أهل الحق ص: ٢٩٩.

( ٥ ) الجويني، عبد الملك بن عبدالله ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة لإرشاد ص ٣ .

( ٦ ) الرازي ، محمد بن عمر ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، مكتبة الكليات الازهرية القاهرة

ويقسم الجويني النظر قسمين؛ إلى الصحيح، وإلى الفاسد، والصحيح منه كل ما يؤدي إلى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل، والفاسد ما عداه<sup>(١)</sup>.

ويقول الرازي: "النظر والفكر عبارة عن ترتيب مقدمات علمية أو ظنية، ليتوصل بها إلى تحصيل علم، أو ظن"<sup>(٢)</sup>، يقول القاضي: "إن النظر لفظة مشتركة بين معان كثيرة: قد يذكر ويراد به تقليب الحقة الصحيحة نحو المرئي التماساً، وقد يذكر ويراد به الانتظار، وقد يذكر ويراد به العطف والرحمة،--، وقد يذكر ويراد بالمقابلة، وإنما تتميز هذه الأنظار بعضها من بعض بما يقتدر بها من القرائن وينضاف إليها من الشواهد (...). على أن النظر إذا قيد بالعين لا يحتمل إلا تقليب الحقة الصحيحة نحو المرئي التماساً لرؤيته كما أنه إذا قيد بالقلب لا يحتمل إلا التفكير"<sup>(٣)</sup>

ويمكن أن نلخص هذه التعريفات بتعريف الرازي للنظر: هو الانتقال من المقدمات العلمية، إلى ما يترتب عليها من نتيجة يقينية<sup>٤</sup>

هذا وثمة فرق بين الاستدلال والنظر؛ فالاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره، والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره<sup>(٥)</sup>

، ص ٤٠ .

(١) الجويني، الإرشاد ص ٣.

(٢) الرازي، محمد بن عمر، (٦٠٦ هـ)، معالم أصول الدين، تحقيق الدكتور أحمد عبد الرحيم ود. سامي عفيفي

حجازي، ط، ٢٠٠٠م، مطابع أمون (مركز الكتاب للنشر، ص ٨

(٣) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص ٤٤، ٤٥ بتصرف

(٤) انظر الرازي، معالم أصول الدين ص ٨

(٥) العسكري، أبو الهلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.

## المطلب الثاني: التقليد.

التقليد : لغة: القلد هو إدارتك قُلْباً على قُلْب من الحلي ، لو دَققت حديدة ثم لويتهما فقد قلدتها، وتقليد البدنة أن يعلق في عنقها عروة مزادة ونعل خلق فيعلم أنها هدي (... )، وتقلدت السيف والأمر ونحوه ألزمته نفسي ، وقلدنيه فلان أي ؛ألزمنيه وجعله في عنقي. <sup>(١)</sup>

قال ابن فارس: " القاف واللام والدا ل أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تعليق شيء على شيء وليَّه به، والآخر على حظٍ ونصيب. فالأوّل التقليد: تَقْلِيدُ الْبَدَنَةِ، وذلك أن يعلّق في عُنُقها شيءٌ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا هَدْيٌ" <sup>(٢)</sup>.

ويقول الرازي: " [ قلد ] ق ل د : الْقِلَادَةُ التي في العنق ، و قَلَدَهُ فَنَقَلَهُ ومنه التَّقْلِيدُ في الدين ، وتقليد الولاية الأعمال ، وتقليد البدنة أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدي و تَقَلَّدَ السيف" <sup>(٣)</sup>.  
ثم بعد ذلك استعمل استعارة في تفويض الأمر إلى الشخص وأتباعه في كل ما يقول <sup>(٤)</sup>

## ثانياً: التقليد اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في تعريف التقليد إلا أنهم متقاربون من حيث المعنى وسأذكر بعض التعريفات عن كبار الأصوليين الذين تطرقوا للموضوع:  
يقول الأمدى: " أما التقليد فعبارة عن العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة" <sup>(١)</sup>.

(١) انظر الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ج ٥، ١١٥، دار الهلال،

وانظر في تعريف التقليد في اللغة ، الأزهرى ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق محمد عوض مرعب ، ج ٩ ، ص ٤٧-٤٨ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت . ٢٠٠١ ، ط الأولى ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ .

(٢) ابن فارس ، احمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط ١٣٩٩\_١٩٧٩ ج ٥، ص ٢٠، ١٩٠.

(٣) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥ م، ص ٥٦٠.

(٤) النملة عبد الكريم بن علي ، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ج ٤ ٢٦٢٦١، مكتبة الرشد ، الرياض ط- ٢٠٠١ ، يقول لُقَيْط بن يعمر الإيادي :

وقلدوا أمركم لله دركم رحب الذراع بأمر الحرب مضطلعا

انظر المبرد محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب ج ٣ / ٢٨٧ و تحقيق محمد أبو الفضل ، إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط- ١٩٩٧ / ٣ ، الثعالبي ، عبد الملك بن محمد ، لباب الآداب ، تحقيق ، أحمد حسن ليج ، ص ١١٧ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .



وعرف الغزالي في المستصفى التقليد " بأنه قبول قول بلا حجه " (٣).  
وعليه؛ فإن التعريفات التي ذكرت في معنى التقليد كلها تدور على اعتقاد صحة قول الغير من غير مطالبة بالدليل ، فلا بد إذن من تنفيذه لأن القبول يستلزم الاعتقاد ، وإذا استلزم القبول وجب الاعتقاد فيكون العمل به.

مسألة: هل يقال لمن عمل بقول النبي - صلى الله عليه وسلم- : أنه مقلد ؟ قولان عند علماء الأصول ، (٤) يقول شرف الدين العمري في نظمه للورقات :  
تقليدنا قبول قول القائل                      من غير ذكر حجة للسائل  
وقيل بل قبولنا مقالة                      مع جهلنا من أين ذاك قاله  
ففي قبول قول طه المصطفى                      بالحكم تقليد له بلا خفا  
وقيل: لا ، لأن ما قد قاله                      جميعه بالوحي قد أتى (٥)

والذي يترجح للباحث في هذه الجزئية ؛ أن العمل بقول الرسول-صلى الله عليه وسلم- لا يسمى تقليدا ، يقول تقي الدين بن تيمية : "التقليد ؛ قبول القول من غير دليل ، فليس المصير إلى القول

(١) الأمدي ، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١٤٠٤ هـ تحقيق ( سيد الجميلي ) ٢٢٧/٤ .

(٢) الغزالي أبو حامد ، محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق (محمد سليمان الأشقر) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ج ٢ ص ٤٦٩ .

(٣) ومن أراد الاستزادة عند الأصوليين، ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ، روضة الناظر ، جامعة الإمام محمد بن سعود \_ الرياض ط ٢ ١٣٩٩ بتحقيق ( عبد العزيز عبد الرحمن السعيد ) ص ٣٨٢ ، والزرکشي ، البحر المحيط، بدر الدين ، محمد بن بهادر ، ج-٤/ص-٥٥٤ ، دار الكتب العلمية ، ط-١ / ٢٠٠٠ ، وابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق ، محمد الزحيلي ونزيه حماد ، ج-٤/ص-٥٢٩ ، مكتبة العبيكان ، ١٩٩٧ .

(٤) انظر الزركشي ، البحر المحيط ، ج-٤/ص-٥٥٤ - ٥٥٦ ، ، الشوكاني ، محمد بن علي ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق ، سامي بن العربي ، ج-٢/ص-١٠٨١ ، دار الفضيلة ، ٢٠٠٠ م ، النملة ، اتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ، ج-٤ ص-٢٦٢٥ .

(٥) انظر العثيمين ، شرح نظم الورقات في أصول الفقه ، ص-١٤ ، دار ابن الجوزي ، ط-١/١٤٢٥ .

الإجماع تقليداً ، لأن الإجماع (دليل)، وكذلك يقبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم – ولا يقال له؛ تقليد بخلاف فتوى الفقيه .<sup>(١)</sup>

---

(١) آل تيمية ، عبد الحلیم بن تيمية ، المسودة في أصول الفقه ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي، ص-٤٦٢ ، والشوكانى ، ارشاد الفحول ، ج ٢ ص-١٠٨١ ، وابن النجار ، شرح الكوكب المنير ، ج ٤ ص-٥٣٢ .

## المطلب الثالث: الواجب والمكلف.

### أولاً: الواجب:

الواجب لغة: اللازم والثابت ومنه وجب الحق والبيع يجب وجوبا ووجبة: أي لزم وثبت، ووجب الشيء يجب وجوبا وأوجبه الله واستوجبه أي استحقه، وكذلك يأتي الواجب بمعنى الساقط ومنه قولهم وجبت الشمس أي سقطت، ووجب الحائط ونحوه وجبة سقط، قال تعالى (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) (الحج: ٣٦)

أي سقطت على الأرض <sup>(١)</sup>، قال الجوهري في الصحاح: الوجبة: السقطة مع الهدية.... ووجب الميت إذا سقط ومات، وسمي ما لا بد من فعله واجبا، لأن تكليفه سقط عليه سقوطا لا ينفك منه إلا بفعله <sup>(٢)</sup>

### الواجب اصطلاحاً:

فاختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه فذهب بعضهم إلى أن الواجب ما توعده بالعقاب على تركه وقيل: هو ما يعاقب على تركه وقيل: هو ما يذم تاركه شرعاً <sup>(٣)</sup>

(١) انظر لسان العرب ج ١ ص ٧٩٣، الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١١/١٥١، الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس ج ٣٣٣/٤، دار الهداية، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، ١/٧٤٠، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥ م، المقري، احمد بن محمد، المصباح المنير، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية. ج ١/٣٣٤،

(٢) قلت: وهناك من العلماء من ذهب إلى أن معنى الوجوب لغة هو: الثبوت والاستقرار ودليله قول الله تعالى (فإذا وجبت جنوبها) ومعناها: أي ثبتت واستقرت يقول أ.د عبد الكريم النملة: وهذا ضعيف من وجهين: الأول: أنه يخالف لما مشى عليه أهل اللغة حيث فسروا الوجوب عندهم بالسقوط وهو تفسير مطابق، وأما تفسير هؤلاء العلماء وهو أن الواجب هو الثبوت والاستقرار فهذا تفسير باللازم، والتفسير المطابق أولى بالتقديم، الثاني: أن أئمة المفسرين فسروا قوله تعالى (فإذا وجبت) أي سقطت، كالقرطبي في أحكام القرآن وابن العربي في أحكام القرآن وابن كثير في تفسيره. انظر النملة، اتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ج ١/٢٧٠ .

(٣) انظر تعريف الواجب: الباقلاني، محمد بن الطيب، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق عبد الحميد ابو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣ م ج ١/٢٩٣، تحقيق الدكتور عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة ط ٢، بيروت، ١٩٩٨ م، الزركشي، البحر المحيط ١/١٤٠، الغزالي/محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، ج ١، ص: ١٢٧، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج ١، ص: ٣٤٥-٣٤٧، الأصفهاني، شمس الدين محمود، شرح المنهاج في علم الأصول، ج ١/٥٦، تحقيق أ.د عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد ط ١، ١٩٩٩ م، الرياض. الجزري، محمد بن يوسف، معراج المنهاج، ج ١/٥٣، تحقيق د. شعبان محمد اسماعيل، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٣ م.

وقيل الواجب: "ماتعلق به الايجاب وهو فاسد ،كقولهم العلم ما يعلم به وقيل ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه،وقيل ما يجب بتركه العقاب"<sup>(١)</sup>

وهذه التعريفات تناولها العلامة النملة بالتفصيل،ورجح هو في تعريف الواجب ما ذم تاركه شرعا مطلقا. <sup>(٢)</sup> وهذا التعريف قريب من تعريف الإمام البيضاوي حيث عرف الواجب بأنه الذي يذم شرعا تاركه قصدا مطلقا،وهذا التعريف اختاره أيضا المرداوي وابن النجار ،وهو اختيار الإمام الشوكاني-رحم الله الجميع-وأضاف له لفظ(ما يمدح فاعله وما يذم شرعا تاركه) <sup>(٣)</sup>

ولافرق بين الواجب والفرض عند الأصوليين،إلا أن أبي حنيفة يفرق بينهما ،فيعد ماكان قطعي الدلالة أنه الفرض وما كان ظني الدلالة فهو الواجب بخلاف الجمهور.يقول الغزالي: " فإن قيل فهل من فرق بين الواجب والفرض قلنا لا فرق عندنا بينهما بل هما من الألفاظ المترادفة كالحتم واللازم وأصحاب أبي حنيفة اصطالحوا على تخصيص اسم الفرض بما يقطع بوجوبه وتخصيص اسم الواجب بما لا يدرك إلا ظنا ونحن لا ننكر انقسام الواجب إلى مقطوع ومظنون ولا حجر في الاصطلاحات بعد فهم المعاني <sup>(٤)</sup>

ولكن مع هذا فالجمهور يسوون بين الواجب والفرض ، لأن كلا منهما لزم على المكلف ويستوجب الذم والعقاب على تركه ، وهذا القدر كاف لأن يكونا شيئا واحداً <sup>(٥)</sup>.

يقول العلامة شمس الدين الجزري:الفرض والواجب عند أصحابنا مترادفان ، والحنفية جعلوهما متباينين ،فما ثبت بقطعي كوجوب الصلوات الخمس فإنه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ،والإجماع قطعي فهذا فرض والوتر ثبت بالسنة ولم يجمع المسلمون على لزومه ، ودلالة اللفظ ظنية فهو عندهم واجب ولا مشاحة في الاصطلاح. <sup>(٦)</sup> وإن كان الزركشي قد نقل عن ابن برهان

(١) الغزالي ، المستصفى في علم ج ١، ص: ٢٧

(٢) انظر النملة، اتحاف ذوي البصائر ج ١ ، ص ٢٧٠

(٣) انظر ، ابن النجار، شرح الكوكب المنير ج ١، ص: ٣٤٦-٣٤٧ ، الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، ج ١/ ٢٦٥ ، تحقيق عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١٩٨٧، الشوكاني ارشاد الفحول ج ١ ص ٢٦

(٤) ( المستصفى، ج ١، ص: ٨٧، وأنظر الزركشي البحر المحيط، ج ١، ص: ١٤٤ )  
(٥) انظر في مسألة الفرق بين الفرض والواجب، الأسنوي نهاية السؤل، دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ١٩٩٩، ج ١

ص: ٣٩، ٣٨ ، الباقلائي، التقريب والإرشاد ج ١ ص: ٢٩٤-٢٩٨، الزركشي، البحر المحيط، ج ١/ ١٤٤.

(٦) الجزري، معراج المنهاج ، دار ابن حزم، تحقيق شعبان محمد، ط ٢٠٠٣، ١ \_ ١٤٢٤: ص ٥٤.

أن الخلاف في الفرض والواجب معنوي ينبغي على أن الاحكام عندنا بأسرها قطعية وعندهم —أي الأحناف— تنقسم إلى ماثبت بقطعي وإلى ماثبت بظني .<sup>(١)</sup>

هذا وقد أوما ابن القيم رحمه الله إلى التقريب بين الفرض والواجب ، معللا ذلك بأن الفرض أكد من الواجب وأن الفرض ما لزم بالقرآن والواجب ما كان بالسنة .<sup>(٢)</sup>

### ثانياً: المكلف:

يقسم علماء الاصول الحكم إلى قسمين حكم تكليفي وحكم وضعي، والذي يهمننا في هذا المقام هو القسم الاول، والحكم التكليفي يتعلق بالبحث فيه النظر في ثلاثة أشياء: الأول النظر في الحاكم وهو الله سبحانه وتعالى، الثاني النظر في المحكوم عليه وهو العبد المكلف ، الثالث: النظر في المحكوم به وهو الفعل<sup>(٣)</sup> . ويعنينا من هذه المباحث المحكوم عليه وهو المكلف.

التكليف لغة: إلزام ما فيه مشقة وكلف، أو الامر بما يشق عليك<sup>(٤)</sup> .

### المكلف اصطلاحاً:

إذا انتقلنا إلى تعريف المكلف نجد أن معظم كتب الأصول تذكر مفهوم المكلف من خلال ذكر شروط التكليف فالغزالي في المستصفى ذكر الركن الثالث من أركان الحكم :وهو المحكوم عليه قال :وهو المكلف وشرطه أن يكون عاقلاً يفهم الخطاب<sup>(٥)</sup> . وذكر الشنقيطي من الشروط أيضاً العقل والبلوغ وعدم النسيان وعدم النوم .<sup>(٦)</sup>

شروط وقوع التكليف على المكلف ما يلي:

أولاً: البلوغ يقول الزركشي: "فالصبي ليس مكلفاً أصلاً لقصور فهمه عن إدراك معاني الخطاب"<sup>(٧)</sup> . ويقول ابن القيم: فإن الأحكام إنما تثبت في حق العبد بعد بلوغه هو وبلوغها إليه " <sup>(٨)</sup> .

(١) الزركشي، البحر المحيط ١/٤٦٦ .

(٢) انظر الجزائري، عبد المجيد جمعة، اختيارات ابن القيم الأصولية جمعاً ودراسة دار باديس ودار ابن حزم ، ط ١ ٢٠٠٥ جزائر ج ١/١١٠ .

(٣) ابن النجار ، شرح الكوكب المنير، ج ١ ص: ٤٨٤

(٤) الزبيدي، تاج العروس، ج ٢ ص: ٣٣٢، المقري، المصباح المنير، ج ١، ص: ٢٧٧ .

(٥) الغزالي، المستصفى، ج ١ ص: ١١٧، وانظر الشوكاني، ارشاد الفحول ١/٩٢، النملة، اتحاف ذوي البصائر ١/٤٧٩ .

(٦) الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة في أصول الفقه تحقيق سامي العربي، دار اليقين ط ١٩٩٧ . ص ٦٢،

(٧) الزركشي، البحر المحيط، ١/٢٧٧ .

(٨) ابن القيم، بدائع الفوائد، ج ٤/٩٧٥، تحقيق هشام عبدالعزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١/١٩٩٦ .

وهذا الشرط له أثر عملي في بحثنا هذا إذ أن من اعتبر أن النظر هو الواجب على المكلف اشتراطه عليه حتى وإن كان قبل البلوغ مقرا بوجود الله، لأنه قبل هذا البلوغ لم يكن مكلفاً، فلا محل لإيجاب النظر عليه في ذلك الوقت.

ثانياً: العقل، وقد نقل غير واحد من الأصوليين الإجماع على اشتراطه <sup>(١)</sup>. يقول ابن القيم: "الإجماع منعقد على أن شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف." <sup>(٢)</sup>

ثالثاً: القدرة. <sup>(٣)</sup> وهي أن يكون عند هذا المكلف استطاعة بفعل ما كلف به

رابعاً: الفهم: وهو الإتيان بالفعل على سبيل القصد والامتثال يتوقف على العلم به. <sup>(٤)</sup>

خامساً: الاختيار. يقول الزركشي: فيمتنع تكليف الملجأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل مع حضور عقله كمن يلقي من شاهق فهو لا بد له من الوقوع ولا اختيار فيه <sup>(٥)</sup>. ويقول ابن القيم: "أحكام التكليف منوطة بالاختيار فلا تتعلق بمن لا اختيار له." <sup>(٦)</sup> وقد ذكر الزركشي من الشروط أيضاً: كون المكلف من الثقلين الإنس والجن والملائكة فيخرج البهائم والجمادات <sup>(٧)</sup> إلا أن الطوفي في شرح مختصر الروضة نقل الخلاف بين الفقهاء حول تكليف الجن ونقل فتوى لابن تيمية ملخصها: "أنهم مكلفون بها بالجملة لكن لا على حد تكليف الإنس بها، لأنهم مخالفون للإنس بالحد فبالضرورة يخالفونهم في بعض التكاليف" <sup>(٨)</sup>

(١) ومنهم الزركشي وابن القيم.

(٢) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج ٥ ص: ١٩٠، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنارة الإسلامية، بيروت ط ١٩٨٦، ١٤، وانظر الغزالي، المستصفى ج ١، ص: ١١٧، والزركشي، البحر المحيط ج ١/٢٨١.

(٣) انظر ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٤ ص: ١٨٥، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م. يقول ابن القيم: "أحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة" الإعلام ٤/٢١٩.

(٤) انظر الزركشي، البحر المحيط، ١/٢٨٢.

(٥) انظر الزركشي، البحر المحيط، ١/٢٨٧.

(٦) ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ٢/١٨، دار الكتب العلمية.

(٧) الزركشي، البحر المحيط ١/٢٧٧.

(٨) الطوفي، شرح مختصر الروضة، ج ١/٢١٨.

### المطلب الرابع: السلفية:

**السلف** : ذكرت معاجم اللغة تعريفات كثيرة لكلمة السلف ، ولكن المهم منها ما له صلة بالمعنى الاصطلاحي الذي يخدم البحث ، حيث يعرف اللغويون السلف بما يلي :

**السلف لغة**: جاء في مقاييس اللغة : " (سلف) السين واللام والفاء أصلٌ يدلُّ على تقدُّمٍ وسبقٍ. من ذلك السَّلَفُ: الذين مضوا. والقومُ السُّلَافُ: المتقدمون " (١).

وفي لسان العرب : بعد أن ذكر من معاني السلف ، القرض المالي وما شابه ذلك قال : " وللسَّلَفُ مَعْنَيَانِ آخَرَانِ؛ أحدهما: أن كل شيء قَدَّمَهُ العَبْدُ من عمل صالح، أو ولد قَرَطَ يُقَدِّمُهُ فهو له سَلَفٌ وقد سَلَفَ له عمل صالح، والسَّلَفُ أيضاً: من تقدَّمَكَ من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السنِّ والفضل واحدٌهم سَالِفٌ ومنه قول طُفَيْلِ الغَنَوِيِّ يَرِثِي قومه :

مَضَوْا سَلَفًا قَصْدُ السَّبِيلِ عَلَيْهِمْ      وَصَرَفُ الْمَنَايَا بِالرَّجَالِ تَقَلُّبُ

أراد أنهم تقدّمونا ، وقصدُ سبيلنا عليهم أي نموت كما ماتوا فنكون سَلَفًا لمن بعدنا كما كانوا سَلَفًا لنا ، وقيل : سَلَفُ الإنسان مَنْ تقدَّمَهُ بالموت من آبائه وذوي قرابته ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح " (٢).

والذي ينظر في هذه التعريفات اللغوية كلها ، يجد أنها تجتمع على معنى واحد للسلف وهو من تقدم في الزمان .

ولكن هل يكتفى بالمعنى اللغوي للوقوف على المعنى الاصطلاحي لكلمة السلف ؟

**السلف اصطلاحاً**: ولو وقفنا عند هذا المعنى فقلنا : إنّ السلف تشمل كل من تقدم الإنسان فهم سلفه ، لأصبح الإنسان يعيش في تناقضات فكرية وعقدية ، بحيث سيكون سلفه من أهل الحق ومن أهل الابتداع في آن واحد . وهذا لا يقبل في أي حال من الأحوال ، لذا كان لزاماً تحديد معنى السلف الإصطلاحي وضبطه بمحددات تضمن تميزه عن غيره ، لسد هذه الثغرات التي قد تؤخذ عليه حينئذ

وقد عرّف العلماء والباحثون السلف اصطلاحاً بتعريفات متعددة منها :

١. التعريف الأول للسلف هو : الصحابة والتابعون وأتباعهم . وكانت حجة هؤلاء في هذا التعريف الحديث العمدة الذي يدل على خيرية هذه القرون الثلاثة الأولى التي عدّها النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كما في الحديث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ط ١ ، ج ٩ ، ص ١٥٨ ، وانظر : الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٢٦ . وانظر : الزبيدي ، محمد بن محمد الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس مادة : س ل ف ، ج ٢٣ ، ص ٤٥٥ .

« خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » .<sup>(١)</sup> ، وكان مما أخذ على هذا التعريف هو حصر المفهوم في فترة زمنية محددة ، مما قد يلغي من يأتي بعدها ويخرجهم من هذا المفهوم<sup>(٢)</sup> .

وكذلك يرد اعتراض آخر كما يقول الدكتور المحمود على هذا الإطلاق حيث يقول : " بأن التفرق والاختلاف نشأ في عهد هؤلاء ، فالخوارج والشيعة والقدرية وجدوا في عهد الصحابة ، وكذا بقية الفرق بعد هؤلاء بقليل ، فهل وجود هؤلاء في هذه الفترة الزمنية التي هي خير القرون يعطيهم صفة السلفية المفضلة؟ ، وإذا كان الجواب قطعاً بالنفي فلا بد من التقييد لمثل هذا الإطلاق في تحديد من هم السلف بحيث لا يقتصر على التحديد الزمني فقط ."<sup>(٣)</sup>

٢. التعريف الثاني : إن السلف هم الذين يعتمدون في أقوالهم على الكتاب والسنة .  
وهنا يرد اعتراض من هو الذي يعتمد في قوله على الكتاب والسنة ، لاسيما والكل يدعي أنه على الكتاب والسنة ؟ !

٣. التعريف الثالث: ومنهم من يحصر مذهب السلف بالأئمة الأربعة ، وهم لا شك داخلون في السلف وذلك من حيث الزمن والمنهج ، ولكن لا يعني أنهم هم السلف فقط ، لأن ذلك يلغي القول الأول الذي يجمع عليه الجميع وهو أن الصحابة وتابعيهم ومن تبعهم يدخلون في مفهوم السلف ، بل ولن تجد أولى منهم بهذا التعريف .<sup>(٤)</sup>

وهناك أقوال أخرى في معنى السلف ، وكيف ردّ العلماء على كل حصر دون الآخر<sup>(٥)</sup> ،

مما سبق يظهر للمتتبع لمعاني السلف وغيرها مما ذكره العلماء ، أن المراد بالسلف زمنياً هم أهل القرون الثلاثة المفضلة ، كما ورد في الحديث السابق ذكره ، وكذلك يرى المتتبع لمعنى السلف ،

(١) البخاري ، الجامع الصحيح ، ج ٦ ، ص ٥٦١ ، حديث رقم ٢٦٥٢ ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد

(٢) انظر : حسن ، عثمان بن علي حسن ، منهج الاستدلال على مسائل العقيدة عند أهل السنة والجماعة ، ص ٣٥ ، المجلد الأول مكتبة الرشد ، ط ٦ ، ٢٠٠٨ .

(٣) (المحمود ، عبد الرحمن المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، مكتبة ابن رشد ، الرياض ، ٢٠٠١ م ج ١ ، ص ٣٩ .

(٤) ( انظر ، المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٥) للإستزادة ، انظر ، با عبد الله ، الدكتور محمد با عبد الله ، وسطية أهل السنة بين الفرق ، ط ١ ، دار الراية ، ص ٩٦ - ص ١١٦ ، الحسين ، الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين ، السلفية وأعلامها في موريتانيا ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، بيروت : دار ابن حزم ، ص ٢١ - ص ٣١ .



أن من يذكر السلف لا يخرج عن إطار القرن الثالث الهجري كما تقدم سابقاً ، إلا ما كان من أقوال بعض العلماء ، والذي لا دليل عليه .<sup>(١)</sup>

وبناءً على ما تقدم، هل يمكن اعتبار كل من عاش في القرون الثلاثة المفضلة سلفاً يمكن الإقتداء بهم ؟ إن الإجابة التي لا تحتاج إلى طويل نظر ، بالتأكيد لا ، وذلك لأن من المعلوم لدى معظم المسلمين أن الاختلاف في الأمة ظهر في هذه القرون ابتداءً ، إذن لابد مع كون السبق الزمني باقياً لهذا التعريف أن يلزم فيه قيود أخرى تحدد السلف بمعنى أدق ، يأتي على وصف هذا المصطلح بما يليق بمقام وأهمية من يدل عليهم .

ولقد وفق علماء كثر في تحديد هذا المصطلح وخرجوا من كل ما من شأنه أن يدخل فيه غير مستحقه ممن ينطبق عليهم شروط الأفضلية الممدوحة نبوياً في الحديث السابق .

وممن أفلح بتعريف السلف ، الإمام السفاريني حيث قال : " المراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - وأعيان التابعين لهم بإحسان وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة ، وعرف عظم شأنه في الدين ، وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف ، دون من رمي ببدعة ، أو شهر بلقب غير مرضي مثل : الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية ، ونحو هؤلاء . " <sup>(٢)</sup>

ويؤيد كثير من الأئمة هذا المعنى حتى أنهم يقفون في هذا التحديد عند زمن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - . يقول الإمام الآجري : " علامة من أراد الله به خيراً : سلوك هذا الطريق ، كتاب الله ، وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنن أصحابه رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان ، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء مثل : الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والقاسم بن سلام ، ومن كان على مثل طريقتهم ، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء " <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ، با عبد الله ، وسطية أهل السنة بين الفرق ، ص ٩٨ إلى ص ١٠٠ .

(٢) السفاريني : محمد بن أحمد السفاريني ، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة الناجية ، ط ٣ ، بيروت : المكتب الإسلامي ، الرياض : دار الخاني ، ج ١ / ص ٢٠

(٣) الآجري ، الإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري ، الشريعة ، ( ت عبد الرزاق المهدي ) ، ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، ص ١٩ ، ص ٢٠

ولقد أتى الدكتور الكردي على ما سبق ذكره من تعريفات للسلف ، ومن ثم من يلحق بهم في منهجهم وطريقة تفكيرهم ، مرتباً هذه المعاني جميعاً في ثلاثة تعريفات للسلفية ، على النحو التالي :

المعنى الأول " سلفية زمانية : وتطلق على المجموعة المتقدمة من أمة الإسلام ، في فترة تاريخية تضم الصحابة و التابعين و تابعي التابعين من أهل القرون الثلاثة الأولى <sup>(١)</sup> .

المعنى الثاني : " سلفية منهجية : ويُقصد بها ، المتبعون لسلف الأمة المميز في هذه الفترة من الصحابة و التابعين و تابعيهم ممن جاء بعدهم ، إنما اتبعوهم في منهجهم ، فالنسبة منهجية ، فمن أخذ نهج السلف في المرحلة السابقة فهو سلفي <sup>(٢)</sup> .

المعنى الثالث : " سلفية مضمون ومحتوى : وهي إتباع لما أنتجه هذا المنهج السلفي الأصولي ، من فكر في الاعتقاد و الفقه ، وكل من قال بما قال به من جاء بعد السلف الزماني وطرح قضاياهم وحل المشكلات بالحلول نفسها لهم ، فهو سلفي ، وهي على هذا الاعتبار أضيق في معناها من المعنى الثاني ، إذ أنها أخذ لثمرة المنهج <sup>(٣)</sup> .

على أنه بالتأكيد ليس المراد من إنتاج الفكر ، الابتداع في الاعتقاد ، فالاعتقاد ثابت لا يتغير بتغير الزمان أو الشخوص أبداً ، لاسيما إذا كان اعتقاد من ارتضتهم الأمة سلفاً لها ممن شهد لهم بالخيرية في القرون الأولى .

ولعل من يجمع تعريفات الدكتور الكردي ، يخرج بمجموع ما قد سبق من تعريفات للسلف ، بحيث يصبح تعريف السلف في اعتقادي أنه هو : أصحاب القرون الثلاثة الأولى من الصحابة و التابعين ومن تبعهم ومن سار على نهجهم ، وتلقى عقيدتهم ، وتمسك بأصولهم الاعتقادية ممن جاء بعد القرون المفضلة الثلاثة الأولى . فمن أخذ اعتقادهم وسلك منهجهم كان سلفياً ، وهو سلف لغيره ممن يأتي بعده .

(١) انظر : الكردي ، راجح عبد الحميد ، الاتجاه السلفي بين الأصالة و المعاصرة ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ، عمان :

دار عَمَّار ، ١٩٨٩ م ، ص ١٢

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦ - ص ١٧ .

## المطلب الخامس: المتكلمون (المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية)

### أولاً: المعتزلة:

هي فرقة من الفرق الإسلامية القديمة التي ظهرت في العصر الأموي في بداية القرن الثاني الهجري في مدينة البصرة في العراق، والتي كانت في ذلك العصر مجعاً للعلم والأدب في الدولة الإسلامية<sup>(١)</sup>. وسميت بأكثر من اسم ولكنها مشتركة في بعض الآراء العقدية الكلامية. وقد سلكت هذه الفرقة منهجاً عقلياً متعارضاً في بحث العقائد الإسلامية حتى أصبحت أصول معتقداتهم مبنية على العقل<sup>(٢)</sup> وأطلق على هذه الفرقة أسماء مختلفة منها المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصد والوعيدية<sup>(٣)</sup>.

### سبب تسميتها بالمعتزلة :

#### اختلف العلماء في أصل المعتزلة على أقوال ومن أهمها :

الأول: انه حصل بسبب عقدي ديني وفيه مسألتان: المسألة الأولى: مرتكب الكبيرة: يقول الشهرستاني : السبب فيه - أي اعتزالهم - أنه دخل واحد على الحسن البصري<sup>(٤)</sup> فقال : يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ؟ فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء<sup>(٥)</sup> : أنا لا أقول : إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً بل

(١) انظر جار الله، زهدي، المعتزلة، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت، ط ١ ١٩٤٧ بتصرف ص: ١.

(٢) انظر عبد الحميد، عرفان، دراسات في فرق العقائد الإسلامية، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، ص ١٠٣.

(٣) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة اشراف وتخطيط ومراجعة د. مانع بن حماد الحسني. الناشر دار الندوة العالمية للطباعة والنشر الرياض ط ٣ ١٤١٨هـ، ج ١ ص ٦٩.

(٤) الحسن البصري : الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى الانصار. وكان الحسن شيخ اهل البصرة قال أبو عوانة عن قتادة : ما جالست فقيهاً قط إلا رأيت فضل الحسن عليه وقال أيوب ما رأيت عيناى رجلاً قط كان افقه من الحسن، وقال غالب القطان عن بكر المزني : من سره أن ينظر إلى أعلم عالم ادركناه في زمانه فليتنظر إلى الحسن فما ادركناه الذي هو أعلم منه، انظر ابن حجر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني مؤسسة الرسالة ط ١٢٠٠١م ج ١ ص ٣٨٨ - ٣٩١.

(٥) واصل بن عطاء: واصل بن عطاء أبو حذيفة المخزومي، مولده سنة ثمانين بالمدينة، وكان يلثغ بالراء غيناً، وهو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو، واعتزلا حلقة الحسن، فسموا المعتزلة قيل: مات سنة إحدى وثلاثين ومئة. الذهبي، سير اعلام النبلاء مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الارنؤوط ط ٩ ١٩٩٣م ٥/٤٦٥، ٤٦٤.

هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر. ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب على جماعة من أصحاب الحسن فقال الحسن : اعتزل عنا واصل فسمي هو وأصحابه معتزلة<sup>(١)</sup>.

ويقول البغدادي: "...خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه فاعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب كعبد صريخه امه فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة وسمى أتباعهما من يومئذ معتزلة"<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثانية: القدر: يقول الشهرستاني: "القاعدة الثانية: القول بالقدر إنما سلكوا في ذلك مسلك معبد الجهني<sup>(٣)</sup> وغيلان الدمشقي<sup>(٤)</sup> وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة الصفات فقال : إن الباري تعالى حكيم عادل لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم ، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ويحكم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه فالعبد هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر والطاعة والمعصية وهو المجازى على فعله والرب تعالى أقدره على ذلك كله وأفعال العباد محصورة في الحركات والسكنات والاعتمادات والنظر والعلم قال : ويستحيل أن يخاطب العبد ب ( افعل ) وهو لا يمكنه أن يفعل وهو لا يحس من نفسه الاقتدار والفعل ومن أنكره فقد أنكر الضرورة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الشهرستاني، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل ، تحقيق عبد العزيز الوكيل دار الفكر بيروت ص: ٤٧، ٤٨. وانظر جار الله ، المعتزلة ، ص-٢ ، ص-١٠٣، وانظر الموسوعة الميسرة ، ج-١/ص-٦٩ .

(٢) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق ، دار المعرفة ، بيروت ص: ١١٨  
(٣) معبد الجهني : معبد الجهني البصري وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة وكان رأساً في القدر قدم المدينة فافسد بها اناساً قال مرحوم ابن عبد العزيز العطار عن ابيه وعمه : كان الحسن يقول : اياكم ومعبدا فإنه ضال مضل و قال الدار قطني : لاصحبة له ويقال : إنه أول من تكلم في القدر : وقال العجلي تابعي ثقة كان لا يتهم بالكذب ، وقال الجوزجاني : كان رأس القدرية. انظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ١١٦ ، ١١٧  
(٤) غيلان الدمشقي : غيلان بن أبي غيلان المقتول في القدر ضال مسكين حدث عنه يعقوب بن عتبة وهو غيلان بن مسلم كان من بلغاء الكتاب قال الساجي كان قديراً داعية دعا عليه عمر بن عبد العزيز فقتل وصلب انظر لسان الميزان لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ط ٢ ١٤٢٢-١٤٠١م ص ٤٢٥  
(٥) الشهرستاني، الملل والنحل ، ص: ٤٧.

الثاني : أن الاعتزال نشأ بسبب سياسي حيث إن المعتزلة من شيعه علي - رضي الله عنه - اعتزلوا الحسن عندما تنازل لمعاوية، أو أنهم وقفوا موقف الحياد بين شيعة علي ومعاوية فاعتزلوا الفريقين<sup>(١)</sup>

والذي أراه أن أصل التسمية منسوب للأمر العقدي الديني وهذا نرجحه لما ظهر من المعتزلة من الآراء العقدية ألمبناها على العقل في أكثر مسائل العقيدة حيث أنهم همشوا القرآن والسنة ووافقوا العقل.

ويجدر بنا أن نبين أهم أفكار هذه الفرقة فقد قلنا : إن من أهم الأشياء التي ظهرت وانتشرت عنهم مسألتين مهمتين وهما :

الأولى : في القدر فهي عندهم أن الإنسان مختار في كل ما يفعل فهو الذي يخلق أفعاله بنفسه الثانية: أن مرتكب الكبيرة في الدنيا لا يعد مؤمنا ولا كافرا بل هو بمنزلة بين المنزلتين وفي الآخرة فهو خالد مخلد في النار .

الثالث: خلق القرآن : حيث ذهبوا الى القول بخلق القرآن من خلال نفهم لصفة الكلام عن الله وان الله يستحيل عليه الكلام .

مع أن هناك من المسائل المهمة عند هذه الفرقة وقد لا تقل عنها فمنها نفي رؤية الله والشفاعة والقبر وغيرها ولكن أكثرها ما ذكرت.

ومع كثرة فرق المعتزلة إلا أنهم يجمعهم الأصول الخمسة ومن لم يعتقدوها جميعا لا يسمى معتزليا

(١) انظر الموسوعة الميسرة ٦٩/١

## ثانياً: الأشاعرة:

تعد الأشاعرة مذهب من المذاهب الكلامية المعروفة والمشهورة منذ زمن قديم وهذا المذهب ينتمي إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان في بداية عمره معتزلياً ثم جاء وأسس هذا المذهب وإليه نسب.

وتسمى هذه الفرقة باسم الصفاتية كما ذكرها كبار الأشاعرة في كتبهم وعدّوها هي الفرقة الناجية يقول البغدادي بعد ذكر حديث الافتراق: "ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية" (١). وهناك عدد من علمائهم لا بد من ذكرهم في هذه المدرسة لأنهم يُعدّوا هم الذين وضّحوا هذا المذهب وبيّنوه، ووضعوا قواعده حتى ظهر بهذه الصورة المعروفة لدى الجميع وإن كان الباحث سيبيّن أهم معتقداتهم لتكون الصورة واضحة عند الحديث عن مذهبهم في موضوع بحثنا إن شاء الله تعالى.

أبو الحسن الأشعري ويعد من أبرز شخصياتهم وتوفي سنة ٣٢٤هـ، على أحد الأقوال أبو بكر الباقلاني هو محمد بن الطيب الباقلاني وكان معروفاً بذكائه وفهمه وهو من أبرز علماء الكلام حتى قيل هو أُوحد المتكلمين، مقدم الأوليين توفي سنة (٤٠٣هـ) (٢).

- ١- أبو إسحاق الشيرازي هو إبراهيم بن علي بن يوسف وهو من علماء الأشاعرة (٣).
- ٢- أبو حامد الغزالي هو محمد بن محمد بن محمد وهو صاحب الذكاء المفرط كان ماهراً في الكلام والجدل حتى صار عين المناظرين (٤).
- ٣- (الفخر الرازي) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أُوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل (٥).
- ٤- إمام الحرمين أبو المعالي الجويني وهو عبد الملك بن عبد الله وهو من علماء الأشاعرة وله رسائل في علم الكلام في مسائل الاعتقاد منها الرسالة النظامية، والإرشاد والشامل وغيرها (٦).

(١) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق، دار المعرفة بيروت ص: ٣١٨.

(٢) مع أن هناك علماء آخرون مثل القاضي عياض والاسفراييني وابن حجر ولكن سأكتفي بما ذكرت.

(٣) انظر، سير أعلام النبلاء، ج ١٧ ص ١٩٠-١٩٣

(٤) انظر، المصدر السابق، ج ١٨ ص ٤٥٢-٤٦٤

(٥) انظر، المصدر السابق، ج ١٩ ص ٣٢٢-٣٤٦

(٦) انظر الاعلام للزركلي ج ٦ ص ٣١٣.

(٧) انظر، المصدر السابق، ج ١٨ ص ٤٦٨-٤٧٧

### معتقداتهم:

من المعروف عند علماء الكلام عموماً نظرتهم للشرع والعقل حيث تجد اختلافاً فيما بينهم إزاء هذه المسألة فمنهم من غلا ومنهم توسط ولا أريد الخوض في ذلك لأنه ليس محل بحثنا والمعروف عند الأشاعرة أخذهم بنصوص الشرع وفق قواعدهم الكلامية. وها هي أهم معتقدات هذه المدرسة مختصرة دون إطالة واكتفي بذكر أبرز المسائل العقدية التي عندهم:

إثبات وجود الله بطريق حدوث العالم .

أول واجب عند الأشاعرة النظر أو القصد دون معرفة فطرية <sup>(١)</sup> .

١ - تفويض معاني بعض الصفات حتى يخرجوا من التشبيه <sup>(٢)</sup> .

٢ - يثبتون صفات المعاني ويمنعون قيام الصفات الخبرية بالله تعالى <sup>(٣)</sup> .

يكون الباحث قد ذكر شيئاً مجملاً عن هذه المدرسة الكلامية مع أن هذه المدرسة بحاجة إلى توسع وتفصيل في المسائل العقدية .

(١) سيتم شرحها بشكل موسع لأنها هي موضوع رسالتنا .

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ص ٩٠-٩٧ .

(٣) انظر ٤،٥ من كتاب نور، خالد عبد اللطيف محمد منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى مكتبة الغرباء ط ١ ١٩٩٥م ص ٢٨ .

### ثالثاً: الماتريديّة :

يعد الماتريديّة مذهب من المذاهب الكلامية التي تعود نسبتها إلى أبي منصور الماتريدي ؛ الذي يعتبر هو مؤسس هذا المذهب ، ولم تذكر كتب التاريخ شيئاً بخصوص التسمي بالماتريديّة قبل أبي منصور الماتريدي وهذا يجعل الباحث يتبين له شيء أن بروز الماتريديّة مرتبط بالماتريدي بل حتى في بروز الماتريدي وتطوره حتى وصل إلى درجة مرموقة بالعلم والإمامة ؛ ولكن لا يوجد تاريخ زمني لهذا الكلام فمن المعروف أن أبا منصور الماتريدي توفي سنة (٣٣٣هـ)<sup>(١)</sup>.

ثم بعد ذلك تطورت هذه الفرقة دارت بادوار كثيرة حتى صار اسمها لامعا في أرجاء البلاد في ذاك العصر وأظن أن السبب يكمن في اعتناق السلاطين والملوك للمذهب الحنفي<sup>(٢)</sup> فقد صرح العلامة عبد الحي اللكنوي أن سبب شيوع مذهب الحنفية تولية الإمام أبي يوسف قضاء القضاة زمن هارون الرشيد<sup>(٣)</sup>. وكذلك أنه وقام هذا المذهب على استخدام البراهين والادلة العقلية الكلامية في محاجة خصومها من المعتزلة وغيرها<sup>(٤)</sup>.

مدارس الماتريديّة ونشاطهم في الدراسة :

من المعروف أن التدريس له دور عظيم في نشر المعتقدات في نفوس الطلاب ولقد ذكرت كتب التاريخ أن الماتريديّة كان لها في بعض العصور جامعات ومدارس لتدريس كتب الماتريديّة وعلى سبيل المثال : لا التفصيل جامعة ديوبند وهي أكبر جامعة ماتريديّة في قارة الهند، وكذلك المدارس في أفغانستان وغيرها ، ومن المعروف أن التأليف أيضاً له دور هام بالإضافة لما ذكرنا، وأذكر قول أحد أئمتهم على الاختصار بما يشعر القاري مدى أثر التأليف في نفوسهم يقول د . أبو الخير محمد بن أيوب البنغلاديشي الماتريدي : " ونذكر أثر الماتريدي ، ونجاح طريقته ورضاء أهل السنة بها حين ترى الفقه الأكبر لأبي حنيفة والعقيدة للنسفي ، والمسايرة ( ابن الهمام ) تدرس في هذه الأيام في الجامعات الدينية ، وكلّياتها ، والمعاهد الدينية ومنها الأزهر وفي كثير من البلاد الإسلامية ، وقد أدرك

(١) انظر ، مقدمة العالم والمتعلم ص ٤ نقلا عن الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات ، للشمس الدين

الافغاني ، مكتبة الصديق الطائف ، ط ٢ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ص ٢٣٨

(٢) يجد ذلك واضحاً في الدولة العثمانية فبلغت الماتريديّة أوج الكمال في ذلك العصر ، انظر : المغربي ،

أبومنصور الماتريدي إمام أهل السنة ص : ٣٤٣ .

(٣) النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير ( إمام محمد بن الحسن الشيباني ) نقلا عن الماتريديّة وموقفهم من توحيد

الأسماء والصفات ، للشمس الدين الافغاني ص ٢٩٥ .

(٤) الموسوعة الميسرة ج ١ ص ٩٩



الأزهر، ضرورة دراسة المدرسة الماتريدية والتعريف بأبي منصور الماتريدي فأورد في منهج الدراسة في كلية الشريعة وأصول الدين دراسة هذه المدرسة دراسة علمية وتاريخية<sup>(١)</sup>. هذه هي أهم الأسباب التي جعلت للماتريدية انتشاراً في العالم الاسلامي وجعلت لهم حظوة ليست سهلة ابداً. هذه نبذة بسيرة مختصرة عن فرقة الماتريدية أردت فيها جمع فكر القارئ بشيء من الإلمام عن هذه الفرقة.

---

(١) عقيدة الإسلام لأبي الخير ص: ٤٨٠. نقلا عن الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، لشمس الدين الافغاني ص ٢٩٩ بتصرف

## المبحث الثاني: طرق المعرفة:

### طرق المعرفة:

"إن النظرة الشمولية المتكاملة التي يتمتع بها الإسلام تعكس على الفكر الإسلامي ظلالاً تظهر من خلالها الأفكار والاتجاهات واضحة متكاملة تعبر عن تصورات هذه الأمة وسلامة اتجاهها ، والنظرة الإسلامية لمصادر المعرفة ومجالاتها المتعددة تتبلور في التأكيد على ضرورة تكامل هذه المجالات وتعاضدها لتصل بهذا الفكر إلى حقائق الكون الثابتة والأزلية، أو الحقيقة الكبرى ، ولذا نجد المفكرين المسلمين يدركون حقائق الكون والوجود بدافع من إيمانهم الذي نظم لهم هذا الإدراك لذا فهم يقسمون الوجود إلى قسمين : وجود عالم شهادة ، وجود عالم غيب ، ولكل عالم من العالمين وسائل معروفة خاصة به ، فعالم الشهادة من وسائله الحواس والعقل والتجربة ، أما عالم الغيب فوسائله الوحي والتفكير الروحي والإلهام" (١) .

يقول ابن تيمية : " طرق العلم ثلاثة : الحس والعقل ، والمركب منهما كالخبر؛ فمن الأمور مالا يمكن علمه إلا بالخبر، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين ، كالخبر المتواتر، وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين " (٢) .

"أما الفلاسفة وغيرهم فنجدهم مختلفين في تحديد الطرق التي توصلنا إلى المعرفة ، فالتجريبيون يعتبرون مصدر المعرفة هي الخبرة الحسية، ووسيلتها هي الحواس" (٣) ، "والعقليون يرون أن المعرفة مصدرها العقل ، ويناقضون أصحاب المذهب الحسي ، لأن الحواس كثيراً ما تخدع فكم مرة ترى العين ما تظنه رجلاً وهو ليس برجل ، وكم مرة رأى المسافر عبر الصحراء ما ظنه ماء وهو سراب ، فإذا كانت الحواس مصدر معارفنا فهذه المعارف إذن يحتمل فيها الخطأ لاحتمال أن تكون الحواس قد نقلتها على صورة مالت بصاحبها نحو الخطأ في الحكم ولذا فهم يعتبرون أن الطريق الوحيد الموصل للمعرفة هو العقل" (٤) .

ثم يأتي بعد ذلك أصحاب المذهب النقدي ليقرروا أن المعرفة لاتتم إلا بالخبرة الحسية والمبادئ العقلية معاً ، يقول د. زكي نجيب : " والمقصود بكلمة النقد حين تستعمل في وصف فلسفة بأنها

(١) ( جنزلي، د رياض صالح، الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة، دار البشائر ص٣٩، ٣٨ )

(٢) ( ابن تيمية، درء التعارض ج١ ص١٧٨ .

(٣) (محمود، زكي نجيب ، نظرية المعرفة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٥٣

(٤) ( انظر ، المصدر السابق، ص٦٣

نقدية هو تحليل الأحكام التي نطلقها على الأشياء أو إن شئت فقل : هو تحليل المعرفة تحليلًا ينتهي بنا إلى استخراج الأصول الصورية التي لا بد من افتراضها لكي تطلق ما أطلقها من أحكام<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نشرع في بيان هذه الطرق المشهورة لا بد أن نشير إلى مصدر مهم من مصادر المعرفة ألا وهو المعرفة البديهية : كالتالي يجدها الطفل من نفسه والتي لا يشترط فيها تعليم أو معرفة سابقة ، مثل معرفة أن الجزء أقل من الكل ، لبيكائه إذا أعطيته القليل ، وسروره إن زدته من العطاء وإن كان لا ينتبه إلى تحديد ما يعرف من ذلك ومعرفته بعدم اجتماع المتضادين فإنك إن أوقفت هذا الطفل قسراً بكى ونزع إلى القعود ، علماً منه بأنه لا يكون قائماً قاعداً معاً<sup>(٢)</sup> .

كما تنبه إلى أن هذا النوع من المعرفة أقصد البديهية ، كان مما تناوله المتكلمون في كتبهم ، يقول الباقلاني : " والضرب السادس منها ضرورة تخترع في النفس ابتداءً من غير أن تكون موجودة في بعض الحواس كعلم الإنسان بنفسه وما يجده فيها من الصحة والسقم واللذة والألم ، والغم والفرح والقدرة والعجز ، والإرادة والكراهة"<sup>(٣)</sup>.

بل نجد أن عدداً من العلماء قد صنف نوعين من المعارف في علم واحد وهذان النوعان هما : الحسية المدركة من قبل الحواس الخمس ، والبديهية من النفس و أوائل العقل ، وقد وسموا هذا النوع بالعلم الضروري أو بأنه الذي لزم النفس، لكنه علم يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الخروج عنه ، ولا الإنفكاك منه ولا يتهيأ له الشك في متعلقه ولا الارتباب به<sup>(٤)</sup> .

وإذا رجعنا إلى أقسام المعرفة – التي سبق ذكرها – وهي : الحس والعقل والخبر وسأقوم بالتحدث عنها مفصلة:

(١) انظر ، محمود، زكي، نظرية المعرفة، ص ٧٤

(٢) انظر ، ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ج ١ ص ٤٤، زرزور، عدنان، مقالة في المعرفة مقدمة لدراسة العقيدة الإسلامية، مكتبة الفتح ص ١٦، ١٥

(٣) انظر ، الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل تحقيق عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط ١٩٩٣، م ٣، ص ٢٩.

(٤) انظر ، الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ص ٢٦

## أولاً : الحس :

"يعد الحس أحد المصادر في المعارف الأولية والأساسية التي يحتاجها الإنسان خلال مراحل حياته ، إذ تسهم هذه الحواس في تعريفه بالأشياء على صورة ما ، سواء كانت صحيحة أم خاطئة ، إلا أنها تكون لدى المرء معرفة ما يحتاجه أو يحاول أن يعرف عنه شيئاً ، ومن أول هذه الحواس التي يستخدمها الإنسان هي حاسة الذوق لأنه أول ما يتعرف عليها من خلال رضاعه لثدي أمه عند ولادته" <sup>(١)</sup>

يقول عبد الرحمن حبنكة : " وهذه الحواس هي بمثابة منافذ يطل منها الفكر على العالم فيدرك منه بشكل مباشر ما تستطيع هذه الحواس أن تحس به وتنقله من صفات الأشياء إلى منطقة الإدراك الفكري ثم تسجل الذاكرة لديها ما تؤكد الحواس بتكرار التجربة بعد ذلك يبدأ الفكر عمله فيما سجلته الذاكرة من صور وردت إليها عن طريق الحواس الظاهرة" <sup>(٢)</sup>.

ولقد أشار ابن تيمية إلى أنواع الحس فجعل منه : " حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة فيراه ويسمعه ويباشره بجلده وحس باطن كما أن الإنسان يحس بما في بطنه من اللذة و الألم والحب والبغض والفرح و الحزن والقوة والضعف وغير ذلك" <sup>(٣)</sup>

والفرق بين نظرة علماء الإسلام لهذا المصدر وبين غيرهم من أصحاب المذهب الحسي أن علماءنا مع جعلهم هذا المصدر فقط ، وإنما جعلوه أحد روافدها ومصادرها .

"أما التجريبيون والحسيون فيرون أن الحس هو المنبع الوحيد للمعرفة ، فهم يرجعون كل علم إلى التجربة ، ويصفون العقل قبل التجربة بأنه صفحة بيضاء ، فالإدراك عن طريق الحواس هو أصل كل علم وأبرز رواد هذا المذهب هو الفيلسوف الفرنسي جون لوك" <sup>(٤)</sup>.

( ١ ) انظر ، جنزلي، الرؤية الإسلامية رياض صالح ص ٤٠

( ٢ ) حبنكة،ضوابط المعرفة ص ١٢٧، ١٢٨.

(٣) انظر ، ابن تيمية، درء التعارض، ج ٦ ص ١٠٨ بتصرف.

( ٤ ) أنظر زررور،مقالة في المعرفة،ص ٢٨

ثانياً : العقل :

لقد ضلت الأمم الغابرة السبل ، وتاهت في دياجر ظلمات الفكر يبتغون الوصول إلى الحق واليقين فمنهم من جنح ناحية الحس يصدق بمعطياته ، ويخضع لإرشاداته ، معرضاً عما سواه من أدلة ، متهماً إياها بالقصور والخداع وقد تجلى ذلك فيما يسمى بالنزعة الحسية ، ومنهم من جنح ناحية العقل ، فحكمه في أمره كله (...) ومنهم من جعل الوجود المادي فرعاً عن الوجود الفكري وهكذا كان العالم الأوروبي يتخبط باحثاً عن وسيلة للمعرفة الحقة تصل به إلى الحق واليقين " (١)

وقبل التكلم عن موقف العقل في المعرفة لابد من أن نلقي الضوء لو قليلاً على معنى العقل لغة واصطلاحاً .

العقل لغة : الحجر والنهي وقيل هو التميز الذي يتميز الإنسان من سائر الحيوان ، وسمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه والعقل القلب والعقل " (٢) والعقل الدية يقال عقل القتيل أعطى ديته (٣) .

العقل في الشرع : يقول ابن تيمية " العقل مصدر عقل يعقل عقلاً ، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه ، ولا العمل بلا علم بل إنما يسمى العلم الذي يعمل به و العمل بالعلم الذي يعمل به والعمل بالعلم ولهذا قال أهل النار : { لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } وقال تعالى : { أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها } . والعقل المشروط في التكليف لا بد أن يكون علوماً يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره فالمجنون الذي لا يميز بين الدراهم والفلوس ولا بين أيام الأسبوع ولا يفقه ما يقال له من الكلام ليس بعاقل . أما من فهم الكلام ويميز بين ما ينفعه وما يضره فهو عاقل " (٤) .

اختلف الناس في أقسام العقل من حيث المعنى فمنهم من جعله ثلاثة ومنهم من جعله أربعة (٥) .

١- العقل هي نفس الغريزة التي في الإنسان .

(١) حسن ، عثمان علي ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد دار الوطن - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ص ٦٦، ٦٧ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ج ١١ ، ص ٤٥٨ .

(٣) الرازي مختار الصحاح ، ٤٦٧ .

(٤) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج ٩ ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) انظر الغزالي ، أبو حامد ، إحياء علوم الدين ، دار إحياء التراث ، بيروت ط ١ ، ٢٠٠٢ / ج ١ ص ١١٦ ، ابن تيمية مجموع الفتاوى ٢٨٧/٩ .

٢- العقل هو العلوم الضرورية .

٣- العقل هو العمل بموجب تلك العلوم <sup>(١)</sup> لاعتباره أنها هي التي توصله إلى الإيمان بالله تعالى ورسالاته فمن خالف ما جاءت به الرسل فقد خالف عقله رغم ادعائه أنه من أرباب العقول واساطين الفهم " <sup>(٢)</sup>

أما الغزالي فقد جعلها أربعة :

- ١- العقل الغريزي : وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية وتدبير الصناعات الخفية الفكرية .
- ٢- العقل المدرك : وهي العلوم التي تخرج إلى الوجود في ذات الطفل المميز بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات كالعلم بأن الاثنين أكثر من واحد .
- ٣- العقل المستفيد : وهو الذي يستفاد من التجارب بمجاري الأحوال.
- ٤- العقل الإرادي : وهو الذي يعرف به عواقب الأمور ويقمع الشهوة الداعية إلى اللذة العاجلة ويقهرها " <sup>(٣)</sup>

ولقد ميز الله الإنسان عن غيره من المخلوقات بنعمة العقل الذي يدرك الأشياء عن طريق الحواس ويضيف عليها شيئاً من ذاته فيحلل ويستنتب ويختار، مما جعل الإنسان قادراً على التعلم والفهم والاستيعاب والتفكير والاستنتاج والقياس وربط الأسباب بالمسببات والحوادث بالحادثات والتخيل والإبداع كل ذلك ليحقق الأهداف التي وجد من أجلها على هذه الأرض <sup>(٤)</sup>.

لذلك يعد العقل مصدراً من مصادر المعرفة وطريقاً إليه مع باقي الطرق التي ذكرناها والتي سنذكرها لأنه لا يجوز الاعتماد على العقل بشكل مستقل لأنه سيؤدي إلى التفرق والتنازع كما وقع من كثير من أصحاب المذاهب الكلامية حيث جعلوا العقل هو الوحيد وهو المهيمن، وقد بالغوا في إقحام العقل أكثر من حجمه دون الرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة ، ولابد لنا أن نبين أن العقل يفكر ويستقرئ ويبحث في الأمور المعلومة الظاهرة وليس له تدخل في المسائل التي لا يدرسها واعني بهذا المسائل الغيبية إذ إن التكلم في المسائل الغيبية وخصوصاً الاعتقادية يوقع العقل في مهالك لا تستطيع الخروج منها وأريد أن اذكر كلاماً نفيساً لابن تيمية بين فيه دور العقل وكيف

(١) انظر ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج٩ ص٢٨٧.

(٢) حسن ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٦٣.

(٣) الغزالي : إحياء علوم الدين ، ج ١ ص ١١٧ ، جنزلي ، الرؤية الإسلامية ، ص ٥٠.

(٤) انظر جنزلي ، الرؤية الإسلامية ، ص ٤٥.

نوظفه حيث يقول : " بل العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال وبه يكمل العلم والعمل ؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك ؛ لكنه هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين ؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار . وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها وإن عزل بالكلية : كانت الأقوال والأفعال مع عدمه : أمورا حيوانية قد يكون فيها محبة ووجد وذوق كما قد يحصل للبهيمة . فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة والأقوال المخالفة للعقل باطلة . والرسائل جاءت بما يعجز العقل عن دركه . لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً وهي باطل وعارضوا بها النبوات وما جاءت به والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم <sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : الوحي :

"يتوقف التسليم بالوحي على التسليم بحقيقته ، والتسليم بثبوت ، والتسليم بانتفاء ما يعارض دلالاته فأما التسليم بحقيقة الوحي فيقوم على أسس مباينة الوحي للمعرفة البشرية وأنه محض رحمة من الله تعالى يختص بها من يشاء من عباده ، فلا يمكن تحصيله بالاكتساب والجهد البشري فلا يصح الإيمان بالوحي إلا على أساس إثبات حقيقته الشرعية ، وأما من ادعى للوحي حقيقته الشرعية فإنه يكون مكذباً بالوحي ، بل قد يكون تكذيبه بالوحي أعظم من تكذيب من أنكر الوحي ولم يثبت له حقيقة غير حقيقته الشرعية" <sup>(٢)</sup>

يعد الوحي من الأمور المهمة التي تثبت صدق من جاء من عند الله ومن جاء من عند غيره – أي بالكذب – فالذي جاء من عند الله هو الصادق الذي لا بد أن يتبعه جميع الناس وأن يسلموا في تصديقه ويتبعوه لأنه موحى إليه من عند الله لذلك يعد الوحي مصدراً مهماً من مصادر المعرفة ويريد الباحث هنا أن يبين بشكل واضح تعريف الوحي وأنواعه ونعرف كيف أسهم هذا النوع ليكون مصدراً في المعرفة .

(١) ابن تيمية مجموع الفتاوى ، ج ٣ ص ٣٣٨- ٣٣٩ ، و انظر حسن ، منهج الاستدلال ص ٩١، ٩٠، ٨٩ بتصرف.

(٢) ( القرنى ، عبد الله بن محمد ، المعرفة في الإسلام مصادر ومجالاتها ، دار عالم الفوائد السعودية ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ص ٢٩ .

الوحي لغة : " الوحي الإشارة قال الراغب : الإشارة السريعة ( الكتابة ) ، الوحي الرسالة وأيضاً الإلهام والكلام الخفي " <sup>(١)</sup> ويقول الرازي الوحي الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام والكلام الخفي وكل ما ألقته إلى غيرك " <sup>(٢)</sup> ويقول ابن منظور " الوحي الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام والكلام الخفي " <sup>(٣)</sup>.

يقول ابن الأثير " ويقع على الكتابة والإشارة والرسالة والإلهام والكلام الخفي " <sup>(٤)</sup>.

وإذا استقرنا الآيات في القرآن الكريم في لفظ الوحي مثل قوله تعالى " وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه " ( القصص : ٧ ) وقوله تعالى " وإذ أوحيت إلى الحواريين أن أمنوا بي وبرسولي " ( المائدة : ١١١ ). فكلها تدل على هذا المعنى

وعليه يكون معنى الوحي لغة يدور على السرعة والخفاء والإعلام.

الوحي شرعاً : يقول ابن شهاب<sup>٥</sup> بعد ذكر قوله تعالى " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علىٰ حكيمة " ( الشورى : ٥١ ).

نزلت هذه الآية تعم من أوحى الله إليه من البشر . فكلام الله الذي كلم به موسى من وراء حجاب والوحي ما يوحي الله إلى نبي من أنبيائه عليهم السلام ليثبت الله عز وجل ما أراد من وحيه في قلب النبي ويكتبه ، وهو كلام الله أو وحيه ، ومنه ما يكون بين الله وبين رسله ، ومنه ما يتكلم به الأنبياء ولا يكتبونه لأحد ولا يأمرهم بكتابتهم ، ولكنهم يحدثون به الناس حديثاً ويبينونه لهم ، لأن الله أمرهم أن يبينوه للناس ويبلغوهم إياه ، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء ممن اصطفاه من ملائكته فيكلمون به أنبياءه من الناس ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء من الملائكة فيوحيه وحياً في قلب من يشاء من رسله <sup>(٦)</sup>.

" فهذا التعريف قد شمل كلام الله تعالى لأنبيائه من وراء حجاب، وكلام الله تعالى الذي يرسل به ملائكته ، وشمل الإلهام الذي هو إلقاء الوحي في قلب النبي، وهو الذي يقول عنه الإمام الزهري

( ١ ) الزبيدي ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية ج ٤٠ ، ص ١٦٩ .

( ٢ ) الرازي ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت - ص ٧٤٠ .

( ٣ ) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٥ ص ٣٧٩ .

( ٤ ) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، دار الكتب العلمية بيروت - ط ٢ ، ٢٠٠٢ ج ٥ ، ص ١٤٢ .

( ٥ ) هو الزهري هو الزهري محمد بن مسلم

( ٦ ) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج ١٢ ، ص ٣٩٧ .



إن الأنبياء لا يكتبون ولا يأمرهم بكتابتهم وبينونه للناس ، وهو يريد بذلك التفريق بين الوحي الذي يكون لفظه ومعناه من الله تعالى وهو القرآن، فهذا الذي يأمر النبي بكتابتها ، وأما الوحي الذي لا يكون لفظه من الله فهو الأحاديث " (١) .

وعليه بعد ذكر التعريف شرعاً يتبين أن الوحي له مقامات أو أنواع ثلاثة :

"الأول : الإلقاء في روع النبي الموحى إليه ، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها وأجلها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب (٢) .

أما بالنسبة للرؤيا المنامية فإن داخل في هذا القسم كما أوحى الله لابراهيم بذبح ابنه اسماعيل وكان النبي \_ صلى الله عليه وسلم \_ لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح (٣)

الثاني : من وراء حجاب والدليل على هذا المقام قوله تعالى " وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ " ( الأعراف : ١٤٣ ) وقوله تعالى " قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ " ( البقرة : ٣٣ ) وقوله تعالى : " فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى " ( طه : ١١ ) فكلها تدل على أن الله كلم أنبياءه ورسله من وراء حجاب .

الثالث : أو يرسل رسولاً وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الحالة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يأتيه أحياناً على صورة رجل فيكلمه وأحياناً مثل صلصلة الجرس (٤) . (٥)

هذه هي المقامات أو الأنواع للوحي لذلك يعد الوحي من أبرز مصادر المعرفة الإسلامية وأكثرها أهمية وشأناً وصدقاً وثبوتاً لأن مصدرها الله عز وجل فهو مصدر العلم فهو الخبير العليم لذلك يكون حقائق هذا النوع من أقوى وأصدق الحقائق " (٦) .

من خلال هذا الاستقراء لمصادر المعرفة نخرج بخلاصة أن جميع هذه المصادر يحتاجها الإنسان ليصل إلى المعرفة الصحيحة فطرق المعرفة " طريقان اثنان:

( ١ ) ( القرني ، المعرفة في الإسلام ص ٣٢ .

( ٢ ) ( الأصفهاني ، أبو نعيم ، حلية الأولياء ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥ ، ج ١٠ ص ٢٧ ، ٢٦ .

( ٣ ) ( الدوري ، القحطاني الدوري ، أصول الدين الاسلامي ، دار الفكر ، عمان ، ط ٢ ، ٢٠٠٢ .

( ٤ ) ( انظر البخاري ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ج ١ ، ص : ٢ .

( ٥ ) ( انظر ، الأشقر ، عمر الأشقر ، العقيدة في ضوء الكتاب والسنة ، ( الرسل و الرسالات ) دار النفائس ط ١٢

٢٠٠٤ م ، ص ٥٨ ، .

( ٦ ) ( جنزلي ، الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة ص ٥٥ .

طريق الوحي ، وهي الخبر الصادق عن الله تعالى فكل ما جاء منه تعالى فهو الحق اليقين ويطابق الأمر في نفسه.

الثاني : طريقة التجربة التي تجمع بين الحس والعقل ، ومن هنا تظهر وسطية الإسلام في جمعه بين الحس والعقل للوصول إلى المعرفة الصادقة " (١)

---

(١) حسن ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٦٧.

## الفصل الأول: أول واجب على المكلف، وطرق معرفة وجود الله عند السلف.

### المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند السلف.

إن أي مسألة عقدية يراد معرفة رأي السلف فيها، تجد أمامها اعتراضات عدة ، منها : أن هذا رأي لبعض السلف، وقول أفراد السلف ليس بحجة، وإنما الحجة بإجماعهم، ومنها : صعوبة تحديد السلف الذين يقتدي بإجماعهم ومنها : عدم التسليم بأن هذا الرأي هو رأي السلف، وإنما هو منسوب إليهم فهو في الحقيقة رأي المنتسبين إليهم، ومنها : أن أمثال هذه المسائل لم تظهر في زمن السلف حتى يتكلموا فيها ولو ظهرت لتكلموا ، والمطالع للخلاف الحاصل حول مسائل الصفات يجد مثل هذه الاعتراضات كدود على المنتسبين للسلف، والداعين للرجوع إلى قولهم وإجماعهم.

ولا شك أن مسألة أول واجب على المكلف عند السلف ليست بمنأى عن تلك الاعتراضات، والباحث قد رأى أن الدخول في الرد على هذه الاعتراضات، ومناقشتها فيما يتعلق بمسألتنا على وجه الخصوص قد يخرج بالبحث عن المقصود، وإذ إن المناقشة علمية بحتة، فلنتناقص الأدلة التي استدل به المنتسبون للسلف؛ لنرى موافقتها للكتاب والسنة ابتداء، ثم نبحت في أقوال السلف أنفسهم؛ لنرى هل ما نسبته إليهم أتباعهم كان صحيحاً أم لا. نذكر ابتداءً أن السلف – أو قل أتباعهم – لم يوافقوا المتكلمين على أن أول واجب على المكلف هو النظر، بل الواجب الأول عندهم هو الشهادتان؛ فإذا شهد المرء أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فقد دخل في دين الإسلام، ويجري عليه أحكام الإسلام سواء نظر أم لم ينظر. بل سنجد أن هنالك نزاعاً جوهرياً بين الفريقين – السلف والمتكلمين – في وجود النظر من أساسه، أقصد أن السلف يرون أن الإقرار بوجود خالق أمر مستقر في فطر الخلق، إلا قليل ممن شذ منهم. أما جلّ الخلق فهم مقرون بأن الله تعالى هو الخالق الرازق المحي المميت، فباتت مسألة النظر عندهم لا وجود لها، فضلاً على أن تكون هي الواجب الأول على العباد.<sup>(١)</sup>

(١) وسيكون لنا وقفة تفصيلية في هذه الجزئية إن شاء الله تعالى

أول ما يذكر في هذه المسألة هو الإجماع الذي نسبته عدد من أهل العلم للسلف، ولا بد لنا ونحن نتحدث عن مذهب السلف في أول واجب على المكلف أن نذكر أقوال أهل العلم الذين نسبوا هذا القول للسلف :

أولاً : ابن المنذر<sup>(١)</sup> - رحمه الله - حيث يقول : "وأجمع كل من نحفظ عنه أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به حق، وأبرأ من كل دين خالف دين الإسلام وهو بالغ صحيح يعقل أنه مسلم، ولم يزد على ذلك شيئاً: أنه مسلم"<sup>(٢)</sup>.  
 إذ يكفي لدخول الكافر في دين الإسلام أن يشهد ويبرأ من كل دين غير الإسلام ، كما يلزم حتماً من كلام ابن المنذر أنه غير مأمور للدخول في الإسلام بأمر قبل الشهادتين ، وعلى ذلك نقل الإجماع ، إذ لو أنه مأمور بشيء غير الشهادتين ليدخل في الإسلام لما صح إطلاق الإجماع ؛ لأنه أول واجب على المكلف - يعني أول واجب يجب عليه ليدخل دين الإسلام - فإذا كان الإجماع منعقداً على الاكتفاء بالشهادتين للدخول في الإسلام فهما أول واجب على المكلف.

وممن نقل مذهب السلف بل وأطال النفس في مناقشة المتكلمين في هذه المسألة ابن حزم - رحمه الله - حيث يقول: " وقال سائر أهل الإسلام : كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه وقال بلسانه : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق وبرئ من كل دين سوى دين محمد صلى الله عليه وسلم فإنه مسلم مؤمن ليس عليه غير ذلك"<sup>(٣)</sup> ، بل ذهب ابن حزم أن جميع أهل الأرض باستثناء الذين خالفوا من المتكلمين جزموا أن النبي لم يقل لأحد : لم أقبل إسلامك ولا يصح لك دين حتى تستدل وتنتظر في صحة ما أدعوك إليه ، وجزم ابن حزم أن هذه طريقة جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم لم يختلف في هذا الأمر أحد منهم<sup>(٤)</sup> وهذه دعوى صريحة عن الإجماع في أن مذهب السلف في أول واجب هو الشهادتين وليس النظر والاستدلال.

(١) ابن المنذر أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، وصاحب التصانيف ك(الإشراف في اختلاف العلماء)، وكتاب(الإجماع)، وكتاب(المبسوط)، وغير ذلك. ولد: في حدود موت أحمد بن حنبل. مات بمكة، سنة تسع - أو عشر - وثلاث مائة سير اعلام النبلاء ج ٤ ص ٤٩٠

(٢) ابن المنذر الإجماع، تقديم عبدالله بن زيد المحمود، تحقيق فؤاد عبد المنعم خبيرة البحوث الإسلامية من مطبوعات المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط ٢، ١٤٠٧-١٩٨٧ م، ص: ١٢٣

(٣) ابن حزم الفصل في الملل والنحل الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ج ٤ ص: ٢٩

(٤) انظر ابن حزم/ الفصل ج ٤ ص: ٣٥

وممن نقل مذهب السلف أيضاً الإمام أبو زكريا النووي - رحمه الله - حيث قال - معلقاً على حديث : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ... )<sup>(١)</sup> - : " وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه كفاه ذلك وهو مؤمن من الموحدين ، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ، ومعرفة الله تعالى بها ، خلافاً لمن أوجب ذلك ، وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة ، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به ، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلمين<sup>(٢)</sup> ، وهو خطأ ظاهرٌ فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى بالتصديق بما جاء به صلى الله عليه وسلم ولم يشترط المعرفة بالدليل فقد تضافرت بهذا أحاديث في الصحيحين يحصل بمجموعهما التواتر بأصلها والعلم القطعي<sup>(٣)</sup> ، وهذا رد واضح من واحد من أكابر العلماء - الذين وافقوا المتكلمين في بعض مسائل الصفات -<sup>(٤)</sup> ، والملفت في كلام النووي - رحمه الله - اعتباره أدلة مذهب السلف مما بلغ التواتر والعلم القطعي ويصرح بأن ذلك هو مذهب السلف بل هو مذهب المحققين من الخلف أيضاً .

ونختم تقرير مذهب السلف لكلام واحد من العلماء الذين فصلوا في هذه المسألة وناقش أدلة المتكلمين وفندها وهو من نقل إجماع السلف في هذه المسألة ألا وهو أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - حيث له ، منه ما قرر - رحمه الله - في غير ما موضع أن السلف - رحمهم الله - أجمعوا على أن أول واجب على المكلف هو : النطق بالشهادتين حيث قال بعد ذكره لأقوال المتكلمين ومن تبعهم في إيجاب النظر : " كلها غلط مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة بل وباطلة في العقل أيضاً "<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ج ١ ص ٣٨  
(٢) هذا عرض دقيق من الإمام لمذاهب الفرق إذ ليس كل المعتزلة ولا كل الأشاعرة يقولون : إن أول واجب هو النظر وأن إيمان العبد لا يصح إلا بذلك.

(٣) النووي يحيى بن شرف المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ج ١ / ٢١١ دار إحياء التراث العربي بيروت ط ٢ ١٣٩٢ هـ.

(٤) وهذه واحدة من المفارقات بين مسألة أول واجب ومسألة الصفات إذ إنه لم نجد ذاك الإجماع الحاصل في تقرير مذهب السلف في مسألة أول واجب حاصل في مسألة الصفات بل هناك من قال : إن مذهب السلف هو التفويض لا الإثبات الذي يدعيه أتباعهم ، وهكذا أما في مسألة أول واجب على المكلف فنجد تقريراً واسعاً متفقاً عليه حتى عن من وافق المتكلمين في بعض مسائل الصفات كالنووي وابن حجر رحمهما الله تعالى.

(٥) ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم مجموع الفتاوى ج ١٦ ص : ٣٣٢

وقال - رحمه الله- : " والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ"<sup>(١)</sup>. وبناء على هذه النصوص فمذهب السلف في أول واجب على المكلف هو الشهادتان، وقد يقول قائل : كيف جاز لهؤلاء العلماء أن يطلقوا الإجماع في مثل هذه المسألة ، وقد علم مخالفة علماء الكلام لهذا الإجماع ، بل قد سبق نقل الإمام الجويني الإجماع على ما يخالف الإجماع المنسوب للسلف ، والمقصود : كيف ادعى هذا الإجماع وقد وجد المخالف والجواب والله أعلم أن من نقل إجماع السلف على هذه المسألة إنما نظر إلى عصر السلف الممثل في القرون الأولى المفضلة، فلما لم يجد من يخالف في أن أول واجب على المكلف هو النطق بالشهادتين نسب الإجماع إليهم وعليه فلم يعتبر مخالفة المتكلمين ناقضاً لهذا الإجماع .

#### أدلة السلف على مذهبهم:

**الدليل الأول:** أبرز هذه الأدلة هي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وكيفية قبوله لإسلام الناس ، فلا شك أن مسألة كالتي نحن بصددنا لا بد وأن ينقل لنا فيها تواتر لفظي ومعنوي إذا إنه قد أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الرجل والمرأة والبدوي والراعي والغلام والزنجي والوحشي والغني والفقير والجاهل وضعيف الفهم والذكي والفظن فهل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأحد منهم : لا أقبل إسلامك حتى تستدل على وجود الله تعالى أم على صحة ما أدعوك إليه.

السلفيون<sup>(٢)</sup> بل وحتى بعض علماء الأشاعرة يجزمون أنه لم يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه اشترط على من أراد الدخول للإسلام أن يستدل على وجود الله فضلاً على أن يشترط عليه الصلاة والسلام الاستدلال بالطرق التي اشترطها المتكلمون ، بل هم يجزمون أنه قد تواتر تواتراً قطعياً عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من بعده أنهم قبلوا إسلام الناس جميعاً من غير اشتراط استدلال، أو غيره ، بل تواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقبل إسلام المرء بأن ينطق الشهادتين فحسب وبذا يحرم دمه وماله وعرضه .

فابن حزم يرى أنه لا يشك أحد ممن يدري شيئاً من السير؛ سواء من المسلمين واليهود والنصارى بل والمجوس والدهرية في أن الرسول صلى الله عليه وسلم منذ بعث لم يزل يدعو الناس الجماء الغفير إلى الإيمان بالله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم ويقاثل من أهل الأرض من

(١) ابن تيمية درء تعارض العقل والنقل ج ٨ ص: ١١

(٢) الباحث إنما يستخدم هذا المصطلح لأن أصحاب هذا المذهب ينسبونهم للسلف فهي من باب النسبة في هذه المسألة تحديداً، لعلم الباحث أن هناك أخذاً ورداً في استخدام هذا وحقيقته فوجب التنبيه.

يقاتله ممن عنده ويستحل سفك دمائهم وسبي نسائهم وأولادهم وأخذ أموالهم متقرباً إلى الله بذلك، وأخذ الجزية وإصغاره ، ثم كان عليه الصلاة والسلام يقبل من آمن به ويحرم ماله ودمه وأهله وولده ويحكم لهم بحكم الإسلام <sup>(١)</sup> ، ومن أولئك كما يقول ابن حزم المرأة البدوية والراعي والراعية والغلام الصحراوي والوحشي والإفرنجي والمسبي والزنجية المجلوبة والرومي والرومية والأعتر <sup>(٢)</sup> الجاهل والضعيف في فهمه فما منهم من أحد ولا من غيرهم قال صلى الله عليه وسلم : إني لا أقبل إسلامك ولا يصح لك دين إلا حتى تستدل على صحة ما أدعوك إليه <sup>(٣)</sup> ، ولم يكتف ابن حزم بذلك حتى قال : ولسنا نقول : إنه لم يبلغنا أنه عيه السلام قال ذلك لأحد بل نقطع نحن وجميع أهل الأرض قطعاً كقطعنا على ما شهدناه أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قط لأحد ولا رد إسلام أحد حتى يستدل ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم عن آخرهم ولا يختلف أحد في هذا الأمر <sup>(٤)</sup>.

وبذلك جزم الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله- حيث قرر "أنه من نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسع وعبدالرحمن وسائر المهاجرين والأنصار وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا علم أن الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة لا من قبل حركه ولا من باب الكل، والبعض، ولا من باب كان ويكون" <sup>(٥)</sup>.

يقول ابن عبد البر : ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً حرفياً وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازماً ، ما أضاعوه ، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم ، ولو كان ذلك من علمهم مشهوراً أو من أخلاقهم معروفاً لاستفاض عنهم ولشهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات <sup>(٦)</sup>.

وما ذكره ابن عبد البر من الحركة والسكون والكل والبعض وكان ويكون إنما هي الطرق - أو قل : ماهية النظر - التي أوجب المتكلمون سلوكها للاستدلال على وجود الله.

ولا ريب حيث إنهم ألزموا المسلمين بهذه الطرق أنه يجب عليهم أن يستدلوا على ما أوجبوه بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال صحابته من بعده.

(١) انظر ابن حزم ، الفصل في الملل والنحل ج٤ ص: ٣٥.

(٢) ( الأعتر : الأحمق. انظر لابن منظور، لسان العرب ج٥ ص٧

(٣) انظر ابن حزم ، الفصل في الملل والنحل ج٤ ص: ٣٥ وانظر نص كلام ابن حزم هذا في درء تعارض العقل والنقل ج٧ ص: ٤٣٣

(٤) انظر ابن حزم ، الفصل في الملل والنحل ج٤ ص: ٣٥

(٥) انظر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج٧ / ١٥٢

(٦) المصدر السابق ج٧ ص: ١٥٢

ولا شك أن هذا مطلب منطقي عقلاً وشرعاً إذ إن إيجاب النظر والاستدلال – لا سيما بالطرق التي ذكرها المتكلمون – إذ لا بد وأن يستدل بهذه الطرق كل من دخل في الإسلام على عهده صلى الله عليه وسلم فكما أننا لا نجد خلافاً بين المسلمين قاطبة في وجوب الشهادتين واعتبارها أول ركن من أركان الإسلام فكان يجب لزوماً أن لا نجد خلافاً بينهم كذلك في وجوب النظر والاستدلال كيف لا والشهادتان لا تتم ولا تصح إلا بهما !

وحيث إن السلف وأتباعهم يجزمون أنه لم يوجد في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وقد أسلم على عهده الكثير لم يصلنا ولو خبر واحد نجد فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل إسلام أحدٍ حتى ينظر ويستدل ، وعليه فقد عد السلفيون دعوى المخالفين مناقضة لما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده.

وليس أتباع السلف هم فقط من استدل بهذا الدليل بل حتى بعض أئمة الأشاعرة استدل على بطلان كون النظر هو أول ما يجب على المكلف بهذا الدليل أيضاً ، فالغزالي – رحمه الله – قد اعتبر طائفة من المتكلمين من أشد الناس غلواً وإسرافاً إذ كفروا عوام المسلمين<sup>(١)</sup> ، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي مروها فهو كافر<sup>(٢)</sup>

وقد نص الغزالي على ذلك بقوله : إن أولئك ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده أولاً، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين ، ثم جهلوا ما تواتر من السنة ثانياً ، إذ ظهر من عصر الرسول وعصر الصحابة رضي الله عنهم حكمهم بإسلام طوائف من أجلاف العرب كانوا مشغولين بعبادة الوثن ولم يشتغلوا بعلم الدليل<sup>(٣)</sup> .

وقد أكد الغزالي هذا التواتر المنقول عن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول إسلام هؤلاء الأعراب بقوله : "وليت شعري متى نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة إحضار أعرابي أسلم وقوله له الدليل على أنه العالم حادث أن لا يخلو عن الأعراض ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث<sup>(٤)</sup> .

ومن خلال تقرير الباحث لأدلة المتكلمين وجد أن من أئمة الكلام كالإيجي والآمدي الذين يقررون أن أول واجب النظر يعترفون ضمناً بهذا التواتر وسيأتي مناقشة كلامهم في مبحث الردود.

(١) بالطبع فإن هذا الحكم لا ينسب لجميع المتكلمين بل جمهورهم على عدم التكفير كما سيسبق تحريره

(٢) انظر الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ضبطه وقدم له رياض مصطفى العبدلله دار الحكمة دمشق

بيروت ص ٩٧

(٣) الغزالي، فيصل التفرقة ص ٩٧

(٤) المصدر السابق ص ٩٨، ٩٩ .



### الدليل الثاني:

استدل أتباع السلف بدليل آخر قد لا يقل قوة عن الدليل الأول وهو، أن المستقرئ لكتاب الله عز وجل ولسنة نبيه عليه الصلاة والسلام يجد أن آيات الكتاب ونصوص السنة تدعوا لتوحيد الله عز وجل والنهي عن الإشراك به ، فجميع القصص التي أخبرنا بها القرآن لا نجد نبياً واحداً قال لقومه : يا قوم انظروا واستدلوا على وجود الله ، بل كل الأنبياء الذين تلا القرآن علينا خبرهم كان أول دعوتهم لأقوامهم (يا قوم اعبدوا الله ) .

قال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) (الأنبياء ، ٢٥) وقال تعالى : (ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنه لا إله إلا أنا فاتقون) (النحل : ٢)

وقال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) (النحل ، ٣٦) وقال الله تعالى عن نوح : (ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) (الأعراف ٥٩) وقال إبراهيم لقومه: (اعبدوا الله) (العنكبوت ، ١٦) وقال هود لقومه: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) (الأعراف ، ٦٥) وكذا قال صالح : (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) (الأعراف ، ٧٣) وشعيب (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) (الأعراف ، ٨٥) وقال المسيح ابن مريم لقومه : (يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار) (المائدة ٧٢).

فهل نجد فيما قصه علينا من أخبار الأنبياء والرسل أن أحداً منهم قال لقومه: يا قوم انظروا واستدلوا على وجود الله ، هذا ما لم نجد بل كل الرسل بلا استثناء قد افتتحو دعوتهم لأقوامهم : (يا قوم اعبدوا الله) وقد يقول قائل : هذه الآيات المتوافرة التي تخبرنا عن دعوة الرسل لأقوامهم أن يوحدوا الله ويعبدوه وحده لا شريك له لا يعني أن الرسل لم يأمرهم بالنظر والاستدلال على وجود الله بل النظر والاستدلال يعد تحصيل حاصل إذ لا يتم توحيد الله ومعرفة إلا بالنظر والاستدلال .

والحق أن هذا الاعتراض لا ينهض لمنزلة الدليل في هذا المقام ، والدليل أنك تجد من أوائل المباحث في كتب الكلام هو أول واجب على المكلف ، كما تجد أيضاً تلك الكتب مليئة بتقرير هذا الواجب وبيان أهميته ، حتى أنه حصل نزاع كبير ، هل يصح الإيمان بدون استدلال ونظر ؟ وهذا الاهتمام الذي بلغ إلى حد جعل تلك المسألة في صدارة الكتب الكلامية يعطيني مؤشراً واضحاً إلى حقيقة الأهمية التي تحملها هذه المسألة أقصد كون النظر والاستدلال على وجود الله هما أول ما يجب على العبد ، فهل الكتب الكلامية أحق من كتاب الله ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ببيان هذا الواجب ومن المفارقات العجيبة أن نجد كل هذا الاهتمام بهذه

المسألة في الكتب الكلامية ، ثم لا نجد أي إشارة لذلك في كتاب الله ، ولا في سيرة نبيه صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، مع توافر وقوع تطبيق.

هذا الواجب ، ووقوعه الذين دخلوا في الإسلام على عهده صلى الله عليه وسلم بلغوا آلافاً أفيعقل أن لا يصلنا ولو حتى آحاد الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترط على من أراد الدخول في الإسلام أن ينظر ويستدل على وجود الله تعالى !! إن المتصور لحقيقة هذه المسألة ليدرك إدراكاً حتمياً ضعف هذا الاعتراض وبعده عن الصواب.

وهنا ينهض التساؤل التالي : إذا كانت دعوة جميع الأنبياء لأقوامهم هي توحيد الله وعبادته ولم يردنا خبر واحد أن نبياً أو رسولاً اشترط على من أراد الدخول في الإسلام أن ينظر ويستدل فهذا يعني أن تلك الأقوام كانت مقرة بوجود الله تبارك وتعالى ، وإلا لما صح أن تكون دعوى الأنبياء لتلك الأقوام أن يوحدوا الله ويعبدوه وثم لا يقرون بوجوده ابتداءً ، وهذا أمر منطقي مع أي فرد لا يقر بوجود الله ، إذ لو أنك أردت دعوته لتوحيد الله وعبادته لبأدرك على الفور قائلاً : أثبت لي وجود هذا الإله الذي تدعوني لتوحيده ثم بعد ذلك أوحده وأعبده ، والذي ينقدح في ذهن القارئ الآن هو من أبرز أدلة السلف وأتباعهم في هذه المسألة ؛ فالسلف يرون أن أولئك المشركين ككفار قريش والأقوام من قبلهم لم يكونوا ينكرون وجود الله جل وعلا بل كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت ، وغاية شرك تلك الأقوام هو اتخاذهم الوسائط بينهم وبين الله (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) (الزمر: ٣) وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود من ينكر وجود الله ، لكنهم لا يكادون يذكرون مع تلك الكثرة التي تقر بوجود الله تعالى ، لا بل ويذهب السلف وأتباعهم إلى أبعد من ذلك ؛ فالخلق - كل الخلق - مفطورون على الإقرار بوجود الله تعالى وهو ما أطلقوا عليه دليل الفطرة<sup>(٢)</sup> ، وهذا الذي يقره السلف قد سبق أن نقلناه عن عالم من أبرز أئمة الكلام وهو الإمام الشهرستاني -رحمه الله- والحق أن هذه الدعوى إن ثبتت بالدليل فإنها تعد هي أصل محل النزاع في هذه المسألة إن لم نقل : إنها تنفي القول بوجود النظر من أساسه<sup>(٣)</sup>.

(١) قد يقال : إنه قد سبق ذكر الأدلة على وجوب النظر من القرآن الكريم كقوله تعالى : " قل انظروا" وغير ذلك من الآيات التي تحث على التفكير والنظر أقول : إن الباحث في هذا المقام يقرر أدلة السلف وأتباعهم وهم لهم رد على فهم المتكلمين لهذه الآيات ، ولذا فإن الباحث سيرجئ مناقشة ذلك في مبحث الردود وسيقرر ما ترجح لديه في ذلك المقام -إن شاء الله-.

(٢) وسيأتي مزيد تفصيل حول هذا الدليل

(٣) وسنكتفي في هذا المقام بعرض أدلة السلف على هذا الرأي وسنرجئ بيان المتكلمين ما ترجح للباحث من هذه الآراء في مبحث الردود -إن شاء الله -

**أدلة السلف على هذا القول : أي أنهم مقرون بوجود الله ويكفرون بعبادته**

الدليل الأول : قول الله تعالى : " فلا تجعلوا لله أنداداً وانتم تعملون " ( البقرة ، ٢٢ )

قال ابن عباس : " أي : لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم من توحيده هو الحق لا شك فيه" (١)

وقال قتادة : " وأنتم تعلمون أن الله خلقكم وخلق السموات والأرض ثم تجعلون له أنداداً" (٢)  
يقول ابن جرير -رحمه الله- : " ولكن الله جل ثناؤه قد أخبر في كتابه عنها (٣) أنها كانت تقر بوحدانيته غير أنها كانت تشرك في عبادته ما كانت تشرك فيها فقال جل ثناؤه : " ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله " ( الزخرف : ٨٧ ) وقال : " قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون " ( يونس : ٣١ ) (٤).

وقال -رحمه الله- : " فالذي هو أولى بتأويل قوله " وأنتم تعلمون " إذ كان ما كان عند العرب من العلم بوحدانية الله وأنه مبدع الخلق وخالقهم ورازقهم نظير الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين" (٥)

**الدليل الثاني : قول الله تعالى : " وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون " ( يوسف ، ١٠٦ )**

روى ابن جرير بسنده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال : " من إيمانهم إذا قيل لهم : من خلق السماء ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال ؟ قالوا : الله وهم مشركون" (٦).  
وكذا روى ابن جرير بسنده عن عكرمة أنه قال : " تسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض فيقولون : الله ؛ فذلك إيمانهم بالله وهم يعبدون غيره" (٧). وروى بسنده عن مجاهد قوله : " إيمانهم قولهم : الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره" (٨).

(١) ( رواه ابن جرير في تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ج ١ بسنده عن ابن عباس ج ١ ص ٣٧٠ وابن كثير تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [ ٧٠٠ هـ - ٧٧٤ هـ ] ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، ج ١ ص ١٩٦ ، ١٩٥ )

(٢) ( رواه ابن جرير في تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن ، ج ١ ص ٣٧٠ )

(٣) ( أي : العرب المشركين في الجاهلية )

(٤) ( ابن جرير ، جامع البيان في تفسير القرآن ج ١ ص ٣٧١ )

(٥) ( ابن جرير ، جامع البيان ج ١ ص ٣٧٢ )

(٦) ( المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٦ )

وهذا المعنى للآية مروى عن عطاء وقتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم والشعبي والضحاك<sup>(٣)</sup>.

**الدليل الثالث :** تلك الآيات الدالة دلالة واضحة على اعتراف المشركين بأن الله هو الخالق الرازق كقوله تعالى : " ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله" الزخرف (٨٧) وقوله تعالى : " قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي من يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون" (يونس: ٣١) وكقوله تعالى : " ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فأنى يؤفكون" (العنكبوت: ٦١)

يقول ابن كثير عند تفسيره هذه الآيات : " يقول تعالى مقررأ أنه لا إله إلا هو لأن المشركين الذين يعبدون معه غيره معترفون أنه المستقل بخلق السموات والأرض والشمس والقمر ، وتسخير الليل والنهار ، وأنه الخالق الرازق لعباده ، ومقدر آجالهم واختلافها واختلاف أرزاقهم ، ففاوت بينهم ؛ فمنهم الغني والفقير ، وهو العليم بما يصلح كلاً منهم ومن يستحق الغنى ممن يستحق الفقر"<sup>(٤)</sup>.

ثم قال — رحمه الله- : " وكثيراً ما يقرر تعالى مقام الإلهية بالاعتراف بتوحيد الربوبية، وقد كان المشركون يعترفون بذلك ، كما كانوا يقولون في تلييتهم " لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك"<sup>(٥)</sup> ويقول ابن تيمية : " وأما الربوبية فكانوا مقرين بها قال تعالى: " ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله" (الزمر: ٣٨) وقال تعالى : " قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله " إلى قوله : فأنى تسحرون" (المؤمنون: ٨٤) وما اعتقد أحد منهم قط أن الأصنام هي التي تنزل الغيث وترزق العالم وتدبره ، وإنما كان شركهم كما ذكرنا : " اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله "<sup>(٦)</sup>

(١) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٨٦

(٢) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٨٧

(٣) انظر ابن جرير، جامع البيان ج ١٦ ص ٢٨٧- ٢٨٩ وابن كثير تفسير القرآن العظيم، ج ٤ ص ٤١٨

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ج ٦ ص ٢٩٤

(٥) رواه مسلم، كتاب الحج، باب باب التلبية وصفتها ووقتها، ج ٤ ص ٨

(٦) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٩٤

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج ١ ص ٩١- ٩٢.

ويقول المقرئزي - رحمه الله- : "ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون بل أقروا بأنه سبحانه وحده خالقهم وخالق السماوات والأرض والقائم بمصالح العالم كله ، وإنما أنكروا توحيد الالهية والمحبة " (١).

وليس هذا فحسب بل نقل أهل العلم نصوصاً عن الجاهليين أنفسهم يعترفون فيها بربوبية الله تبارك وتعالى كقول زهير بن أبي سلمى في معلقته المشهورة :

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم      ليخفى ومهما ويكتم الله يعلم  
يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر      ليوم حساب أو يعجل فينتقم

قال ابن كثير وقد أورد هذين البيتين:

" فقد اعترف هذا الشاعر الجاهلي بوجود الصانع وعلمه بالجزئيات وبالمعاد وبالجزاء وبكتابة الأعمال في الصحف ليوم القيامة " (٢). بل ذهب ابن جرير -رحمه الله - إلى أن المشركين كانوا يعرفون بعض أسماء الله كالرحمن ، يقول -رحمه الله- في تفسيره : " وقد زعم بعض أهل الغباء: أن العرب كانت لا تعرف الرحمن (٣) ، ولم يكن ذلك في لغتها ، ولذلك قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم : "وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا ؟ إنكاراً منهم لهذا الاسم كأنه كان محالاً" عنده أن ينكر أهل الشرك ما كانوا عالمين بصحته ، أو كأنه لم يتل من كتاب الله قول الله : "الذين ءاتيناهم الكتاب يعرفونه " يعني محمداً (كما يعرفون أبنائهم) وهم مع ذلك به مكذبون ولنبوته جاحدون ، فيعلم بذلك أنهم قد كانوا يدافعون حقيقة ما قد ثبت عندهم صحته واستحكمت لديهم معرفته " (٤) ثم أورد بيتين عن شاعرين جاهليين :

ألا ضربت تلك الفتاة هجينها      ألا قضب الرحمن ربي يمينها

وقال سلامة بن جندل الطهوي :

عجلتم علينا عجلتنا عليكم      وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق (٥)

(١) المقرئزي ، أحمد بن علي ، تجريد التوحيد المفيد اعتنى به علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ط ٢١٤٢ هـ مكة المكرمة ص ٤٠ .

(٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص : ٣٠٥ .

(٣) فماذا يقول ابن جرير لمن أنكر أن المشركين كانوا يعرفون الله أصلاً ؟!

(٤) ابن جرير ، جامع البيان ، ج ١ ص : ١٣١ .

(٥) المصدر السابق ج ١ ص : ١٣١ .

الدليل الرابع :قول الله تعالى : " والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى " ( الزمر:٣)

يقول ابن كثير -رحمه الله- في معنى هذه الآية: " ثم أخبرنا تعالى عن عباد الأصنام من المشركين أنهم يقولون " ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى " أي : إنما يحملهم على عبادتهم لهم أنهم عمدوا إلى أصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم ، فعبدوا تلك الصور تنزيلاً لذلك منزلة عبادتهم الملائكة ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم ورزقهم ، وما ينوبهم من أمر الدنيا ، فأما المعاد فكانوا جاحدين له كافرين به " (١).

بل ونقل ابن كثير هذا المعنى عن قتادة والسدي ومالك وعن زيد بن أسلم حيث قالوا في معنى الآية : " إلا ليقربونا إلى الله زلفى : أي : ليشفعوا لنا ويقربونا عند الله منزلة " (٢).

ومن الأحاديث صريحة الدلالة على أن كفار قريش كانوا مقربين بوجود الله بل ومقربين له بالملك والهيمنة حتى على أولئك الشركاء الذين عبدوهم من دون الله ما رواه مسلم وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: " كان المشركون يقولون : لبيك لا شريك لك " قال ابن عباس رضي الله عنه : " فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ويلكم قد قد) فيقولون : إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت " (٣).

يقول الإمام النووي معلقاً على هذا الحديث: " ففوله صلى الله عليه وسلم: (قد قد) قال القاضي (٤) (... )ومعناه : كفاكم هذا الكلام فاقتصروا عليه ولا تزيدوا وهنا انتهى كلام النبي صلى الله عليه وسلم : ثم عاد الراوي إلى حكاية كلام المشركين فقال : إلا شريكاً هو لك .... إلى آخره " معناه : أنهم كانوا يقولون هذه الجملة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اقتصروا على قولكم : لبيك لا شريك لك (٥) ، لا بل ونص القرآن أن هؤلاء المشركين كانوا يخلصون العبادة لله ويدعون وحده إذا ألمات بهم شدة قال تعالى : " وإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إذا هم يشركون "(العنكبوت:٦٥)

( ١ ) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ، ج ٧ ص: ٨٥، ٨٤.

( ٢ ) المصدر السابق ج٧ ص: ٨٥.

( ٣ ) رواه مسلم الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر : دار الجيل بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها ج ٤ ص ٨ ح: ٢٨٧٢ كتاب الحج ،باب التلبية وصفتها ووقتها والبيهقي في السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٤١٤ تحقيق محمد عبد القادر عطا ،كتاب الحج، باب كيف التلبية، برقم ٨٨١٩ ج ٥ ص ٤٥

( ٤ ) أي القاضي عياض

( ٥ ) النووي يحيى بن شرف المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ج٨ ص: ٩٠

بل وقد وجد بهذه الأدلة تطبيقات عملياً واقعياً واضحاً يدل على قبول النبي صلى الله عليه وسلم إسلام هؤلاء الأعراب وغيرهم من غير أدنى إشارة إلى النظر أو الاستدلال فضلاً عن إيجابه عليهم.

ومن ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله مسترضعاً فيهم فقال : يا بني عبد المطلب ! قال: قد أجبتك. قال : أنا وافد قومي ورسولهم ، وأنا سائلك ومشتدة مسألتي إياك، وناشدك فمشتد إنشادي إياك فلا تجدني علي ! قال : نعم ، قال : أخبرني من خلق السموات والأرض والجنة والنار ؟ قال : الله عز وجل ، قال : نشدتك به ، أهو أرسلك بما أتانا كتابك وأتتنا رسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله ، وأن ندع اللات والعزى ؟ قال : نعم ، قال: نشدتك به أهو أمرك ؟ قال : نعم ، قال : أتانا كتابك وأتتنا رسلك أن نصلي في كل يوم وليلة خمس صلوات نشدتك به : أهو أمرك ؟ قال : نعم ، ثم سأله عن الصيام والزكاة والحج وفي نهاية الحديث: قال : هؤلاء خمس ولست أزيد عليهن . فلما قفا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إنه فعل الذي قال دخل الجنة <sup>(١)</sup> . وفي لفظ البخاري من حديث أنس : فقال : أسألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك إلى الناس ؟ فقال ! أَللهم نعم <sup>(٢)</sup> . وهذه الأحاديث فيها دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلام هؤلاء بمجرد تصديقهم لكلامه صلى الله عليه وسلم ، فأولئك الذين دخلوا في الإسلام غاية ما عندهم أنهم استحلوا النبي صلى الله عليه وسلم فحلف لهم أنه صادق ، فصدقوه وهذا ينفي وجوب النظر.

ومن الأدلة حديث معاذ بن جبل المشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً رضي الله عنه على اليمن قال: " إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير برقم ٨١٥٠ ، ج ٨ ص ٣٠٦ تحقيق عبد المجيد السلفي مكتبة دار العلوم والحكم الموصل ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ.

(٢) رواه البخاري : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١ ١٤٢٢ هـ، برقم ٦٣ ، ج ١ ص ٦٧ وللحديث روايات أخرى تفيد المعنى نفسه كما عند مسلم برقم ١١١ ، وأحمد في المسند برقم ١٢٤٥٧ ، وعند أبي يعلى في مسنده برقم ٣٣٣٣ ، وكذا عند البزار برقم ٦١٩٢ .

تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس" (١)، وفي

هذا الحديث بيان أن أول واجب هو توحيد وكلمة التوحيد وهي لا اله إلا الله وورد في لفظ الحديث أيضا كلمة أول في قوله فليكن " أول ما تدعوهم إليه " ، وهناك تنبيه مهم؛ أنه ورد في البخاري " فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله " (٢) ، وحديث " فادعهم إلى شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله فإنهم أطاعوا لك بذلك " (٣)

هذه بعض ألفاظ الحديث وقد جمع بينها ابن حجر في كتابه العظيم فتح الباري حيث قال: " ومنهم ما رواه بلفظ فادعهم إلى عبادة الله، فإذا عرفوا الله ، ووجه الجمع بينهما أن المراد بالعبادة : التوحيد ، والمراد بالتوحيد ، والإقرار بالشهادتين ، والإشارة بقوله ذلك الى التوحيد ، وقوله : فإذا عرفوا الله ؛ أي عرفوا توحيد الله ، والمراد بالمعرفة الإقرار والطوعية فبذلك يجمع بين هذه الألفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق " (٤)

وهناك من المتكلمين من استدل بلفظ " فإذا عرفوا الله " على أن أول واجب هو المعرفة كإمام الحرمين الجويني كما ذكر ذلك عنه ابن حجر في الفتح (٥) والرد عليهم من وجهين:

"الأول: أن الحديث ورد بألفاظ مختلفة يفسر بعضها بعضا فيكون المراد حينئذ فإذا عرفوا أنه يجب عليهم أن يفرّدوا الله تعالى بالعبادة.

الثاني : أن أهل الكتاب لم ينكروا وجود الله ومعرفته ، بل كانوا يعرفونه والشرك واقع عندهم في توحيد العبادة" (٦)

ومن الأدلة أيضاً قصة أسامة بن زيد المشهورة كما في الصحيحين أن أسامة بن زيد قال : قال بعثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى الحرقة من جهينة فصبحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا

(١) رواه البخاري-كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ج٦ ص٢٦٨٥ ح: ٦٩٣٧

(٢) البخاري ح ١٤٥٨ و سبق ذكر

(٣) البخاري ح ١٤٩٦ و سبق ذكره

(٤) (ابن حجر، احمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام – الرياض-، ودار الفحاء- دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢١-٢٠٠٠م، ج ١٣ ص ٤٣٤

(٥) ( ابن حجر، احمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٣ ص ٤٢٧

(٦) ( السلمي ، عبد الرحيم بن صمايل حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، دار المعلمة للنشر والتوزيع ص



ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناها قال لا إله إلا الله. فكف عنه الأنصارى وطعنته برمحى حتى قتلته. قال فلما قدمنا بلغ ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال لى « يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ». قال قلت يا رسول الله إنما كان متعوذاً. قال فقال « أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ». قال فما زال يكررها على حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم. " (١).

وفي هذا الحديث بيان إلى أن دخول الإسلام إنما يكون بكلمة لا إله إلا الله ، وإلا فحق لأسامة أن يقول للنبي صلى الله عليه وسلم : هذا الكافر لم ينظر ؛ لأنه على قول المتكلمين أن النظر والاستدلال واجبان على المكلف قبل الشهادتين.

ومن الأدلة أيضاً كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك ككسرى وهرقل وغيرهما يدعوهم إلى التوحيد ، بل هذه الأخبار قد تواترت تواتراً معنوياً كما ذكر الحافظ ابن حجر (٢) يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : " وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التواتر المعنوي الدال على أنه صلى الله عليه وسلم لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده ويصدقوه فيما جاء به عنه فمن فعل ذلك قبل منه سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا " (٣). وهذه الأدلة المتوافرة تفيد أنه لم يكن من هديه صلى الله عليه وسلم أن يشترط على من أراد الدخول في الإسلام أن ينظر ، وهذا الدليل وحده كاف لإسقاط دعوى وجوب النظر على المكلف فضلاً عن جعله أول الواجبات التي لا تتم الشهادتان إلا به ؛ وذلك لتوفر بل لوجود وقوع ذلك إذا لاشك أنه قد دخل الإسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عدد كبير من الصحابة ، فيلزم قطعاً أن يبلغ هذا الشرط مبلغ التواتر كاشتراط الشهادتين للدخول في الإسلام.

ثم إن السلف يرون أن مسألة النظر والاستدلال على وجود الله لا ثمرة ولا فائدة منها لأنها تنظير وبحث في نتيجة حاصلة واقعة ، فالخلق - بالجملة - (٤) مقرون بوجود الله ، بل ومعترفون بأنه هو الخالق الرازق المدبر ، ولذا وجدنا دعوة الأنبياء جميعهم تتجه إلى توحيد الله والنهي عن الإشراك به ، وقد نقل الباحث أدلة السلف - التي قد تصل إلى قطعي الدلالة والثبوت - في أن أهل الجاهلية الأولى كانوا مقرين بوجود الخالق ، وبأنه هو الرازق المدبر ، فمن البدهة إذن أن لا

(١) رواه البخاري برقم ٤٢٦٩ ج ١٠ ص ٣٢٩ ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله

إلا الله برقم ٢٨٨ ج ١ ص ٦٨. والنص لمسام

(٢) انظر ابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ١٣ ص ٤٣٢.

(٣) ابن حجر فتح الباري ج ١٣ ص ٤٣٢.

(٤) إذ لا شك أن هنالك من شذ من الخلق وأنكر وجود الخالق ، لكن ذلك لا يرقى أن يكون مقالة كما ذكر الشهرستاني - رحمه الله - .

يشترط لدخولهم في الإسلام أن ينظروا ويستدلوا على وجود خالقهم ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يوجب المتكلمون على أهل الإسلام أن ينظروا ويستدلوا ، بل حتى من ولد مسلماً فإنه يجب عليه بعد البلوغ أن ينظر ويستدل على خالقه حتى يخرج من بوتقة التقليد؟! فبات السلف مع المتكلمين على خلاف في وجود المسألة من أساسها فبناء على الأدلة التي قدمها السلف يصبح لا وجود لمسألة النظر أصلاً لأن النتيجة التي وجب النظر من أجلها هي فطرة مستقرة في قلوب الخلق.

ومن هذه العبارة الأخيرة أختتم أدلة السلف على مذهبهم وهو ما اشتهر بدليل الفطرة. "الفطرة في اللغة : الابتداء والاختراع والفطرة الحالة منه كالجلسة والركبة والمعنى أنه يُولد على نوع من الحيلة والطبع المُتَّهَيء لِقبُول الدِّين فلو تُرك عليها لاسْتَمَرَّ على لُزومها ولم يُفارقها إلى غيرها وإنما يَعْدل عنه مَنْ يَعْدِل لَأَقَّةٍ من آفات البَشَر" (١) الأصل فيها قول الله تعالى : " فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (الروم : ٣٠)

وقول النبي صلى الله عليه وسلم (ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء ؟ ثم يقول أبو هريرة- رضي الله عنه - : فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) (٢)

وقد ذهب جمهور السلف إلى أن فطرة الله في هذه الآية هي الإسلام ، وإلى ذلك ذهب عكرمة ومجاهد والحسن وإبراهيم النخعي والضحاك وقتادة (٣)، وإلى ذلك ذهب الإمام البخاري – رحمه الله – حيث قال : باب (لا تبديل لخلق الله) لدين الله ، خلق الأولين دين الأولين، والفطرة الإسلام (٤).

وروى الطبراني في الكبير أيضاً من حديث عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس يوماً : " ألا أحدثكم بما حدثني الله في الكتاب : إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين ... " (٥).

(١) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٣ ص: ٨٨٢ المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩، والصاح ج ٢ ص: ٥١٧ مكتبة لبنان الناشرون بيروت ١٤١٥.

(٢) البخاري كتاب التفسير، باب تفسير سورة ألم غلبت الروم ج ٤ ص ١٧٩٠

(٣) انظر ابن جرير جامع البيان ج ٢٠ ص: ٩٧-٩٨ وابن كثير تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص: ٥٢٣ الشوكاني فتح القدير ج ٤ ص: ٢٢٤ ونسب هذا القول لجمهور السلف.

(٤) البخاري كتاب التفسير، باب تفسير سورة ألم غلبت الروم ج ٤ ص ١٧٩١

(٥) رواه الطبراني، المعجم الكبير باب العين، عياض بن حمار المجاشعي سكن البصرة برقم ١٤٤٠٤، ج ١٧

ومما استدلو به على أن الفطرة هي الإسلام قوله عليه الصلاة والسلام : (خمس من الفطرة) <sup>(١)</sup> ؛ فذكر منهن قص الشارب والإختتان من سنن الإسلام.

"ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا قيل : إنه ولد على الفطرة أو على الإسلام أو على هذه الملة أو خلق حنيفاً ، فليس المراد به أنه حين يخرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده فإن الله قال : " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً " (النحل: ٧٨) ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام لقروبه ومحبته؛ فنفس الفطرة نفسها تستلزم الإقرار بالخالق ومحبته وإخلاص الدين له ، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض" <sup>(٢)</sup>.

كما ينبه إلى أن هناك معان أخرى للفطرة ذكرها ابن عبد البر في كتابه التمهيد <sup>(٣)</sup> . وإنما اقتصر الباحث على هذا الرأي في هذا المقام لأنه المعنى الذي ذهب إليه جمهور السلف وسيأتي مناقشة الآراء المناقضة لهذا الرأي في مبحث الردود – إن شاء الله –.

مسألة: هل السلف وأتباعهم يحرمون النظر ؟

ظن البعض أن من لا يقول : إن النظر هو أول واجب معنى ذلك أنه يحرم النظر ، وفي الحقيقة إن بحث هذه الجزئية ليظهر التقارب بين رأي السلف والمحققين من المتكلمين . فنسبة تحريم النظر إلى السلف بعيدة عن الصواب ؛ فابن حزم - وهو من أبرز من نقض المتكلمين في هذه المسألة وأغلظ عليهم في بعض الأحيان - قرر أنه يجب النظر على من تنازعه نفسه في تصديق الرسول أو يشك في ذلك.

يقول - رحمه الله - : وأما احتجاجهم إنه لا يعرف أي الأمرين أهدى ولا هل يعلم الأبناء شيئاً أم لا إلا بالدلائل <sup>(٤)</sup> وإن كل ما لم يصح به دليل فهو دعوى ولا فرق بين الصادق والكاذب بنفس قولهما وذكرهم قول الله تعالى قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين فإن هذا ينقسم قسمين فمن

(١) ( رواه مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة. برقم ٦٢٠ ج ١ ص ١٥٢.

(٢) ( ابن القيم ،شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت ، ١٣٩٨ - ١٩٧٨، تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، ص ٢٨٩.

(٣) ( انظر ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من معاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري ، وزارة عموم الأوقاف المغرب ١٣٨٧ تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري ج ١٨ ص: ٦٨-٩٥

(٤) ( هي الدلائل والله اعلم.

كان من الناس تنازعه نفسه إلى البرهان ولا تستقر نفسه إلى تصديق ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يسمع الدلائل فهذا فرض عليه طلب الدلائل" (١).

وهذا أيضاً ما قرره أبرز العلماء المحققين لمذهب السلف وهو أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - حيث يقول في هذا الصدد: "والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات ، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد ، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس ، وهذا موافق لقول من يقول : إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به ، بل هو واجب على كل من لا يؤدي واجباً إلا به ؛ وهذا أصح الأقوال" (٢).

( ١ ) ابن حزم ، الفصل في الملل والنحل ج ٤ ، ص: ٣٠.

( ٢ ) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لشيخ الإسلام ابن تيمية  
تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧ هـ -  
١٩٩٧ م.، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن ، وهي موافقة لطبعة محمد رشاد سالم ج ٨/ص: ٨ .

## المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عند السلف.

### تمهيد:

سبق في المبحث السابق أن قررنا أن أول واجب على المكلف عند السلف هو الشهادتان ، هذا وقد ظن البعض أن السلف وأتباعهم لا يعترفون بالأدلة العقلية على وجود الله ، بل صار إذا ذكر من يحرم النظر أو ينكر استخدامه<sup>(١)</sup> يلتفت ذهن ابتداءً للسلف وأتباعهم ، وفي الحقيقة أن من خبر منهج السلف ووعاه ، يدرك أنهم لم ينكروا الأدلة العقلية على وجود الله البتة ، بل هم قرروا من هذه الأدلة ما توصل إليه حذاق المتكلمين والفلاسفة بعد طول زمان وعناء بحث ونظر<sup>(٢)</sup> وسأستنبق الإجابة عن إشكال قد ينقدح في ذهن القارئ وهو: كيف تقول إنهم لم ينكروا الأدلة العقلية ونحن نجد في كتب أتباعهم والمنسبسين إليهم طعناً في الطرق العقلية التي جاء بها المتكلمون والفلاسفة؟! قلت: هذا صحيح وواقع والباحث يدرك أن هذا سببا من الأسباب الرئيسية في اللبس الذي وقع إزاء مذهب السلف في هذه المسألة ولكن لا يعني إطلاقاً أنهم ذموا أدلة عقلية معينة ، أو أنهم ينكرون الأدلة العقلية جملة وتفصيلاً ، وسيجد القارئ الكريم-فيما سيأتي- أدلة قطعية على أخذ السلف بالأدلة العقلية واعتبارهم إياها من الطرق الدالة على وجود الله<sup>(٣)</sup>

مسألة أخرى: إن الباحث وقبل البدء بتقرير هذا المبحث أدرك أنه سيجد صعوبة في الوقوف على الأدلة العقلية على وجود الله عند السلف الأوائل ، وأعني بالأوائل القرون المفضلة -وذلك من باب علو السند- لأنني أدرك مكانة وجود الله في منهجهم وعقيدتهم ، وقد أكد هذا الظن وجدته العلامة علي القاري في بيانه لمنهج الإمام أبي حنيفة -في هذه المسألة- إذ يقول : "أعرض الإمام عن بحث الوجود اكتفاء بما هو ظاهر في مقام الشهود ، ففي التنزيل (قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ

(١) قد وقفت على كلام شديد للدواني في حق من ينكرون النظر حتى وصفهم بقوله "ولله المشتكى من زمان انطمس فيه معالم العلم والفضل وعمر فيه مرابط الجهل وتصدر فيه لرياسة أهل العلم والتميز بينهم من عري عند العلم، والتميز متوسلاً في ذلك بالحوام حول الظلمة والانخراط في سلك أعوانهم والسعاية الباطلة سعياً لتحصيل مرامهم خذلهم الله ، ودمرهم تدميراً وأوصلهم قريباً إلى جهنم وساءت مصيراً ، يقول الشيخ المطيعي معلقاً ، كذا قال الدواني قلت : وزاد في زماننا هذا على ما قاله طاقات وأضعاف مضاعفة حتى وصل من أمرهم أنهم يكفرون من اتصف بتفصيل الأدلة ليقوم عنهم بفرض الكفاية ، نعوذ بالله من قوم لا يعقلون ، حاشية الشيخ المطيعي على شرح الشيخ أحمد الدردير على الجريدة، دار الكتب العلمية، ط ١٠٢٠٢٠ م ص ٣٨، قلت : فإن كان المقصود بهذا الكلام السلف وأتباعهم ، فهم بريئون مما وصفهم الدواني والشيخ المطيعي وسنثبت ذلك في هذا المبحث إن شاء الله

(٢) (سيأتي رأي الأشعري وابن رشد والرازي -فيما بعد-

(٣) واعتذر اني بدأت بالنتيجة قبل الشروع بمقدماتها ، وعذري اني اردت تصوير حقيقة الاشكال المشهور - حول حقيقة موقف السلف من الادلة العقلية - ليكون ذلك عالفاً في ذهن القارئ اثناء قراءته لادلتهم -والله اعلم-

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (ابراهيم: ١٠) (وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (الزخرف: ٨٧) (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) (الروم: ٣٠)، فوجود الحق ثابت في فطرة الخلق كما يشير إليه قوله سبحانه وتعالى، ويومئ إليه حديث (كل مولود يولد على الفطرة) على فطرة الإسلام، وإنما جاء الأنبياء عليهم السلام لتبليان التوحيد وتبليان التفريد<sup>(١)</sup>، أسوق مثل هذا الكلام حتى لا يتفاجأ القارئ الكريم إذا لم يجد بعض أئمة السلف لم ينبه إلى الأدلة العقلية أو لم يشر إليها<sup>(٢)</sup>، والسبب ما قرره القاري في النص السابق، ودون القارئ الكريم هذين النصين لإمامين من أئمة السلف يمكننا ان نستخلص منهما حقيقة موقفهم ونظرتهم لمسألة وجود الله والسبب قلة الأدلة الموجودة عندهم.

النص الاول: للإمام الشافعي - رحمه الله - حيث إنه لما جاء المزني يستفتيه في أمر التوحيد قال له: "إذا هجس في ضميرك شيء من ذلك فارجع إلى قول الله تعالى (وَالْهُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (البقر: ١٦٤، ١٦٣)، فاستدل بال مخلوق على الخالق، ولا تتكلف علم مالم يبلغه عقلك"<sup>(٣)</sup> نستفيد من هذا النص ما يلي:-

- ١- إن السلف تطرقوا لأدلة وجود الله.
- ٢- أنه أرجع السائل إلى كتاب الله، فكأنه يقول له: إنك لم تجد أصوب وأسلم من أدلة القرآن، فارجع إليها.
- ٣- وجه السائل بأن يستدل بالمخلوق على الخالق، أي: بأن ينظر من راوده شيء من الشك في هذه المخلوقات من أرض وسموات وليل ونهار وفلك تجري في البحار، هل يمكن أن يكون هذا كله من غير موجود ومدير؟ في الحقيقة أنا نجد هذا النمط من الاستدلال مشهوراً على ألسنة السلف، وقد نقل الرازي في تفسيره الكبير بعض أقوال السلف في هذا الباب<sup>(٤)</sup>
- ٤- نلمح ولو من بعيد أن الأصل عند الشافعي هو الإقرار بمعرفة الخالق، وأن هذا النظر في المخلوقات للاستدلال على وجود الله إنما هو لمن هجس في ضميره شك أو ريب

(١) (القاري، ملا علي، علي بن سلطان محمد، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، دار البشائر الإسلامية ص ٤٩، ٥٠)

(٢) حتى أنني تصفحت بعض عناوين الرسائل الجامعية العلمية في منهج الامام مالك بن أنس في العقيدة، فلم أجد أي مبحث يشير إلى الأدلة العقلية بل ولا حتى الأدلة على وجود الله؟؟

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣١/١٠

(٤) سيااتي في المبحث القادم ذكر هذه الأمثلة فانظره هناك

النص الثاني: ومن النصوص التي توضح لنا حقيقة نظرة السلف لمسألة أدلة وجود الله، ما رواه الخلال عن عبد الملك بن عبد الحميد قال: "الفطرة الأولى التي فطر الله عز وجل عليها، قلت له انا: فما الفطرة الأولى هي الدين. قال: نعم."<sup>(١)</sup>

ومن هذا النص يمكننا أن نقرأ كيف ينظر السلف إلى فطرية وجود الله، ولعل هذا يبرر لنا قلة النصوص الواردة عنهم في أدلة وجود الله وهذا الاستطراد كان لابد منه لأنه يجيب على أسئلة واقعية مشروعة للمطالع في هذه المسألة، مع التذكير أن هذا لا يعني أننا ننفي أي ذكر للأدلة العقلية عندهم، وإنما المراد بيان قلة كلامهم في هذا الباب لا سيما الأوائل، والله اعلم.

ننتقل بعد ذلك لإيراد أدلة السلف على وجود الله.<sup>(٢)</sup>

### المطلب الأول: دليل الأنفس:

ومثاله قول الله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (١٤) ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ) (المؤمنون ١٢-١٥) يقول أبو حنيفة: "أعجب دليل؛ النطفة التي في الرحم والجنين في البطن، فيخلقه الله في ظلمة البطن وظلمة الرحم وظلمة المشيمة (...). فلما رأينا امرأة تلد مرة ذكرا ومرة أنثى ومرة توأمين وأطوار ثلاثة، وتريد أن تلد فلا تلد، وتريد أن لا تلد فتلد، وتريد الذكر فيكون الأنثى وتريد الأنثى فيكون الذكر، على خلاف اختيار الأبوين فعرفنا قطعا قدرة قادر عالم حكيم".<sup>(٣)</sup>

"وقد جمع الله دلالاتي الانفس والافاق بقوله سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ" (فصلت: ٥٣) وذلك أنا نعلم بالضرورة وجودنا

(١) الخلال، أحمد بن محمد، السنة، ج ٣/٥٣٤-٥٣٥، برقم ٨٨١، تحقيق عطية الزهراني، دار الراجعية الرياض، ط ١٤١٠هـ، وننبه إلى:- أن هذا الرأي تراجع عنه الإمام أحمد كما ذكر ابن عبد البر عند الإمام محمد بن نصر المروزي، أنه قال: "ولقد كان أحمد يذهب إلى هذا القول ثم تركه" التمهيد، ج ١٨/٧٩، مصطفى بن أحمد العلوي، مؤسسة القرطبة.

(٢) ومن أول الأدلة: دليل الفطرة ولكني قمت بشرحه في المبحث الأول من هذا الفصل وهو من أبرز الأدلة ولا حاجة لتكراره.

(٣) (فلأئد عقود العقيان في مناقب أبي حنيفة النعمان (ق-٧٧-ب) نقلا عن كتاب أصول الدين عند أبي حنيفة، للدكتور محمد الخميس، ص: ٢٣٤ دار الاصمعي / ط ٢٨٤١، الرياض وانظر في تقرير هذا الدليل الطبري

أحياء قادرين عالمين ناطقين سامعين مبصرين مدركين بعد أن لم نكن شيئاً وأن أول وجودنا كان نطفة قدرة مستوية الأجزاء والطبيعة غاية الاستواء بحيث يتمتع في عقل كل عاقل أن يكون منها بغير صانع حكيم ما يختلف أجناساً وأنواعاً وأشخاصاً<sup>(١)</sup>

يقول العلامة ابن الوزير : "أما دلائل الأنفس، فكما يعرفه كل عاقل من أحوال نفسه أنه كان نطفة فتغيرت به الأحوال فعاد علقه ثم مضغة ثم لحماً وعصباً وعظماً وآلات وحواس حية موافقة لمصلحته، ثم بعد الانفصال من قرار مكين تعاقب عليه الكبر والصغر، والضعف والقوة، والجهل والعقل، والمرض والصحة، والشهوة والنفار إلى أن صار ذا قامة حسنى مشتهية مشتهاة قادرة عالمة، فلا بد لهذه التغيرات من مغير قادر عالم مخالف لها".<sup>(٢)</sup>

وكذلك نجد ابن تيمية — هو أبرز من نقد أدلة المتكلمين — يستدل بهذا الدليل على وجود الله<sup>(٣)</sup> فيقول: "وأما هنا فالمقصود ذكر ما يدل على الخالق ابتداءً فذكر أنه خلق الإنسان من العلق وهو من العلقة-الدم- يصير مضغة وهو قطعة كاللحم الذي يوضع بالفم ثم تخلق فتصور، كما قال تعالى: (مِنْ مَّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّبَيِّنِ لَكُمْ) (الحج: ٥) فإن الرحم قد يقذفها غير مخلقة، فبين للناس مبدأ خلقهم ويرون ذلك بأعينهم، وهذا الدليل - وهو خلق الإنسان من علق - يشترك فيه جميع الناس، فإن الناس هم المستدلون، وأنفسهم الدليل والبرهان والآية، فالإنسان هو الدليل وهو المستدل، كما قال تعالى: (سُئِرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) (فصلت: ٥٣) (...) وهو دليل يعلمه الإنسان من نفسه، ويذكره كلما تذكر في نفسه فيمن يراه من بني جنسه فيستدل به على المبدأ والمعاد<sup>(٤)</sup>

ولعله من المناسب في هذا المقام أن نشير إلى أن ابن تيمية قد قرر دليلاً عقلياً محضاً استنبطه من كتاب الله عز وجل، فيبين رحمه الله أنه من المعلوم بالمشاهدة والعقل المقدمة الأولى: وجود الموجودات ومن المعلوم أيضاً أن منها ما هو حادث بعد أن لم يكن كما نعلم أنا حادثون بعد عدمنا وأن السحاب حادث والمطر والنبات حادث، والدواب حادثة وأمثال ذلك من الآيات التي نبه الله تعالى عليها بقوله: (إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار) (البقرة: ١٦٤) وهذه الحوادث المشهودة المقدمة الثانية: تمنع أن تكون واجبة الوجود بذاتها، فإن ما وجب وجوده بنفسه

(١) ابن الوزير، محمد بن المرتضى، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى مذهب الحق من أصول التوحيد، ص: ٤٦، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٤٠٣ هـ.

(٢) ابن الوزير، ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤. ص: ٩٥.

(٣) وفي هذا ابلغ رد على من اتهم ابن تيمية بأنه ينكر جميع الأدلة العقلية على وجود الله، وقائل هذا القول لم يطلع على تقارير الرجل في هذا الباب ولو اطلع لعلم أنه قد طلعه والله المستعان.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج ١٦/٢٦٢-٢٦٣.



امتنع عدمه ووجب قدمه ، وهذه كانت معدومة ثم وجدت ، فدل وجودها بعد عدمها على أنها يمكن وجودها ويمكن عدمها ، فإن كليهما قد تحققت فيها ، فعلم بالضرورة اشتغال الوجود على موجود محدث ممكن ثم يبين ابن تيمية: "الموجد المحدث الممكن لا بد له من موجد قديم واجب بنفسه ، فإن يمتنع وجود المحدث بنفسه كما يمتنع أن يخلق الإنسان نفسه ، وهذا من أظهر المعارف الضرورية ، فإن الإنسان بعد قوته ووجوده لا يقدر أن يزيد في ذاته عضواً"<sup>(١)</sup> ، فلا يقصر الطويل ولا يطول القصير ولا يجعل رأسه أكبر مما هو ولا أصغر ، وكذلك أبواه لا يقدران على شيء من ذلك .

ثم ينتقل ابن تيمية ليقرر المقدمة الثالثة: وهي أن الحادث بعد عدمه لا بد له من محدث ، ويعتبر ابن تيمية هذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة ، حتى للصبيان فإن الصبي لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره ، لقال : من ضربني ، ؟ فلو قيل له : لم يضربك أحد ، لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثت من غير محدث ، بل يعلم أنه لا بد للحادث من محدث ، فإذا قيل : فلان ضربك ، بكى حتى يضرب ضاربه ، فكان بفطرته الإقرار بالصانع وبالشرع الذي مبناه على العدل . ويستدل ابن تيمية رحمه الله بهذه المقدمة بما رواه الشيخان عن جبير بن مطعم أنه لما قدم في فداء أسارى بدر قال: وجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور فقال: فلما سمعت هذه الآية (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) أحسست بفؤادي قد انصدع<sup>(٢)</sup>

وهذا الدليل يبين لنا بوضوح<sup>(٣)</sup> مدى اعتناء السلف بالأدلة العقلية وإقرارهم لها ، ولا بد من التأكيد في هذا المقام أنه من المقرر عند السلف وأتباعهم أن هذه الأدلة إنما هي مستنبطة من كتاب الله ، وهم متفقون على أنه لا يوجد أفضل وأصدق من الأدلة التي وردت في القرآن الكريم على وجود الله .

(١) قارن بين كلام ابن تيمية وما سنذكره من أدلة الأشعري ، تجد التوافق التام بين كلا الدليلين .

(٢) انظر ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ٥ ص ٣٥٧-٣٥٩

(٣) اعتذر عن الإطالة في النقل ، ولكن أهمية الدليل حتمت على الباحث نقل الدليل كما قرره ابن تيمية رحمه

الله-

## المطلب الثاني: دليل الآفاق :-

يعد هذا الدليل مهما عند السلف ، فقد ذكروه للاستدلال على معرفة الله عز وجل وقد ذكره أكثر من عالم في أمهات كتبهم مستنديين إلى الآيات القرآنية التي تتحدث عن وجود الله تعالى من خلال التأمل والتفكر في مخلوقاته سبحانه وتعالى "أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الأرض كيف سطحت" (الغاشية ١٧-٢٠) فهذه الآيات تحث على التأمل والتفكر في المخلوقات العظيمة التي نراها ونشاهدها في عالمنا هذا من سماء مرفوعة وأرض مبسوطة وغيرها مما خلق الله<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر صاحب كتاب إيثار الحق على الخلق شارحا ومبيناً ومفصلاً هذا الدليل ، فقد بين بعد قوله تعالى: " سَتُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ " (فصلت: ٥٣) يقول: وقد جمع الله تعالى دلالاتي النفوس والآفاق في قوله تعالى: سَتُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ " (فصلت: ٥٣) وذلك أنا نعلم بالضرورة وجودنا أحياء قادرين ، كنا نطفة قدرة مستوية الأجزاء والطبيعة غاية الاستواء ، بحيث يمتنع في عقل كل عاقل أنه يكون منها بغير صانع حكيم<sup>(٢)</sup>. ثم يقول رحمه الله: "وبيانه أنه خلق من نطفة قدرة مستوية الطبيعة فكيف يكون منها ما يبصر ومنها ما يسمع ومنها ما يطعم ومنها ما يشم ومنها الصلب ومنها الرخو ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع كما نبه الله تعالى عليه في كتابه الكريم ؟ ونعلم أنها قد تغيرت بنا الأحوال وتنقلت بنا الأطوار تنقلا عجيبا ، فكنا نطفة ثم علقة ثم مضغا ، ودما ثم عظاما صلبة متفرقة في ذلك اللحم والدم وتقويهما وعصبا رابطة بين تلك العظام صالحة لذلك الرابط لما فيها من القوة والمتانة ، ثم تتركب من ذلك آلات وحواس حية موافقة للمصالح" <sup>(٣)</sup> هذا الجانب ذكره في دلالة الأنفس التابعة لدليل الآفاق .

ثم يكمل ابن الوزير ويقول: " وأما دلالة الآفاق فما يحدث ويتجدد في العالم في طلوع القمرين والكواكب وغروبها عند دوران الأفلاك الدائرات والسفن الجاريات، والرياح الذاريات ، والنجوم الثابت منها والمعالم و الرواجم (...) وكذلك تغير أحوال الهواء بالغيوم والصواعق والبروق العجيبة المتتابعة المختلطة بالغيوم الثقال الحاملة للماء الكثير المطفئ بطبعه للنار المضادة له ،

(١) محمد الخميس، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة عند الإمام أبي حنيفة ص: ٢٣٥

(٢) ابن الوزير، إيثار الحق، ص ٤٦ وانظر الخميس، أصول الدين ٢٣٧

(٣) ابن الوزير، إيثار الحق ص: ٤٧، وانظر الخميس أصول الدين ٢٣٧

وما في الجمع بينهما وإنشائها وإنزال الأمطار منها بالحكمة البالغة (... ) ثم ما في اختلاف الليل والنهار والفصول والأحوال".<sup>(١)</sup>

---

(١) ابن الوزير، إيثار الحق ص: ٥٢، ٥١، وانظر ابن الوزير، ترجيح أساليب القرآن على أساليب

اليونان، ص ٩٥، وانظر الخميس أصول الدين ٢٣٨

### المطلب الثالث معجزات الأنبياء:

ومن الأدلة التي استدلت بها السلف معجزات الأنبياء:

وهذا الدليل من تأمله يجد أنه من أقوى الأدلة وأوضحها وأقلها مقدمات ، وما يلفت الانتباه أننا نجد الأشعري رحمه الله قد قرر هذا الدليل وفصله بأوضح تقرير مما لا يدع مجالاً للشك على أن هذا الدليل قد اتفق السلف والإمام الأشعري على أن هذا الدليل من أقوى الأدلة على وجود الله ، بل وإيمان أكثر الناس كان بناءً على هذا الدليل .

يقول البيهقي: " قلنا: وقد سلك بعض مشايخنا رحمننا الله وإياهم ، في إثبات الصانع وحدوث العالم طريق الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة لأن دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها فلما ثبتت النبوة صارت أصلاً في وجوب قبول ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا الوجه كان إيمان أكثر المستجيبين للرسول صلوات الله عليهم أجمعين"<sup>(١)</sup>

وأكد ابن الوزير أن دلالة المعجزات من أقوى الدلالات وأوضح الآيات لجمعها بين أمرين واضحين: وهما الحدوث الضروري والمخالفة للطبائع والعادات<sup>(٢)</sup>

ومن تأمل قصة موسى مع فرعون وجد فيها حقيقة هذا الدليل وقوته في الدلالة على وجود الله ، فرعون كان منكراً للرب ، قال سبحانه (فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦) أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٧) قَالَ أَلَمْ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ (١٨) وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ (١٩) قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ (٢٠) فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٢١) وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢٢) قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨) قَالَ لَئِنْ اتَّخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ (٢٩) قَالَ أُولُو حِجَّتِكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ (٣٠) قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (الشعراء ١٦-٣١) فموسى عليه السلام عرض على فرعون

الحجة والبينة التي جعلها دليلاً على صدقه في كونه رسول رب العالمين<sup>(٣)</sup>

وبذلك نكون قد انتهينا من بيان أدلة السلف على وجود الله والله الموفق.

(١) البيهقي، أحمد بن الحسين، الاعتقاد، دار الكتاب العربي، تحقيق السيد الجميلي ط ١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ٢٩

(٢) ابن الوزير، إيثار الحق ص: ٥٤

(٣) انظر تقرير ابن تيمية لهذا الدليل مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٣٧٩ ، وتفسير ابن كثير ج ٦ ص ١٣٨، ١٣٥

## الفصل الثاني: أول واجب على المكلف وطرق معرفة وجود الله عند المعتزلة. المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند المعتزلة.

لقد شغلت مسألة أول واجب على المكلف مساحة كبيرة من كتب المتكلمين، بل كان لهذه المسألة حق الصدارة في ترتيب أبواب أصول الدين عندهم، فأول ما تطالع كتب العقائد تجد مبحث أول واجب على المكلف من أول المباحث التي تفتتح بها كتب العقائد، ولأهمية هذه المسألة واعتبارها من الأصول المهمة التي يترتب عليها إيمان العبد نقلت هذه المسألة برمتها إلى كتب أصول الفقه فباتت من المسائل المشتركة بين العلمين ؛ علم أصول الدين وعلم أصول الفقه. <sup>(١)</sup> وهذا يعني للقارئ أن هذه المسألة من المسائل التي لها أهمية عند من يريد أن يخوض في علم الاعتقاد. ولذلك سيقوم الباحث بإذن الله ببحث هذه المسألة من مصادرها وبيين آراء الفرق فيها لكي يعرف القارئ أقوالهم فيها ثم يرجح ما عليه الدليل الصحيح.

وقبل البدء بالحديث عن أول واجب على المكلف ، لا بد أن نعرف كيف توصل المعتزلة إلى هذا القول ؟

### المطلب الأول: معنى النظر ووجوبه عند المعتزلة

بين المعتزلة أن حقيقة النظر هي الفكر ، وقد عرفه القاضي عبد الجبار: " بأنه نظر القلب ، وحقيقة ذلك هو الفكر ؛ لأنه لا ناظر بقلبه إلا مفكراً ، ولا مفكر إلا ناظراً بقلبه؛ وبهذا تعلم الحقائق " <sup>(٢)</sup>.

ويقول عن الفكر: " والفكر هو تأمل حال الشيء ، والتمثيل بينه وبين غيره ، أو تمثيل حادثة من غيرها ، وهذا مما يجده العاقل من نفسه إذا فكر في أمر الدين والدنيا " <sup>(٣)</sup>.

والنفكر يكون بالقلب ليس بشيء آخر كما قال عن ذلك القاضي عبد الجبار : قال الله تعالى: " أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت " (الغاشية: ١٧) أي : أفلا يفكرون في خلقها.

(١) انظر هذه المسألة في بعض كتب العقيدة ككتاب شرح الاصول الخمسة، والمحيط بالتكليف، وكذلك المغني في أبواب التوحيد وغيرها من هذه الكتب. وكذلك كتب أصول الفقه ، كالجويني ، البرهان في أصول الفقه ١٠/١-١١، وابن النجار محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير ٣٠٨/١ - ٣١٠، والزرکشي بدر الدين محمد بن بهاء البحر المحيط ج ٦١/١ - ٧٤ ، والأمدي، سيف الدين الأحكام في أصول الأحكام ٢٦/١- ٢٧ .

(٢) انظر القاضي عبد الجبار، المغني ، آبادي ، القاضي أبي الحسن عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) ، المغني في أبواب العدل والتوحيد، م ١٢ حققه محمود محمد قاسم وراجعاه إبراهيم مذكور بإشراف طه حسين ج ١٢ ص: ٤

(٣) انظر القاضي عبد الجبار المغني ج ١٢ ص: ٤

ويقول القاضي عبد الجبار: " إن النظر إذا قيد بالعين ، لا يحتمل الا تقليب الحدقة، نحو المرئي التماساً لرؤيته، كما أنه إذا قيد بالقلب ، لا يحتمل إلا التفكير، ثم إن النظر بالقلب له أسماء من جملتها ، التفكير والبحث والتأمل ، والتدبر والرؤية ، وغيرها " (١) .

وبعد سرد هذه التعريفات عند المعتزلة يتبين لكل قارئ أن النظر عندهم هو نظر عقلي وهذا النظر هو التفكير الذي به نعلم الأشياء، وبعد علمنا بها نتوصل إلى المعرفة .  
ويكون هذا النظر في الأدلة، أو الاستدلال على الخالق سبحانه وتعالى ، هل النظر عند المعتزلة يصل إلى درجة الوجوب أو أقل من ذلك ؟

وهل له علاقة ببحثنا عن أول واجب ؟ هذا هو موضوع دراستنا إن شاء الله .  
إن استقراء كتب المعتزلة يجيب عن تلك الأسئلة، لمعرفة العلاقة بين النظر وأول واجب على المكلف

لقد ذهب المعتزلة إلى القول بوجوب النظر لأنها عندهم الطريق الوحيد الذي يصلون به إلى معرفة الله عز وجل .

يقول القاضي عبد الجبار : " لأنه تعالى لا يعرف ضرورة، ولا بالمشاهدة؛ فيجب أن نعرفه بالتفكر و النظر " (٢)

والنظر الذي يقصده القاضي متعلق بما يقتزن به من القرائن.  
يقول القاضي : " إن النظر لفظة مشتركة بين معان كثيرة : قد يذكر ويراد به تقليب الحدقة الصحيحة نحو المرئي التماساً ، و قد يذكر ويراد به الانتظار، \_ و قد يذكر ويراد به العطف والرحمة -، و قد يذكر ويراد بالمقابلة، وإنما تتميز هذه الأنظار بعضها من بعض بما يقتزن بها من القرائن وينضاف إليها من الشواهد " (٣)  
هذه التعريفات لغة .

أما في الشرع عنده فهي: " النظر في الأدلة، ليتوصل بها إلى المعرفة وهذا هو النظر المقصود " (٤).

( ١ ) القاضي عبد الجبار شرح الأصول تعليق الامام احمد بن الحسين بن ابي هاشم ، حققه وقدم له د عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبه ١٩٩٦ القاهرة ط ٣ ص: ٤٥ .

( ٢ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص ٣٩

( ٣ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص ٤٤، ٤٥ بتصرف

( ٤ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص ٤٤، ٤٥ بتصرف

وبيين الإيجي رأي المعتزلة في وجوب النظر فيقول: "النظر في معرفة الله تعالى أي : لأجل تحصيلها واجب إجماعاً منا ومن المعتزلة، وأما معرفته تعالى فواجبة إجماعاً من الأمة ، واختلف في طريق ثبوته أي : ثبوت وجوب النظر في المعرفة ،فهو يعني طريق الثبوت عند أصحابنا : السمع ، وعند المعتزلة : العقل"<sup>(١)</sup>، ويوافقه من حيث حصوله مع مخالفته في طريق ثبوته. فقد وافق الإيجي\_ وهو من الأشاعرة\_ القاضي عبد الجبار من حيث القول بوجوب النظر مع أن الإيجي خالف القاضي عبد الجبار في طريق ثبوت وجوب النظر ؛فهو عند عبد الجبار عقلي وعند الإيجي سمعي.

ويستدل المعتزلة على إثبات وجوب النظر بالدليل العقلي لا بالشرعي لشعورهم أنها مؤدية إلى الخوف الحاصل من الاختلاف في إثبات الصانع وصفاته "وأما المعتزلة فهذه الطريقة التي هي معتمد الأصحاب في إثبات وجوب النظر وهي الاستدلال بوجوب المعرفة على وجوب طريقهم أيضاً في إثباته إلا أنهم يقولون : المعرفة واجبة عقلاً ،أي : يتمسكون في إثبات وجوبها بالعقل لا بالإجماع والآيات ؛ لأنها دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف ، أي : من اختلاف الناس في إثبات الصانع وصفاته ، وإيجابه علينا معرفته ؛ فإن العاقل إذا اطلع على هذا الاختلاف الواقع بين الناس جوز أن يكون له صانع قد أوجب عليه معرفته ، فإن لم يعرفه ذمه وعاقبه ، فيحصل له خوف وغيره أي : الخوف الحاصل من غير الاختلاف كالنعم الظاهرة والباطنة، فإن العاقل إذا شاهدها جوز أن يكون المنعم بها قد طلب الشكر عليها ، فإن لم يعرفه ولم يشكره عليها سلبها عنه وعاقبه ، فيحصل له من ذلك أيضاً خوف وهو- أي : الخوف - ضرر للعاقل ودفع الضرر عن النفس مع القدرة عليه واجب عقلاً فإن العاقل إذا لم يدفع ضرره مع قدرته عليه ذمه العقلاء بأسرهم ونسبوه إلى ما يكرهه وهذا معنى الوجوب العقلي"<sup>(٢)</sup>.

وقد بنى المعتزلة استدلالهم على الوجوب العقلي\_ كما بين الإيجي\_ على أمرين: الأول: أن العاقل يحصل له خوف من ضرر العقوبة حينما يرى اختلاف الناس في إثبات الصانع فيصير من الجائز عنده أن له صانعاً أوجب عليه معرفته فمن لم يعرفه عاقبه. الثاني: أن العاقل يجب عليه دفع الضرر عن نفسه؛ فإن لم يفعل ذمه العقلاء بأسرهم. فكانت النتيجة عند المعتزلة: أن الاستدلال على الإثبات الصانع يجب أن يكون عقلياً من حيث الاستدلال عليه وهذا هو معنى الوجوب العقلي .

(١) انظر الإيجي ،المواقف، ج ١ ص: ١٤٨، ١٤٧.

(٢) انظر الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٦٢.

### هل النظر يفيد العلم عند المعتزلة؟

إن المعتزلة يقولون بوجود النظر، لكن هل النظر يفيد العلم عندهم أم لا؟ يرى المعتزلة أن النظر فعل العبد يتولد من فعل آخر، هو العلم، بمعنى أن العبد هو الفاعل، ويقع النظر لديه بحسب إرادته ودواعيه يقول القاضي عبد الجبار: (لأن النظر متى صح على الوجه الذي يولد يعني العلم، لم يتعلق توليده للعلم بحال الفاعل فيجب أن يولد الكلام<sup>(١)</sup> على حد واحد)<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا الكلام أن التوليد هو وقوع فعل ناتج عن فعل آخر للفاعل نفسه<sup>(٣)</sup>. والفاعل هنا هما: النظر الصحيح ويتولد عنه العلم؛ بغض النظر عن حال الناظر وما قد يطرأ على النظر من العوائق.

وبناء على هذا القول عند المعتزلة فإنه يتعذر حصول العلم عند المخلوق ضرورة بحيث يضطر إليه من غير نظر أو استدلال فلم يبق إلا العلم النظري؛ وذلك لتعذر انتقائه على كل وجه<sup>(٤)</sup> وبالتأمل فيما قاله المعتزلة يرى الباحث أن المعتزلة يوجبون النظر باعتباره مفضيا على العلم ضرورة بطريق التولد؛ والظاهر أن النظر الصحيح يفضي إلى العلم في العادة وليس ضرورة، فقد يقتضي النظر ثم تعقبه آفة تضاد العلم فلا يتم العلم، فإذا زالت الآفات عن البصيرة أمكن الوصول إلى معرفة الله عن طريق النظر، وهذا ما تدل عليه الآيات القرآنية التي دلت إلى التفكير والنظر<sup>(٥)</sup>.

(١) معنى الكلام هو العلم

(٢) انظر القاضي عبد الجبار، المغني في ابواب العدل والتوحيد ج ١٢ ص: ١٤٧.

(٣) وأما قول القائلين بالتولد، فبعضه حق وبعضه باطل، فإن كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد، فذلك باطل قطعاً، ولكن هو حاصل بأمرين: قدرة العبد، والسبب الآخر، كالقوة التي في السهم والقبول الذي في المحل، ولا ريب أن النظر هو بسبب، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم. انظر مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٣٥.

(٤) انظر القاضي عبد الجبار، المغني في ابواب العدل والتوحيد ج ١٢ ص: ٥٩. ١٤٨. (بتصرف).

(٥) انظر عبيدات، عبد الكريم نوفان عبيدات، الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة

الإسلامية، دار النفائس ط ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م الأردن ص: ١٣١



### ثبوت النظر عند المعتزلة :

من خلال الاستقراء لكلام المعتزلة يثبت النظر عند المعتزلة بالدليل ، والدليل عندهم هو الدليل العقلي ، حيث يعرف الجميع بأن المعتزلة من الذين يمجدون العقل تمجيده لا مثيل له ، حيث يجعلونه \_أي : العقل \_ مستقلاً بالأحكام ، و الشرع يأتي تابعاً للعقل، فإن وافق الشرع العقل أخذوا به ، وإن خالف الشرع العقل فإنهم يردون الشرع ويضربون به عرض الحائط ويأخذون بما وافق العقل.

ومن أقوال المعتزلة في تمجيد العقل ما يقوله القاضي عبد الجبار: "اعلم أن الدلالة أربع : حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع ، ومعرفة الله تعالى لا تتال إلا بحجة العقل"<sup>(١)</sup>.

فقد قدم العقل على الكتاب والسنة واعتبره هو الدليل الأول ، ومن خلاله يستطيع أن يميز بين الصحيح و الخطأ والحسن والقبيح والطيب والخبيث ، حتى أن ابن قتيبة نقل في تأويل مختلف الحديث عن النظام قوله "وإن حجة العقل قد تنتسخ الأخبار" (١).

ومما يؤكد هذا المعنى ما قاله القاضي أيضاً : " ألا ترى أنك تعلم بعقلك أن كل ما دعاك لفعل واجب واجتناب قبيح فهو واجب عليك ؟ فإذا عرفت بالشرع في فعل هذه صفته عرفت وجوبه ، وهكذا في الفعل الذي يكون مفسدة

٠ (...،...،...). فصار العقل هو العمدة في هذه الأمور ؛ ولهذا كان أعظم نعم الله علينا ومما نعه لا من أصول النعم<sup>(٣)</sup>.

فيكون -على هذا- العقل هو الحاكم وهو المشرع على الأشياء لا الشرع وليس العكس.

ومع أن المعتزلة متفقون على أن الإنسان يستطيع أن يفرق بين الحق والباطل والطيب والخبث بعقلة قبل ورود الشرع إلا أنهم مختلفون في تقديرهم لمواهب العقل ؛فالنظام كان يرى أن العاقل يتوصل إلى معرفة الخالق قبل ورود الشرع بنظر العقل ، أي : يعد التفكير والتأمل بينما نجد العلاف أبعد من النظام في تقدير قوة العقل ، إذ قال: "إن معرفة الله تعالى ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته تتم بضرورة العقل أي لأول وهلة ودون رويّة ، وأما ثمانية <sup>(٤)</sup> فقد كان أكثر من

(١) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص: ٨٨

(٢) ابن قتيبة تأويل مختلف الحديث ، عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري ، دار الجيل - بيروت ، ١٣٩٣ - ١٩٧٢ ، محمد زهري النجار ، ص: ٤٢

(٣) انظر القاضي عبد الجبار، المجموع المحيط بالتكليف ن المطبعة الكاثوليكية، بيروت: ص ٢٣١.

(٤) ثمامة بن أشرس أبو معن النميري البصري المتكلم، من رؤوس المعتزلة، القائلين بخلق القرآن جل منزله قال ابن حزم: ذكر عنه أنه كان يقول: العالم هو بطباعه فعل الله. وقال: المقلدون من أهل الكتاب وعبداء الأوثان لا يدخلون النار، بل يصيرون تراباً، وإن من مات مسلماً وهو مصر على كبيرة خلد في النار، وإن أطفال المؤمنين يصيرون تراباً، ولا يدخلون جنة، قلت: قبح الله هذه النحلة. انظر سير اعلام النبلاء ج ١ ص ٢٠٤.

العلاف نفسه تطرفاً ، لأنه اعتبر المعارف كلها ضرورية ، وقد وافق الجاحظ ثمانية على قوله هذا في المعارف (١).

فقد اتضح أن المعتزلة يوجبون النظر على كل مكلف ووجوب النظر عندهم بالدليل العقلي ، وسائر الأدلة تابعة له... ومن لا يعرف الله بهذا الدليل فقد كفره بعض المعتزلة .

### أدلة المعتزلة على وجوب النظر :

أولاً: قد اتفق الجميع على أن التقليد مذموم وما لم يكن يعرف باستدلال فإنما هو تقليد لا واسطة بينها ، وذكروا قول الله عز وجل: "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون" (الزخرف: ٢٣)

وقال تعالى: "أولو كان ءابائهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون" (البقرة ١٧٠).

وقال تعالى: " وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرئنا فأضلونا السبيلا " (الأحزاب ٦٧) (٢).

ثانياً: (إن الله ذم التقليد في القرآن ، وندب الناس إلى النظر والاستدلال والرجوع إلى الاعتبار ، وأمر بمجادلة المشركين بالدلائل العقلية ، وإنما ورد السمع مؤيداً لما يدل عليه العقل ومن تدبر القرآن ونظر في معانيه وجد تصديق ذلك" (٣).

وبهذا يعتبرون على أن الإنسان إذا ورد لديه شيء من الكتاب والسنة ، فإنما هو تأييد لما أثبتته العقل وأنه – أي : العقل – هو الذي يوصل إلى الغاية المطلوبة وهي معرفة الله عز وجل .

ثالثاً: ( إن الله فضل الناس على سائر الموجودات بالعقل ، فالإدراك لتدبر الأمور ، فالغفلة علة لتعطيل الآلة عن الاستعمال وتضييع للنعمة بالتكاسل والإهمال ، ومن الصلاح أن يتأمل العامل في أمر خلقته ويتفحص في أصل فطرته ، ويدرك حال مبدئه ومعاده ويميز طريق صلاحه وفساده ، قبل فرصة الاكتساب والتوجه إلى مورد السؤال والجواب ) (٤).

وهذا الكلام فيه بيان أن الإنسان لابد أن يتدبر الأمور بعقله حتى في دقائق الأمور في المبدأ والمعاد وأصل الفطرة.

(١) أنظر زهدي جار الله المعتزلة . الأهلوية للنشر و التوزيع بيروت ١٩٧٤ ط ١ القاهرة ص ١٠٧، ١٠٨ بتصرف.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل ج ٢ ص: ٢٨٢، ٢٨١.

(٣) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، صون المنطق ، دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان ص ١٤٨

(٤) محمد الفضولي ، محمد بن سليمان البغدادي ، مطلع الاعتقاد في معرفة المبدأ والمعاد ، نقلا عن كتاب الدلالة العقلية في القرآن ص ١٤٠

رابعاً: وقد ذكر ابن تيمية دليلاً آخر فقال : (والمعتزلة كانوا هم أئمة الكلام في وجوب النظر والاستدلال بطريقة الأعراض والأجسام وما يتبع ذلك صاروا يقولون : إن الإيمان لا يمكن أن يحصل للعبد بدون اكتسابه ، لا يمكن أن يحصل بعلم ضروري يجعله الله في قلب العبد ولا بإلهام وهداية منه، يختص به من يشاء من عباده) (١) .

خامساً: " أن معرفة الله- تعالى- واجبة ؛ لأنه لطف في أداء الواجبات واجتناب المقبحات ، وما كان لطفاً كان واجباً ، لأنه جار مجرى دفع الضرر عن النفس (...) فاللطف هو : العلم باستحقاق الثواب والعقاب (٢)

وقد رتب القاضي وجوب النظر – هنا – على المقدمتين التاليتين:

الأولى : أن وجوب كل نظر يدفع به الإنسان الضرر عن نفسه ، مقرر في عقل كل عاقل .

الثانية : أن النظر في طريق معرفة الله مما يندفع به الضرر عن النفس.

ويصل القاضي بهاتين المقدمتين إلى أن النظر واجب عقلاً (٣) .

وقد أكد هذا المعنى بقوله : " فإذا أردت الدلالة على وجوب النظر، فلا وجه إلا حصول : خوف من تركه وقد تقرر في العقول وجوب دفع الضرر عن النفس معلوماً كان أم مظنوناً (...) وهذا الخوف لا بد من حصوله في الأول لكل عاقل مكلف إذا حصلت الأسباب التي نذكرها أو بعضها (...) ولا شبهة في أن العاقل إذا خوف من مضار عظيمة بأمارات مجوزة في العقول يحصل خائفاً لا محالة (...) فإذا حصل الخوف ولزمه دفعه ، ولا وجه لدفعه إلا النظر، فإن التقليد وغيره من الوجوه لا يزيل هذا الخوف " (٤) .

ولكن ما هو ذلك الضرر الذي يندفع عن النفس بالنظر في طريق معرفة الله تعالى؟

-هو الضرر الذي يخافه المكلف إذا ترك النظر ؛ " فإن المكلف إذا بلغ كمال العقل لا بد من أن يخاف من ترك النظر ؛ لسبب من الأسباب " (٥) .

وأسباب هذا الخوف تختلف فربما يكون سبب الخوف "اختلاطه بالناس وسماع اختلافهم في الأديان ، وتضليل بعضهم بعضاً ، وتكفير بعضهم بعضاً ، وقول كل واحد منهم للآخر إن الحق في جانبه ، وإن ما أنت عليه باطل يؤدي إلى الهلاك ، فعند هذا يخاف العاقل إن لم ينظر ، ولم يتفكر، لم يتوقع أن يقع في ورطة ومهلكه ، وربما يكون سبب الخوف دعاء الدعاة ، وقصص

( ١ ) ابن تيمية ،درء التعارض ج ٧ ص: ٤٦٠.

( ٢ ) انظر: القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول الخمسة ص: ٦٤.

( ٣ ) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ص: ٦٧ .

( ٤ ) انظر القاضي عبد الجبار ، مجموع المحيط بالتكليف ص ١٧، ١٨.

( ٥ ) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ص: ٦٨ .

القاصين ، وتخويف المخوفين ، وربما يكون ذلك بخاطر من جهة الله - تعالى- ، أو من جهة بعض الملائكة ، وربما يعتريه الخوف بأن ينظر في كتاب فيرى هناك مكتوباً لا يأمن أن يكون : لك صانعاً صنعك ومدبر دبرك ، إن أطعته أثابك ، وإن عصيته عاقبك <sup>(١)</sup> .

فعند هذه الأسباب - أو عند بعضها - لا بد من أن يخاف من ترك النظر ضرراً ، حتى لو لم يخف - البتة - لم يكن مكلفاً ولا عاقلاً ؛ إذ العاقل إذا خوف بأمره صحيحة ، خاف - لا محالة .

وقد تقرر في العقل أن دفع الضرر عن النفس واجب ، سواء كان معلوماً ، أم مظنوناً ، وسواء كان معتاداً ، أو غير معتاد ، إذا كان المدفوع به دون المدفوع. فثبت وجوب النظر في طريق معرفة الله - تعالى <sup>(٢)</sup> .

هذه أهم الأدلة التي تمسك بها القائلون بوجوب النظر وستستوفى عند حديثنا عن أول واجب على المكلف ، وهو من أهم الأسس التي اعتمد عليها المعتزلة في قولهم في معرفة الله عز وجل ، وعليه قام الاختلاف بين أصحاب المذاهب الكلامية وغيرهم.

( ١ ) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ص: ٦٨ .

( ٢ ) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ص: ٦٨ .

### المطلب الثاني: أول واجب على المكلف :

اختلف علماء المعتزلة في أول واجب على المكلف على قولين اثنين:

**القول الأول :** ذهب جمهور المعتزلة الى أن أول واجب على المكلف هو النظر

قال القاضي " قد ذهب جمهور المعتزلة ،إلى أن أول واجب على المكلف هو النظر المؤدي إلى معرفة الله عز وجل لأنه سبحانه لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر"<sup>(١)</sup>.

و النظر عند المعتزلة ليس واجبا كفاثيا بل واجبا على الاعيان .يقول القاضي : " الغرض يقول لنا : إن النظر أول الواجبات ،أنه أول واجب لا ينفك أحد من المكلفين عنه (...) فإن ما عداه من الواجبات قد ينفك عنه المكلفون في الغالب "<sup>(٢)</sup>.

والذي دفع القاضي لاختيار هذا القول في مسألة أول واجب عدة أسباب هي:

**السبب الأول:**إن معرفة الله واجبة ، بل إنها من الواجبات المضيقّة التي لا يسع الإخلال بها

**السبب الثاني:**إن معرفة الله ليست ضرورية ، بل هي كسبية نظرية لا تحصل الا بالنظر والاستدلال والتفكر و لا يمكن حصولها عند القاضي بالضرورة ولا بالمشاهدة ولا يعرف الله تقليداً<sup>(٣) (٤)</sup>.

وإنما تنال معرفة الله بحجة العقل لأن الدليل الذي يتوصل به إلى العلم ، لا يخرج عن أربعة أمور ، كما بينها المعتزلة في كلامهم، إذ قالوا " اعلم أن الدلالة أربعة : حجة العقل والكتاب والسنة و الإجماع ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل (...) فلأن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى ،فلو استدللنا بشيء منها على الله —والحال هذه- كنا مستدلين بفرع للشئ على أصله و ذلك لا يجوز"<sup>(٥)</sup>.

**السبب الثالث :** أن معرفة الله واجبة ، ولا طريق لها إلا النظر فوجب بوجوبها لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، يقول القاضي : " إنه تعالى خلق هذه المنافع لتتكمّل نعمته وتظهر حكمته —جل وعز — فيجب على المكلف وقد عرضه الله -تعالى- بالتكليف إلى الدرجات العظيمة

( ١ ) (القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص : ٣٩ .

( ٢ ) ( انظر القاضي عبد الجبار ، المحيط بالتكليف ص: ١٩ .

( ٣ ) ( انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص٥٣،٥٢،٤٣،٤٢ .

( ٤ ) ( سيتكلم الباحث إن شاء الله عن حكم إيمان المقلد عند المعتزلة بشيء من التفصيل .

( ٥ ) ( انظر القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول ص٨٨ .

، أن يبالي في شكر نعمته ولا يكفرها ويتحدث بها ، ويذكرها ، ويجتهد في أداء عباداته التي هي كالشكر له ولا يقصر فيها، وإذا كان لا يمكنه ذلك إلا بمعرفته- جل وعز - بتوحيده وعدله ، وجب أن لا يقصر في معرفته ويحصلها - بما أمكنه تحصيلها - لأن ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً كوجوبه<sup>(١)</sup> .

وإنما وجب النظر عند المعتزلة من جراء وجوب المعرفة بالله ، لأن معرفة الله تتوقف عليه ، ولا يمكن تحصيلها إلا عن طريقه ، فوجب النظر بوجوبها يقول القاضي عبد الجبار : "والأصل في ذلك ، أن النظر في طريق معرفة الله - تعالى - واجب ثم ليس هو المقصود في نفسه ، وإنما المقصود منه المعرفة حتى لو أمكننا تحصيل المعرفة بدونه لكان لا معنى لإيجابه"<sup>(٢)</sup> . فوجب النظر تابع لوجوب معرفة الله ؛ ولو أمكن معرفة الله بغيره لم يكن هو أول واجب

**السبب الرابع:** أنه يجب على المكلف شكر المنعم وهو الله سبحانه وتعالى ؛ لأن شكره من الواجبات التي لا ينفك عنها المكلف بوجه من الوجوه ، وشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى إلا من بعد معرفته - سبحانه - ومعرفته - عز وجل - لا تحصل إلا بنظر، فثبت أن النظر أول الواجبات<sup>(٣)</sup> .

**السبب الخامس :** أنه ما لم نعرف الله لا يمكن للمكلفين الإثبات بالشرعيات أصلاً ، لأن العلم بها متوقف على العلم بالله- عز وجل- فإذا عرف المكلف الله أمكنه فعل الشرعيات على الوجه الذي يستحق به الثواب؛<sup>(٤)</sup> ولهذا قال القاضي عبد الجبار : إن سائر الشرائع من قول أو فعل لا تحسن<sup>(٥)</sup> إلا بعد معرفة الله تعالى ثبت أن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر فيجب أن يكون النظر أول الواجبات<sup>(٦)(٧)</sup> .

فهذه الأسباب هي التي دعت القاضي عبد الجبار ومن وافقه من المعتزلة إلى القول بأن النظر هو أول واجب على المكلف.

(١) انظر القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة ص ٨٦، ٨٧.

(٢) انظر المصدر السابق نفسه ص ٦٧ .

(٣) راجع المصدر نفسه ص: ٧٠. يتصرف

(٤) انظر القاضي عبد الجبار ، المحيط بالتكليف ص: ٢٤.

(٥) انظر القاضي - هنا - بلفظ الحسن والوجوب . راجع شرح الأصول الخمسة ص ٧٩، ٧٦

(٦) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول ص: ٦٩.

(٧) انظر أيضا هذه النقاط الستة العتيبي، منيف بن عايش أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة عرض ونقد

رسالة دكتوراه فقد ذكرها وعلق عليها ص ٨-١٠

## القول الثاني: الشك

قلنا أن المعتزلة قد اختلفوا في أول واجب على المكلف على قولين اثنين، الأول قد تكلمنا عنه وهو قولهم بأن أول واجب النظر والقول الثاني هو الشك

الشك: لغة: الشك نقيض اليقين <sup>(١)</sup> والشك اللزوم والالصوق الشك <sup>(٢)</sup>

الشك : اصطلاحاً : هو الاسترابة في معتقدين فصاعداً من غير ترجيح أحدهما على الثاني <sup>(٣)</sup> وقيل معنى الشك : هو الستردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشك ، وقيل الشاك ما استوى طرفاه ، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما <sup>(٤)</sup>

أختار هذا القول من المعتزلة أبو هاشم الجبائي وهو من رؤوس المعتزلة .قال الإيجي: " وقال أبو هاشم هو أي أول الواجبات الشك لأن القصد إلى النظر سابقة شك يقتضي طلب تحصيل الحاصل أو وجود النظر مع ما يمنعه ألا ترى أنك إذا تصورت طرفي المطلوب فإن جزمت به كان حاصلًا وإن جزمت بنقيضه كان مانعاً وأنت تعلم أن انتفاء الجزم لا يستلزم الشك لجواز أن يكون هناك ظن بالمطلوب أو بنقيضه فيجوز القصد إلى النظر لتحصيل العلم <sup>(٥)</sup> " <sup>(٦)</sup>

(١). ابن فارس معجم مقاييس اللغة ج٣ ص١٧٣

(٢). الجوهري، اسماعيل بن حماد ، الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط٤ ، ١٩٩٠، ج٥ ص٢٨٠

(٣). الجويني الإرشاد ص١٤/١٥

(٤). الجرجاني، علي بن محمد التعريفات، طبعة محمد القاضي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط١،

١٩٩١ ص١٤١

(٥). الإيجي المواقف ١٦٧/١ دار الجيل

(٦) تكلمت عن مسألة الشك بشكل موسع عند كلامي عن الاشاعة وبينت كلام الأمدي في رده على أبي هاشم

فليراجع

### المطلب الثالث: موقف المعتزلة من التقليد:

#### تعريف المقلد

التقليد عند المعتزلة :

التقليد : " هو قبول قول الغير من غير أن يطالبه بحجة ، وبينه ، حتى يجعله كالقلادة في عنقه ، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون طريقاً للعلم " <sup>(١)</sup>.

والمقصود بهذا التعريف أن الدليل لا داعي له وإنما أوافقه على أقواله من غير داع للدليل. والمقلد هو : من أعرض عن النظر والاستدلال ، وأهمل دلالة العقل ، وقبل قول غيره دون حجة أو برهان <sup>(٢)</sup>.

ولكن القاضي عبد الجبار لا يرى أن تقليد المكلف للرسول صلى الله عليه وسلم داخل في باب التقليد ، لقيام المعجزة دليلاً قاطعاً على صدقه ، وهنا يقول : " فإن قيل : ألسنتم جوزتم تقليد الرسول ، فقد دخلتم فيما عبتم علينا ؟ قلنا : " معاذ الله أن يكون ذلك تقليداً ، لأن التقليد قبول قول الغير من غير أن يطالبه بحجة وبينه ، ونحن إنما قبلنا قوله لظهور العلم المعجز عليه " <sup>(٣)</sup>.

وأما تقليد العامي للعالم فهي من الفروع وليست بتقليد وهذا ما حث عليه القرآن، لقوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " (الانبياء ، ٧ ) ، ولأن الأمة أجمعت على أن للعامي أن يسأل العالم وله أن يرجع للعالم فلا يكون تقليداً <sup>(٤)</sup> ، وذلك لا يكون إلا في الفروع، وفيما يكون طريقه الاجتهاد بخلاف الأصول فلا يصح قياسها على الفروع <sup>(٥)</sup> وخلاصة ذلك أن القاضي يرى أن التقليد في أصول الدين لا يجوز لأن "....معرفة الله لا تتال إلا بحجة العقل... " <sup>(٦)</sup>.

( ١ ) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص : ٦١ .

( ٢ ) انظر العتيبي ، اثر الفكر الاعتزالي في عقائد الاشاعرة ، ص ٨٣

( ٣ ) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص : ٦٣ ، وانظر العتيبي ، اثر الفكر الاعتزالي في عقائد الاشاعرة ، ص ٨٣

( ٤ ) انظر العتيبي ، اثر الفكر الاعتزالي في عقائد الاشاعرة ، ص ٨٣

( ٥ ) انظر القاضي عبد الجبار ، ينظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٦٣ .

( ٦ ) انظر المصدر نفسه ، ص : ٨٨ .



### حكم إيمان المقلد عند المعتزلة :

إن مسألة التقليد من المسائل التي تطرق لها المعتزلة وخصوصاً عند حديثهم عن أول واجب حيث اعتبروا أن التقليد لا يعد طريقاً للعلم وإنما يلزم على الإنسان النظر والاستدلال يقول القاضي عبد الجبار إن "التقليد ليس طريقاً للعلم بالله ، وإنما يجب أن نعرف الله بالنظر والاستدلال ، لأنه سبحانه لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة"<sup>(١)</sup>.

وبنوا بطلان التقليد على أدلة من أهمها :

أولاً: "أن المقلد لا يخلو حاله من أن يقلد أرباب المذهب جملة ، أو لا يقلد واحداً منهم إذ لا معنى لتقليد بعضهم دون بعض ، لفقد المزية والاختصاص ، ولا يجوز أن يقلد أرباب المذهب جملة ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الاعتقادات المتضادات ، فلم يبق إلا أن لا يقلد واحداً منهم ويعتمد على النظر والاستدلال"<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: ما اعتمد عليه القاضي عبد الجبار في بيان فساد التقليد "أن المقلد لا يأمن خطأ من قلده فيما يقدم عليه من الاعتقاد ، وأن يكون جهلاً قبيحاً ، والإقدام على ما لا يؤمن كونه جهلاً قبيحاً بمنزلة الإقدام عليه مع القطع على ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: "أن المقلد لا يخلو، إما أن يقلد العالم ، أو غير العالم .

لا يحل أن يقلد غير العالم ، فإذا قلد العالم فلا يخلو ذلك العالم ، إما أن يكون قد علم ما قد علمه تقليداً أو بطريقة أخرى ، ولا يجوز أن يكون قد علمه تقليداً ، لأن الكلام فيه كالكلام في الأول فيؤدي إلى ما لا يتناهي من المقلدين ومقلدي المقلدين ، وهذا محال .

وإن علمه بطريقة أخرى فلا يخلو : إما أن يعلمه اضطراراً أو استدلالاً ، ولا يجوز أن يعلمه اضطراراً لما تقدم من الوجوه لأنه كان يجب أن يشاركه فيه فلم يبق إلا أن يعلمه استدلالاً على ما نقوله<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يقرر القاضي عبد الجبار : فساد التقليد ، ووجوب الاعتماد على النظر والاستدلال<sup>(٥)</sup>.

هذا معتقد المعتزلة في التقليد ولكن هل هناك علاقة بين أصولهم الخمسة وبين حكم التقليد التقليد؟

(١) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص: ٦٠-٦١.

(٢) انظر : المصدر السابق نفسه ، ص: ٦١ .

(٣) انظر : المصدر السابق نفسه ، ص: ٦٣ .

(٤) .انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٥) .انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ٦١-٦٢ .

الصحيح ان المعتزلة يرون أن المكلف عليه معرفة مجمل إن كان عامياً وإن كان عالماً فعليه معرفة خاصة في الأصول الخمسة والنظر فيها على وجه الوجوب، ولكن دون تفصيل لهذه المعرفة، لان تفصيلها يؤدي إلى تكليف ما ليس بالإمكان وهذا من خلال الأقوال التي ذكرها القاضي في كتبه حيث يقول: "ولا فرق في ذلك بين من يسلك طريقة العلماء ، وبين من لا يكون كذلك ، لأن العامي -أيضاً - يلزمه معرفة هذه الأصول على سبيل الجملة ، وإن لم يلزمه معرفتها على سبيل التفصيل لأن من لم يعرف هذه الأصول لا على الجملة ، ولا على التفصيل لم يتكامل علمه بالتوحيد.." (١)

ويؤكد ان هذه المعرفة ليست تفصيلية لانها ستؤدي الى تكليف ما ليس في الامكان فيقول:  
 " ونحن إذا قلنا : إن المكلف يلزمه معرفة هذه الأصول ، فلسنا نعني أنه يجب معرفتها على حد يمكنه العبارة عنها ، والمناظرة فيها ، وحل الشبهة الواردة فيها ، إذ لو سمناه ذلك لأدى إلى تكليف ما ليس في الإمكان، ويخرج أكثر المكلفين من أن يكونوا مكلفين بمعرفة هذه الأصول " (٢)  
 ومن الذين وافقوا القاضي ونفوا التقليد من المعتزلة أبو الحسين (٣) البصري المعتزلي، حيث ذهب إلى أنه ليس للعامي أن يقلد في أصول الدين ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والنبوات.  
 "ويرى أبو الحسين البصري - أيضاً - أنه قد منع ذلك أكثر المتكلمين والفقهاء ، وأباح قوم من أصحاب الشافعي التقليد في ذلك ، لكنهم لم يختلفوا في أنه ليس له أن يقلد في أصول الشريعة كوجوب الصلاة وأعداد ركعاتها، ويرى أن الدليل على فساد التقليد في أصول العقائد هو أن المكلف يجب عليه العلم بهذه الأمور ، والمقلد ليس بعالم ، لأنه يجوز أن يكون من يقلد مخطئاً ، ولا يأمن زلله، هذه من ناحية ،ومن ناحية أخرى أن من أباح له التقليد في هذه الأمور وأوجب عليه المعرفة بأصول الدين والشريعة فقد تناقض لأن المعرفة بوجوب الصلاة والصيام لا تصح

(١) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٢٤

(٢) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٢٦.

(٣) وهو أبو الحسين البصري محمد بن علي بن الطيب ، صاحب المعتمد في أصول الفقه ، درس ببغداد ، وكان

جداً حاذقاً فصيحاً بليغاً ، عذب العبارة ، وله اطلاع كبير ، صاحب التصانيف الكلامية ، منها : تصفح الأدلة

ونقض الشافعي في الإمامة ، ونقض المقنع في الغيبة ، وقد اعتمد الرازي في كتاب المحصول على مل كتب في

المعتمد . وهو من الطبقة الثانية عشر توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مئة (٤٣٦) ابن

المرتضى ،منية والأمل ، ص ٩٩-١٠٠ سير أعلام النبلاء ج ١٧ ص ٥٨٧، ٥٨٨

إلا مع المعرفة بصدق من جاء بهما، فإن قلده في صدقه ، فقد قلد في وجوب كل ما أخبر بوجوبه .  
وإن جاز أن يعلم صدقه بالتقليد ، جاز أن يعلم أصول الشريعة بالتقليد" <sup>(١)</sup>

---

(١) انظر أبو الحسين البصري ،محمد بن الطيب،المعتمد في أصول الفقه ، محمد بن علي البصري أبو الحسين  
ت (٤٣٦هـ) تحقيق محمد حميد الله دمشق ١٣٨٥-١٩٦٥ ج٢ ص٩٤١. العتيبي ،منيف بن عايش، اثر الفكر  
الاعتزالي في عقائد الأشاعرة، رسالة دكتوراه ،جامعة ام القرى،ص٩٢

## المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عند المعتزلة:

### المطلب الأول: معرفة الله عز وجل واجبة على كل مكلف :

الواجب على المكلف عند المعتزلة هو: (( ما إذا لم يفعله القادر عليه استحق الذم على بعض الوجوه ؛ وقوله على بعض الوجوه احتراز من الواجبات المخيرة التي لها بدل يقوم مقامها ويسد مسدها ، كالكفارات الثلاث فإنها أجمع واجبة على التخيير))<sup>(١)</sup>.

وأقسام الواجب على المكلف عندهم على قسمين: موسع ومضيق .

يقول القاضي عبد الجبار : " واعلم أن الواجبات على ضربين موسع فيه مخير ومعين مضيق ، فالواجب المخير: هو ما إذا لم يفعله القادر عليه ولا ما يقوم مقامه استحق الذم ، والواجب المضيق: هو ما إذا لم يفعله القادر عليه بعينه استحق الذم"<sup>(٢)</sup>.

وقد ضرب مثلاً من العقل والشرع لكل ضرب من الواجبات :

فقال القاضي عبد الجبار : " أما مثال الواجب المخير في العقل ، فهو كقضاء الدين فإن من عليه الدين بالخيار ، إن شاء قضى من هذا الكيس ، وإن شاء قضى من كيس آخر إذا كان النقد واحداً ، وأما مثاله في الشرع : فهو كالصلاة في الوقت ، فإن المكلف مخير إن شاء صلى ، وإن شاء عزم ، وكالكفارات الثلاث فإنها أجمع واجبة على التخيير، إن شاء أطعم ، وإن شاء كسى ، وإن شاء أعتق، وأما مثال الواجب المضيق في العقل فهو كرد الدبيلة إذا جاء صاحبها وطالبه بالرد فإنه يجب عليه ردها بعينها ، ولا يقوم غيرها مقامها من قيمة أو بدل ، وأما مثاله في الشرع فهو كالصلاة في آخر الوقت فإنه يتعين عليه الصلاة ويجب أدائها ولا يقوم غيرها مقامها من عزم أو غيره"<sup>(٣)</sup>.

وبعد هذا التفصيل من القاضي فإنه يجعل معرفة الله من الواجبات المضيقة التي لا يجوز فيها التخيير أبداً ، معللاً ذلك ، بأن ترك معرفة الله قبح، ويجب التحرز من القبيح يقول القاضي عبد الجبار: " إذا ثبت هذا - أي : تقسيم الواجب - فاعلم أن معرفة الله سبحانه وتعالى من الواجبات المضيقة التي لا يسع الإخلال بها ، ولا يقوم غيرها مقامها من ظن أو غيره

(١) انظر القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن حسين بن

أبي هاشم ، حققه وقدم له د. عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبه ط ٣ ١٤٠٦ هـ ، ١٩٩٦ م : ص ٣٩.

(٢) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: ص: ٤١، ٤٢ .

(٣) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ص: ٤٢.

؛ لأنه مما يقبح تركها ، وقد تقرر في العقل وجوب التحرز من القبيح ، فإذا كان لا يمكن التحرز من هذا القبيح إلا بالمعرفة وجب أن يقضي بوجوبها<sup>(١)</sup> .

ويقول في الموضع الثاني معللاً لوجوب معرفة الله تعالى : " ثم الدليل على أن معرفة الله تعالى واجبة هو أنها لطف في أداء الواجبات واجتناب المقبحات ، وما كان لطفاً كان واجباً لأنه جار مجرى دفع الضرر عن النفس ، وإنما قلنا : إنها لطف ، لأن اللطف ليس بأكثر من أن يكون المرء عنده أقرب إلى أداء الواجبات وترك المقبحات على وجه لولاه لما كان بهذه المثابة ومعرفة الله تعالى بهذه الصفة ، ألا ترى أن الإنسان إذا عرف أن له صانعاً صنعه ومدبراً دبّره إن أطاعه أثابه وإن عصاه عاقبه كان أقرب إلى أداء الواجبات وترك المقبحات<sup>(٢)</sup> .

بهذا نخلص إلى أن المعرفة عند المعتزلة واجبة على كل مكلف وأنها من الواجبات المضيقّة<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) انظر القاضي عبد الجبار،:شرح الأصول الخمسة، ص:٤٢، ٤٣ .

( ٢ ) انظر القاضي عبد الجبار،: شرح الأصول الخمسة، ص :٦٤ .

( ٣ ) سيقوم الباحث بحث مسألة المعرفة بالتفصيل في مطلب كامل . وتفصيلها عند المتكلمين.

### المطلب الثاني: معرفة وجود الله نظرية عند المعتزلة وليس ضرورية:

وقبل معرفة رأي المعتزلة بهذا الأساس لابد من معرفة ما معنى الضرورة والمشاهدة عندهم . يقول القاضي عبد الجبار : " إن الضرورة في أصل اللغة هي الإلجاء قال الله تعالى ( إلا ما اضطررتم إليه ) أي ما ألجئتم إليه " <sup>(١)</sup> "والعلم الضروري<sup>(٢)</sup> هو العلم الذي يحصل فينا لا من قبلنا ولا يمكننا نفيه عن النفس بوجه من الوجوه " <sup>(٣)</sup> .

ويقول: (( وأما المشاهدة فهي الإدراك بهذه الحواس ، هذا في الأصل ، وفي الأغلب إنما تستعمل في الإدراك بحاسة البصر ، هذا إذا كان مطلقاً ، فأما إذا أضيف إلى العلم فقيل : علم المشاهدة، فالمراد به العلم المستند إلى الإدراك بهذه الحواس ، وفي الأغلب إنما يستعمل في العلم المستند إلى الإدراك بحاسة البصر فقط )) <sup>(٤)</sup> .

ويقول القاضي : (( وهذه مسألة خلاف بين الناس فعندنا، - أي : المعتزلة - أنه تعالى لا يعرف ضرورة في دار الدنيا مع بقاء التكليف )) <sup>(٥)</sup> ، واستدل القاضي عبد الجبار ومن الذين وافقوه على هذا بأدلة هي :

١. "ما قد ثبت أنه يقع بحسب نظرنا ، على طريقة واحدة و وتيرة مستمرة ، فيجب أن يكون متولداً عن نظرنا ، وإن كان كذلك فالنظر من فعلنا ، فيجب أن تكون المعرفة أيضاً من فعلنا ؛ لأن فاعل السبب ينبغي أن يكون فاعل المسبب ، فإذا كان من فعلنا لم يجز أن يكون ضرورياً ؛ لأن الضروري هو ما يحصل فينا لا من قبلنا .

٢. أنها تقع بحسب قصودنا ودواعينا ، وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا مع سلامة الأحوال إما محققاً وإما مقدراً ، فلو لا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا وإلا لما وجبت فيها هذه القضية .

٣. ومما يدل على أن العلم بالله تعالى لا يجوز أن يكون ضرورياً هو أنه لو كان ضرورياً لوجب في العادم له أن يكون معذوراً ، لأن ذلك عند الخصم موقوف على الله تعالى ، حتى إذا اختار الله تعالى كان وإلا فلا.

٤. لو كان العلم ضرورياً لوجب أن لا يختلف العقلاء فيه كما في سائر الضروريات من سواد الليل وبياض النهار، ومعلوم أنهم مختلفون فيه ، فمنهم من أثبته ومنهم من نفاه .

( ١ ) انظر القاضي عبد الجبار،:شرح الأصول الخمسة ص : ٤٨ .

( ٢ ) العلم الضروري: عرفه الباقلاني : " فالضروري ما لزم أنفس الخلق ، لزوماً لا يمكنهم دفعه ، والشك في معلومه " الإنصاف ص: ١٤ ، ويقول ابن تيمية " حد العلم الضروري هو الذي يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه معه دفعه عن نفسه " درء التعارض ١٠٦/٦

( ٣ ) انظر لقاضي عبد الجبار،: شرح الأصول الخمسة، ص: ٤٨ .

( ٤ ) انظر القاضي عبد الجبار،: شرح الأصول الخمسة، ص: ٥١ .

( ٥ ) انظر القاضي عبد الجبار،: شرح الأصول الخمسة ص: ٥٢ انظر المحيط بالتكليف ص: ٥١ .

٥. لو كان كذلك لوجب أن لا يمكن نفيه عن النفس بشك أو شبهة والمعلوم خلافه.  
 ٦. لو كان العلم بالله تعالى ضرورياً لوجب أن يشترك العقلاء فيه ومعلوم خلافه.  
 ٧. لو كان العلم بالله تعالى ضرورياً لوجب أن يكون صفة للأشياء المشاهدة " كما في العلم بأن الحلفاء <sup>(١)</sup> تحترق بالنار، وأن الزجاج ينكسر بالحديد ، وكالعلم بأن الظلم قبيح والعدل حسن ومعلوم خلافه " <sup>(٢)</sup>.

((ومن الذين قالوا : إن معرفة الله نظرية ، النظام كما ذكر ذلك عنه الشهرستاني يقول: قوله في التفكير قبل ورود السمع : إنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفه الباري تعالى بالنظر والاستدلال)) <sup>(٣)</sup>.

هذه الأدلة التي استدلت بها القاضي ومن وافقه من المعتزلة ، إلا أننا نجد أن هناك من (أصحاب المعارف) <sup>(٤)</sup> من هذه المدرسة من خالف القاضي يقول القاضي :

(( وقد خالفنا في ذلك أصحاب المعارف كالجاحظ وأبي علي الأسواري ، وقولنا : في دار الدنيا مع بقاء التكليف هو لأن المحتضر وأهل الآخرة يعرفون الله تعالى ضرورة ، وقد خالف فيه أبو القاسم البلخي ، وقال : إنه تعالى كما يعرف دلالة في دار الدنيا فكذلك في دار الآخرة ؛ لأن ما يعرف دلالة لا يعرف إلا دلالة كما أن ما يعرف ضرورة لا يعرف إلا ضرورة )) <sup>(٥)</sup>.

ويقول في موضع آخر: "إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم أو عارفون بأنهم محتاجون إلى النبي وهم محجوجون بمعرفتهم " <sup>(٦)</sup>.

وبعد ذكر أقوال أشهر علماء المعتزلة يتبين ما يلي :

إن المعتزلة على قسمين من معرفة وجود الله ، وأن جمهورهم على أنها نظرية أي : إنها تعرف بالنظر والاكتنساب . إلا أن الجاحظ وهو من كبار المعتزلة خالفهم حيث جعل المعرفة ضرورية وليست نظرية ، ومع أننا نخالف المعتزلة في مذهبهم إلا أن قول الجاحظ هو الصواب ، حيث جعل معرفة الله تعالى بالفطرة وليست بالنظر كما يدعي بها المعتزلة.

( ١ ) قال الأزهرى : الحلفاء نبت أطرافه كأنه أطراف سعف النخل . لسان العرب ، ٥٣١٩.

( ٢ ) انظر من ١-٧ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: ٥٢- ٥٥.

( ٣ ) الشهرستاني، الملل و النحل : ٥٨، انظر أبو ريدة ، إبراهيم النظام وآراؤه الكلامية، ص ٨٦،

( ٤ ) أصحاب المعارف هم الجاحظ وأنصاره وسموا بهذا الاسم لأنهم القائلون : إن العلم بالله وسائر صنوف المعرفة يكون طبعاً وضرورة . نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية) عبد الكريم عثمان ، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ص: ٥٥).

( ٥ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ٥٢، نظرية التكليف حيث بين قول أصحاب المعارف ورد القاضي عليه وحجج أصحاب المعارف كاملة ص: ٥٥- ٥٧ ، ورد كذلك على أبي القاسم البلخي.

( ٦ ) انظر الشهرستاني، الملل والنحل، ص: ٧٥.

### المطلب الثالث : معرفة الله واجبة بطريق العقل :

من المعروف أن من أهم المصادر التي يعتمد عليها المعتزلة - في استدلالهم في المسائل العقديّة خصوصاً- العقل حيث يجعلونه هو الأساس في هذه المسائل .

لقد كان المعتزلة في منهجهم واستدلالهم على إثبات وجود الله عقليين لدرجة لا توصف ، فقد ذهبوا إلى أن معرفة الله تعالى إنما وجبت بطريق العقل لا بالسمع فعمدتهم أو مصدرهم في وجوب المعرفة بالله هو العقل .

يقول الإيجي : " وأما المعتزلة فإنهم يقولون : المعرفة - أي معرفة الله - واجبة عقلاً، لأنها دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف وغيره وهو ضرر ودفع ضرر عن النفس واجب عقلاً" (١).  
إن إيجاب المعتزلة بطريق العقل منطلقة من نظرتهم إلى الحسن والقبح الذاتي للأشياء فهم يرون أن الحسن والقبح عقليان ، ومعرفة الله من محاسن الأمور بل أحسنها و أشرفها على الإطلاق فالعقل بذلك يحكم بوجوبها قبل مجيء الشرع و حكمه (٢).

ولقد حدد القاضي عبد الجبار الأدلة وحصرها في أربعة فقال : " اعلم أن الدلالة أربعة، حجة العقل ، أو الكتاب أو السنة و الإجماع ، ومعرفة الله لا تنال الا بحجة العقل " (٣).  
ويخطر في بال كل باحث ما السبب الذي جعل المعتزلة يقدمون فيها العقل على النقل أو على ما سواها من الأدلة ؟ ؟

يجيب القاضي عن هذا السؤال فيقول : " فلأن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله ، فلو استدللنا بشيء منها على الله تعالى و الحال هذه كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله وذلك لا يجوز ، ببيان هذا أن الكتاب إنما ثبت حجة؛ متى ثبت أنه كلام عدل حكيم لا يكذب و لا يجوز عليه الكذب ، وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله ، وأما السنة فلأنها إنما تكون حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم ، وكذا الحال في الإجماع ؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة ، أو إلى السنة أو كلاهما فرعان على معرفة الله تعالى " (٤) .

( ١ ) انظر الإيجي ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، المواقف، دار الجيل - بيروت، ط ١ ، ١٩٩٧، تحقيق، عبد الرحمن عميرة ج ١ ص ١٦٢

( ٢ ) تكاد تكون هذه من ابرز مسائل الخلاف بين المعتزلة و الأشاعرة على وجه الخصوص إذ ذهبوا إلى كونها واجبة بالسمع دون العقل في ظاهر الأمر . الأحمد، يوسف محمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله رسالة دكتوراة - نوقشت في أم القرى سنة ١٩٩١ ص ٨٢

( ٣ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ، ص: ٨٨.

( ٤ ) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول ص ٨٨-٨٩ المغني ٥٠٦/١٢.



إن من خلال عرض هذا الكلام يتبين أن المعتزلة لا يقوم عندهم دليل بالسمع على معرفة الله أبدا ؛ لأنهم يعتبرونه استدلالاً بالفرع وليس استدلالاً بالأصل ، وأن معرفة الله يجب أن تتقدم فلا يصح الاستدلال بالكتاب أو السنة أو الإجماع . والعلة في تقديم الدليل العقلي هو أنهم يرون أن معرفة الله يجب أن تتقدم وأنه لا يصح الاستدلال بكلامه أو بكلام رسوله حيث يثبت وجوده وبذلك تعين أن الدليل العقلي هو الذي يصح الاستدلال به والاعتماد عليه في أصول الإيمان دون الأدلة السمعية من كتاب الله أو سنة أو إجماع وهذا كله بناء على أن دلالة السمع هي مجرد خبر المخبر الصادق كما ظن القوم <sup>(١)</sup>

---

( ١ ) انظر الاحمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله ص ٨٤

### المطلب الرابع: طرق معرفة الله عند المعتزلة :-

عند الحديث في بداية البحث عن أول واجب على المكلف وجد الباحث من خلال استقراءه لكتب المعتزلة أن الواجب الأول عندهم يعتمد اعتماداً كلياً على العقل من خلال قولهم أن أول وبالغاً لنظر إذ يرون أن النظر هو الذي لا بد منه في بدايته وهذا يجعلنا أن نقول أن المعتزلة لم يدخلوا العلم الضروري في مسألة أول واجب فلم يربطوا أول الواجبات بمسألة الفطرة أو فطرية المعرفة لذلك فإن طريقة استدلالهم تعتمد على العقل ومن المعروف أن مسألة أول واجب لها ارتباط وثيق في مسألة طريق معرفة الله عز وجل فهي تعتبر المقدمة الثانية التي تأتي بعد أول واجب

فإذا كان استدلالهم في المقدمة الأولى وهي أول واجب معتمدة على العقل فإنهم ساروا في طريقهم الثانية على نفس الطريق في إثباتهم وجود الله عز وجل وهذا مما يشعر أن المعتزلة يعطون العقل أهمية كبيرة وحجماً بالغاً إن المتكلمين جميعاً ساروا على منهج واحد وعلى طريقة واحدة في كيفية الاستدلال على وجود الله عز وجل ولكن بتفاوت مختلف بحيث أن كل مدرسة من هذه المدارس أعطت هذه المسألة حجماً مستقلاً عن غيره في بيان هذه المسألة.

إن جميع المتكلمين قد اعتمدوا في استدلالهم على وجود الله بدليل عقلي له ارتباط -كما قلنا- في المسألة الأولى ألا وهو دليل الحدوث أو حدوث العالم ويعتبر أول من استدل بهذا الدليل أرباب المعتزلة من أبي الهذيل والنظام وغيرهم من أكابر المعتزلة ولكني وجدت قولاً لابن خلدون يبين أن أبا بكر الباقلاني هو أول من وضع المقدمات العقلية في هذا الدليل حيث يقول :-

"وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري واقتفى طريقته من بعده تلميذه كابن مجاهد وغيره وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني فتصدر للإمامة في طريقتهم وهذبها ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء وأن العرض لا يقوم بالعرض وأنه لا يبقى زمانين وأمثال ذلك"<sup>(١)</sup>

(١) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث بيروت – لبنان

ولكن من خلال استقراء الكتب نجد أن هذا الدليل موجود عند أرباب المعتزلة مثل أبي الهذيل وهذا ما أشار إليه القاضي عبد الجبار بقوله :- "وأول من استدل بها شيخنا أبو الهذيل ، وتابعه باقي الشيوخ"<sup>(١)</sup>

ولكن الباقلاني بل جمهور الأشاعرة كانوا تبعاً للمعتزلة حيث أن المعتزلة هم أول من قال بهذا الدليل ثم جاء الأشاعرة ففقدوا وأصلوا وزادوا في هذا الدليل حتى أصبح أكثر وضوحاً وتعقيداً - أي وضع قواعد له- وذكرأ وشرحاً لهذا الدليل وسنبين إن شاء الله موقف الأشاعرة وطريقة استدلالهم على وجود الله عز وجل وكيف أصبحت هذه الطريقة أكثر صعوبة وتعقيداً مما كان عليه المعتزلة مع العلم أن المعتزلة قد تأثروا بالفلاسفة وهذا بيّن واضح مما عرف عن مشايخ الاعتزال الكبار مثل أبي الهذيل فقد عرف بتأثره بالفلاسفة حيث درس مسائل متعددة منهم وكذلك النظام حيث عرف أيضاً بأنه أكثر المعتزلة تعمقاً بعلم الفلسفة لأنه طالع من الكتب الكثيرة وخط كلامه بكلامهم فخرجوا بهذه المعتقدات الموافقة للفلاسفة في كثير من مسائلهم<sup>(٢)</sup> .

إن مسألة حدوث العالم شغلت حيزاً واسعاً في كتب الاعتزال وكما قلت إنهم أول من استدلوا بها على وجود الله ويريد الباحث في المبحث أن يبين طريقة استدلال المعتزلة على وجود الله من خلال ذكر الطرق التي ساروا عليها أو من خلال ذكر المقدمات التي اتبعوها وساروا عليها ليصلوا إلى النتيجة المرجوة وكذلك لذكر بعض الخلافات في المسائل المهمة التي حدثت بين أرباب المدرسة نفسها .

إن من المعروف أن كل الفرق الإسلامية تثبت وجود الله عز وجل إثباتاً جازماً لا شك فيه أبداً وإنما الذي حدث بين هذه الفرق هي طريقة هذا الاستدلال وعليه وقع الخلاف بين هذه الفرق حتى أصبحت كل فرقة منها تثبت وجود الله عز وجل بالطريقة التي ارتأتها واعتقدت صحتها ومن هذه الفرق التي سنبين طريقة استدلالها ؛ المعتزلة.

إن المعتزلة استدلت على وجود الله بمنهج اعتقدت صحته فسلكته وسارت عليه ألا هو حدوث العالم. يعتبر هذا الدليل من أول الأدلة وأقواها عند هذه الفرقة ويعتبر أبو الهذيل العلاف أول من أحدث هذه الطريقة. يقول القاضي (وأول من استدل بها شيخنا أبو الهذيل وتابعه باقي الشيوخ)<sup>(٣)</sup>

(١) انظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص ٩٥ وانظر عثمان ،عبدالكريم عثمان،نظرية التكليف،آراء القاضي عبد الجبار الكلامية ،مؤسسة الرسالة ،بيروت-لبنان، ١٣٩١-١٩٧١م ،ص ١١٧ .

(٢) انظر جار الله،زهدي جار الله،المعتزلة،الأهلية للنشر-بيروت-١٩٧٤،ص ١١٥-١٢٥ بتصرف،وانظر الشهرستاني،الملل والنحل ص ٥٣،وانظر الفرق بين الفرق ص ١٣١ .

(٣) انظر القاضي،شرح الأصول ص ٩٥، انظر عثمان نظرية التكليف ص ١١٧

وفكرة حدوث العالم بالمحدثات. هم إلى العالم فإنهم يرون أن ما في العالم ينقسم إلى قسمين كبيرين : الموجودات والمعدومات وأن هذه الموجودات نوعان: نوع لا أول له ولا يتصف بهذه الصفة على الحقيقة إلا الله الذي لا يجمع بينه وبين الموجودات شيء إلا الوجود لتمييزه بالقدم . ونوع حاصل عن أول وهي المحدثات . والمحدثات كذلك نوعان: الجواهر والأعراض.<sup>(١)</sup>

وطريقة استدلال المعتزلة على حدوث العالم مبنية على إثبات حدوث هذه المكونات لهذا العالم المحدث (الجواهر والأعراض) ثم إثبات أن هذه الأعراض لا بد أن تقوم بالأجسام ثم إثبات امتناع حوادث لا أول لها فإذا نكون قد أثبتنا أن هذا العالم مجموع أجزائه حادث.<sup>(٢)</sup>

ثم بعد ذلك نثبت أن هذا الحادث مجمع مكوناته لا بد من محدث ثم نثبت أن هذا المحدث هو الله. هنا ملخص مذهب المعتزلة في هذه المسألة وبقيت هذه من أهم الأدلة على حدوث العالم حتى زمن طويل وجاء الأشاعرة بعدهم ليزيدوا عليها كما سنبينه في مذهبهم إن شاء الله تعالى وكذلك الماتريدية.

#### الخطوة الأولى:- العالم حادث:-

ذكرنا أن من أنواع هذا العالم الموجودات وأن من أنواع هذه الموجودات نوع حاصل عن أول وهو المحدثات وأن هذه المحدثات هي الجواهر والأعراض

يقول القاضي: (إن الذي يدل على الله تعالى إنما هو الأفعال التي هي حوادث وكل الحوادث لا تخرج عن أن تكون جواهر وأعراضاً)<sup>(٣)</sup>

يقول القاضي ( والأفعال على ضربين ؛ أحدهما يدخل جنسه تحت مقدورنا ، والآخر لا يدخل جنسه تحت مقدورنا ، وما لا يدخل جنسه تحت مقدورنا ثلاثة عشر نوعاً : الجواهر والألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحياة والقدرة والشهوة وانفرة والفناء)<sup>(٤)</sup> فإن لفظ الجوهر موجود في هذا النص أما العرض فغير موجود ولكن من خلال قراءة كلام القاضي في كتابه المحيط يبين لنا تفسير الكلام الأول ويبين لنا أين العرض ، حيث يجعله من القسم الداخل ليس تحت مقدورنا فيقول : (وما كان من باب الأعراض فإنه ينقسم فإن كان

(١) انظر عثمان نظرية التكليف ١١٨

(٢) انظر السلمي ، عبد الرحيم بن صمايل حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، دار المعلمة للنشر والتوزيع ص. ١٨٩. وانظر العتيبي، منيف بن عايش أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة عرض ونقد رسالة دكتوراه ص ٣٧٩

(٣) القاضي عبد الجبار بن أحمد ، المجموع في المحيط بالتكليف ، المطبعة الكاثولوكية بيروت ج ١ ص ٢٨

(٤) انظر القاضي ، شرح الأصول ص ٨٩-٩٠

كالجواهر في باب أن القادرين بقدرة لا يقدرُونَ عليه فهو كالأول في دلالاته على الله تعالى وهذا نحو الألوان والطعوم والروائح وغيرها مما يختص المحال ، ونحو القدرة والحياة وغيرها....<sup>(١)</sup> وعلى هذا التقسيم يتبين لنا أن العالم يتكون من أجسام وأعراض ويريد الباحث أن يبين المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذين القسمين قبل أن يثبت حدوثها .

الجسم لغة: جماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق أو استعارة بعض الخطباء للأعراض فقال يذكر علم القوافي : ( لا ما يتعاطاه الآن أكثر الناس من التحلي باسمه ، دون مباشرة جوهره وجسمه ، ألا ترى العرض ليس بذئ جسم ولا جوهر )<sup>(٢)</sup> ويقول ابن فارس : ( الجيم والسين والميم يدل على تجمع الشيء فالجسم كل شخص مُدرك ، كذا قال ابن دريد )<sup>(٣)</sup> فالمعنى يدور على تجمع الشيء وهو الجسد أو البدن .

الجسم اصطلاحاً: - يقول الجرجاني : الجسم جوهر قابل للأبعاد الثلاثة وقيل الجسم هو المركب المؤلف من الجوهر )<sup>(٤)</sup> ويقول القاضي عبد الجبار ( فاعلم أن الجسم هو ما يكون طويلاً عريضاً عميقاً )<sup>(٥)</sup> وعرفه النظام بأنه : ( الطويل العريض العميق )<sup>(٦)</sup> وأريد أن أذكر بعض تعريفات الأشاعرة حتى لا أعيد الكلام عن الحديث عنهم يقول الباقلاني الجسم هو المؤلف المركب<sup>(٧)</sup> وذكر الرازي والتفتازاني تعريفاً للجسم حيث قال : (الجسم عندنا ؛ القابل للانقسام ، فيتناول المؤلف من الجزأين فصاعداً )<sup>(٨)</sup>

قد يتفق المتكلمون في معنى الجسم على أنه ما كان من جوهرين فصاعداً ولكن نجد الاختلاف وقع في عدد الجواهر فجعله بعضهم ستة أجزاء على الأقل وبعضهم ثمانية أجزاء<sup>(٩)</sup> وبعضهم جزأين

( ١ ) انظر القاضي،المجموع في المحيط بالتكليف ص ٢٨ .

( ٢ ) ابن منظور لسان العرب ج ١٢ ص ٩٩ .

( ٣ ) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ج ١ / ٤٥٧ .

( ٤ ) انظر الجرجاني ، التعريفات ، دار الكتاب العربي ص ١٠٣ .

( ٥ ) انظر القاضي ، شرح الأصول ، ص ٢١٧ .

( ٦ ) انظر أبو ريذة،إبراهيم النظام وآراءه الكلامية ص ١١٥ ،وانظر زهدي جار الله ،المعتزلة ص ١٢٠ .

( ٧ ) الباقلاني ، الإنصاف ص ١٦ ، وانظر الأعسم عبد الأمير الفيلسوف الآمدي ، مع تحقيق كتاب المبين في

شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، دار المناهل ط ١ (١٤٠٧-١٩٨٧) ص ١١١ .

( ٨ ) انظر التفتازاني ، شرح المقاصد ج ٣ ص ١٠ ، الرازي الاربعين في أصول الدين ص ١٥ .

( ٩ ) جار الله المعتزلة ص ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ابن الرتض ، المنية والأمل ، دار المعرفة تحقيق عصام الدين

محمد علي ص ١٤١ ، ١٤٢ .

على الأقل<sup>(١)</sup> وبعضهم جعلها ستة وثلاثين جزءاً وهو منسوب لهشام بن عمرو الفوطي<sup>(٢)</sup> وبعضهم لم يجعل له عدداً معيناً<sup>(٣)</sup>

يجد الباحث في تعريف المتكلمين ؛ أن الجسم ما يتكون من جوهرين فصاعداً فلا بد أن نلقي الضوء قليلاً على مصطلح الجوهر كما ألقيناه على الجسم .

الجوهر: لغة:- هو ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع<sup>(٤)</sup> ويقال : جوهر هذا الشراب طيب أي أصله الذي أخذ منه<sup>(٥)</sup>

والجوهر : اصطلاحاً :-أن هذا المصطلح كالوجود،لفلسفة ثم جاء المتكلمون وأخذوه وقاموا بتعريفه حتى يستطيعوا أن يستمروا في بيان المقدمات التي توصلهم إلى النتيجة التي يسعون لها في إثبات وجود الله ، وقد كنا ذكرنا أن الجسم يتكون من جوهرين فصاعداً والمقصود بالجوهر الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ أو الذرة ، وكان لعلماء المتكلمين تعريفات لهذا المصطلح سنذكرها إن شاء الله تعالى .

فقد عرفه القاضي بأنه " ما له حيز عند الوجود، ويقصد بالمتحيز ما يختص بحال لكونه عليها يتعاضم بانضمام غيره إليه ويشغل قدراً من المكان".<sup>(٦)</sup>

وعرفه الأمدى وقسمه إلى قسمين " وأما الجوهر فعلى أصول الحكماء هو الموجود لا في موضوع ، والمراد بالموضوع ؛ المحل المتقوم بذاته ، المقوم لما يحل فيه ، ويقول : الجوهر عبارة عن المتحيز وهو ينقسم إلى بسيط ويعبر عنه بالجوهر الفرد ، وإلى مركب وهو الجسم"<sup>(٧)</sup> ويقول الباقلاني"والجوهر الذي له حيز والحيز هو المكان أو ما يقدر تقدير المكان عن أنه يوجد فيه غيره"<sup>(٨)</sup> وعرفه الفخر الرازي حيث قال "الموجود لا في موضوع"<sup>(٩)</sup>

(١) علي بن إسماعيل ، مقالات الإسلاميين ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط٣ تحقيق هلموت ريتز ص ٣٠٢ ، وهو منسوب للإسكافي وانظر أبو ريدة . إبراهيم النظام وآراءه الكلامية ص ١١٥ .

(٢) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ص ٣٠٤ ، وانظر جار الله ، المعتزلة ، ص ١٣٦ .

(٣) الأشعري مقالات الإسلاميين ٣٠٤ ، وانظر جار الله ، المعتزلة ، ١٢٠ ،

(٤) الجرجاني ، التعريفات ، ص ١٠٨ .

(٥) عثمان ، نظرية التكليف ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٦) التذكرة لابن متويه ، ٦ب ، نقلاً عن كتاب ؛ عثمان ، نظرية التكليف

(٧) الأعسم،الفيلسوف (المبين) ص ١٠٩، ١١٠ .

(٨) الباقلاني،الإنصاف ص ١٦

(٩) الرازي ، محمد بن عمر ، المباحث المشرقية، مكتبة بیدار - قم، ط٢ جزء ١ ص ١٤١

وقيل " الجوهر ما له حجم وما يقبل العرض " (١)

وأنه من خلال هذه التعريفات نخرج بخلاصة مهمة هي أن الجوهر ينقسم إلى قسمين :- جوهر مركب و جوهر فرد يقول أبو سعيد النيسابوري " وأما الجسم فهو المؤلف وأقل الجسم جوهران بينهما تأليف" (٢)

والقسم الثاني الجوهر الفرد وهو " الموجود المتحيز الذي له مكان يشغله وليس له ائتلاف ولا تركيب بحال من الأحوال فهو لايقبل القسمة لا مثلاً ولا فرضاً ولا وهماً" (٣)

والحيز الذي ذكره المتكلمون هو " المكان أو ما يقدر تقدير المكان عن أنه يوجد فيه غيره" (٤) لا بد لكل من يحاول أن يكتب في هذا الموضوع أو هذا الدليل أن يكون ملماً ببعض المصطلحات وأن يكون على معرفة تامة بالمعنى الذي يحمله كل تعريف حتى يستطيع أن يعرف كيف كانت طريقة المتكلمين في الاستدلال على وجود الله ، وقلت هذا لأكمل الحديث عن الشرح لمصطلح الجوهر الفرد والجوهر الفرد هو ما له حيز عند الوجود وهو المتحيز ولكن يا ترى ما هو الحيز وهل له علاقة بالاستدلال على وجود الله .

الحيز لغة "يقول الجوهري : الحوز الجمع وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً و حيازة واحتازه أيضاً والحوز والحيز السوق اللين وقد حاز الإبل يحوزها ويحيزها(....) و حَوَزَ الإبل ساقها إلى الماء وقال الأصمعي : إذا كانت الإبل بعيدة المرعى من الماء فأول ليلة يوجهها إلى الماء ليله الحوز ، تحوزت الحية وتحيزت ثلوت ، يقال مالك تتحوز الحية ، قال سيبويه(٥) : هو تفعيل من حزت الشيء قال : القطامي :

تحيز منى خشية أن أضيفها كما انحازت الأفعى مخافة ضارب

يقول: تنتحى عنى هذه العجوز وتتأخر خوفاً أن أنزل عليها ضيفاً. ويروى " تحوز منى " قال أبو عمرو: وتحوز تحوز الحية، وهو ببطء القيام إذا أراد أن يقوم. والحيز: ما انضم إلى الدار من مرافقها. وكل ناحية حيز، وأصله من الواو. والحيز: تخفيف الحيز، مثل هين وهين، ولين ولين. والجمع

(١) الجويني، عبد الملك بن عبد الله لمع الأدلة، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٥

ص ٧٧

(٢) النيسابوري أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد، الغنية في أصول الدين تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة

الخدمات والإيمان الثقافية بيروت ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٥٠ وانظر الأعسم ، الفيلسوف الأمدي ص ١١٠

(٣) العتيبي أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة ص ٣٨٦

(٤) الباقلاني الإنصاف ص ١٦

(٥) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ يوماً فقال: لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط ١٩٠٠ ج-٣/ص-٤٦٣ .

أحياز. والحوزة: الناحية. وحوزة الملك: بيضته. وانحاز عنه، أي عدل. وانحاز القوم: تركوا مركزهم إلى آخر. يقال للأولياء: انحازوا عن العدو وحاصوا، وللأعداء: انهزموا وولوا مدبرين. وتحاوز الفريقان في الحرب،

انحاز كل فريق عن الآخر"<sup>(١)</sup>

ويقول الفراهيدي: "حيز الدار ما انضم إليها من المرافق والمنافع وكل ناحية حيز على حدة بتشديد الياء وجمعه أحياز وكان قياسه أن يكون أحوازاً كميت وأموات ولكنهم فرقوا بينهما كراهة الالتباس والتحيز في الحرب أن ينضم قوم إلى قوم"<sup>(٢)</sup>

الحيز اصطلاحاً: يقول الأمدي: "هو عبارة عن المكان أو تقدير المكان"<sup>(٣)</sup>

وعليه ما يختص بحال لكونه عليها يتعاضم بانضمام غيره إليه ويشغل قدراً من المكان"<sup>(٤)</sup>

"ويعتبر الحيز شرطاً أساسياً في إثبات الجوهر وذلك بمخالفة أصحاب الهولوي الذين يقولون بإمكان تجرد المادة عن الصورة"<sup>(٥)</sup>

ومن المعروف من خلال التعريفات آنفة الذكر أن التحيز هو الذي يوجب الجهة وما يترتب عليها من أعراض وأكوان مختلفة كالا اجتماع والافتراق والحركة والسكون<sup>(٦)</sup> ويعتبر بعض العلماء أن الحيز هو من أجزاء الجسم ولا يجوز الانفكاك عنه ، وعده هو الجوهر وأن الحيز من لوازم نفس الجوهر"<sup>(٧)</sup>

الأعراض: تعتبر الأعراض القسم الثاني من مكونات العالم ولا بد أن نلقي الضوء على هذا المصطلح ونبين معناه اللغوي والاصطلاحي قبل أن نبين حدوثه.

الأعراض لغة: يقول الجوهري: "عرض له أمر كذا يعرض أي ظهرها وعرضت عليه أمر كذا ، وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه ، وعرض الدنيا ؛ ما كان من مال قلّ أو كثر"<sup>(٨)</sup>

(١) الجوهري، الصحاح ج-٤/ص-١٣-١٤.

(٢) الفراهيدي ، العين ، ج-٣/ص-٢٧٥ ،

(٣) الأعسم ، الفيلسوف الأمدي ، مع تحقيق المبين ، ص-٨٦ .

(٤) التذكرة ، ابن متويه ، نقلا عن كتاب نظرية التكليف ، ص-١١٩ ،

(٥) عثمان ، نظرية التكليف ، ص-١١٩ .

(٦) انظر عثمان، نظرية التكليف، ص-١١٩.

(٧) انظر أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة

الرسالة. بيروت، ١٩٩٨، ص٣١٦

(٨) انظر مختار الصحاح ص-٤٦٧ ، وانظر الصحاح ج٤ / ص- ٢٢٠ .



العرض اصطلاحاً : عرفه كثير من المتكلمين ، فقد قال القاضي عبد الجبار: " وأما في الاصطلاح، فهو ما يعرض في الوجود ولا يجب لبثه كلبث الجواهر والأجسام" (١) أو " هو المعنى القائم بالجواهر كالألوان، والطعوم، والروائح والحياة والموت والعلوم والارادات والقدر القائمة بالجواهر" (٢) وقيل "ما يستحيل عليه البقاء" (٣) ويقول الإيجي المقصد الأول في تعريف العرض أما عندنا -الأشاعرة- فموجود قائم بمتحيز، وأما عند المعتزلة فما لو وجد لقام بالمتحيز" (٤) و"هناك من جعل العرض هو الحركة فقط وينكر كل ما يسمى أعراضاً كالألوان والطعوم والروائح ويعتبرها أجساماً لطيفة" (٥)

أقسام الأعراض :

لقد قسم المعتزلة الأعراض إلى ضربين اثنين مدركة وغير مدركة، يقول القاضي "والأصل فيه أن الأعراض على ضربين اثنين : مدرك وغير مدرك" (٦) هذه نبذة يسيرة عن تعريف المصطلحات في دليل حدوث العالم عند المعتزلة . ولا نزال في هذه المصطلحات، فبعد تعريف هذه المصطلحات سنقوم بإثبات حدوث كل من الأجسام والأعراض عندهم.

**إثبات حدوث الأجسام والأعراض:**

إن المعتزلة استدلوا بالأعراض والأجسام على وجود الله عز وجل ولا بدّ للباحث أن يثبت وجودهما ثم حدوثهما، حتى تكتمل المقدمة وهي أن الأعراض والأجسام حادثة وعليه يكون العالم حادثاً.

**إثبات حدوث الأجسام:**

يعتبر المعتزلة أن وجود الأجسام معلومة بالضرورة ولا تحتاج إلى استدلال ونظر، يقول القاضي عبد الجبار: إن الأجسام معلومة بالاضطرار على سبيل الجملة والتفصيل جميعاً، وليس كذلك

(١) انظر القاضي، شرح الأصول، ص ٢٣٠

(٢) الجويني ، الإرشاد ص ١٧، الجويني ألمع الأدلة ص ٧٧ .

(٣) الجويني لمع الأدلة ص ٧٧ .

(٤) الإيجي، المواقف، ج ١ ص ٤٨٠

(٥) انظر أبو ريدة، إبراهيم النظام وآراءه الكلامية ص ١١٧، وانظر جار الله المعتزلة ص ١٢١، وانظر عثمان، نظرية التكليف ص ١٢٨

(٦) انظر القاضي الجبار شرح الاصول الخمسة، ص ٩٢، والمدرجات سبعة : الألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والآلام والأصوات والباقي غير مدرك كالشهوة والحياة والقدرة ، انظر شرح الأصول ص ٩٢ ، ٩٣ والعنبي أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة ص ٤٢٤

الأعراض. ويبدو أن كثيراً من المقدمات التي يحتاج إليها المعتزلة للوصول إلى مرادهم لم تحصل عندهم إلا بالضرورة عند المتكلمين ومثال ذلك إثبات وجود الأجسام .

إذا ثبت أن الأجسام موجودة ننقل إلى إثبات حدوثها ، يرى القاضي عبد الجبار ؛ أن الاستدلال بحدوث الأجسام مقدمة على الاستدلال بغيرها لعدة وجوه : الأول : الأجسام معلومة بالاضطرار على سبيل الجملة والتفصيل جميعاً ، الثاني : هو أن العلم بكمال التوحيد لا يحصل ما لم يحصل العالم بحدوث الأجسام . الثالث: هو أن الاستدلال بالأجسام يتضمن إثبات الأعراض وحدثها وليس كذلك للأعراض<sup>(١)</sup>.

ومعرفة حدوثها كما يبينها القاضي بطرق ثلاث: الأولى: أن نستدل بالأعراض على الله، ومعرفة توحيدة وعدله ونعرف صحة السمع ثم نستدل بالسمع على حدوث الأجسام. الثاني : أن تستدل بالأعراض على الله وتعلم قدمه ثم نقول لو كانت الأجسام قديمة لكانت مثلاً لله تعالى، لأن القدم صفة من صفات النفس والاشترار في صفة من صفات النفس يوجب التماثل ولا مثل لله تعالى ، فيجب أن لا تكون قديمة وإذا لم تكن قديمة وجب أن تكون محدثة لأن الموجود يتردد بين هذين الوصفين وإذا لم تكن على أحدهما كان على الآخر لا محالة . الثالث: الدلالة المعتمدة أن الأجسام لم تنفك من الحوادث ولم تتقدمها وما لم يخل من المحدث يتقدمه يجب أن يكون محدثاً مثله<sup>(٢)</sup>.

ويرى القاضي أن الدلالة مبنية على أربع دعاوى :

أحدها : أن في الأجسام معان هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون.

الثانية : أن هذه المعاني محدثة.

الثالثة : أن الجسم لم ينفك عنها ولم يتقدمها .

الرابعة: أنها إذا لم ينفك عنها ولم يتقدمها وجب حدوثه مثلها<sup>(٣)</sup>.

واعتبر القاضي أن ترتيب هذه الدعاوى في الأولى والأخيرة مهم ولا بد منه أما اللتان في الوسط فلا حرج في ترتيبها لأنهما كلام في الوصف لهذه المعاني ، أما الأولى فلا بد من وضعها في البداية لأنها كلام في إثبات هذه المعاني لأننا إذا لم نعلمها لا يمكننا وصفها لا بالحدوث ولا بالقدم ؛والأخيرة لأنها كلام في أن الجسم إذا لم ينفك من المحدث ولم يتقدمه وجب حدوثه مثله<sup>(٤)</sup>

"هذه الخطوات أو الدعاوى التقليدية التي وضعها أبو الهذيل العلاف لإثبات حدوث الأجسام ثم صارت قواعد وأساسا يجب التزامها وعدم الخروج عليها سواء عند المعتزلة وعند غيرهم ممن

(١) انظر القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول ، ص ٩٤ .

(٢) انظر القاضي عبد الجبار . شرح الأصول ص ٩٥ .

(٣) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٩٥

(٤) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٩٦ بتصرف ، وانظر عثمان ، نظرية التكليف ص ١٣٩ .

قلدهم في هذه المسألة من الأشاعرة والماتريدية فأبو الحسين البصري وهو من متأخري المعتزلة قد سلك هذا المسلك وذكر هذه الدعاوى واحدة تلو الأخرى ثم قال: "وصارت الدعاوى أربعا ونحن نبينها ليصح حدوث الأجسام".<sup>(١)</sup>

بذلك يكون المعتزلة قد أثبتوا حدوث الأجسام مع العلم أن هذه الدعاوى التي ذكروها لم يكن الأمر بالساهل على إثباتها بل وضعوا مقدمات وتفصيلات لإثباتها ووجدوا بعض الإشكالات والاعتراضات وردوا عليها.

### إثبات حدوث الأعراض ووجودها:

قلنا سابقا القول بإثبات وجود الأجسام قبل حدوثها وهنا أيضا لا بد من إثبات وجود الأعراض قبل إثبات حدوثها يقول القاضي: "فإذ قد عرفت ذلك وأردت أن تستدل بالأعراض على الله فمن حقه أن تثبتها أولا، ثم تعلم حدوثها، ثم تعلم أنها تحتاج إلى محدث وفاعل مخالف لنا وهو الله"<sup>(٢)</sup> "يقول القاضي في إثبات وجود الأعراض عند حديثه عن المدرك وغير المدرك: "أن منه ما لا بد من إثباته على طريقة التفصيل وهي المدركة ومنه ما لا بد أن تثبته على طريقة الجملة والتفصيل وهو غير المدرك، ومتى أردت أن تستدل بشيء منها فلا تحتاج إلى إثباتها على طريقة الجملة فإنها مدركة، وإنما تحتاج إلى إثباتها على طريقة التفصيل وهل هي نفس المحل على ما يقوله نفاه الأعراض، أو غيرها على ما نقوله، والذي يدل على أنها غير المحل هو ما قد ثبت أن الأجسام متماثلة، ومعلوم أن الأسود يخالف الأبيض، فلو أن هذه المخالفة ترجع إلى معان فيه وإلا لم يجز ذلك هذا إن كان مدركا"<sup>(٣)</sup> ويبين القاضي القسم الثاني من الأعراض فيقول: "وأما إذا لم يكن مدركا، فمن شأنك أن تثبته على طريق الجملة والتفصيل جميعا، والطريقة فيه أن نعرض الكلام في واحد منها الشهوة"<sup>(٤)</sup> ونضرب مثلا وهو الشهوة ويبين كيف إثباته على وجه الجملة والتفصيل.

بعد إثبات وجود الأعراض ننقل فورا إلى إثبات حدوثها وإثبات حدوثها مبني على أصلين اثنين؛ أحدهما: أن العرب يجوز عليهم العدم والبطلان، والثاني: أن القديم لا يجوز عليه العدم

(١) الأحمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، ج ١، ص ٩٧ وكلام أبو الحسين من كتاب درء التعارض ج ٩ ص ١٣٤.

(٢) انظر المعتزلة، الأصول ص ٩٢.

(٣) أنظر القاضي، شرح الأصول ص ٩٢.

(٤) أنظر القاضي، شرح الأصول ص ٩٢، ٩٣.

"وأما الدليل على أن الأعراض يجوز عليه العدم وهو ما ثبت أن المجتمع إذا افترق بطل اجتماعه وأن المتحرك إذا سكن بطلت حركته وفي ذلك ما نريده، والدليل على أن القديم لا يجوز عليه العدم فهو ما قد ثبت أن القديم قديم لنفسه والموصوف بصفة من صفات النفس لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال"<sup>(١)</sup>.

#### إثبات استحالة تخلي الجواهر عن الأعراض:

وقبل ذكر دليلهم على ذلك فإن هذه القاعدة جاءت مخالفة لما عليه الفلاسفة حيث يقولون بقدوم الأعيان وأحداث التراكيب على القاعدة المعروفة عندهم في الهولي وقدمها، يقول القاضي: "والخلاف فيه مع أصحاب الهولي، وهم جماعة ذهبوا إلى أن الأعيان قديمة والتراكيب محدثة، وعبروا عنها بعبارات هائلة نحو الاستقص والبسيط والطينة، العنصر الهولي إلى غير ذلك"<sup>(٢)</sup>.

فقد ذهب المعتزلة إلى أن الأجسام لا يجوز خلوها من الأكوان التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ودليلهم هو أن الجسم لو جاز خلوه عن هذه المعاني لجاز خلوه عنها الآن، بأن يبقى على ما كان عليه من الخلو احترازا عن اللون، فإنه وإن صح خلو الجسم منه لم يصح أن يخلو منه بعد وجوده فيه"<sup>(٣)</sup>.

وهناك مسألة إثبات امتناع حوادث لا أول لها ولا أريد التكلم عنها لأنني ذكرتها بشكل موسع عند حديثي عن الأشاعرة"<sup>(٤)</sup>.

#### الخطوة الثانية: إثبات أن لكل حادث لا بد له من محدث:

بعد أن تكلمنا عن حدوث العالم وهو أن العالم حادث من خلال حدوث الأجسام وحوادث الأعراض وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض وخرجنا بنتيجة أن العالم حادث، ننتقل إلى التحدث على أن كل حادث لا بد له من محدث أحدثه.

"والمعتزلة يرون أن القول بأن الحادث لا بد له من محدث هي مسألة نظرية لأن بعض الطوائف اعتقدوا في كثير من الحوادث أنها لا تحتاج إلى محدث كأصحاب الطبائع وكثمامة بن أشرس في المتولدات خاصة وكالجاحظ فيما خلا الإرادة وغيرهم فإنه لا بد من ذلك من إيراد الدلالة على هذا الأصل"<sup>(٥)</sup> ودليل المعتزلة على أن الحادث لا بد له من محدث فهو مبني على قياس الغائب على

(١) أنظر القاضي، شرح الأصول ص ٩٣، ٩٤.

(٢) أنظر القاضي، شرح الأصول ص ١١١.

(٣) أنظر القاضي، شرح الأصول ص ١١١.

(٤) أنظر دليل المعتزلة، عند القاضي عبد الجبار في نظرية التكليف ص ٦٠، ٦١.

(٥) أنظر السلمي، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ص ١٩٦.

الشاهد يقول القاضي " الذي يدل عليه تصرفاتنا في الشاهد فإنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا وإنما احتاجت إلينا لحدوثها فكل ما شاركها في الحدث وجب أن يشاركها في الاحتياج إلى محدث وفاعل والأجسام قد شاركتها في الحدث فيجب احتياجها إلى محدث وفاعل"<sup>(١)</sup>

ويذكر ابن تيمية نقلاً عن أحد شيوخ المعتزلة وهو أبو الحسين البصري دليلاً على حاجة الحادث إلى محدث يقول - أبو الحسين - " قال واستدل شيوخنا رحمهم الله على أن الأجسام تحتاج إلى محدث بأن تصرفنا يحتاج إلى محدث لأجل أنه محدث فكان حدوث كل محدث يحوجه إلى محدث فإذا كانت الأجسام محدثة احتاجت إلى محدث"<sup>(٢)</sup>

وذكر أبو الحسين دليلاً آخر في إثبات حاجة الحادث إلى محدث يقول " فإذا ثبت أن العالم محدث فالدلالة على أن له محدثاً هي انه لا يخلو إما أن يكون حدث وكان يجوز أن لا يحدث أو كان يجب أن يحدث فلو حدث مع وجوب أن يحدث لم يكن أن يحدث في تلك الحال أولى من أن يحدث من قبل فلا يستقر حدوثه على حال إذ كان حدوثه واجباً في نفسه وإن حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدث أولى من أن لا يحدث لولا شيء اقتضى حدوثه وسندل على أنه عالم قادر فصح قولنا "<sup>(٣)</sup>

يكون المعتزلة وصلوا من خلال سرد هذه الأدلة إلى إثبات المقدمة التي تقول إن لكل حادث محدثاً ومع هذا فإنهم يريدون أن يستكملوا إثبات من هو هذا المحدث لهذا العالم فإن استقراءنا للنقول التي قرأناها وكتبناها لم تبين لنا من هو المحدث فجاءت الطريق الثالثة

### الخطوة الثالثة: المحدث للعالم هو الله تعالى:

بعد أن بين المعتزلة المقدمات الأولى بأن العالم حادث وأن كل حادث لا بد له من محدث وظن البعض أن الأمر قد انتهى ولكن الأمر خلاف ذلك فكان لا بد لزماً أن نثبت من هو المحدث لهذا العالم .

ومع هذا يثبت المعتزلة أن الله هو المحدث لهذا العالم ويستدلون بدليل فيه إلزامات حتى يصلوا إلى النتيجة الكبرى يقول القاضي " فأما الكلام في أن فاعلها ليس إلا الله تعالى، فلا يخلو إما أن تكون الحوادث قد أحدثت نفسها، أو أحدثها غيرها، لا يجوز أن تكون قد أحدثت نفسها لأن من حق القادر على الشيء أن يكون متقدماً على فعله ، فلو كان الجسم هو الذي أحدث نفسه لزم أن يكون قادراً، وهو

(١) انظر القاضي ، شرح الأصول ص ١١٨ .

(٢) غرر الأدلة نقلاً عن در التعارض ج ٨ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) غرر الأدلة نقلاً عن در التعارض ج ٨ ص ٢٩٥ .

معدوم ، و المعدوم لا يجوز أن يكون قادراً. وإن أحدثها غيرها ، فلا يخلو غيره؛ إما أن تكون من فعل أمثالنا من القادرين بالقدرة أو من فعل فاعل مخالف لنا . لايجوز أن تكون من فعل أمثالنا من القادرين بالقدرة ، لأنه لو كان كذلك يصح منا أيضاً فعل الجسم ، وهذا يوجب أن يصح من الواحد منا أن يخلق لنفسه ما شاء من الأموال والبنين، والمعلوم خلافه" (١)

بهذا الأسلوب يكون قد أبطل القاضي أن تكون هذه الحوادث قد أحدثت نفسها بنفسها ثم أثبت أن الذي أحدثها غيرها ، ثم أراد أن يثبت أن يكون هذا الغير خارجاً عن دائرة المحدثين القادرين بالقدرة ومخالفا للإنسان ، وبعد ذلك لم يبق له إلا أن يقول : إن هذا المحدث الخارج عن نطاق المحدثين والمخالف لنا هو الله عز وجل وهذا ما أراده المعتزلة" (٢)

بذلك يكون الباحث قد بين ما عليه المعتزلة وما توصلوا له حتى استطاعوا أن يثبتوا أن محدث هذا العالم هو الله فصارت القاعدة أن العالم حادث وكل حادث له محدث فالعالم له محدث وهو الله

(١) القاضي عبد الجبار،: شرح الأصول ص: ١١٩ .

(٢) الأحمد ، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام ص ١١٤

### الفصل الثالث: أول واجب على المكلف، وطرق معرفة وجود الله عند الأشاعرة

#### المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند الأشاعرة:

في الحقيقة إن مسألة أول واجب على المكلف ، لم تكن محل إجماع بين الأشاعرة أنفسهم ، وليس هذا فحسب بل حتى بعض الجزئيات الأصلية المتعلقة بهذه المسألة كانت محل خلاف بينهم أيضاً ، وهذا الخلاف ليس من قبيل خلاف التنوع الذي يمكن الجمع بين أطرافه ، ولعل إبراز هذا الخلاف يعد مستهجناً لدى المطالع لبعض مصنفات علماء الأشاعرة كالباقلائي والجويني وبعض كتب الغزالي<sup>(١)</sup> إذ لا يجد الخلاف الذي سنذكره في هذا المبحث – إن شاء الله - ، بل ربما يكون ذلك هو الذي دفع العلماء أن يطلق الإجماع عند أهل السنة والمعتزلة : أن النظر فيما يوصل إلى العلم بالمعبود الحق واجب<sup>(٢)</sup> ، ولما كان الخلاف في هذه المسألة قد تعدى إلى داخل المدرسة الواحدة ، وجب في مثل هذا المقام البحثي أن ندقق النظر في فروع هذه المسألة قبل أصولها حتى نتمكن من الوقوف على محل النزاع وأصل الخلاف ، وبالتالي نصل إلى الراجح من المرجوح في هذه المسألة الخطيرة الكبيرة والله موفق .

#### المطلب الأول: معنى النظر ووجوبه عند الأشاعرة:

من أوائل تعريفات النظر عند الأشاعرة ما ذكره أبو بكر الباقلائي من أن النظر : هو تقسيم المستدل وفكره في المستدل عليه وتأمله له<sup>(٣)</sup> ، ويرى الباقلائي أن علم الاستدلال – العلم النظري - : لا يحصل إلا عن استئناف الذكر والنظر والتفكير بالنظر والعقل<sup>(٤)</sup> ، وهذا التعريف إنما جاء بناء على تقسيم الباقلائي للعلم فالعلم المحدث عنده ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : العلم الضروري وهو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الخروج عنه ولا الانفكاك عنه والنظري ما احتيج في حصوله الفكر والروية وكان طريقه النظر والحجة<sup>(٥)</sup>.

(١) أقول : بعض كتب الغزالي ، لأن هناك اختلاف جوهري في رأي الغزالي في هذه المسألة وسيأتي بيانه.

(٢) انظر الزركشي ، البحر المحيط ج ١ ص ٣٨، ٣٧. وعمران ، مصطفى عبد الجواد ، تحفة المريد في النظر والتقليد ص ١١ دار البصائر ط ١ ١٤٣٠ هـ.

(٣) الباقلائي تمهيد الأوائل وتلخيص الأوائل وتلخيص الدلائل ،

أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلائي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، عماد الدين أحمد حيدر ص ٣٤.

(٤) الإنصاف ص ١٥، ١٤.

(٥) انظر الباقلائي تمهيد الاوائل ص ٢٦.

القسم الثاني . هو : القسم النظري و الذي أطلق عليه الباقلاني علم النظر و الاستدلال و مراده بذلك أنه علم يقع بعقب الاستدلال والتفكر في حال المنظور فيه <sup>(١)</sup>.

هذا وقد نسب الآمدي للباقلاني تعريفاً آخر للنظر : وهو الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن ، و الذي وقف عليه الباحث - من كتب الباقلاني المطبوعة - لمفهوم النظر هو ما سبق تقريره ، أما هذا التعريف الذي نقله الآمدي وعزاه للباقلاني إنما هو للإمام الجويني كما في كتابه الإرشاد <sup>(٢)</sup>.

و الآمدي - رحمه الله - قد أورد على تعريف النظر - بأنه الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن - أربعة إشكالات <sup>(٣)</sup> ، واختار هو التعريف التالي : النظر عبارة عن تصرف العقل في الأمور السابقة المناسبة للمطلوبات بتأليف وترتيب لتحصيل ما ليس حاصلًا في العقل <sup>(٤)</sup>.

أما الإمام الرازي فقد عرف النظر بأنه : ترتيب تصديقات في الذهن ليتوصل بها إلى تصديقات أخرى <sup>(٥)</sup>. والتصديق: هو إدراك النسبة بين مفردين فأكثر، وهذه النسبة إما موجبة وإما سالبة <sup>(٦)</sup>. وقريب من تعريف الرازي ما ذكره البيضاوي حيث عرف النظر بأنه ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم <sup>(٧)</sup>.

وإذا تأملت هذه التعريفات ، تجد أنها تتفق على أن النظر يجب أن يكون بالعقل الذي هو آلة التفكير ، لكننا نخلص إلى أن تعريف الباقلاني والجويني أقرب للعموم ، فالنظر هو الفكر، أما تعريف الرازي والآمدي والبيضاوي للنظر فهو أكثر وضوحاً إذ لم يكتفوا بأن النظر هو الفكر، فالفكر، لفظ يحمل في طياته مضامين عدة ، وإنما بينوا ماهية هذا الفكر وطبيعته ، واتفقت هذه

(١) المصدر السابق ص ٢٧.

(٢) انظر الجويني الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ابو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن محمد، ط ٣ تحقيق محمد يوسف ، مكتبة الخانجي القاهرة ص ٣ ، وانظر أ بكر الأفكار ج ١/ ص ٦٣ ، والإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي بيروت ط ١ ١٤٠٤ هـ تحقيق سيد جميلي ج ١ ص ٢٨ .

(٣) انظر الآمدي، أ بكر الأفكار ج ١ ص: ٦٣.

(٤) المصدر السابق ج ١ ، ص ٦٥ ، الإحكام في أصول الأحكام ج ١، ص ٢٩.

(٥) انظر ، الرازي المحصول في علم الأصول المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى ، طه جابر فياض العلواني، ج ١/ ص ١٠٥ وانظر الإيجي المواقف بشرح الجرجاني، ج ١/ ص ١٢٢

(٦) انظر الميداني ضوابط المعرفة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم ط ٨ ٢٠٠٧ بيروت ص ١٨ .

(٧) البيضاوي ، طالع الأنوار في مطالع الأنظار ط ١ تحقيق عباس سليمان ، دار الجيل بيروت المكتبة الازهرية للتراث القاهرة ١٩٩٩ م ص ٥٥



التعريفات على أن النظر : ترتيب المعلومات المعينة للوصول لمعلومات أخرى ، وهذا الذي دفع المتأخرين من الأشاعرة أن يعرفوا النظر بأنه ترتيب المقدمات لإنتاج اليقين <sup>(١)</sup> ، ويظهر من هذه التعريفات الأخيرة أنها أكثر واقعية وتطبيقاً للأدلة الأشعرية على وجود الله - كما سيأتي توضيحه- <sup>(٢)</sup>.

### والنظر عند الإشاعرة ينقسم إلى :

نظر صحيح : وهو ما علم فيه وجه دلالة الدليل على المطلوب <sup>(٣)</sup> بمعنى أن كل نظر يؤدي إلى العثور على الوجه الذي يدل عليه الدليل فهو نظر صحيح .  
والنظر الفاسد ما لا يؤدي إلى العثور على الوجه الذي يدل عليه الدليل <sup>(٤)</sup> ، وعليه فلا بد أن تكون المعلومات التي هي مادة النظر الصحيح تامة في بابها صحيحة من حيث مادتها صحيحة من حيث تصورها <sup>(٥)</sup> ، ويلزم كون النظر منه ما هو فاسد أن : نعرف متى يكون النظر الصحيح ومتى لا يكون كذلك، ولذا نجد علماء الأشاعرة قد وضعوا شروطاً قد بينوا فيها متى يكون النظر صحيحاً ومتى يكون فاسداً ، وشروط النظر منها ما يعم النظر الصحيح والفاسد ومنها ما يخص الصحيح دون الفاسد ، أما شروط النظر مطلقاً فهي العقل وانتفاء أضداد النظر <sup>(٦)</sup>.  
ويقصدون بأضداد النظر أي ما ينافيه ويمنع حصوله ، وذهب الجويني إلى أن ما يضاد النظر ثلاثة أمور <sup>(٧)</sup>: العلم بالمنظور فيه أي : أن لا يكون الناظر أو المستدل على علم بالشئ الذي سينظر فيه إذ كيف ينظر فيه وهو على علم به إذا غاية النظر الوصول إلى العلم .

( ١ ) عبد الغني النابلسي رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي  
ط ١٣٧٧-١٩٥٨ ص ٢٨ ص ٣١ .

( ٢ ) ومسألة وجود الله و وجوب معرفته هي كما لا يخفى المنحى العملي لمسائل النظر وأول واجب على المكلف .

( ٣ ) الأمدي، أباكار الأفكار ج ١ ص ٦٥ .

( ٤ ) انظر الجويني الإرشاد ص ٣ والإيجي المواقف ج ١/١٢٢ ، العقيدة الوسطى وشرحها للسبكي السيد يوسف احمد ، دار الكتب العلمية بيروت ط ٢٠٠٦ ص ٤٣ . الزركشي البحر المحيط ، ج ١/٦٣-٦٤ .

( ٥ ) انظر عمران ، مصطفى عبد الجواد تحفة المريد في النظر والتقليد ، دار البصائر ط ٢٠٠٦ م. ص: ١٦، ١٧ ،  
( ٦ ) انظر الأمدي، أباكار الأفكار ج ١ ص: ٦٦ ، الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٤٦ .

( ٧ ) انظر الجويني، الإرشاد ص ٥ ، أما الأمدي فأضداد النظر عنده هي: العلم بالمنظور فيه ، واعتقاده على خلاف ما هو عليه ، والنوم والغفلة والموت ، انظر أباكار الأفكار ج ١ ص ٧٢ وما ذكر من النوم والغفلة يدخلان ضمناً تحت شرط وجود العقل .

الجهل - كذا ذكره الجويني - وقد قرر الإيجي أنه الجهل المركب<sup>(١)</sup> وهو أدق ؛ لأن الجهل صفة تنطبق على الناظر قبل أن ينظر ، فهو ينظر قبل النظر والوصول إلى العلم كان جاهلاً ولا بد ، أما الجهل المركب فقد اعتبر مضاداً للعلم لأن صاحبه جازم بأنه عالم فكان هذا سبب اعتباره مضاداً للعلم .

الثالث: الشك : ووجه اعتباره مضاداً للنظر ، أن الشك تردد بين معتقدين ، والنظر يطلب به الحق والصواب من غير تردد<sup>(٢)</sup> .

أما شروط النظر الصحيح أمران :

أحدهما: أن يكون النظر في الدليل دون الشبهة

ثانيها: أن يكون النظر في الدليل من جهة دلالاته على المدلول، أي في الوجه الذي منه يدل الدليل دون غيره<sup>(٣)</sup>.

مثال ذلك أن ينظر من أراد أن يستدل على قدم الخالق بحدوث العالم وإمكانه لا باعتبار صغره أو كبره .

وقد طرح علماء الأشاعرة إشكالاً بالنسبة لجعل العلم ضدّاً من أضداد النظر ، إذ إنه : إذا كان العلم بالمطلوب مضاداً للنظر منافياً له ، فماذا يقال فيمن يعلم شيئاً بالدليل ثم ينظر فيه ثانياً ويطلب دليلاً آخر ؛ إذ يلزم أن ينظر فيما يعلم وهذا مضادٌ للنظر ، وفي الوقت ذاته هو أمر واقع ، فقد ينظر إنسان في وجود الله ، ويستدل على وجوده تبارك وتعالى بدليل الحدوث ، ويجزم بوجود الله ومعرفته من خلال هذا الدليل ، ثم يرغب أن يستدل على وجود الله بأدلة أخرى ؛ كدليل الاختراع ، أو دليل العناية ، فهذا الناظر في الأدلة الأخرى لا يعد ناظراً بناءً أنه ينظر فيما يعلم ، وهو ما سماه الجويني الاستدلال بفكرين<sup>(٤)</sup> ، وقد اختلفت إجابات المتكلمين عن هذا الإشكال ؛ فذهب بعضهم إلى أنه إنما يصح النظر في الدليل الثاني لذهوله عن العلم بموجب الدليل الأول ؛ فإنه لا يقدم على النظر الثاني إلا في حال ذهوله عن العلم<sup>(٥)</sup> ، وفي هذا الجواب بيان لاستحالة اجتماع فكرين في حالة واحدة ، والأقرب للصواب في هذه المسألة ما ذكره الجويني وتبعه عليه الإيجي

(١) انظر الإيجي، المواقف ج ١/١٤٦ .

(٢) انظر الإرشاد ص ٥ .

(٣) انظر الأمدي، أبعاد الأفكار ج ١ ص ٧٢ ، الإيجي، المواقف ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) انظر الجويني ، الشامل أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن محمد ، ط ١ تحقيق عبد الله محمود محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٠ هـ ص ٥ .

(٥) انظر الجويني ، الشامل ص ٥-٦ .

من أن النظر الثاني إنما يكون في وجه الدليل الثاني ، فهو يطلب بنظره الثاني أن يعلم كون المنظور فيه دليلاً.

فالمقصود بالنظر هنا ليس هو العلم بالمنظور فيه الذي هو النتيجة بل هو العلم بوجه دلالة الدليل الثاني<sup>(١)</sup> .

وإذا توّمل هذا الجواب وجد : أن الإشكال يظهر في جعل العلم ضدّاً من أضداد النظر ، وهو ليس كذلك في هذه الصورة بل حتى في جواب الجويني والإيجي فإن الإشكال يبقى قائماً، ويتبدد هذا الإشكال إذا قسمنا النظر إلى نوعين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما : النظر المتضمن طلب الدليل ، وهو كالنظر في المسؤول عنه ليعلم ثبوته أو انتفاءه، كالنظر في مدعي النبوة هل هو صادق أم كاذب ؟ والنظر في رؤية الله هل هي ثابتة أم منتفية في الآخرة ؟ فهذا الناظر طالب وهو في حال طلبه شاك ، فهذا النظر هو الذي يضاد العلم وليس مقتضياً له .  
النوع الثاني : هو النظر في الدليل كالناظر في الآية والحديث ، أو الناظر في الدليل الثاني أو الثالث للاستدلال على مسألة معينة كما هو الحال في مسألة الاستدلال بفكرين ، وهذا النظر ليس مضاداً للعلم بل مقتضٍ له متضمن إياه - والله أعلم-

### إفادة النظر الصحيح للعلم

هذه المسألة تتطلب بحث جزئية كانت محل خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة بل حتى بين الأشاعرة أنفسهم ، وهي : مسألة كيفية إفادة النظر الصحيح للعلم بالمنظور فيه ، حيث إن الأشاعرة ومن قبلهم المعتزلة قرروا بأنه إذا توفر النظر الصحيح بشروطه فإنه ولا بد أن يتحقق العلم ، وإن اختلفوا في كيفية حصول هذا العلم بمعنى كيفية وجه ترتب النتيجة على الدليل<sup>(٣)</sup>.  
وقد اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ومذاهب بالجملة<sup>(٤)</sup>:

المذهب الأول: مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري : وهو أن الارتباط بين النظر والعلم إنما هو ارتباط عادي ، والمقصود أن عادته سبحانه وسنته وقوانينه التي تحكم الكون جرت بأن يخلق فينا العلم عقيب النظر ، كما يجوز أن لا يخلقه لأن ما ثبت بحكم العادة يجوز تخلفه عقلاً .

(١) انظر الجويني ، الشامل ص ٥-٦ الموافق ج ١/ص ١٤٧ .

(٢) استفتت هذا التقسيم من كلام ابن تيمية حول مسألة النظر ، انظر درء التعارض ج ٧ ص ٤٢٠، ٤١٩ .

(٣) مصطفى، عمران ، تحفة المريد في النظر والتقليد ص ١٧ .

(٤) انظر في تقرير هذا الخلاف الجويني الإرشاد ص ٦ ، الأمدي أباكار الأفكار ج ١/٨٧-٨٨ الإيجي الموافق ج ١/ص ١٤٢-١٤٦ ، الزركشي، البحر المحيط ج ١ ص ٣٦، ٣٥ ، التفتازاني شرح المقاصد ، البيضاوي : طالع الأنوار من مطالع الأنظار. ص ٦٥-٦٩ .

وهذا التقرير من الإمام الأشعري إنما هو بناء على اعتقاده فيما يتعلق بارتباط الأسباب بمسبباتها وأن ذلك يجري مجرى العادة فيجوز أن يخلق الأسباب دون المسببات ، والمسببات دون الأسباب تبعاً لعقيدة أن الله فاعل مختار .

فلا علاقة بين الأكل والشبع أو الري والشرب ، وكذا العلم والنظر ، أي : إنه ليس للأكل مدخل في وجود الشبع ، ولا للشرب في وجود الري ، وهكذا ، والذي نراه في الشاهد من حصول الشبع بعد الأكل والري بعد الشرب إنما هو لأن سنة الله جرت بخلق بعضها عقيب بعض .

يقول الإيجي مقررًا مذهب الأشعري : " فله أن يوجد المماسمة بدون الإحراق وأن يوجد الإحراق بدون المماسمة ، وكذا الحال في سائر الأفعال ، وإذا أنكر صدور فعل منه وكان دائماً أو أكثرياً يقال إنه فعله بإجراء العادة وإذا لم يتكرر أو تكرر قليلاً فهو خارق للعادة أو نادر ولا شك أن العلم بعد النظر ممكن حادث محتاج إلى المؤثر ولا مؤثر إلا الله تعالى" (١).

إن فالذي دعى الأشعري لهذا الاعتقاد الأصول التالية :

أولاً: أن جميع الممكنات مستندة في وجودها إلى الله تعالى ابتداءً بلا واسطة .

ثانياً: أنه تعالى قادر مختار وينبني على الأصل الأول : أنه لا مؤثر إلا الله وعلى الأصل الثاني : أنه لا شيء يجب على الله (٢) .

المذهب الثاني : هو ما اختاره إمام الحرمين عبد الملك الجويني ونسب العضد الإيجي هذا القول للرازي ، وذكر أنه أخذ هذا المذهب من القاضي الباقلاني وإمام الحرمين (٣) ، وهذا المذهب يرى أن علاقة الارتباط بين العلم والنظر ( أي : بين الدليل والنتيجة ) عقلي لا يمكن تخلفه أي أن حصول العلم عقيب النظر لازم عقلي لا يمكن تخلفه (٤).

وسبب رفض هذا المذهب كون العلم متولداً عن النظر هو أن جميع الممكنات والحوادث مستندة إلى الله ابتداءً ، وهم مشتركون مع مذهب الأشعري في هذه العلة ، والتي بسببها رفضوا القول بتولد العلم عن النظر ، والفرق بين هذا المذهب ومذهب الأشعري ، أن الأول يقول بالارتباط العقلي الذي لا يمكن تخلفه، أما الأشعري فيرى أن الارتباط من قبيل العادة التي يمكن تخلفها

( ١ ) الإيجي /المواقف ج ١ ص: ١٤٣ .

( ٢ ) انظر في تقرير عقيدة الأشاعرة في مسألة الكسب الشهرستاني ، الملل والنحل ص ٦٧ ونهاية الإقدام ص ٤٦ ، الزركشي البحر المحيط ج ١ ص: ٣٦، ٣٥ ، الإيجي ، المواقف ج ١ ص: ١٤٢-١٤٣ ، مصطفى عمران تحفة المريد في النظر والتقليد ص ١٧ .

( ٣ ) انظر الإيجي المواقف ج ١ ص: ١٤٥ .

( ٤ ) انظر الزركشي البحر المحيط ج ١ ص: ٣٦ ، الإيجي المواقف ج ١ ص: ١٤٥ مصطفى عمران تحفة المريد

،ومع ذلك نجد الإيجي يبرز تناقضاً في المذهب الثاني الذي اختاره الرازي تبعاً للباقلاني والجويني : وهو أن هذا المذهب لا يصح مع القول باستناد الجميع إلى الله ابتداءً وكونه قادراً مختاراً<sup>(١)</sup>.

بمعنى أنه يرى من التناقض أن يقال : إن الارتباط بين النظر والعلم ارتباط لزوم عقلي لا يمكن تخلفه مع القول باستناد جميع الأشياء إلى الله ابتداءً - أي : إن تأثير قدرة الله فيها ابتداءً - ويرى الإيجي أن هذا المذهب إنما يصح إذا حذف ( قيد الابتداء ) في استناد الأشياء إلى الله ، أي : أن أصحاب هذا الرأي يجوزون أن يكون لبعض المخلوقات - كالنظر - مدخل في بعض -- كالعلم - بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلاً فيكون بعضها متولداً عن بعض ، وإن كان الكل واقعاً في قدرته تعالى<sup>(٢)</sup> فالإيجي يلزم أصحاب هذا المذهب أن يقولوا بالتولد في بعض الآثار - أي المخلوقات - والتي منها النظر كما هو مذهب المعتزلة ، حتى يستقيم لهم القول بالارتباط العقلي اللازم الذي لا يمكن تخلفه .

المذهب الثالث : وهو قول المعتزلة : إن ترتب العلم على النظر إنما هو بالتولد فالعلم يتولد من النظر الحاصل بقدرة العبد الحادثة .

يقصدون بالتولد كما يقول الإيجي : " أن يوجب فعل لفاعله فعلاً آخر كحركة اليد والمفتاح؛ فإن حركة اليد أوجبت لفاعله فعلاً آخر فكلاهما صادرتان عنه: الأولى بالمباشرة والثانية بالتوليد "<sup>(٣)</sup> ، وكذا العلم والنظر ، فالنظر يصدر من العبد أي : يقع منه مباشرة ، وبمجرد أن ينظر العبد يتولد من هذا النظر العلم كما تولدت حركت المفتاح من حركت اليد ، وإن كان كلٌّ من النظر والعلم صادريين عن العبد فهما في الحقيقة فعلاّن للعبد.

( ١ ) انظر الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٤٥.

( ٢ ) انظر المصدر السابق ج ١ ص: ١٤٥.

( ٣ ) المصدر السابق ج ١ ص: ١٤٣ وانظر في الأمدي ، إيكار والأفكار ج ١ ص: ٨٧ الزركشي البحر المحيط ج ١ ص: ٣٦، ٣٥ القاضي عبد الجبار ، المغني في ابواب العدل والتوحيد ج ١٢ ص: ١٣٧ الجويني في الإرشاد ص ٦.

وإذا تأملت هذه المذاهب <sup>(١)</sup> ، تجد أن المذهبين الثاني والثالث يتفقان في النتيجة : ألا وهي وجوب حصول العلم عقيب النظر، بغض النظر عن كيفية هذا الحصول ، فالمذهب الثاني يرى أنه بطريق الإيجاب العقلي الذي لا يمكن تخلفه ، ومذهب المعتزلة يرى أنه بطريق التولد ، ومحل النزاع بين هذين القولين وبين مذهب الأشعري هو أن ذينك المذهبين يقولان بوجوب حصول النظر والذي يلزم منه كما سيأتي أن لقدرة العبد تأثيراً في الأحداث أي : أن للنظر تأثيراً في النتيجة وهي العلم ، أما مذهب الأشعري فلا يرى لقدرة العبد أي تأثير، فلا علاقة إطلاقاً بين الأسباب والمسببات ، و الرابط بينهما هو العادة، فيجوز أن يوجد السبب ولا تقع النتيجة . وهذا البيان يدفعنا لتحقيق الخلاف حول حقيقة مذهب الإمام الجويني في هذه الجزئية تحديداً حيث ذكر الدكتور مصطفى عمران كلاماً للإمام الجويني يختلف فيه المذهب الثاني الذي ذكرناه منسوباً إليه وللфخر الرازي ، مستدلاً لقوله بنص أورده الجويني في كتابه الإرشاد مفاده أن إمام الحرمين يرفض أن يكون حصول العلم عقب النظر بطريق الإيجاب أي (الوجوب)، يقول إمام الحرمين : " فإذا قالوا : إذا كان النظر لا يولد العلم ولا يوجب إيجاب العلة معلولها ، فما معنى تضمنه له ؟ قلنا : المراد بذلك أن النظر الصحيح إذا استبق وانتقت الآفات بعده فيتبين عقلاً ثبوت العلم بالمنظور فيه، فثبوتها كذلك حتم من غير أن يوجب إحداها الثاني ، أو يوجد أو يولده فسبيلهما كسبيل الإرادة بشيء مع العلم به، إذ لا تتحقق إرادة الشيء من غير علم به ثم تلازمهما لا يقضي بكون أحدهما موجوداً أو موجباً أو مولداً" <sup>(٢)</sup> . وبناءً على هذا النص اعتبر مصطفى عمران أن الإمام الجويني يرفض أن يكون العلم موجباً للنظر .

والصواب أن التحقيق في مذهب الجويني هو ما نقلناه عنه في المذهب الثاني وذلك لأمرين ، ثانيهما يقدم على الأول:

السبب الأول: أننا إذا تأملنا كلام الجويني في الإرشاد نجد أن نقاشه يدور حول مذهبين الأول : القائلين بالتولد وهم : المعتزلة ، والثاني : القائلين بالعلية وهم : الحكماء ، ولذا نجده يقول

( ١ ) تذكر الكتب الكلامية مذهباً رابعاً في هذه المسألة وتنسبه للحكماء : وهو قائم على أن ترتب العلم على النظر أو ارتباط النتيجة بالدليل إنما هو بطريق العلية ، فالنظر علة أثرت في وجود المعلول يقول الباحث : وهذا المذهب له علاقة بمبدأ الفيض المشهور عند الحكماء ، إذا إن المبدأ الذي تستند إليه الحوادث في عالمنا هذا موجب عام للفيض ويتوقف حصول الفيض على الاستعداد الذي عندد المكلف أي كلما كان الاستعداد (النظر) أتم كانت نتيجة الفيض أتم وهكذا والنتيجة ( العلم) تفيض على الناظر وجوباً ولزوماً عقلياً كما يقول الإيجي /انظر الإيجي في المواقف ج ١ص: ١٤٥ ، ومصطفى عمران ، تحفة المريد ص١٩-٢٠ .

( ٢ ) الجويني ، الإرشاد ص٦ .

" : فإذا قالوا : إذا كان النظر لا يولد العلم ولا يوجبه إيجاب العلة معلولها " <sup>(١)</sup> ، فكان هذا حصر للمذاهب المخالفة لرأيه ، والذي يجعلنا نميل إلى القول : بالارتباط العقلي الذي لا يمكن تخلفه - كما هو منسوب إليه في المذهب الثاني - هو قول الجويني نفسه "إن النظر الصحيح إذا استبق وانتفت الآفات بعده فينتيقن عقلاً ثبوت العلم بالمنظور فيه " <sup>(٢)</sup> ؛ فقله : يتيقن عقلاً ، ينفي الاحتمالية الموجودة في المذهب الأشعري القائل - بالعادة ، أي : احتمال عدم الوقوع ، ويؤكد ما نسب إليه من الوجوب العقلي ، فعبرة يتيقن لا تقل وجوباً عن ( لا يمكن تخلفه ) كما سبق نقله . يبقى الإشكال في هذا التعليل هو قول الجويني : " فثبوتهما كذلك حتم من غير أن يوجب أحدهما الثاني أو يوجده أو يولده " .

وجوابه في التعليل الثاني :

هو ان الجويني في كتابه الإرشاد كان مازال على مذهب الاشعري في مسألة الكسب ، فلعله علم أن تصريحه بالايجاب ينافي مذهبه في الكسب أما في باقي كتبه لاسيما آخرها وهو العقيدة النظامية ، ومن قبلها البرهان في أصول الفقه ، نجد الجويني ينتقد عقيدة الكسب عند الأشعري بل صرح أن مذهب الأشعري متخبط في هذه المسألة <sup>(٣)</sup> . واعتبر أن نفي أثر قدرة العبد في فعله إبطال للشرائع وتكذيب للرسل <sup>(٤)</sup> ، فإذا علم ذلك فلا وجه لاعتراض الإيجي بأن هذا المذهب <sup>(٥)</sup> لا يصح مع القول باستناد الجميع إلى الله ابتداءً ، وأنه لا بد أن يقر بجواز أن يكون لبعض الآثار ( كالنظر ) مدخلاً في بعض ( العلم ) <sup>(٦)</sup> ، وذلك أن الجويني قد أثبت أن قدرة العبد في فعله كما سبق نقل كلامه - بنصه - فلا يلزمه إذا الإشكال الذي وجهه الإيجي لمذهبه والله اعلم.

ومن متعلقات مسألة النظر القسم الثاني من أقسامه ، وهو النظر الفاسد وهل يستلزم الجهل أو يتضمنه أم لا يستلزم شيئاً مطلقاً ، وهذه المسألة إحدى الجزئيات التي تمكنا أن نلج من خلالها إلى باب النقد الدقيق لعنوان بحثنا (أول واجب على المكلف ) حيث إن هذه الجزئيات وإن لم يكن

( ١ ) المصدر السابق ص ٦ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٦ .

( ٣ ) الجويني ، البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ص : ٨٤ ، تحقيق د عبد العظيم الديب ، الوفاء ، مصر ط ٤ ١٤١٨ هـ .

( ٤ ) انظر الجويني ، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ( تحقيق محمد زاهد الكوثري ) ص ٤٢ ، المكتبة

الأزهرية للتراث ، ١٤١٢ هـ ، بتصرف ، ولا شك ان عبارة الجويني هذه من باب الإلزام فقط . وانظر في بيان

مذهب الجويني في مسألة تأثير قدرة العبد ما نقله الشهرستاني في الملل والنحل ص ١١٣ .

( ٥ ) يعني المذهب الثاني - أنف الذكر - المنسوب للجويني والغزالي .

( ٦ ) انظر الإيجي ، المواقف ج ١ ص : ١٤٥ .

لها تعلق مباشر بهذه المسألة إلا أنه أمكن الإلمام والوقوف على مواطن النزاع والخلاف حولها  
يمكن التحديد بدقة لمدى الصواب والخطأ في الآراء والمذاهب التي بحثت هذه المسألة .



مذاهب المتكلمين اختلفت في هذه المسألة على ثلاثة أقوال <sup>(١)</sup> :

أولاً : النظر الفاسد لا يفيد علماً أو لا يتضمن الجهل مطلقاً ، وهذا القول اختاره جمهور المتكلمين <sup>(٢)</sup> ، ويقصدون أن النظر الفاسد لا يتضمن علماً وبالتالي فهو لا يتضمن جهلاً بل ولا ضدّاً من أضرار العلم كما صرح الجويني <sup>(٣)</sup> ، بمعنى أن النظر الفاسد إذا حصل فإن النتيجة المترتبة عليه ليست جهلاً ، كما إنها ليست علماً ، إن النظر الفاسد لا يقود إلى شيء وهذه النظرية وإن كانت مستهجنة مستغربة للوهلة الأولى إلا أن السبب الذي دفع المتكلمين لهذا القول هو أنهم لما اعتقدوا أن النظر الصحيح يتضمن العلم <sup>(٤)</sup> ، بمعنى أن الدليل المنظور فيه مع المطلوب وهو العلم لهما صفتان في ذاتيهما لا يتصور معهما الانفكاك بينهما ، وليس للنظر الفاسد ذلك أي ليس له المطلوب صفتين في ذاتيهما لا يتصور الانفكاك بينهما <sup>(٥)</sup> ؛ فالشبهة المنظور فيها ليس لها لذاتها صفة ولا وجه <sup>(٦)</sup> ، إذاً فالنظر الفاسد ليس له صفة أو وجه تتضمنه أو تستلزم شيئاً لا جهلاً ولا علماً .

**المذهب الثاني :** أن النظر الفاسد يفيد الجهل مطلقاً وقد نسب الإيجي هذا المذهب للرازي <sup>(٧)</sup> ، فسواء كان فساد النظر من جهة مادته أو من جهة صورته فهو يفيد الجهل <sup>(٨)</sup> و المقصود بالمادة في هذا المقام أي مادة القضايا المراد البرهنة عليها وهي إما الألفاظ أو المعاني ، أما

( ١ ) انظر تقرير هذه المسألة في الجويني ، الإرشاد ص ٧ الإيجي الموافق ، ١٦٨/١-١٧١ الأمدى أباكار الأفكار ج ٨٩/١-٩٠ البيضاوي ، طالع الأنوار من مطالع الأنظار ص ٦٧ الزركشي ، البحر المحيط ج ١ ص ٣٦ ، مصطفى عمران تحفة المريد في النظر والتقليد ص ٣٣-٣٦ .

( ٢ ) انظر الجويني ، الإرشاد ص ٧ ، والإيجي ، الموافق ص ١٦٦ ، البيضاوي ، طالع الأنوار ص ٦٧ .  
( ٣ ) انظر الجويني الإرشاد ص ٧ .

( ٤ ) وذلك بناءً على من ذهب من المتكلمين - كالجويني والرازي - إلى اللزوم العقلي بين النظر والعلم كما سبق بيانه أما بناءً على أصل الإمام الأشعري في العادة أنها الرابط بين العلم والنظر فلا يصح القول بعدم تضمن النظر الفاسد للجهل .

( ٥ ) انظر الأمدى أباكار الأفكار ج ١ ص ٨٩ الإيجي الموافق ج ١ ص ١٦٩ .

( ٦ ) بين الأمدى أن الملازمة الموجودة بين الشبهة ( النظر الفاسد ) وبين المطلوب ( العلم ) إنما ترجع إلى اعتقاد الناظر وجود صفة في الشبهة تلازم المطلوب انظر أباكار الأفكار ج ١ ص ٨٩ .

( ٧ ) انظر الإيجي ، الموافق ج ١ ص ١٦٨ .

( ٨ ) لا بد من الانتباه هنا لمعنى المادة والصورة ، حيث أن هذين اللفظين من المصطلحات الفلسفية ، فمفهوم الجسم عندهم أي الفلاسفة ما تكون من مادة وصورة / انظر في مفهوم المادة والصورة المكونة للجسم ، الفارابي ، محمد بن طرخان ، أراء أهل المدينة الفاضلة د. طه جيشي ص ٩٩ ، المكتبة الأزهرية للتراث ، والميداني عبد الرحمن حسن ، ضوابط المعرفة وأصول المناظرة ص ٣٤٩ ، ط ٧ ، دار القلم ، ٢٠٠٤ م .

الصورة فهي الهيئة التي يترتب عليها القياس - أو قل : أشكال القياس - كما قال الأخضري في السلم المنورق في بيان أسباب الوقوع في الخطأ:

وخطأ البرهان حيث وجدا في مادة أو صورة فالمبتدا

ثم ساق في خمسة أبيات أسباب الغلط في المادة والصورة <sup>(١)</sup> ، وقد ضرب الرازي لمذهبه المثال التالي : إن من اعتقد أن العالم قديم وكل قديم غني عن العلة امتنع أن لا يعتقد أن العالم غني عن العلة ضرورة . وهو جهل ، وهنا يتدخل الإيجي معتبراً أن هذا المثال يرشد إلى أن المختار عند الرازي هو المذهب الثالث <sup>(٢)</sup> ، وهو أن النظر الفاسد كان بسبب المادة - أي كون الخطأ في مادة المقدمات - استلزم الجهل، أما إن كان من جهة الصورة فلا يستلزم الجهل <sup>(٣)</sup>.

وبعد تأمل حجج هذه الأقوال تبين للباحث أن هذا كلام نظري بحث ليس له كبير أثر في المسائل العلمية ، لأن الخلاف كل الخلاف في تحديد صحة المقدمات ، وكذا صحة النتائج المترتبة عليها ، والمطالع لنقاشات المتكلمين في هذا الباب سيظن أن هناك اتفاقاً حول أطر النظر الصحيح ، وما على العالم إلا أن يحكم على من يطبق هذا النظر بالصحة ، وعلى من لا يطبقه بالخطأ ، وهذا بعيد عن الصواب لأن محل النزاع بين الطوائف إنما هو في تحديد النظر الصحيح من الفاسد ، ويتبين ذلك بأدنى نظر إلى خلاف العقلاء في كثير من المسائل حتى التي تسمى عقلية.

الذي يترجح للباحث من هذه الأقوال الثلاث أن النظر الفاسد يستلزم الجهل مطلقاً ، وقد ينتج من النظر الفاسد أو المقدمات الخاطئة علم صحيح ، مثال ذلك : زيد حمار وكل حمار جسم ؛ ينتج أن زيدا جسم <sup>(٤)</sup> ، فالنتيجة ليست جهلاً في المطلوبين ، نجد أنهما استلزمنا شيئاً ، وعليه فالغالب على المقدمات الفاسدة الخاطئة إذا نظر إليهما بنظر صحيح، وقياس سليم أن ينتج ( جهل ) ، والمسألة كما ذكر يغلب عليها الطابع النظري إذ إنه حتى المقدمات الصحيحة الخاضعة للنظر الصحيح إنما هي صحيحة والنظر الموجه إليها صحيح من وجهة المتكلمين فحسب ، وإلا فإن غيرهم من العقلاء من يرى بطلان المقدمة وكذا فساد النظر ، وهكذا ، فالأقرب للواقع العملي أن يستدل لكل مسألة أو حكم بأدلته التي تبرهن صواب المسألة من خطئها ، وهذا الذي يقره الباحث في هذا المقام قد قرره واحد من فحول علماء الكلام ممن علا كعبهم في هذا العلم ، يقول عضد

( ١ ) انظر الأخضري : عبد الرحمن المالكي، السلم المنورق، تحقيق ابو بكر بلقاسم ، دار ابن حزم، ط ١ ٢٠٠٦ م من البيت رقم ١٢٢-١٢٧.

( ٢ ) انظر الإيجي المواقف ج ١ ص: ١٦٨.

( ٣ ) انظر الإيجي ، المواقف ج ١ ص: ١٧١، الزركشي ٢ البحر المحيط ج ١ ص ٣٦ البيضاوي ، طوابع الأنوار

ص ٦٧ التفتازاني ، شرح المقاصد ، ج ١ ص: ٢٥١

( ٤ ) انظر الإيجي المواقف ج ١ ص: ١٧١.

الدين الإيجي: "نعم دل الاختلاف المذكور<sup>(١)</sup> على صعوبة التمييز هناك بين صحيح النظر وفاسده ، وهو مسلم"<sup>(٢)</sup>.

ومن الجزئيات التي حصل حولها خلاف جوهرى فيما يتعلق بالنظر ، خلافهم حول إثبات النظر هل هو نظري أم ضروري؟! فذهب الجويني<sup>(٣)</sup> والآمدي<sup>(٤)</sup> إلى أن إثبات النظر إنما هو نظري لا ضروري ، وخالفهم الرازي كما في كتاب نهاية العقول<sup>(٥)</sup> واعتبر إثبات النظر ضرورة ، لأن إثبات الشيء بنفسه يقتضي أن يعلم به قبل نفسه ليتمكن إثباته به<sup>(٦)</sup> ، فكأنه يثبت النظر بالنظر، لأننا إذا قلنا : إن النظر علم نظري، معنى ذلك أننا أثبتنا النظر بالنظر والشيء لا يثبت بنفسه ، إذ يلزم منه أن يقول القائل : لا أعرف وجوب النظر حتى أنظر ، ولا أنظر حتى أعرف وجوب النظر وهو دور ممتنع<sup>(٧)</sup> .

وكذا لم يسلم من قال : إن النظر ضروري من النقض أيضاً، إذ كيف يكون ضرورياً وقد حصل حوله كل هذا الخلاف بين العقلاء ، فشتان بين قولنا : الواحد نصف الاثنين وقولنا : إن النظر مفيد للعلم<sup>(٨)</sup> ، وقد حصل حول هذه المسألة خلاف ورد كثير ، حتى وجد الباحث أن الإيجي يجيز كلا القولين ، أي : كون النظر ضرورياً وكذا أنه نظري<sup>(٩)</sup> ، والذي يختاره الباحث هو أن أصل النظر وهو الفكر ضروري ، لا ينفك عن أحد من العقلاء ، بل إن السفسطائية الذين أنكروا العلم والنظر ، إنما ذهبوا إلى ذلك من خلال إستخدام نظرهم وفكرهم ، أما طرق النظر ومقدماته وأدلتها التي يتوصل من خلالها إلى المطلوب فهي نظرية يقع فيها الاختلاف، وعليه فقول بعض

(١) أي كثرة الخلاف بين العقلاء في المعرفة وكذا اختلافهم في العقائد /انظر الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٤٢.

(٢) الإيجي ، المواقف ، ج ١ ص: ١٤٢.

(٣) انظر الجويني الإرشاد ص ١٤ ، وانظر المواقف ج ١ ص: ١٢٧.

(٤) انظر الآمدي ، أباكار الأفكار ج ١ ص: ١٠٤.

(٥) كتاب نهاية العقول في دراية الأصول ، لا زال مخطوطاً ، إذ يظهر من نقولات أهل العلم عن هذا الكتاب مدى أهميته ، بل الفخر الرازي نفسه قد ذكر أنه أورد في هذا الكتاب من الدقائق و الحقائق مالا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين و الآخرين ... " انظر ابن تيمية ، بيان تلبيس الجهمية ببيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة

ط ١ ، ٢ م ١٣٩٢ تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، ج ٢ ص: ٢٨٣ ، وابن تيمية ينقل من مقدمة نهاية العقول .

(٦) انظر الإيجي ، المواقف ج ١ ص: ١٢٧ .

(٧) انظر الآمدي ، أباكار الأفكار ج ١ ص: ٩٦.

(٨) انظر الإيجي المواقف ج ١ ص: ١٢٦.

(٩) المصدر السابق ج ١ ص: ١٣١.

المتكلمين أن النظر لا ينقسم إلى جلي وخفي ، بل هو على درجة واحدة لاختفاء فيه ، مستدلين بذلك أن النظر بحث يطلب به البيان ، فهو مضاد للبيان<sup>(١)</sup>. رأي فيه نظر، إن لم نقل : أنه بعيد عن الصواب والواقع ، ولا سيما إذا علمنا أن بعض المتكلمين من الأشاعرة رتب على هذا القول : إن العلوم المرتبطة بضروب النظر لا تتفاوت ولا تختلف<sup>(٢)</sup> ، وهذان أمران يأباهما الواقع المشاهد، فعلم الذرة أصعب وأعسر من علم النحو ، بل جزئيات العلم الواحد تتفاوت وتختلف اختلافاً بيناً ، بل حتى العلوم الضرورية ليست على مستوى واحد من الوضوح والجلاء، فقولنا : الواحد نصف الاثنين أوضح وأبين من قولنا : المائة وخمس وعشرون نصف المئتين وخمسين وهكذا ، وفي الحقيقة أن أصحاب هذا المذهب يدركون هذا الواقع المشاهد ، ولذا نجد الجويني يطرح إشكالاً على مذهبه فيقول : " فإن قال قائل : فنحن نرى ناظراً يتسرع إلى درك مقصده، ونرى آخر لا ينال غرضه إلا بأقصى جهده ، قلنا : إنما ذلك لأمره وهو أن السبر<sup>(٣)</sup> قد يعسر في الأحيان ، وقد تضل قريحة الفطن ، وتبدر طبيعة البليد إلى نيل الصواب ،<sup>(٤)</sup> .

#### هل يدرك النظر بالعقل أم بالشرع

ونختم هذه المسألة المتعلقة بالنظر عند الأشاعرة ، بجزئية كثر حولها الخلاف ، واشتد حتى بين المتفقين على وجوب النظر من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية ألا وهي : هل النظر يدرك بالشرع أم بالعقل ؟ وهذا الخلاف وإن كان راجعاً إلى أصل من الأصول المختلف فيها بين هذه الفرق الثلاثة وهو ما يسمى بالتحسين والتقبيح<sup>(٥)</sup> ، إلا أن ثمة فوائد دقيقة سنقف عليها من خلال ردود ومناقشات أدلة كل من هذه الآخرين للآخرى فيما يتعلق بمسائل هل النظر يدرك بالعقل أم بالشرع ؟

لا بد أن يعلم قبل الخوض في هذه المسألة ، أن المعتزلة هم من أوائل من نادوا بوجوب النظر وأنه أول واجب على المكلف ، ثم تبعهم على ذلك الأشاعرة ، حتى أن أبا جعفر السمناني الحنفي

(١) انظر الأمدي ، أباكار الأفكار ج ١ ص ٩١ .

(٢) انظر الجويني الشامل ص : ٨-٩ .

(٣) قال الإمام الأزهري في كتابه تهذيب اللغة : " السبر : مصدر سبر الجرح أسبره سبراً إذا قسسته لتعرف غوره

" الأزهري ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب ) ، ج ٢ ص : ٢٨٤ دار إحياء التراث

العربي ، بيروت ط ٢٠٠١م ، والسبر في اصطلاح الأصوليين : حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه

والغاء بعضها ليتعين الباقي للعلية /انظر المعجم الوسيط ج ١ ص : ٤١٣ .

(٤) الجويني، الشامل ص ٨ .

(٥) انظر القاضي شرح الاصول الخمسة ٣٤٠، ٣٢٣ ، أبو الحسين البصري المعتمد في أصول الفقه

ج ١ ص ٣٦٣ ، والإيجي ، المواقف ج ٢ ص : ١٣١ ، ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية (٢/ ٤١٥ ) ، ابن القيم ، شفاء

العليل ص ١٧ ، الشهرستاني ، نهاية الإقدام ص ٢٠٨ ، الشهرستاني، الملل والنحل ج ١ ص : ١٣ .

الأشعري<sup>(١)</sup> قرر أن مسألة وجوب النظر من المسائل الاعتزالية التي بقيت في مذهب الأشاعرة<sup>(٢)</sup>، ولما كانت هذه المسألة – أي وجوب النظر – تتعلق بالتحسين والتقبيح العقليين كان مضطرباً عند المعتزلة أن يكون إدراك وجوب النظر بالعقل ، فالنظر حسن والحاكم بالحسن والقبح هو العقل<sup>(٣)</sup> ، وعليه يكون إدراك وجوب النظر حتماً<sup>(٤)</sup>.

لقد استدل الأشاعرة على وجوب النظر بطريق الشرع، فهم - وإن اتفقوا مع المعتزلة على وجوب النظر الموصل إلى معرفة الله عز وجل- مختلفون في طريق ثبوت هذا الواجب هل هو العقل أم الشرع؟!

وقد استدل الأشاعرة على منهجهم – أي : وجوب النظر مدرك بالشرع – بمسلكين:  
الأول<sup>(٥)</sup>: التمسك بظواهر النصوص الدالة على وجوب النظر كقوله تعالى: (فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [الروم: ٥٠]. وقوله تعالى: (قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [يونس: ١٠١]، ولما نزل قول الله عز وجل: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) [آل عمران: ١٩٠]، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها"<sup>(٦)</sup>. فهذه الآيات فيها أمرٌ بالنظر، والأمر يفيد الوجوب؛ . . . ومع أننا نجد الأمدي والإيجي يذكران هذا المسلك – كطريقة من طرق الاستدلال على وجوب النظر بالشرع – إلا أن هذه الطريقة لا تعتمد عندهم، وعدم اعتماد مثل هذا المسلك إنما هو بناء على أن هذه الأدلة - يعني أدلة القرآن والسنة - لا تخرج عن كونها ظنية غير

(١) وأبو جعفر السمناني من أكابر علماء الأشاعرة وقد لازم أبا بكر الباقلاني حتى برع في علم الكلام ، كما ذكر الأيجي في السير ، ووصفه ابن حزم بأنه مقدم الأشعرية في وقته /انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٧:ص ٦٥٢ .

(٢) (انظر ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ١٣:ص ٤٢٧ .

(٣) ( انظر القاضي عبد الجبار ، المغني في أبواب التوحيد ج ٢٦/٣- ٣٤ ، أبا الحسين البصري ، المعتمد في أصول الفقه ج ١:ص ٣٦٣، ٣٦٤ .

(٤) ( انظر الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١:ص ٨٨ .

(٥) ( انظر الباقلاني، الإنصاف ص ٢٩ ، الجويني، الإرشاد ص ٩ – ١١ ، الأمدي، أبعاد الأفكار ج ١/ص ٩٢ ، الإيجي، المواقف ج ١/ ص ١٤٨-١٤٩ ، الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ص ٤٦ ، التفتازاني، شرح المقاصد ج ١:ص ٢٦٨

(٦) ( المطيعي، محمد بخيت، حاشية محمد بخيت على شرح الدرر على الخريدة، ص ٣٦ – ٣٧ ، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤٣١ هـ .

قطعية الدلالة . يقول الأمدي معقّباً على هذا المسلك: "وعلى كل تقدير فهي غير خارجة عن الحجج الظاهرية والأدلة الظنية" (١)

وفي الحقيقة أنه لا بد من وقفة عند هذا الأصل المهم والخطير، والذي عرف في كتب المتكلمين، بأن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، والمقصود بالأدلة النقلية هي أدلة الكتاب والسنة، فمن اعتبر أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، لم يجز الاستدلال على معرفة الله وصفاته بنصوص الكتاب والسنة، وذلك أن الأدلة النقلية ظنية الدلالة، ومعرفة الله – تبارك وتعالى – لا بد لها من الدليل اليقيني، وهذه النصوص إنما كانت ظنية الدلالة؛ لأن نقل هذه النصوص في الغالب يكون بطريق الأحاد، وحتى لو كان متواتراً فالعمل به يتوقف على ثبوت عدم المعارضة مع العقل من جهة، ومع سائر النصوص الشرعية من جهة أخرى، إذ قد ينسخ بأحدها أو يخصص، وبعد هذا كله فإن دلالاته على معناه احتمالية (٢). وسبب ذلك أن نقل معاني ألفاظ اللغة عن أصحابها أحادي في الأكثر، على أن اللفظ الواحد والعبارة الواحدة تحمل أكثر من معنى بسبب الاشتراك والتجوز والحذف والإظهار والتقديم والتأخير ونحوها مما يجعل الدلالة غير قطعية (٣).

بل يصرح الجويني بقوله: " وإنما لم نعتصم في إثبات وجوب النظر بظواهر الكتاب والسنة؛ لأن المقصد إثبات علم مقطوع به، والظواهر التي هي عرضة التأويلات لا يسوغ الاستدلال بها في القطعيات ولكن لو استدلت بها وقرنت استدلالك بها بإجماع الأمة على أنها غير مؤولة، بل هي محمولة على ظاهرها فيحسن الاستدلال على هذا الوجه بظواهر الكتاب " (٤).

(١) الأمدي، أبحاث الأفكار ج ١/ ص ٩٢.

(٢) ولذا نجد الإيجي يعلق على المسلك الأول [ بالاستدلال على وجوب النظر بالشرع]: فقد أوعد بترك التفكير في دلائل المعرفة فهو واجب، إذ لا وعيد على ترك غير الواجب، وهذا المسلك لا يخرج عن كونه ظنياً غير قطعي الدلالة، لاحتمال الأمر غير الوجوب، وكون الخبر المنقول من قبيل الأحاد. الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٤٨، فقله: لاحتمال الأمر غير الوجوب: مثال على وصفهم للأدلة النقلية بأن دلالتها على معناها احتمالية.

(٣) انظر الرازي، الأربعين في أصول الدين، تحقيق أحمد حجازي السقا، ص ٤١٦ – ٤١٨، دار الجيل، ط ١، ١٤٢٤ هـ، بيروت.

وننبه إلى أننا لا نجد مثل هذه الاعتراضات على الأدلة النقلية عند الأشاعرة الأوائل، فهذا الإمام الباقلاني يستدل على وجوب النظر بالشرع بظواهر آيات الكتاب العزيز، يقول – رحمه الله - : وإذا صح وجوب النظر، فالواجب على المكلف النظر والتفكير في مخلوقات الله، لا في ذات الله، والدليل عليه قوله تعالى: (ويتفكرون في خلق السموات والأرض) الإنصاف، ص ٢٩، وبل يصرح أن طرق الأدلة التي يدرك بها الحق والباطل خمسة أوجه أولها: كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. الإجماع الأمة ٤. ما استخرج من هذه النصوص ٥. حجج العقول / انظر الإنصاف، ص ٢١.

(٤) الجويني، الشامل في أصول الدين ص ٢١.

والحق أن مثل هذا الأصل له أبعاده الخطيرة المترتبة عليه، ومن أبرزها طرح الاحتجاج بالكتاب والسنة في مسائل الاعتقاد وعلى رأسها معرفة الله وصفاته؛ فهذه الأصول والعقائد وما يلزم منها يحتم على أتباع المدرسة الأشعرية اليوم إعادة النظر والنقد لمثل تلك الآراء<sup>(١)</sup>.

وما يهم بحثنا في هذا المقام، هو التناقض الذي وقع فيه الأشاعرة لا سيما من اعتبر أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، ومع ذلك ذهب إلى إثبات وجوب النظر بطريق الشرع، وسيفصل الباحث ذلك عند مناقشة الأشاعرة لأدلة المعتزلة واعتراضاتهم.

أما المسلك الثاني وهو المعتمد عند جمهور الأشاعرة<sup>(٢)</sup>، وهو أنهم قالوا: أجمعت الأمة من المسلمين على وجوب معرفة الله تعالى، ووجوب معرفة الله تعالى لا يتم إلا بالنظر. وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٣)</sup>. وقد أورد الأشاعرة أنفسهم ما يقرب من عشر اعتراضات على هذا الدليل المعتمد عندهم<sup>(٤)</sup>. ثم ردوا هذه الاعتراضات وفندوها، وبعد التأمل في هذه الاعتراضات يمكننا أن نلقي الضوء على أكثرها قوة وجوهية في النزاع بين المعتزلة والأشاعرة فيما يتعلق بطريق ثبوت وجوب النظر هل هو الشرع أم العقل، ومن ذلك احتجاج المعتزلة بأن النظر لو وجب بالشرع لزم منه إفحام الأنبياء وعجزهم عن إثبات نبوتهم؛ لأن المكلف سيقول حيث يأمره النبي بالنظر في معجزته، وفي جميع ما تتوقف عليه نبوته ومن معرفة الله وصفاته، فيقول هذا المكلف: لا أنظر ما لم يجب عليّ النظر، فإن ما ليس بواجب علي لا أقدم عليه، ولا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع عندي، إذ المفروض أنه لا واجب إلا به، ولا يثبت الشرع عندي ما لم أنظر؛ لأن ثبوته نظري – أي: يحتاج إلى نظر – وهذا يلزم منه الدور حيث توقف النظر على استقرار الشرع، وتوقف استقرار الشرع على النظر، فيكون النظر متوقفاً على نفيه<sup>(٥)</sup>. وهذا محال فيلزم من يقول: إن النظر يثبت بالشرع، إفحام الأنبياء من قبل المدعويين، وهذا محال أيضاً.

(١) انظر مناقشة هذا الأصل والرد عليه، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج ٧ ص ٣٠٢. وابن القيم.

(٢) انظر الأمدي، أبحاث الأفكار ج ١ ص ٩٢ – ٩٣، الإيجي، المواقف ج ١ ص ١٤٨، التفنيزاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن عميرة، ج ١ ص ٢٦٥، عالم الكتب، بيروت، ط ١٤١٩ هـ، مصطفى عمران، تحفة المريد ص ١٢.

(٣) يقول الإيجي: "وقد يتمسك في ذلك بقوله تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله) [محمد: ١٩]، لكنه ظني، عرفت من احتمال صيغة الأمر غير الوجوب، ولأن العلم قد يطلق لغة على الظن الغالب". المواقف، ج ١ ص ١٤٨، وهنا نجد إصراراً على قاعدة [الأدلة النقلية لا تفيد اليقين]، مع أن هذا هو الدليل المعتمد عند الأشاعرة، ومع ذلك لم يسلم من النقد.

(٤) انظر الأمدي، أبحاث الأفكار ج ١ ص ٩٣ – ١٠٦، الإيجي، المواقف ج ١ ص ١٤٩ – ١٦٥.

(٥) انظر الأمدي، أبحاث الأفكار، ج ١ ص ٩٧، الإيجي، المواقف ج ١ ص ١٦٣ – ١٦٤، التفنيزاني، شرح المقاصد، ج ١ ص ٢٦٩.

وقد جاء رد علماء الأشاعرة <sup>(١)</sup> على هذا الاعتراض متفقاً، حيث بيّنوا أنه ما ألزمهم به المعتزلة من لزوم إفحام الأنبياء هو لازم لهم أيضاً؛ لأن النظر لو وجب بالعقل فهو بالنظر اتفاقاً أي : إن وجوبه نظري لا ضروري، بل النظر فيه والاستدلال عليه بمقدمات <sup>(٢)</sup>، حتى يصل إلى أن المعرفة واجبة، وأنها لا تتم إلا بالنظر، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فيقول المكلف حينئذ: لا أنظر أصلاً ما لم يجب النظر، ولا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع، ولا يثبت الشرع ما لم أنظر <sup>(٣)</sup>. وعليه فما ألزم المعتزلة الأشاعرة به فهو لازم عليهم أيضاً، والحل كما عبر عنه متكلموا الأشاعرة أن اعتراض المعتزلة – لا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع – إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع، لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الأمر نفسه على العلم به <sup>(٤)</sup>؛ فالشرع ثابت في الأمر نفس ، لا بناء على علم المكلف به، والنظر إنما يتوقف على علم المكلف بذلك، فإذا علم المكلف فقد تحقق وجوب النظر بغض الطرف أنظر هو أم لم ينظر.

وإذا تأملت حجج الفريقين نجد أن كفة المعتزلة هي الراجحة في هذه المسألة، إذا نظرنا لها من زاوية اضطراد الفروع على أصولها، وذلك لما يلي:

أولاً: أنه بإمكان المعتزلة أن يأتوا بالحل الذي جاء به الأشاعرة، ويقولوا : إن ثبوت الوجوب العقلي لا يتوقف على تصديق المكلف به بالعقل، وإنما يكفي أن يعلم ذلك – أي : المكلف - ، بل هذا الدليل يستقيم على أصول المعتزلة أكثر منه على أصول الأشاعرة، وذلك أن المعتزلة قد أوجبوا النظر بالعقل، وهذا العقل لا ينفك عن أحد ممن يصح عليه التكليف عندهم، فلو قال المكلف: أنا لا أنظر حتى يجب علي النظر. لقال له المعتزلة: قولك هذا من باب العناد ليس إلا، حيث إنك عندنا مكلف حتى وإن لم يأتك رسول طالما أن لك عقلاً، فمحل التكليف لا ينفك عنك سواء أقررت بوجوب النظر عليك أم لا، والحق أن هذا أقرب من قول الأشاعرة بوجوب النظر من جهة الشرع، وإن لم يقر المكلف بهذا الوجوب، وذلك أن الشرع ثابت بنفسه ، وعندهم يكفي أن يعلم ذاك المكلف بالوجوب ، ولا يشترط أن يقرّ به ، ويرى الباحث أن ذلك يصح في أي حكم من الأحكام التكليفية ، باستثناء مسألة النظر في معرفة وجود الله تعالى ؛ لأن أي مسألة شرعية –

(١) وأبرزهم الأمدي والإيجي والتفتازاني – رحمهم الله جميعاً - .

(٢) إن الإيجي يصف هذه المقدمات بأنها "مقدمات مفتقرة إلى أنظار دقيقة"، الموافق، ج ١/ص ١٦٤، وسنناقش ذلك عند حكم إيمان المقلد – إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر الأمدي، أ بكر الأفكار، ج ١/ص ١٠٦، الإيجي، الموافق، ج ١/ص ١٦٤، التفتازاني، شرح المقاصد، ج ١/ص ٢٦٩.

(٤) الإيجي، الموافق، ج ١/ص ١٦٥، وانظر التفتازاني، شرح المقاصد، ج ١/ص ٢٧٠.



تكليفية - لا شك أن الأمر بها هو الشارع ، فإذا كان هذا المكلف مصدقاً بالشرع، فعندها نقول له: إن هذا الحكم التكليفي قد أوجبه الشارع عليك، ولما كان هو مصدقاً بهذا الشرع، فيصح عندها أن نقول: إن هذا الحكم ثابت بنفسه سواء أصدق به هو أم لم يصدق، ويصح وقتها إقامة الحجة عليه؛ لأنه هو قد آمن وصدق بهذا الشرع ، فيجب عليه الإقرار بكل ما كلفه به هذا الشرع.

أما أن يؤمر المكلف بأن ينظر في صحة الطرق المؤدية لمعرفة الله، ثم يقال : إن الشرع هو الذي أوجب عليه ذلك، وهو لم يؤمن بالشرع بعد ، إذ لو آمن لكان إيجاب النظر عليه تحصيل حاصل، فهو سينظر ليعرف ما هو مؤمن به، ولا يعني ذلك أن الباحث يرى الصواب في رأي المعتزلة ، وإنما أراد أن يلفت الانتباه إلى أن الأشاعرة قد تأثروا في هذه المسألة بالمعتزلة تأثراً كبيراً <sup>(١)</sup> ، إلا أنهم لما أرادوا أن يقيسوا هذا الرأي على أصولهم وقعوا في التناقض. وعليه فقد أصاب ابن تيمية بقوله: "ثم القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر، لا يمشی على قول من يقول : لا واجب إلا بالشرع" <sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إن الأشاعرة <sup>(٣)</sup> قد اختلف قولهم في مسألة مشابهة لهذه المسألة، حيث إنهم لما قالوا : أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، استدلووا على ذلك بأن الاستدلال بما يتوقف كونه دليلاً على معرفة مدلوله لا يجوز بل يلزم منه الدور، وذلك كالاستدلال بكلام الله على صدق رسوله ووجود الباري تعالى، يقول الأمدي: " وهو دور ممتنع، حيث إنا لا نعرف المذكور من كلام الله إلا بعد معرفة وجوده وصدق رسوله، فإذا توقفت معرفة وجوده وصدق رسوله على معرفة كلامه كان دوراً فهذه الطرق غير يقينية" <sup>(٤)</sup>.

فكان الأصل أن يقال : إن إثبات وجود الله تعالى ثابت بنفسه وصدقه القرآن ، والرسول حق ثابت بنفسه، سواء أقر بذلك المكلف أم لا ؛ فمن التناقض أن يجعل الشرع هو الذي أوجب النظر، وأن لا يجعل الشرع - القرآن والسنة - دليلاً على وجود الله تعالى.

ومن المهم في هذا المقام أن يعلم أن مسألة ظنية الأدلة النقلية، وعدم اعتبارها دليلاً على وجود الله تعالى، إنما كان المعتزلة هم أوائل من نادى بها.

(١) كما سبق النقل عن أكابر الأشاعرة أنفسهم - كأبي جعفر السمناني وغيره - وسيأتي معنا التفصيل في آراء علماء الأشاعرة الذين خالفوا المذهب في هذه المسألة.

(٢) وهو أنه لا واجب إلا بالشرع بناء على أن التحسين والتقييح إنما مرجعهما للشرع، وقد سبق بالإشارة إلى الخلاف الواقع حول هذه المسألة الأصولية.

(٣) خاصة المتأخرين منهم، كالرزاوي والإيجي والأمدي.

(٤) الأمدي، أباكار الأفكار، ج ١/ ص ١٤٣.

و يقول أبو الحسين البصري: " اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل، إما أن يصح أن تعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع والعقل، وأما المعلومة بالعقل فقط فكل ما كان في العقل دليلاً عليه، وكان العلم بصحة الشرع موقوفاً على العلم به، كالمعرفة بالله وصفاته، وأنه غني لا يفعل القبيح، فيجب تقديم هذه المعارف على الشرع، فلم يجوز كون الشرع دليلاً عليها"<sup>(١)</sup>.

فتأمل كيف جعلوا العقل هو الدليل الوحيد على معرفة وجود الله تعالى ولعل مثل هذه الاعتراضات هي التي دفعت الأمدي أن يختم هذه المسألة بقوله: " ونختم هذا المبحث بالتنويه إلى أن هناك من الأشاعرة من ذهب إلى أن النظر واجب بالعقل تبعاً للمعتزلة، ومن هؤلاء أبو بكر القفال الشاشي، وأبو العباس ابن سريج، وقد اعتذر علماء الأشاعرة عن موافقتهم للمعتزلة من وجهين:

- أن ذلك كان في أول أمرهم ثم رجعوا عنه إلى مذهب الأشعري.
- أنهم لم يكن لهم قدم راسخ في الكلام، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة فاستحسنوا عباراتهم غير عالمين بما يؤدي إلى مقالاتهم"<sup>(٢)</sup>.

( ١ ) انظر أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ص ٨٨٦، ٨٨٧.

( ٢ ) انظر الزركشي، البحر المحيط، ج ١ ص ١٠٩.

### المطلب الثاني: أول واجب على المكلف عند الأشاعرة:

جمهور الأشاعرة <sup>(١)</sup> - وإن اتفقوا على أن النظر واجب في حق كل مكلف؛ لأنه - أي : النظر - هو الطريق الموصل إلى معرفة الله تعالى - قد اختلفوا في تحديد أول هذه الواجبات التي يطالب بها المكلف، ومع أننا نجد بعض كتب المذهب - لا سيما المتأخرة منها - تذكر ما يزيد على عشرة أقوال في هذه المسألة <sup>(٢)</sup>، إلا أننا سنقتصر في هذا المقام على ذكر الخلاف المعتبر في المذهب فقط <sup>(٣)</sup>.

ف قيل : هو معرفة الله ونسب هذا القول لأبي الحسن الأشعري <sup>(٤)</sup> ودليل أصحاب هذا القول أن معرفة الله هي أصل المعارف والعقائد الدينية، وعليه يتفرع وجوب كل واجب من الواجبات الشرعية. وقيل : هو النظر فيها أي معرفة الله - سبحانه وتعالى - لأنه واجب اتفاقاً، وهو قبل المعرفة، وهذا القول منسوب للأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني. وقيل : هو أول جزء من النظر؛ لأن وجوب الكل يستلزم وجوب أجزائه، فأول جزء من النظر وهو متقدم على النظر المتقدم على المعرفة. وقيل بل أول واجب القصد إلى النظر لأن النظر فعل اختياري مسبوق بالقصد المتقدم على أول أجزائه.

وقد نظم شهاب الدين المقدسي المغربي ت ١٠٤١ هـ، هذه الأقوال بقوله :

فبان أن النظر الموصلاً أول واجب كما قد أصلا

( ١ ) نقول الجمهور ؛ لأن هناك من علماء المذهب من خالف في كون النظر واجباً على كل مكلف كما سيأتي تفصيله.

( ٢ ) يذكر البيهقي وغيره الأقوال في هذه المسألة كالتالي: أولها: ما قاله الإمام الأشعري: إنه المعرفة، وثانيها : ما قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: إنه النظر الموصل إلى المعرفة، وثالثها : ما قاله القاضي الباقلاني: إنه أول النظر - أي : المقدمة الأولى منه - نحو قولك: العالم الحادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فمجموع المقدمتين هو النظر والمقدمة الأولى هي أول النظر، رابعها : ما قاله إمام الحرمين: وهو قول ابن فورك - أي : تفريغ القلب عن الشواغل ، وخامسها: إنه التقليد، وسادسها: إنه النطق بالشهادة، وسابعها : ما قاله أبو هاشم من المعتزلة: إنه الشك، وثامنها: إنه الإيمان، وتاسعها: إنه الإسلام، وعاشرها: اعتقاد وجوب النظر، والحادي عشر : إنه وظيفة الوقت كالصلاة ضاق وقتها فتقدم، الثاني عشر: المعرفة أو التقليد أي : أحدهما لا بعينه. انظر الباجوري، تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، ضبطه وصححه عبدالله الخليلي، دار الكتب العلمية ط ٣-٢٠٠٧-١٤٢٧ ص ٤٧، وانظر ذكر هذه الأقوال للزركشي، البحر المحيط ج ١/ ص ٣٨، ٣٧.

( ٣ ) انظر هذه الأقوال، الجويني، الشامل، ص ٢١-٢٢، الأمدي، أبحار الأفكار، ج ١/ ١٠٧-١٠٨، الإيجي، الموافق، ص ١٦٥-١٦٧، الزركشي، البحر المحيط، ج ١ ص ٣٧ التفاتزاني، شرح المقاصد، ج ١/ ٢٧١-٢٧٣، النابلسي، رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة، ص ٣٥، ٣٤، المطيعي، محمد بخيت، حاشية محمد بخيت على شرح الدرر على الخريدة، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤٣١ هـ. ص ٣٨-٣٩.

( ٤ ) ونسبه الإيجي للأكثرية، انظر الإيجي، الموافق، ج ١/ ص ١٦٥

وقد عزوا ذا للإمام الأشعري وهو عن الإشكال والضعف عري  
وقيل بل قصد إليه أول فرض وفرقة عليه عولوا  
وقيل بل معرفة الخلاق أول واجب على الإطلاق  
وغير واحد نماء أيضاً للأشعري المستمد فيضاً  
وليس ذا مخالفاً ما قبله إذ هي قصد وسواها وصلة<sup>(١)</sup>

قد ذهب الإيجي إلى أن هذا الخلاف إنما هو نزاع لفظي، إذ لو أريد الواجب بالقصد الأول، أي : لو أريد أول الواجبات المقصودة أولاً وبالذات فهو المعرفة، وإن أريد أول الواجبات مطلقاً فالقصد إلى النظر ؛ لأنه مقدمة للنظر الواجب مطلقاً فيكون واجباً أيضاً<sup>(٢)</sup>. وقد وافق ابن تيمية الإيجي فيما ذهب إليه من كون النزاع في هذه المسألة لفظياً ؛ لأن النظر الواجب وجوب الوسيلة من باب ما لا يتم الواجب إلا به، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد وأول واجب وجوب المقاصد، بل واعتبر ابن تيمية أن من قال : إن أول واجب هو القصد إلى النظر هو داخل في النزاع اللفظي أيضاً؛ لأن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة<sup>(٣)</sup>.

وقد يوافق على القول بلفظية النزاع بالجملة، من باب أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر مع أنه عند التأمل في قولهم : ( أول واجب ) ، فلا بد من تحديد الواجب الأول، ومع ذلك إن استطعنا أن نتجاوز هذا الخلاف اللفظي - على اعتبار أن المعرفة واجبة لا تتم إلا بالنظر - فإنه من غير الممكن أن نعتبر قول من يقول : إن المعرفة تارة تحصل بالنظر وتارة أخرى بالضرورة داخل في هذا النزاع اللفظي ؛ لأنه بناء على هذا القول لم يعد النظر واجباً لا تتم المعرفة إلا به، لا سيما إذا علم أن من يقول بهذا القول هم بعض أئمة مذهب الأشاعرة، كالرازي والآمدي والغزالي - رحمهم الله تعالى - وطالما أن هذا القول هو داخل المدرسة الأشعرية نفسها فالخلاف إلى الجوهرية أقرب منه إلى اللفظية ، ثم إذا دقق النظر في ماهية البحث عن المقدمات المؤدية إلى معرفة الله ، نجد أنه على أقل تقدير بحاجة إلى مزيد تأمل ، وبخاصة إذا قارنا هذه المسألة بغيرها

(١) ( النابلسي، رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة ص: ٣٤، ٣٥ )

(٢) ( انظر الإيجي، المواقف، ج ١/ ص ١٦٦، يقول عبد الغني النابلسي: "فمن أطلق على المعرفة بأنها أول الواجبات أراد من حيث إنها الأمر المقصود بالذات ، ومن أطلق على النظر بأنه أول الواجبات أراد من حيث إنه وسيلة إلى نيل المعرفة فليس هما قولان في الحقيقة". النابلسي، رائحة الجنة شرح الدجنة، ص ٣٥.

(٣) ( انظر ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، درء تعارض العقل والنقل ج ٧ ص ٣٥٣ ولا بد من التنبيه إلى أن ابن تيمية لا يوافق الأشاعرة على أن المعرفة لا تتم إلا بالنظر، وإنما هو يتحدث عن الخلاف اللفظي بالنسبة لأقوال الأشاعرة أنفسهم في هذه المسألة.

(٤) ( وسيأتي تفصيل ذلك.

من الواجبات الشرعية، فالجميع قد اتفقوا على وجوب المعرفة، ثم ذهبوا إلى البحث في وجوب النظر على اعتبار أنها لا تتم إلا به، ثم إلى أول أجزاء النظر، إذ لا شك أن النظر مكون من أجزاء، فلما قالوا: إن أول واجب هو أول جزء من النظر، وجد من يقول بها، بل الواجب الأول هو القصد إلى النظر والقصد قطعاً يكون قبله، وبناء على هذه الطريقة في إثبات الأحكام فليس من الغريب أن نجد أبا هاشم المعتزلي وغيره يصلون إلى أن أول واجب هو الشك؛ فالشك لا ريب أنه قبل القصد إلى النظر؛ لأن المكلف ما نظر ليكتسب معرفة إلا بعد أن كان جاهلاً أي: شاكاً غير متيقن من الحقيقة.

وقد أصاب الشيخ محمد بخيت المطيعي - لما عقب على البحث في هذه المسألة - بقوله: "مع اتفاق الجميع على أن المقصود أولاً إنما هو المعرفة يكون القول: بأن مقدماتها أول واجب قولاً لا معنى له؛ لأن الشارع إذا أوجب علينا الصلاة - مثلاً - لم يكن غرضه من ذلك إلا إيجاب تحصيلها"<sup>(١)</sup>.

وبين المطيعي أن الله تعالى لم يقل: يا أيها الناس قوموا وامشوا ثم اخطوا الخطوة الأولى، ثم الثانية، وهكذا، ثم اتصلوا إلى الماء، ثم اغترفوا بأيديكم منه، ثم ضعوه على وجوهكم واغسلوا إلى آخر الأعضاء المفروض غسلها في الوضوء، ثم قوموا واخطوا إلى آخر الوسائل المؤدية إلى الصلاة، ولم يقل: يا أيها الناس اقصدوا هذه الوسائل. بل صرح المطيعي أن هذا مما لا يحكم به عقل، ولا وهم، بل متى قيل بوجوب أمر من الأمور، فقد قيل بوجوب وسائله التي لا بد منها عند العقلاء، فإن المقصود من وجوبه وجوب تحصيله فإن قلنا: إن شيئاً هو أول واجب فمعنى ذلك أنه أول ما يجب تحصيله قبل كل ما يحصل فيجب مع جميع وسائله، وهذا كله دفع الشيخ المطيعي - رحمه الله تعالى - أن يعتبر النزاع في ذلك ليس من دأب أهل التحصيل.<sup>(٢)</sup>

### الأشاعرة وحقيقة موقفهم من القول: إن أول واجب هو الشك:<sup>(٣)</sup>

أبرز من نسب إلى الأشاعرة القول بوجوب الشك هو الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي - رحمه الله تعالى - وقد أغلظ القول في الأشعرية وهذا نص كلامه:

"وأما الأشعرية فإنهم أتوا بما بملأ الفم وتقشعر منها جلود أهل الإسلام، وتصطك منها المسامع، ويقطع ما بين قائلها وبين الله عز وجل، وهو أنهم قالوا: لا يلزم طلب الأدلة إلا بعد البلوغ، ولم

(١) انظر المطيعي، حاشية الشيخ محمد بخيت المطيعي على شرح الدردير على الخريدة، ص ٣٩.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٣٩.

(٣) سبق وأن ذكرنا الخلاف الحاصل في المذهب حول أول واجب، ولما كان قد نسب للأشاعرة القول بالشك وجب تفنيده صحة هذا الزعم.

يقنعوا بهذه الجملة حتى كفونا المؤونة، وصرّحوا بما كنا نريد أن نلزمهم ، فقالوا غير مساترين: لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكاً غير مصدق، وما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من الإسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم" (١).

وابن حزم مع علمه وسعة اطلاعه إلا أنه جانب الصواب في هذه المسألة، فأكابر علماء الأشاعرة كالجويني والإيجي قد ردوا على من قال بالشك، وفندوا حجته، يقول الجويني راداً على أبي هاشم المعتزلي - وهو من أبرز من قالوا بالشك - : " وهذا خروج منه عن قول الأمة، وتوصل منه إلى هدم أصله، وذلك أن كل واجب مأمور به، وتقدير الأمر بالشك متناقض" (٢).

وقد سبق لنا أن عرضنا أقوال الأشاعرة في هذه المسألة ، ولم نقف على أي قول في المذهب يقول : إن أول واجب هو الشك، وإنما نجد المصنفات الأشعرية تنسب هذا القول لأبي هاشم ، وبعضها ينقضه ويرد عليه، ولو كان هناك احتمال لأن يطلع ابن حزم على ما أثبتته الغزالي - رحمه الله تعالى - لقلنا : لعله اطلع على بعض كتابات الغزالي التي ذكر فيها أن أول واجب الشك - وسيأتي التحقيق في هذه المسألة - ولكن هذا القول يستحيل إذا نظرنا إلى تاريخ وفاة ابن حزم وتاريخ ميلاد الغزالي - رحمهما الله تعالى - (٣) . وقد يقال (٤) : إنه اطلع على رأي أبي هاشم فظنه من الأشاعرة فنسب هذا القول لهم. وعلى كل حال فالذي بين أيدينا من مؤلفات الأشاعرة خاصة قبل عصر ابن حزم تنفي القول بالشك وتبطله والله تعالى أعلم.

وكاد الباحث أن يتوقف عند هذا الحد في تقرير هذه المسألة، إلا أنه وقف بعد ذلك على نص لأبي الحسن الأمدي، جعله يرجع مرة أخرى لدائرة بحث هذه المسألة.

الأمدي في هذا النص ذكر قول أبي هاشم أن أول واجب على المكلف هو الشك، ثم ذكر أنه قد قيل في إبطال مذهب أبي هاشم: "إن كل واجب مأمور به، فلو كان الشك في الله واجباً لكان مأموراً به، والأمر بالشك في الله، يستدعي معرفة أمر الله، ومعرفة أمر الله مع الشك فيه تناقض" (٥) وقد اعتبر الأمدي أن هذا الرد غير سديد، وذلك أنه إما أن يكون مدرك الوجوب الشرع أو العقل، فإن كان مدرك الوجوب العقل، كما هو مذهبه - أي : أبو هاشم - فقد اندفع التناقض وإن كان

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج ٤ ص ٣٣

(٢) الجويني، الشامل في أصول الدين، ص ٢٢، الإيجي، المواقف، ج ١/ ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) حيث إن ابن حزم توفي سنة ٤٥٦هـ، والغزالي ولد سنة ٤٥٠هـ، انظر ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٥٥/ ص ٢٠٠.

(٤) والباحث إنما يحاول إيجاد المبرر لابن حزم في هذه النسبة؛ لأننا نربو بعلمائنا تعمد الكذب أو الافتراء، فلا يشك طرفة عين أن ابن حزم إنما وقع في هذا الخطأ عن اجتهاد وبحث. والله تعالى الموفق.

(٥) الأمدي أباكار الأفكار، ج ١ ص ١٠٧.

مدرك الوجوب الشرع كما هو مذهب الأشاعرة والآمدي كذلك، فقد اعتبر الآمدي أن الإشكال كما هو وارد على أبي هاشم فهو وارد عليهم كذلك، في مسألة إيجاب النظر أو المعرفة، فإن الأمر بالنظر والمعرفة يستدعي عدم المعرفة بالله تعالى، ومعرفة أمر الله تعالى مع عدم معرفته ممتنع<sup>(١)</sup> وقد اعتبر الآمدي أن ما هو جواب للأشاعرة يكون جواباً لأبي هاشم<sup>(٢)</sup> ليقرر الآمدي بعد ذلك فيقول: " بل الحق أن يقال: ابتداء حصول الشك في الله ليس مقدوراً للمكلف بل هو واقع من غير اختياره ، والوجوب إنما يتعلق بالمقدور لا بغيره بخلاف دوام الشك على ما سبق والمختار: أنه إن كان المقصود ببيان أول واجب مما هو مقصود في نفسه فهو المعرفة، وإن لم يكن مقصوداً لنفسه فهو إرادة النظر أو دوام الشك الله تعالى<sup>(٣)</sup> " والإنصاف لا يسعف أي تأويل لهذا النص، فالآمدي رغم تبريره ودفاعه عن رأي أبي هاشم فإنه يصرح بأن المختار عنده أنه إن لم يكن أول واجب مقصوداً بنفسه فهو دوام الشك .

وإذا رجعنا إلى نسبة ابن حزم القول بالشك للأشاعرة فإنه لا يمكن أن يقال: إن ابن حزم اطلع على نص الآمدي الذي بين أيدينا، وإنما يكمن الإشكال في موطن آخر نسب فيه الآمدي القول بالشك للإمام الباقلاني، بل جعل اسمه مقروناً باسم أبي هاشم في مسألة اشتهر بها الثاني كما لا يخفى<sup>(٤)</sup> يقول الآمدي: " وأما الشك في الله تعالى فقد قال الأستاذ أبو بكر وأبو هاشم لا يمتنع أن يكون مأموراً به، بناء على أن النظر في معرفة الله تعالى واجب " <sup>(٥)</sup>.

وفي الحقيقة أن هذا النص جعل الباحث يعيد القراءة في كتب الباقلاني نفسها كالتمهيد والإنصاف والتقريب والإرشاد بل ما كتب عن الباقلاني من رسائل وأبحاث<sup>(٦)</sup> وليس هذا من باب الشك في أمانة الآمدي النقلية وإنما كان الدافع لها أمرين: أولها: أن ما كان قد اطلع عليه الباحث من كلام الباقلاني في بعض كتبه يناهض ما نقله عنه أبو الحسن الآمدي، فكان لابد من إعادة النظر بدقة في كتب القاضي الباقلاني نفسه.

(١) وقد سبق تفصيل ذلك أثناء مناقشة أدلة المعتزلة والأشاعرة في مسألة: هل وجوب النظر يدرك بالشرع أم بالعقل؟!.

(٢) الآمدي أبحار الأفكار، ج ١ ص: ١٠٨.

(٣) الآمدي، أبحار الأفكار ج ١ ص: ١٠٨، وقوله: ( دوام الشك الله تعالى ) كذا في المطبوع والسياق يوجب أن تكون (دوام الشك في الله تعالى) .

(٤) وهذا يؤكد أن مدار حديث الآمدي إنما هو في دائرة مسألة الشك الذي قال به أبو هاشم .

(٥) انظر الآمدي، أبحار الأفكار، ج ١ ص: ٥٦.

(٦) انظر رسالة دكتوراه د. محمد رمضان عبدالله الباقلاني وآراءه الكلامية ، وكذا كتاب د. عبد العزيز المجذوب، القاضي أبو بكر الباقلاني وآراءه الكلامية والفلسفية.

ثانيها : أن ابن حزم تحديداً كان له ردود مطولة على الأشاعرة عموماً وعلى القاضي الباقلاني خاصة <sup>(١)</sup> ، فلو كان ابن حزم على دراية بأن الباقلاني يقول : إن أول واجب هو الشك لصرح باسمه وانتقده بشخصه كما فعل في مسائل كثيرة غيرها <sup>(٢)</sup> .

فلكلا الأمرين وجب على الباحث أن يعيد البحث والنظر في كتب القاضي الباقلاني - رحمه الله - ، وقد وجد الباحث بعد تتبع كلام القاضي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - أن له نصين في كتابه الإنصاف صرح فيها الباقلاني بأن الواجب على المكلف أن يعرف بدء الأوائل والمقدمات التي لا يتم به النظر في معرفة الله عز وجل وحقيقة توحيده وما هو عليه من صفاته التي بان بها عن خلقه، وما لأجل حصوله عليها استحق أن يعبد بالطاعة دون عباده، فأول ذلك القول في العلم وأحكامه... " <sup>(٤)</sup> ، والنص الثاني أكثر وضوحاً حيث يقول رحمه الله : " أول ما فرض الله عز وجل على جميع العباد النظر في آياته والاعتبار بمقدوراته والاستدلال عليه بآثار قدرته وشواهد ربوبيته، لأنه سبحانه غير معلوم باضطراب " فلا شك أن هذين النصين يناقضان تماماً ما نقله الآمدي في الأبرار، أضف إلى ذلك أننا نجد من هو أقرب إلى عصر الباقلاني وهو إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - ينقل أن مذهب الباقلاني في أول ما يجب على المكلف هو القصد إلى النظر بقول الجويني : " والذي اختاره القاضي - رضي الله عنه - التصريح بالقصد، فإنه قال : أول واجب على المكلف أول جزء من النظر على الترتيب المشروط فيه " <sup>(٥)</sup> .

وقد نسب هذا القول للباقلاني العضد الإيجي كما في المواقف <sup>(٦)</sup> بل ونقل الزركشي أن القاضي - رحمه الله - زيف رأي أبي هاشم بأنه لا يمتنع في العقل الهجوم على النظر من غير سبق تردد <sup>(٧)</sup> .

ولا شك أن الأمانة العلمية تقتضي أن لا ينسب إلى الباقلاني القول بالشك البتة، وذلك لأمرين : أولاً : أننا لم نجد أي نص في كتب الباقلاني يدل على ذلك من قريب أو بعيد .

(١) حتى اعتبره بعض أهل العلم قد جاوز الحد ونسب إلى الباقلاني ما لم يقله بل ما نص الباقلاني على نفيه، انظر مقدمة د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد على كتاب التقريب والإرشاد الصغير للباقلاني

(٢) انظر ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ١٦٣، ج ١ ص ٨٨

(٣) ككتبه التمهيد والإنصاف والتقريب والإرشاد الصغير، وكذا من خلال نتائج الأبحاث والرسائل التي عنيت بدراسة آراء الباقلاني العقديّة ككتاب الباقلاني وآراؤه الكلامية للدكتور محمد رمضان عبد الله وكتاب القاضي أبو بكر الباقلاني وآراؤه الكلامية والفلسفية للدكتور عبد العزيز المجذوب.

(٤) الباقلاني، الإنصاف ص ١٣

(٥) الجويني، الشامل ص ٢٢.

(٦) انظر الإيجي، المواقف، ج ١ ص ١٦٦.

(٧) انظر الزركشي، البحر المحيط، ج ١ ص ٣٨



ثانياً : أننا وقفنا على نص للإمام الباقلاني نفسه يصرح فيه بأن أول واجب على المكلف عنده هو معرفة بدء الأوائل والمقدمات، وهذا ما يناقض القول بالشك.

ثالثاً : ما نقله الجويني والزرکشي والإيجي من كون مذهب الباقلاني في أول واجب هو القصد إلى النظر وهذا يناقض القول بالشك أيضاً .

رابعاً : أن الباحث وجد في نسبة هذا القول إلى الأشاعرة <sup>(١)</sup> اضطراباً واضحاً ، فنصير الدين الطوسي - مثلاً - في تلخيصه للمحصل ينسب القول بأن أول واجب هو الشك لإمام الحرمين الجويني - رحمه الله - ولا ريب أن هذا خطأ محض لأن الجويني في كتابه الشامل <sup>(٢)</sup> نسب هذا القول بالشك لأبي هاشم المعتزلي ، ثم رد عليه وأبطل حججه، بل هو صرح في كتابه هذا ، وكذا نقل عنه أئمة الأشاعرة من بعده كالإيجي <sup>(٣)</sup> والزرکشي <sup>(٤)</sup> أن أول واجب هو القصد إلى النظر، ومما يثير الاستغراب أن الآمدي نفسه قد نقل أن أول واجب عند الباقلاني هو أول جزء من النظر <sup>(٥)</sup> ، وعليه فلا يجوز نسبة هذا القول للباقلاني لأنه من أبجديات العلم ، ونحن لم يثبت لدينا في أي من كتب الباقلاني التصريح بهذا القول، بل ثبت لدينا ما يناقضه.

وكذا لا ينبغي التعميم بأنه قول الأشاعرة، لأن ما ذهب إليه الغزالي في بعض كتبه قد أبطله في كتب أخرى وصرح بما يخالفه، أما الآمدي فلا يعدو أن يكون قد خالف المذهب في هذه المسألة، بل حتى قد يتحفظ أن يقال : إن هذا هو رأي الآمدي الذي يتبناه ويدافع عنه لأننا لا نجده في كلا النصين الذين سبق نقلهما يحشد الحجج والأدلة لما ذهب إليه فلعله قد قوي هذا الرأي في ذهنه برهنة من الزمن ثم رجع عنه <sup>(٦)</sup> فإن لم يقتنع القارئ بذلك التبرير، فالآمدي لا يعدو أن يكون قد خالف المذهب في تلك المسألة. والله أعلم .

( ١ ) أي القول بأن أول واجب هو الشك انظر: تلخيص المحصل مطبوع بذييل محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ٤٧.

( ٢ ) انظر الجويني، الشامل ص ٢٢.

( ٣ ) انظر الإيجي، المواقف ج ١ ص: ١٦٦، ١٦٧.

( ٤ ) انظر الزرکشي، البحر المحيط ج ١ ص ٣٨.

( ٥ ) انظر الآمدي، أبحاث الأفكار ج ١ ص: ١٠٧.

( ٦ ) ومن خبر الكتب الكلامية يدرك ذلك جيداً، وخذ الفخر الرازي مثلاً على ذلك فقد يختلف قوله في المسألة الواحدة أكثر من ثلاث مرات في مراحل مختلفة ولا مجال لتفصيل ذلك، وراجع - إن شئت - كتاب د. الزرکان " الفخر الرازي وآراؤه الكلامية " بل في هذه المسألة التي بين أيدينا نجد التفتازاني يضعف رد. الإيجي على أبي هاشم، والإيجي من قبله قد ضعف رد الآمدي ثم يبقى التفتازاني في المسألة معلقة من غير أن يصرح برأيه انظر التفتازاني في شرح المقاصد ج ١ ص ٢٧١.

### هل قال الغزالي - رحمه الله تعالى - بالشك:

إن المطالع لمؤلفات الغزالي والمتتبع لآرائه يدرك مدى التفاوت في آرائه إن لم نقل بصعوبة تحديد المذهب الذي ارتضاه الغزالي لنفسه، وقد كتب في هذا المجال أبحاث ودراسات اختلفت فيها الآراء والنتائج ولا يتسع المقام لمزيد تفصيل في ذلك<sup>(١)</sup>، وإنما أقدم ذلك بين يدي إحدى هذه المسائل التي كثر فيها الخوض والنقاش بين الباحثين في فلسفة الإمام الغزالي - خاصة وأن هذه المسألة لها علامة مباشرة ببحثنا هذا - ألا وهي مسألة الشك، بل وجد من يقارن بين الغزالي وبين ديكرت في ذلك، حتى جزم أحد الباحثين أن ديكرت قد اطلع على كتاب الغزالي، (المنقذ من الضلال)، وأنه اقتبس منه فكرة الشك<sup>(٢)</sup>. فهل دعا الغزالي للشك الذي قال به أبو هاشم المعتزلي، واعتبره هو الواجب الأول على المكلف؟؟ أقول: مع أن هذه المسألة بحاجة إلى مزيد بسط وتفصيل إلا أن الباحث سيحاول في هذا المقام التركيز على نصين اثنين في مؤلفين مختلفين يمكننا من خلالهما الوصول إلى حقيقة مذهب الإمام الغزالي في هذه القضية الشائكة.

النص الأول نجده في كتاب الغزالي ميزان العمل، يقول - رحمه الله تعالى - :

" وليس مع واحد منهم معجزة يترجح بها جانبه، فجانب الالتفات إلى المذاهب، واطلب الحق بطريق النظر لتكون صاحب مذهب ولا تكون في صورة أعمى، تقلد قائداً يرشدك إلى طريق، وحواليك ألف مثل قائدك ينادون عليك بأنه أهلكك وأضلّك عن سواء السبيل، وستعلم في عاقبة أمرك ظلم قائدك فلا خلاص إلا في الاستقلال،

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به ف ي طالع الشمس ما يغني عن زحل" <sup>(٣)</sup>.

يصرح الغزالي بعد ذلك: " ولو لم يكن في مجاري هذه الكلمات إلا ما يشكك في اعتقادك الموروث لتنتدب للطلب، فناهيك به نفعاً، إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقي في العمى والضلّال" <sup>(٤)</sup>.

(١) ومن هذه المصنفات والأبحاث، الأخلاق عند الغزالي لزكي مبارك، والحقيقة في نظر الغزالي لسليمان دنيا، والفيلسوف الغزالي إعادة تقويم لمنحنى تطوره الروحي لعبد الأمير الأعمش، والغزالي، البارون كارادوفو، ترجمة كريمة عادل زعيتر، ومنهج البحث عن المعرفة عند الغزالي، لدكتور سعيد باسيل، وهناك دراسة مهمة عن آراء الغزالي لحسام الدين الألوسي ضمن كتابه: دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي وقد عنون لهذا الفصل: الغزالي مشكلة وحل، والمنهج الفلسفي بين الغزالي وديكرت، لمحمود زقروق.

(٢) الغزالي، ميزان العمل، محمد بن محمد، ط٢، تحقيق سليمان دنيا، دار العارف، مصر، ص٣٥٤، ٣٥٣.

(٣) الغزالي، ميزان العمل ص٤٠٩.

(٤) الغزالي، ميزان العمل. ص٤٠٩.

وإذا فحصنا هذا النص بتجرد نجد أنها دعوة صريحة للشك الذي قال به أبو هاشم، بل الغزالي يصل إلى هذه النتيجة بعد تبرير منهجي مدعماً بإياه بالأدلة الواقعية (بأن الشكوك هي الموصلة إلى الحق فمن لم يشك لم ينظر) وهذه العبارة تبين لنا أن حديث الغزالي عن أول واجب على المكلف. هذه النتيجة التي توصل إليها الإمام تتصل مباشرة بتجربة عملية عاشها الغزالي بنفسه فترة من الزمن، وقد حكى لنا هذه التجربة في كتابه المنقذ من الضلال، يقول - رحمه الله تعالى - : " فلما خطرت لي هذه الخواطر وانقذت في النفس، حاولت لذلك علاجاً فلم يتيسر إذ لم يكن دفعه إلا بالدليل، ولم يمكن نصب الدليل الا من تركيب العلوم الأولية فإذا لم تكن مسلمة لم يمكن ترتيب الدليل، فأعضل هذا الداء ودام قريباً من شهرين، أنا فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال لا بحكم النطق والمقال، حتى شفى الله تعالى من ذلك المرض وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثقاً بها على أمن ويقين، ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف، فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المحررة، فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة"<sup>(١)</sup>.

وقد تناول الباحثون في فلسفة الغزالي هذا النص بمزيد عناية وتحليل واختلفت آراؤهم حول الحل أو المذهب الذي ارتضاه الغزالي لنفسه في آخر حياته محاولين معرفة العلاقة بين المنهج الشكي والتجربة التي عاشها<sup>(٢)</sup> ، وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الآراء، فإن الذي توصل إليه الباحث - وبعد طول تأمل لكلام الغزالي نفسه - ما يلي:

أولاً: أن الغزالي قد دعا لأن يكون الشك هو الواجب الأول على المكلف بل أكد بكل وضوح أن الشكوك هي الموصلة إلى الحق ، وأن النظر لا يتحقق إلا بالشك كما في النص الذي سبق نقله من كتاب ميزان العمل.

ثانياً: لم تكن المرحلة التي عاش فيها الغزالي على مذهب السفسطة والشك من قبيل الشك المنهجي الذي دعا إليه الغزالي في ميزان العمل، وإنما كانت هذه الفترة مرحلة حرجة توالى فيها الخواطر والشبهات على نفس الإمام الغزالي ولم يستطع في ذلك الوقت أن يجد جواباً لها، بل يمكننا أن نجزم أن الغزالي كان في مأزق حرج في تلك الفترة - بل هو نفسه قد وصفها بالداء - فلا يمكن البتة أن نعتبر حالة هذه وصفها أنها من قبيل الشك المنهجي الذي دعا إليه من قبل.

(١) الغزالي، المنقذ من الضلال، ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق محمد محمد جابر ، المكتبة

الثقافية، بيروت، ج ١ ص: ١٠.

(٢) انظر أمين، عثمان، ديكارت، ص ٢٩، الكردي، راجح عبد الحميد، نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، ج ١/

ص ١١٠-١١٦، حيث عرض أستاذنا الدكتور الكردي هذه الآراء والحلول وتعقبها بالتقييم والنقد.

ومما يؤكد ذلك في طريقة الحل - أو قلّ : الشفاء - الذي وصل إليه الغزالي، فلا الشك المنهجي - بل - ولا نظم الأدلة وترتيب الكلام هو الذي أخرج الغزالي من هذا الشك!!<sup>(١)</sup>. وإنما جاء هذا الشفاء والدواء من الله - جل وعلا - وكأن الغزالي يقول لنا بلسان الحال: لا الشك ولا الأدلة الكلامية ولا غيرها هو الذي أوصلني للحق، وإنما الأمر من الله تعالى وحده، ولذا نجده يصرح بأن من ظن أن الوصول إلى الحقيقة موقوف على الأدلة المحررة فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة.

وهذا نفس ونسخ لما قرره الغزالي في ميزان العمل - من كون الشكوك فقط هي الموصلة إلى الحق -<sup>(٢)</sup>. وهذا لا يعني أننا نغض الطرف أو النقد عما قرره الغزالي في الحض على الشك والدعوة إليه، بل لا شك أن اعتراف الغزالي - الذي سطره بنفسه في المنقذ من الضلال - يعتبر خير ناقد لذلك الرأي، فمع احترامنا وتقديرنا لمكانة الإمام العلمية إلا أن رأياً مثل هذا لا يمكن تجاوزه أو تبريره، وعليه فقد أصاب أستاذنا الدكتور راجح الكردي في نقده وتقييمه لرأي الغزالي إزاء مذهب الشك، فقال بموضوعية وإنصاف:

" ولكن ما حال الناس إزاء الحقيقة؟ وهل يستطيع كل أحد أن يمر بتجربة الغزالي الشكية حتى يصل إلى اليقين؟ وهل يحرم الناس من اليقين إذا لم يسيروا في الشك المنهجي؟ كل هذا إجهاد للبحث والإنسان وإجهاد للحقيقة ووضع للشك في طريق الناس إليها"<sup>(٣)</sup>. ويتساءل أستاذنا الكردي: " وهل كان منهج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنهج صحابته كهذا المنهج؟" أم هل كانوا لا يتمتعون بيقين مثل يقين الإمام الغزالي؟! إنه مع احترامنا لهذا الإمام الجليل لا يعدو تقييمنا له في نطاق إمكان المعرفة إلا أن نقول : إنه أجهد نفسه كثيراً، وهو معذور نظراً لتقلبه بين طوائف الباحثين<sup>(٤)</sup>.

(١) ولذا فمن الخطأ الكبير أن يقال إن النور أو الشفاء الذي وجده الغزالي لم يكن غائباً منه وإنما بمنهجه الشكي أيقن به، !!، انظر زقزوق، المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) والمتتبع لآراء الإمام ومصنفاته يدرك مدى التفاوت في آرائه وتقريراته، وخير شاهد ما نراه من نزاع بين الفلاسفة والمتكلمين والصوفية حول الأمام الغزالي، إذ إن كلا منهم يعتبر الغزالي من أتباع مذهبه والمدافعين عنه، وما ذلك إلا بسبب الآراء المبنوثة في كتب الغزالي نفسه، والترجيح في العقيدة التي استقر عليها الغزالي تحتاج لتفصيل وبسط لا يتسع المقام له، وينظر في ذلك على سبيل المثال ما كتبه حسام الألوسي في بحث الغزالي مشكلة وحل، ضمن كتابه دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي.

(٣) الكردي، راجح، نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، ج ١/ ص ١١٦، دار الفرقان، عمان، ط ٢، ٢٠٠٤م.

(٤) المصدر السابق، ج ١/ ص ١١٦.

## هل وقع خلاف في المذهب الأشعري فيما يتعلق بمسألة أول واجب على المكلف؟

إن المطالع لكلام المتقدمين بالجملة كالإمام الباقلاني والجويني وابن فورك وكذا كتب المتأخرين كالسنوسي في أم البراهين وكذا الشروحات عليها لا يكاد يجد أدنى خلاف في وجوب النظر وأن المعرفة لا تحصل إلا به، بل وجد من يطلق الإجماع على ذلك كما نقل الزركشي عن ابن القشيري حيث نقل الأخير الإجماع على وجوب النظر وذلك أن الإجماع قام على وجوب معرفة الله وذلك لا يحصل إلا بالنظر وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(١)</sup> ، وفي الحقيقة أنه عند التدقيق والتحقيق نجد أن الخلاف في هذه المسألة واقع بين أرباب المذهب وفحوله بل هو من قبيل الخلاف العالي، حيث إننا سنجد من أكابر علماء المذهب كالأمدي والرازي والغزالي ممن قالوا بوجوب النظر قد ذهبوا إلى جواز وقوع معرفة الله بالفطرة والضرورة ، وهذا ينافي أصل هذا القول ، أعني أن معرفة الله لا تتم إلا بالنظر، فضلاً عما سنذكر من علماء الأشاعرة ممن خالف هذا القول<sup>(٢)</sup> جملة وتفصيلاً ، وسنبداً بالإمام الشهرستاني -رحمه الله- حيث كان لأبي الفتح الشهرستاني موقف مخالف لما تقرر في المذهب من وجوب النظر، فالشهرستاني قد خالف الأشاعرة فيما هو أبعد من مسألة الوجوب أو عدمه فهو لا يرى ابتداءً أن تعطيل العالم عن الخالق مقالة أصلاً ، فضلاً عن أن يطالب الخلق أجمعين بالاستدلال على ربهم ؛ فإنه يعتبر أن الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير.

بل يرى الشهرستاني أن الشرع لم يكلف بمعرفة وجود الصانع، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك لقوله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله)<sup>(٣)</sup> ويقرر الشهرستاني أنه من أجل ذلك كان محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد، مستدلاً بقوله تعالى : (ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرک به تؤمنوا) (غافر ١٢)، وقوله : (وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة) [الزمر ٤٥] ، وقوله تعالى : (وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا) [الإسراء: ٤٦]<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الزركشي، البحر المحيط ج ١ ص ٣٧

(٢) انظر الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ص ٧٤، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط، ١٤٢٥هـ.

(٣) رواه البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، لجامع الصحيح المختصر ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق ، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف رجله ج ١ ص ١٧ ، وأبو داود، دار الفكر كتاب الجهاد، باب على من يقاتل المشركين ج ٢ ص ٥٠.

(٤) انظر الشهرستاني نهاية الإقدام في علم الكلام ص ٧٥ .

ولم يكتف الشهرستاني بعرض رأيه، بل تعرض لمسالك المتكلمين في إثبات الصانع تعالى<sup>(١)</sup>، بل وينقدها قائلاً: "أنا أقول: ما شهد به الحدوث أو دل عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياج في ذاتها إلى مدبر هو منتهى الحاجات فيرغب إليه ولا يرغب عنه، ويستغنى به ولا يستغنى عنه ويتوجه إليه ولا يعرض عنه، ويفزع إليه في الشدائد والمهمات، فإن احتياج نفسه أوضح له من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب والحادث إلى المحدث، وعن هذا كانت تعريفاته الخلق سبحانه في هذا التنزيل على هذا المنهج: (أمن يجيب المضطر إذا دعاه) (النمل ٦٢)، (قل من ينجيكم من ظلمات البر) (الأنعام ٦٣)<sup>(٢)</sup> وقد استدلل الشهرستاني إلى ما ذهب إليه بقوله عليه الصلاة والسلام: خلق الله تعالى الخلق على معرفته فاجتالهم الشيطان عنها"<sup>(٣)</sup>، وقد اعتبر الشهرستاني أن تلك المعرفة هي ضرورة الاحتياج وذلك الاحتيال من الشيطان هو تسويله الاستغناء ونفي الاحتياج، والرسول مبعوثون لتذكير وضع الفطرة وتطهيرها عن تسويل الشياطين<sup>(٤)</sup>.

ومن أئمة الأشاعرة الذين لم يذهبوا إلى حصر حصول المعرفة بالنظر الإمام البيهقي - رحمة الله -<sup>(٥)</sup>، حيث ذكر في كتابه الاعتقاد أن بعض أئمة المذهب قد سلكوا طريقاً أخرى في إثبات الصانع وحدوث العالم - غير النظر - وهي الاستدلال بمعجزات الرسالة<sup>(٦)</sup>؛ فإنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول، ثم ذكر البيهقي قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له: أبعث الله إلينا رسولاً نعرف صدقه فدعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلاً من الله لا يشبهه شيء فصدقناه وعرفنا أن الذي جاء به الحق<sup>(٧)</sup> فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووحدانيته وحدوث العالم وغير ذلك بما جاء به الرسول في

(١) وهذان المسلكان هما: الاستدلال بالحوادث على محدث صانع، والاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لأحد طرفي الإمكان/ انظر الشهرستاني، نهاية الإقدام ص ٧٥.

(٢) الشهرستاني، نهاية الإقدام ص ٧٥.

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ لم يقف عليه الباحث في كتب الحديث، وإنما هو عند مسلم وابن حبان والنسائي في الكبرى والطبراني في الكبير بلفظ: "وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين عن دينهم وحرمت عليهم ما أحلت لهم..."، رواه مسلم ١٥٨/٨ حديث رقم ٧٣٨٦، وابن حبان ٤٢٥/٢ برقم ٦٥٤، والنسائي في الكبرى برقم ٨٠٦٠.

(٤) انظر الشهرستاني، نهاية الإقدام ص ٧٥-٧٦.

(٥) وإنما قدمت الشهرستاني على البيهقي، لتفصيل الأول في هذه المسألة ورده الواضح على القائلين بالنظر.

(٦) الإستدلال بالمعجزة يكون عن طريق ثبوت الخارق للعادة لمدعي النبوة وليس كذلك مدخل في النظر وطرقه.

(٧) عزاه الحافظ ابن حجر لابن خزيمة في صحيحه، ولم أجده عند ابن خزيمة/ انظر، ابن حجر، احمد بن علي،

فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام ودار الفحاء، ط ٣، ٢٠٠٠ م، ج ٤٣٢/١٣.

القرآن وغيره، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع بل وصرح البيهقي أن ذلك لا يكون تقليداً بل هو اتباع<sup>(١)</sup>.

ونخلص من كلام البيهقي والشهرستاني، أن الأول يرى أنه من الممكن أن يقع الإيمان- بل هذا هو الغالب على أتباع الأنبياء- عن طريق المعجزة التي جاء بها ذلك النبي، فلما كان قد أتى بالمعجزة وهي لا تكون إلا من عند الله فإنهم آمنوا بعد ذلك بكل ما جاءهم به هذا النبي من حدوث العالم وإثبات الصانع ووجه الخلاف بين البيهقي والأشاعرة أن البيهقي يرى وقوع الإيمان من خلال اتباع هذا الرسول والتزام ما جاء به وقد لا يكون ذاك التابع قد عرف تفاصيل ثبوت تلك الأشياء التي أمر بالإيمان بها ، وإنما كان إعماده ودليله هو صدق نبيه ورسوله فطالما أنه آمن بصدق نبيه فإنه مؤمن بكل ما أخبر به<sup>(٢)</sup> وهذا عند الأشاعرة يسمى مقلداً، ولذا أكد البيهقي أن ذلك إنما هو اتباع لا تقليد.

أما الشهرستاني فإنه كان أشد مخالفة للمذهب، فهو لا يرى أن إنكار الصانع مجرد مذهب فضلاً عند أن يؤمر بإيجاد الأدلة على وجوده سبحانه، فالشهرستاني اعتبر الخلق بفطرتهم الإنسانية يؤمنون بوجود الخالق والإقرار به، وإنما محل النزاع والخلاف بين الخلق والرسول إنما هو توحيد الله جل شأنه ، وإلا فالخلق مقرون بوجود الله ، بل وبأنه هو الخالق الرازق المدبر، واستدل بقوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم)(الزخرف ٩).

والحق أن هذه المسألة تعد فيصلاً قاطعاً في النزاع، ولذا سنبسّط القول فيها، في مبحث مناقشة الأدلة والردود إن شاء الله تعالى .

وممن انتقد الأشاعرة أيضاً الحافظ ابن حجر – رحمه الله – حيث بسّط المسألة وفصل في أدلتها ثم ناقش أدلة الأشاعرة وردّها.

ابتداء ذكر الحافظ ابن حجر – رحمه الله – أقوال المتكلمين في هذه المسألة وموقفهم من إيمان المقلد<sup>(٣)</sup> ، ورد عليهم في ذلك مدعماً ما ذهب إليه بأدلة الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم<sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) انظر البيهقي، الإعتقاد ص ٣١، ٣٠، وابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٣ ص ٤٣٢.

( ٢ ) وقد استشهد الحافظ ابن حجر بكلام البيهقي في معرض نقده لقول الأشاعرة بأول واجب على المكلف انظر فتح الباري ج ٣ / ٤٣٢.

( ٣ ) انظر ابن حجر فتح الباري، ج ١٣ ص ٤٣٤، ٤٢٧.

( ٤ ) وسيرجى الباحث التفصيل في الأدلة التي ساقها الحافظ وكذا تفنيده لآراء المتكلمين، لمبحث مناقشة الردود والأدلة، حيث تعتبر آراء الحافظ ومناقشاته في هذه المسألة مادة غنية تثري بحثنا هذا.

### المطلب الثالث: موقف الأشاعرة من التقليد:

يقول امام الحرمين: "... الخلاق عندي في أفعالهم وعقائدهم مقلدون ، ومن قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم فهو مقلد - عليه السلام - لا يكون حجة لذاته ، والمعجزة وإن قامت فلا تفيد كونها حجة ما لم يقدم عليها العلم بالمرسل ، فإذا كل من نظر فأدرك حدث العالم ، انحدر عنه إلى ما يليه ، فعلم وجود الصانع وصفاته ، ثم انحط إلى النبوات ، فأدرك جواز العصمة ، ونظر في المعجزة بعده ، فهو العالم ، ومن عداه ممن يترقى عن الشبهات إلى قبول قوله عليه السلام ، فهو مقلد تحقيقاً..."<sup>(١)</sup>

فالمقلد هو من قبل قول غيره دون حجة ، ومن قبل قول الرسول دون أن يعلم حدوث العالم بالدليل وينظر في المعجزة. فمن عرف ذلك بالنظر والاستدلال كان عالماً ، ومن لم ينظر كان مقلداً<sup>٢</sup> ويقول امام الحرمين: "عقد المقلد إذا لم يكن له مستند عقلي ، فهو على القطع من جنس الجهل ، وبيان ذلك بالمثال : أن من سبق إلى عقده أن زيدا في الدار ، ولم يكن فيها ، ثم استمر العقد ، فدخلها زيد ، فحال المعتقد لا يختلف وإن اختلف المعتقد"<sup>(٣)</sup>.

ويأتي الإمام الغزالي مؤيداً رأي الجويني : حيث يرى أن المقلد هو من اعتقد الشيء من غير دليل ، ومن صدق رسول الله دون النظر في دليل حدوث العالم ، وإثبات وجود الله ، ودون النظر في المعجزة التي على صدقه في دعواه ، كل ذلك يصدق عليه أنه مقلد ، وكذلك من اعتقد الشيء على ما هو به دليل فاعتقاده هذا ليس علماً ، بل ظناً وتقليداً ومتابعة لأهل الشريعة .

وهنا يقول : "والمختار عندنا : أن جملة أصحاب الملل لم يتحصلوا من أعمالهم ، وعقائدهم إلا على التقليد (...)" فمن صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مقلد ، إذ لا يدرك صدقه ضرورة ، وكيف يعلم صدقه ، ولا يعلم بقوله وجود مرسله ، نعم !! لا لو ترتب الناظر ، وافتتح - أولاً - نظره في حدوث العالم ، وإثبات الصانع ، وانحدر إلى إثبات النبوات ، وتصديق النبي ، فهو عارف ، وليس بمقلد ، ويندر من يوفق له ، ومعظم الناس تلتزم الشرع من نفس الشرع، فهي مقلدة الشرع ، ولكن يراعي أدب الشرع في الإطلاق فيسمى قوله - عليه السلام- حجة ويسمى

(١) البرهان في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٨٨٩

(٢) انظر العتيبي أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة: ص ٨٤

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٠ .



اتباع المجتهد تقليداً...." (١) ، وللغزالي تعريف للتقليد يقول : " هو قبول قول الغير بلا حجة ، وليس ذلك طريقاً إلى العلم لا في الأصول ، ولا في الفروع " (٢)

### حكم إيمان المقلد عند الأشاعرة

حكم إيمان المقلد

اختلفت آراء الأشاعرة في مسألة إيمان المقلد على أقوال:

الفريق الأول: من يرى عدم صحة إيمان المقلد

ذهب إلى هذا القول القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني حيث يرون عدم صحة إيمان المقلد وأنه لا يجوز.

ويقول الجويني: "إن المكلف إذا مضى عليه وقت يسعه فيه النظر المؤدي إلى المعارف، ثم هو لم ينظر مع زوال الموانع، واخترم بعد زمان الإمكان فانه يلحق بالكفرة" (٣)  
أما إذا ابتدأ النظر ثم جاءت المنية فحكم عليه القاضي بقوله "إنه لا يلحق بالكفرة، إذ تبين لنا بالآخرة، أنه لو ابتدأ النظر ما كان له في النظر نظرة ولكان لا يتوصل إلى مطلبه" (٤)

ثم رجع عن قوله وحكم عليه أنه من الكفرة. فقال " والأصح الحكم بكفره لموته غير عالم مع بدو التقصير منه فيما كلف" (٥) وذكر أبو عذبة في كتابه الروضة البهية أن هناك من أصحاب الأشعري من أنكر التقليد وقال بجوازه " وذكر أصحاب الأشعري : إنه لا يجوز التقليد في الأصول لأننا مأمورون باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو مأمور بتحصيل العلم بها، لقوله تعالى: فاعلم أنه لا إله إلا الله (محمد ١٩) ولما تكرر في التنزيل من ذم التقليد بخلاف الفروع ، لأن المسألة الأصولية قليلة - تمكن الإحاطة بها وتكفي فيها المعرفة إجمالاً وهو مركز في الطوائف

(١) ( الغزالي، ابو حامد الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط٣ ، ١٩٩٨ص ٥٨٣

(٢) ( الغزالي، ابو حامد الغزالي، محمد بن محمد الغزالي المستصفي من علم الأصول، دار الكتب العلمية، ط١٣١٤، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، ج٢ص ٤٦٩

(٣) ( لجويني، الشامل، ص: ٢٢

(٤) ( لجويني، الشامل، ص: ٢٢

(٥) (لجويني، الشامل، ص: ٢٢

السليمة ، وإنما يحتاج إلى نظر لطيف كقول الأعرابي : الأقدام تدل على المسير ، وسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج ألا تدل على العليم الخبير<sup>(١)</sup>.

وبين ابن حجر ما نصه " وقال غيره - أي غير أبي هاشم على ما أورده الامدي في أبحار الأفكار- من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين ، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين : من الاستدلال بالمصنوع على الصانع ، وغايته أن يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفاً صحيحاً وتنتج والعلم ، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما اهتدى للتعبير به ، وقيل : الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين .

كما ذكر أن بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها ، فمهما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان مقطوعاً عنده بصدقه ، فإذا اعتقده لم يكن مقلداً ، لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة ، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بهذا الباب"<sup>(٢)</sup> .

#### الفريق الثاني : من قال بصحة إيمان المقلد.

ومن الذين قالوا به الإمام التفتازاني حيث قال : "ذهب كثير من العلماء وجميع الفقهاء إلى صحة إيمان المقلد ، وترتب الأحكام عليه في الدنيا والآخرة ، ومنعه الشيخ أبو الحسن والمعتزلة ، وكثير من المتكلمين "<sup>(٣)</sup>.

وذهب الأمدي في أبحار الأفكار إلى جواز إيمان المقلد ، وذكر اختلافات المتكلمين فقال: " فمنهم من قال : لا يكفي في الدين اعتقاد الحق من غير دليل ، إذ المطلوب إنما هو الاعتقاد القاطع ، ولا قطع مع التقليد ، ومنهم من خالف في ذلك ، واكتفى بمجرد الاعتقاد ، وإن كان من غير دليل ، وهو الأظهر ، فإننا نعلم بالضرورة أن أكثر من دخل في الإسلام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا عارفين بالمسائل الأصولية عن نظر ودليل ، إذ لم يكونوا من أهل النظر والاستدلال ، ومع ذلك كان النبي - عليه السلام - يحكم بإسلامهم ، ولو توقف الإسلام على اعتقاد

(١) ( الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ص ١٠٣ ، دار ابن حزم ، ط ١٤٢٤-٢٠٠٣م وهي في مجموع كتاب المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية بسام الجبائي

(٢) ( فتح الباري ، ج ١٣ ص ٤٢٩ .

(٣) ( التفتازاني، شرح المقاصد ، ج ٥ ، ص ٢١٨ .

هذه المسائل بالنظر والدليل ، لما حكم بإسلامهم دون حقيقة، وللزم من ذلك تكفير أكثر الصحابة ، وعلى هذا جرى الصحابة والتابعون وهلم جرا إلى عصرنا هذا في الحكم بإسلام العوام (... )الذين لا أصالة لهم في العلم ، ولا أنسية لهم بالاستدلال والنظر " (١).

### الفريق الثالث :

وهذا الفريق رجّح " أن النظر واجب وجوب الفروع في حق من فيه أهلية للنظر ، وحينئذ فالمقلد الذي فيه أهلية النظر مؤمن عاص فقط ، وإيمانه منج له من الخلود في النار .وأما إن كان ليس فيه أهلية للنظر فهو مؤمن غير عاص " (٢).

أريد أن أنتهي من ذلك كله إلى أن الأشاعرة قد ذهبت طائفة منهم إلى أن النظر شرط في الإيمان ، وأن الإيمان هو المعرفة وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط ، فالمقلد كافر ومعنى قولهم : كافر ، إنما هو بالنسبة لعدم النجاة في الدار الآخرة ، لأنهم لا يقولون : إنه في الدنيا يعامل معاملة الكافر ، بل يعامل معاملة المسلمين باتفاق منهم (٣) .

وذهب طائفة إلى أن في إيمان المقلد خلافاً وتفصيلاً ، وحاصل ذلك الخلاف يرجع إلى ستة أقوال : الأول:أنه لا يكفي التقليد بمعنى عدم صحة إيمان المقلد ، فيكون المقلد كافراً وذهب إليه السنوسي الثاني : أن التقليد يكفي في الإيمان ، ولكن المقلد عاص مطلقاً سواء كانت فيه أهلية للنظر ، أم كان غير أهل له .

والثالث : أن التقليد يكتفي في الإيمان ، ولكن المقلد عاص بتركه النظر . إن كان أهلاً للنظر . وغير عاص بتركه النظر إن كان عاجزاً عنه ، وغير أهل له الرابع : أن من قلد القرآن والسنة صح إيمانه ، ومن قلد غير ذلك لم يصح إيمانه لعدم أمن الخطأ على غير المعصوم.

الخامس : الاكتفاء بالتقليد من غير عصيان مطلقاً ، لأن النظر شرط كمال ، فمن كان فيه أهلية النظر ولم ينظر فقد ترك الأولى .

السادس:أن إيمان المقلد صحيح ، ويحرم عليه النظر ، وهو محمول على النظر المخلوط بالفلسفة (٤) (٥).

( ١ ) أباكار الأفكار ج ٢، ص ٢٣١-٢٣٢ نقلا عن كتاب اثر الفكر الاعتزالي ص ٩٨، ٩٧

( ٢ ) الدسوقي،مجمد بن احمد،حاشية الدسوقي على أم البرهان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ٢٠٠٩ ص ٧٣

( ٣ ) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

( ٤ ) البيجوري، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ، ص ٤٤، ٤٣

( ٥ ) انظر هذه التقسيمات من كتاب العنبي أثر الفكر الاعتزالي ص ٩٩، ٩٨

## المبحث الثاني: طرق معرفة الله عند الأشاعرة

من خلال العرض السابق لمنهج المعتزلة في الاستدلال على وجود الله تبين مدى سيطرة النزعة العقلية على منهجهم وأدلتهم، وفي هذا المبحث سنستعرض منهج الأشاعرة والأدلة التي قدموها في الاستدلال على وجود الله، ولاشك أن هذه الأدلة عند الفرق تمثل لدى الفرق الكلامية- معتزلة وأشاعرة وماتريديّة- محوراً مهماً يجدر الاهتمام بتقريره وتفصيله، لأنه بهذه الأدلة وحدها تتم ماهية النظر الذي يتوصل إلى معرفة وجود الله سبحانه. وقبل أن يشرع الكاتب في تقرير هذا المبحث، قام بالاطلاع على الأدلة والطرق التي ساقها الإمام الأشعري في استدلاله على وجود الله، وكذا اطلع على الأدلة والطرق التي قررها أتباعه من بعده، وبهذا التأمل، وجدَ بأن الأدق هو فصل طرق الأشعري عن طرق أتباعه وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أن الطرق التي ساقها الأشعري لا تتفق مع ما ذكره أتباعه إلا في دليل واحد وهو حدوث الصفات، وحتى هذا الدليل فثمة فروق بين الأشعري ومن بعده في كيفية الاستدلال به<sup>(١)</sup> ثانياً: رفض الأشعري بوضوح أبرز الأدلة التي تعد عمدة عند من جاء بعده وهي ما يعرف بدليل الحدوث.

ثالثاً: نجد أن ثمة خلاف في المنهجية بين الأشعري ومن بعده، فنجد الأشعري يرفض دليل الأعراض والحدوث لأنه احتوى على مقدمات كثيرة، وهذا يعني أن الأشعري يقدم الأدلة البعيدة عن التعمق والقصيرة المقدمات وهذه المنهجية لا نجدها معتمدة كمنهج عند من بعده<sup>(٢)</sup> رابعاً: هناك من الأدلة التي ذكرها الأشعري ما ليس موجوداً عند أتباعه وكذا ما هو موجود عند أتباعه ليس موجوداً عنده ولهذه الأسباب رأى الباحث أن يفصل بين أدلة الأشعري على وجود الله وأدلة أتباعه من بعده.

-ابتداءً لا نجد كلاماً للأشعري فيما يتعلق بهذه المسألة مما وصلنا من كتبه- إلا كتابين: هما اللمع ورسالة إلى أهل الثغر<sup>(٣)</sup>

وإذا انتقلنا إلى أدلة الأشعري على وجود الله: نجده في اللمع يستدل على ذلك: " بالإنسان الذي هو غاية الكمال والتمام كان نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم لحماً وعظماً ودماً، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه

(١) ( وقارن بين استدلال الأشعري بهذا الدليل في اللمع ص ١٥، وبين استدلال الرازي في الأربعين ص ٨٩-٩٠ )

(٢) ( إلا عند الإمام الرازي في آخر كتبه المطالب العالية- وسيأتي تفصيل ذلك.

(٣) ( ومما يُنبه إليه: ما ذكر د. عبد الرحمن بدوي من أن الأشعري لم يتعرض لذكر أدلة وجود الله إلا في كتاب اللمع، وهذا رأي فيه نظر، إذ أن كلام الأشعري في رسالة إلى أهل الثغر فيما يتعلق بأدلة وجود الله قد يزيد تفصيلاً عما في اللمع انظر الأحمّد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام في الاستدلال على وجود الله ص ١٢٥

من حال إلى حال لأننا نراه في حال كمال قوته وتمام عقله لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعاً ولا بصرًا ولا أن يخلق لنفسه جراحة فدل ذلك على أنه في حال ضعفه ونقصانه عن ذلك أعجز لأن ما قدر عليه في حال النقصان فهو في حال الكمال عليه أقدر وما عجز عنه في حال الكمال فهو في حال النقصان أعجز<sup>(١)</sup>

الأشعري - رحمه الله - يقرر بأدلة بدهية أقرب للفطرة- وبأسلوب ميسر بعيد عن التعقيد يفهمه الصغير والكبير لأنه مأخوذ من الواقع الملموس المشاهد ولا شك أن هذا مقصود من الأشعري - رحمه الله - لأن الأدلة الملموسة المشاهدة أقرب لذهن المرء واستيعابه، - فالدليل على وجود الله- عنده- هذا هو الإنسان الذي كان نطفة ثم علقه ..... فالسؤال البدهي هنا من نقله من حال إلى حال، فلاشك أن الشيء إذا وجد بعد أن لم يكن هناك من أوجده، ولا شك أن الإنسان ليس هو الذي هو الذي نقل نفسه لأن هذا الإنسان في حال قوته لا يستطيع أن يوجد لنفسه سمعاً أو بصرًا أو يداً أو قدماً هذا وهو في حال قوته، فهل يستطيع أن يوجد لنفسه شيئاً لم يكن وهو ضعيف ناقص، ثم يضيف الأشعري أمثلة أخرى نشهدها ونلمسها، وهو أن هذا الطفل يصبح شاباً ثم كهلاً ثم شيخاً، ولا شك أن الإنسان لا يمكنه أن ينقل نفسه من حال الشباب إلى حال الكبر والهرم، لأننا نعلم يقيناً أنه لا يمكنه أن يزيل عن نفسه الهرم، والكبر أو أن ينتقل منهما إلى حال الشباب<sup>(٢)</sup>

ثم يوضح الأشعري هذه الأدلة بقوله: "مما يبين ذلك: أن القطن لا يجوز أن يتحول غزلاً مفتولاً، ثم ثوباً منسوجاً بغير ناسج ولا صانع ولا مدبر ومن اتخذ قطعاً ثم انتظر أن يصير غزلاً مفتولاً ثم ثوباً منسوجاً بغير صانع ولا ناسج كان عن معقول خارجاً وفي الجهل والجا<sup>(٣)</sup>"

وهذا النوع من الأدلة هو ما يسمى بدلائل الأنفس والآفاق، وقد ذكر الرازي في تفسيره: أن الكتب الإلهية في الأكثر مشتملة على هذين البابين والله جمع هاهنا<sup>(٤)</sup> بين هذين الوجهين، أما دلائل النقول فهي أن كل أحد يعلم بالضرورة أنه ما كان موجوداً قبل ذلك وأنه صار الآن موجوداً وأن كل ما وجد بعد العدم فلا بدّ له من موجد وذلك الموجود ليس نفسه ولا الأبوان ولا سائر الناس، لأن عجز الخلق عن مثل هذا التركيب معلوم بالضرورة فلا بد من موجد يخالف هذه الموجودات حتى يصح منه إيجاد هذه الأشخاص<sup>(٥)</sup> ولا شك أننا نلاحظ بقوة مدى أهمية الضرورة والفطرة في هذا

(١) (الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص ١٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م

(٢) (الأشعري اللمع ص ١٥

(٣) (المصدر السابق ص ١٥

(٤) (يقصد قول الله تعالى في سورة البقرة: (يأيتها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون،

الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء)(البقرة: ٢٢، ٢١)

(٥) (الرازي محمد بن عمر مفاتيح الغيب، ج ٢/٩٠ دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢١هـ

الدليل، والملفت في هذا المقام أن الرازي-رحمه الله - قد نقل أقوالاً للسلف مدعمة لدليل الأنفس الذي قرره<sup>(١)</sup>، فيقول: "واعلم أن للسلف طرقاً لطيفة في هذا الباب- أي في دلائل الأنفس والآفاق- أحدها يروى أن بعض الزنادقة أنكر الصانع عند جعفر الصادق- رضي الله عنه- فقال جعفر: هل ركبت البحر؟ قال نعم، قال: هل رأيت أهواله؟ قال: بلا، هاجت يوماً رياح هائلة فكسرت السفينة وغرقت الملاحين، فتعلقت أنا ببعض ألواحها، ثم ذهب عني ذلك اللوح فإذا أنا مدفوع في تلاطم الأمواج حتى دفعت إلى الساحل فقال جعفر: قد كان اعتمادك من قبل على السفينة والملاح ثم على اللوح حتى تنجيك، فلما ذهبت هذه الأشياء عنك هل أسلمت نفسك للهلاك أم كنت ترجو السلامة بعد؟ قال: بل رجوت السلامة، قال: ممن كنت ترجوها؟ فسكت الرجل، فقال جعفر: إن الصانع هو الذي كنت ترجوه في ذلك الوقت وهو الذي أنجاك من الغرق فأسلم الرجل"<sup>(٢)</sup>

ثم ساق الرازي كلام أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل -رحمهم الله- فيما يتعلق بدليل الأنفس والآفاق، وسأكتفي في هذا المقام بنقل قصة أبي حنيفة المشهورة مع الدهرية، وفيها أن أبا حنيفة سألهم: ما تقولون في رجل يقول لكم إني رأيت سفينة مشحونة بالأحمال مملوءة بالأنثقال قد احتوشها في لجة البحر أمواج متلاطمة ورياح مختلفة وهي من بينها تجري مستوية ليس لها ملاح يجريها ولا متعهد يدفعها هل يجوز ذلك في العقل؟ قالوا: لا، هذا شيء لا يقبله العقل، فقال: أبو حنيفة: يا سبحان الله إذا لم يجز في العقل سفينة تجري في البحر مستوية من غير متعهد ولا مجر فكيف يجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها وتغير أعمالها وسعة أطرافها وتباين أكنافها من غير صانع وحافظ؟ فبكوا جميعاً وقالوا صدقت<sup>(٣)</sup>.

وقد استطردت في هذه المسألة لأربعة أسباب:

الأول: تقرير الرازي أن هذه هي أدلة السلف على وجود الله- أقصد دليل الأنفس والعناية- ويزداد الأمر وضوحاً في ضربه أمثلة على ذلك من كلام السلف أنفسهم.

ثانياً: إذا تأملنا كلام الأشعري وقارئاه بكلام السلف لأن أدلة كليهما مرتكز: على أن هذا الذي وجد من عدم لا بد له من موجد ضرورة- مع اختلاف الأمثلة لتوضيح هذا الأصل- وعليه فيمكننا القول: إن الأشعري إلى الآن لم يخرج عن أدلة السلف-الأنفس والآفاق- كما قررها الرازي-رحمه الله - .

(١) سيأتي معنى بالتفصيل كلام الرازي عن هذا الدليل وترجيحة له واعتباره أنه هو الدليل الذي جاءت به الكتب الإلهية

(٢) الرازي، مفاتيح الغيب ج ٩٠/٢-٩١ ودليل الفطرة الذي استدل به الإمام جعفر الصادق هو الذي نبه إليه القرآن الكريم في مواضع كثيرة كقوله تعالى " فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ " (العنكبوت: ٦٥)

(٣) انظر الرازي، مفاتيح الغيب ج ٩١/٢

ثالثاً: نلاحظ أن أدلة الأشعري من قبله السلف إنما هي مأخوذة من القرآن الكريم، وقد أجاد في تقرير هذه الجزئية الرازي- كما سيأتي- ومن قبله ابن رشد كما في كتابه الكشف عن مناهج الأدلة<sup>(١)</sup>.  
 رابعاً: يمكننا أن نرى بوضوح أهمية الضرورة في كلام الأشعري استنباطاً و في كلام السلف نصاً ويؤيد فهمنا لمكانة الضرورة في كلام الأشعري ما نقله الشهرستاني مقررًا مذهب الأشعري "الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتداء وكيف دار في أطوار الخلقة كورا بعد كور حتى وصل إلى كمال الخلقة وعرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدير خلقته ويبلغه من درجة إلى درجة ويرقيه من نقص إلى كمال علم بالضرورة أن له صانعاً قادراً عالماً مريداً إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة وتبيين آثار الأحكام والإتقان في الخلقة فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جردها"<sup>(٢)</sup>

وقد يقول قائل: فهل يفهم مما سبق أنه لا خلاف بين الأشعري وابن تيمية في هذه المسألة؟  
 في الحقيقة أنه إلى القدر الذي ذكرناه لا نجد خلافاً لا في الدليل ولا في منهجية الدليل ولكن الخلاف يقع بعد هذا في النص للإمام الأشعري -رحمه الله- إذ يقول: "فإن قالوا فما يؤمنكم أن تكون النطفة لم تنزل قديمة؟ قيل لهم: لو كان ذلك كما ادعيت لم يجز أن يلحقها الاحتمال والتأثير ولا الانقلاب والتغيير؛ لأن القديم لا يجوز انتقاله وتغيره وأن يجري عليه سمات الحدث لأن ما جرى ذلك عليه ولزمته الضعة"<sup>(٣)</sup> لم ينفك من سمات الحدث وما لم يسبق المحدث كان محدثاً مصنوعاً فبطل بذلك قدم النطفة وغيرها من الأجسام"<sup>(٤)</sup>

ولست بصدد الترجيح بين الأشعري وابن تيمية وإنما أردت بهذا النص الدخول إلى فقد الأشعري لدليل الحدوث أو ما يسمى بالجواهر والأعراض<sup>(٥)</sup> ولنقف على حقيقة الخلاف في تلك المسألة

(١) انظر ابن رشد محمد بن أحمد الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ص ٤١-٤٦ تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل ج ١/ ٩٤ ، وأنبه: إلى أن الشهرستاني قد ذكر النص السابق على أنه كلام الأشعري وفي الحقيقة أنني لم أجد ما نقله الشهرستاني في أي من كتب الأشعري ولكن يظهر بقوة أنه قد نقل كلام الأشعري في اللمع ممكن بالمعنى وقد أشار إلى هذا د. يوسف الأحمد حيث يقول "لم يشر الشهرستاني للكتاب الذي أخذ منه قول الأشعري هذا ويبدولي أن الشهرستاني قد صاغ ما فهمه من كلام الشيخ في هذه المسألة ولخصه بهذه العبارة المختصرة لا سيما وأن الشهرستاني يرى أن معرفة الله ضرورية ومسألة فطرية لا تحتاج إلى أدلة"  
 الأحمد منهج المتكلمين والفلاسفة ١/ص ٤٣٢

(٣) الضعة: خلاف الرفعة في القدر /انظر المعجم الوسيط ج ٢/ ١٠٤٠ يقول العسكري "الفرق بين الضعة والذل : أن الضعة لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعاً/ الفروق اللغوية ص ٣٢٩ "

(٤) الأشعري اللمع ص ١٦

(٥) وهذا الدليل كما سبق هو العمدة عند المعتزلة بل الأشعري نفسه نص على ذلك

وإذا رجعنا إلى كتاب رسالة إلى أهل الثغر نجد ما هو مقرر في اللمع ولكن بأسلوب وعبارة اقرب إلى الأسلوب الكلامي فذكر الأشعري<sup>(١)</sup>: "أن الله قد نبه خلقه إلى تقلبهم في سائر الهيئات التي كانوا عليها بقوله تعالى: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ" (المؤمنون: ١٢-١٤): وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حدوث الإنسان ووجود المحدث له من قبل أن العلم قد أحاط بأن كل متغير لا يكون قديما وذلك أن تغيره يقتضي مفارقة حال كان عليها قبل تغيره وكونه قديما ينفي تلك الحال فإذا حصل متغيرا بما ذكرناه من الهيئات التي لم يكن قبل تغيره عليها دل ذلك على حدوثها وحدث الهيئة التي كان عليها قبل حدوثها إذ لو كانت قديمة لما جاز عدمها وذلك أن القديم لا يجوز عدمه"<sup>(٢)</sup> وينتهي الأشعري بناء على ما قرره: أنه وجب أن يكون ما عليه الأجسام من التغير منتهيا إلى هيئات محدثة لم تكن الأجسام قبلها موجودة بل كانت قبلها محدثة ويدل ترتيب ذلك كله على محدث قادر حكيم لأن ما ذكرناه سابقا لا يجوز أن يقع بالاتفاق فيتم من غير مرتب له<sup>(٣)</sup>

وفي الحقيقة أن هذا الدليل الذي يقدمه الأشعري محاولا الاستدلال على حدوث الإنسان يحمل نفس مضمون الدليل الذي ساقه في اللمع إلا أنه في اللمع كان أكثر تيسيرا وبساطة وأكثر بعدا عن التحقيق وطول المقدمات

وقد كان الأشعري أكثر عناية في هذا الكتاب- بدليل الأنفس يقول الأشعري: "فإذا وجدنا ما صار إليه الإنسان في هيئته المخصوصة به دون غيره من الأجسام وما فيه من الآلات المعدة لمصالحة كسعه وبصره وشمه وحسه وآلات ذوقه وما أعد له من آلات الغذاء التي لا قوام له إلا بها على ترتيب ما قد أحوج إليه من ذلك حتى يوجد في حال حاجته إلى الرضاع بلا أسنان تمنعه من غذائه وتحول بينه وبين مرضعته فإذا نقل من ذلك وأحوج<sup>(٤)</sup> إلى غذاء لا ينتفع به ولا يصل منه إلى غرضه إلى بطحنها له جعل له منها بقدر ما به الحاجة في ذلك إليه<sup>(٥)</sup> ثم يضرب الأشعري أمثلة: كالمعدة والسمع والبصر والشم وغيرها من أجزاء جسم الإنسان ثم يبين وظيفة كل منها

(١) الأشعري رسالة إلى أهل الثغر ص ١٤٣-١٤٤ تحقيق عبد الله شاکر الجندي مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢٠٠٢م

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤

(٣) المصدر السابق ص ١٤٥-١٤٦

(٤) يعني: واحتاج.

(٥) الأشعري الرسالة ص ١٤٧-١٤٨



ليصل بعدها أن هذه العناية الفائقة وهذه الوظائف المتناسقة التي تعمل في هذه السلالة المكونة من الطين والماء لا يمكن أن يتصور أن تقع كما لا يصح أن تبني الدار من غير مدبر وبن<sup>(١)</sup> وكما لا يفوت الأشعري أن يشير إلى دليل الآفاق أو ما سماه ابن رشد بدليل العناية فاستدل بخلق الله الليل والنهار وما فيها من فائدة وخدمة للإنسان وكذا البرد والحر والسماء والأرض وما فيها من منافع وأن ذلك كله لا يمكن أن يقع عبثاً أو من غير قصد وإنما وراء ذلك كله خالق مدبر مريد<sup>(٢)</sup>

ومما انفرد به الأشعري - عن المتكلمين - استدلاله بخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فبعد أن يستدل الأشعري على وحدانية الله وكذا يقيم الأدلة على البعث والنشور ينتقل ليدلل على إثبات نبوة النبي عليه الصلاة والسلام، وإثبات المعجزات له ولما يثبت المعجزة فقد اثبت انه نبي مرسل من عند الله جل وعلا وقد ساق الأشعري من الآيات والمعجزات للنبي صلى الله عليه وسلم بما يثبت نبوته عليه الصلاة والسلام، وهذا النبي الذي ثبتت نبوته قد دعا أتباعه إلى توحيد الله وانهم محدثون وان لهم محدثاً فدعوته هذه تدل قطعاً على صحة المدعو إليه لأنها صادرة ممن تيقنا صدقه يقول الأشعري " ومعلوم عند سائر العقلاء أن ما دعا النبي صلى الله عليه وسلم إليه من واجهه من أمته من اعتقاد حديثهم ومعرفة المحدث لهم وتوحيده ومعرفة أسمائه الحسنی وما هو عليه من صفات نفسه وصفات فعله، وتصديقه فيما بلغهم من رسالته مما لا يصح أن يؤخر عنهم البيان فيه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة ولا أمرهم بفعله في الزمن المتراخي عنه وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور وإنما كان ذلك من قبل أنه لو أخر ذلك عنهم لكان قد كلفهم ما لا سبيل لهم إلى فعله"<sup>(٣)</sup>

والأشعري بهذا المسلك أو الدليل يريد أن يقول: إن هذا الذي ادعى النبوة لا بد أن يأتي بالمعجزات والبراهين التي تؤكد صحة قوله فإذا جاء بما يؤيد مدعاه وأنه مرسل من عند الله عز وجل فهذا دليل صدقه وصحة نبوته فإذا ثبت لدينا صدقة فان كل ما اخبرنا به فهو صدق أيضاً وقد كان مما اخبرنا به النبي عليه الصلاة والسلام إن لنا خالفاً ومحدثاً ويجب علينا توحيده وطاعته فثبت لدينا إذا صحة هذه الدعوى لأنها قد صدرت ممن نتيقن صدقه

(١) انظر الاشعري الرسالة ص ١٤٨-١٥١

(٢) انظر المصدر السابق ص ١٥١-١٥٤

(٣) الأشعري الرسالة ص ١٧٧-١٧٨

وبين الأشعري أنه من أجل ذلك -أو قل بناء على هذا الدليل- "لم تجد عن أحد من صحابته خلافا في شيء مما وقفت جماعتهم عليه"<sup>(١)</sup> ولا شك في شيء منه ولا نقل عنهم كلام في شيء من ذلك ولا زيادة على ما نبههم عليه من الحجج بل مضوا جميعا رحمة الله عليهم على ذلك وهو متفقون لا يختلفون في حديثهم ولا في توحيد المحدث لهم وأسمائه وصفاته"<sup>(٢)</sup>

ثم نجد الأشعري يفرق بين الحوادث والمستجدات، وبين مسألة معرفة الله وأسمائه وصفاته؛ فالأولى قد بحث فيها الصحابة ونظروا واجتهدوا وردوها إلى الأصول التي علمهم إياها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه المسائل لم يقلد بعضهم بعضا فيها لأنهم مأمورون بالاجتهاد فيها "فأما ما دعاهم إليه -عليه السلام- من معرفة حديثهم والمعرفة بمحدثهم ومعرفة أسمائه وصفاته العليا وعدله وحكمته فقد بين لهم وجوه الأدلة في جميعه، حتى تلجت صدورهم به، وامتنعوا عن استئناف الأدلة فيه، وبلغوا جميع ما وفقوا عليه من ذلك"<sup>(٣)</sup> فالحجة لهم كما يرى الأشعري قائمة على ذاك الجيل بما فيهم النبي صلى الله عليه وسلم من الدلالة على ذلك وما شهدوه من الآيات الدالة على صدقه، أما من جاء بعدهم، فالحجة قائمة عليهم كذلك، لأن هذه الأدلة والبراهين قد نقلت إليهم ونقل أهل كل زمان حجة على من بعدهم<sup>(٤)</sup>. من غير أن يحتاج أرشدكم الله في المعرفة لسائر ما دعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلة غير الأدلة التي نبه النبي صلى الله عليه وسلم عليها ودعا سائر أمته إلى تأملها، إذ كان من المستحيل أن يأتي في ذلك أحد بأهدى مما أتى أو يصلوا من ذلك إلى ما بعد عنه عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

وبعد هذا التأسيس المنهجي للاستدلال على وجود الله يقول الأشعري: "وإذا ثبت بالآيات صدقه فقد علم صحة كل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عنه وصارت أخبار -عليه السلام- أدلة على صحة سائر ما دعانا إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا وصفات فعله، وصار خبره -عليه السلام- عن ذلك"<sup>(٦)</sup>، سبيلا إلى إدراكه وطريقا إلى العلم بحقيقة"<sup>(٧)</sup>.

وفي الحقيقة لابد من وقفة دقيقة عميقة إزاء هذا المنهج الذي سطره الأشعري في هذا المصنف.

(١) أي لا خلاف بينهم على شيء قد أخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لا سيما فيما يتعلق بمعرفة الخالق وأدلة هذه المعرفة

(٢) الأشعري، الرسالة ص ١٧٨

(٣) الأشعري، الرسالة ص ١٨١، ١٨٠

(٤) المصدر السابق ص ١٨١-١٨٢

(٥) المصدر السابق ص ١٨٢

(٦) أي عن وجود الله

(٧) الأشعري، الرسالة ص ١٨٤

فإذا رجعنا لقراءة ما سبق من نصوص، نجد أن هذا المسلك- الدليل- الذي طرحه الإمام الأشعري بل وأضفى عليه من الميزات الشرعية والعقلية ما يجعله في مقدمات الأدلة على وجود الله إن لم نقل أنه لا يبقى حاجة لجل الأدلة سواء الفلسفية أو الكلامية، أقول: نجد هذا الدليل يصلح لكل مسلم عالم أو جاهل كبير أو صغير<sup>(١)</sup> من غير صعوبة ولا حتى كثير مقدمات، فلا شك أنه قد ثبت لدينا سيما نحن المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل من عند الله وأن من معجزاته الباهرة ما زال قائما حتى الساعة وهو القرآن، وإذ قد تبين نبوته لدينا فهو قد أخبرنا بوجود إله يجب أن نوحده ونعبده وحده لا شريك له، وبلا ريب أننا إلى هذا الحد نستطيع أن نتخذ من هذا المسلك دليلا عقليا وشرعيا على وجود الله، ولكننا سنتابع مجريات هذا الدليل كما وضحه الأشعري إذ يبين الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لأصحابه وذكر الأدلة على وجود الله ولا شك أن الأشعري يشير بذلك إلى الأدلة القرآنية على وجود الله وعلى رأسها دليل العناية والاختراع أو قل الأنفس و الآفاق<sup>(٢)</sup> وذلك أنه هو نفسه قد استدل بهذه الأدلة ثم إننا بإستقراء القرآن نجد أن هذه هي الأدلة في القرآن كما بين ابن رشد والرازي وابن تيمية -رحمهم الله- بل والأشعري قد ذم ما سوى هذه الأدلة كدليل الحدوث كما سيأتي:

وإذ إننا عرفنا ماهية الأدلة التي يتحدث عنها الأشعري وكيفينا أن ندرك أنه يقصد أدلة القرآن على وجود الله فإنه -رحمه الله- يعطي هذه الأدلة من الميزات والخصائص ما يجعلنا ولا بد أن نقف عندها وقفة المحلل المدقق.

فقد قرر الأشعري -رحمه الله- أننا لا نحتاج لكي نعرف وجود الله إلى غير الأدلة التي نبه إليها النبي صلى الله عليه وسلم ويعلل الأشعري ذلك: بأنه من المستحيل أن يأتي أحد بأفضل من الأدلة التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> وهذا يعني أننا مأمورون شرعا بإتباع هذه الأدلة التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم بل إنه يكفيننا -كما سبق- أن نصدق النبي الذي ثبتت عندنا نبوته بما أخبرنا به عن وجود الله تعالى، ثم إن الأشعري يبين أن هذا منهج الصحابة -رضوان الله عليهم- أقصد أنهم امتنعوا أن يأتوا بأدلة غير الأدلة التي علمهم إياها النبي صلى الله عليه وسلم وكان نتيجة إتباعهم هذا المنهج أن ثلجت صدورهم به ولم يقع بينهم أدنى اختلاف أو افتراق حول أي دليل من هذه الأدلة، وفي الحقيقة أننا نجد تقاربا وتوافقا قد يصل إلى حد الكل بين هذا الطرح الذي قرره الأشعري وبين ما سبق نقله عن ابن تيمية -رحمه الله- فقد سبق أن بينا منهج أبي العباس ودعوته إلى التمسك بأدلة القرآن وأنها انفع وأقوى أدلة في هذا الباب ونقلنا رده على إلكيا

(١) هذا على فرض التسليم بوجوب النظر والاستدلال على وجود الله

(٢) سبق أن المصطلح الأول هو لإبن رشد والثاني للرازي -رحمهما الله-

(٣) انظر الأشعري الرسالة ص ١٨٤، ١٨٥

الهراسي مما يجعل الباحث لا يتردد في التأكيد على التوافق الكبير بين منهج الأشعري في هذا الباب - ومنهج ابن تيمية<sup>(١)</sup> بل وأزيد -مستبقا- أن هذا هو الذي استقر عليه الإمام فخر الدين الرازي -رحمه الله- كما هو مقرر في آخر كتبه المطالب العالية -وسياتي تفصيل ذلك-

ثم يتبلور هذا المنهج الذي سطره الأشعري ويظهر عمليا حيث ينقض الطريقة المشهورة عند المعتزلة بل وعند أتباعه من بعده وهي ما اشتهر بطريقة الأعراض -كما سماها الأشعري- أو دليل الحدوث كما اشتهر عند المتكلمين نعم لقد نقض الأشعري دليل الأعراض الذي اعتمد عليه المعتزلة وذكر الأسباب الذي دفعته لرفض هذا الدليل ونقضه فقد اعتبر الأشعري هذا الدليل غير صالح للإستدلال وذلك لما يلي:

أولا: إن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها فمنها: ما يحتاج إليه في الاستدلال على وجودها -والمعرفة بفساد شبه المنكرين لها- والمعرفة بمخالفتها للجواهر في كونها لا تقوم بنفسها ولا يجوز ذلك على شئ منها -والمعرفة بأنها لا تبقى-

(٢) والمعرفة باختلاف أجناسها وأنه لا يصح انتقالها من محالها والمعرفة بأن ما لا ينفك منها فحكمه في الحدوث حكمها<sup>(٣)</sup> ومعرفة ما يوجب ذلك من الأدلة وما يفسد به شبه المخالفين في جميع ذلك حتى يمكن الإستدلال بها على ما هي أدلة عليه عند مخالفينا الذين يعتمدون في الإستدلال على ما ذكرناه بها لأن العلم بذلك -أي بحدوث الأعراض- لا يصح عندهم إلا بعد المعرفة بسائر ما ذكرناه آنفا -أي من تلك المقدمات- وفي كل مرتبة مما ذكرنا فرق تخالف فيها ويطول الكلام معهم عليها<sup>(٤)</sup>

وقبل الانتقال إلى الدليل الشرعي الذي فضله الأشعري وقدمه على هذا طريق الأعراض لا بد لنا أن ننبه على أصول منهجية يمكننا أن نستفيد منها من النص السابق فالأشعري -رحمه الله- يرى أن هذا الدليل غير صالح للاستدلال به وذلك أنه اشتمل على مقدمات كثيرة طويلة نحتاج لإثباتها أن نخوض في تفاصيل وخلافات وردود للشبهات يطول الكلام عليها، وقد فصل الأشعري هذه المقدمات وهذا بلا شك يدل على فهمه لجزئياتها وحقيقة الخلاف حولها<sup>(٥)</sup> ويبين سبب رفضه لها

(١) مع وجود بعض الاختلافات التي أشار إليها ابن تيمية في كتبه ولا مجال لذكرها هنا

(٢) أي إن الأعراض لا تبقى زمانين وهذه واحدة من المسائل التي تفرد بها المذهب الأشعري

(٣) يقصد المقدمة المشهورة من مقدمات هذا الدليل وهي: "أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث"

(٤) الأشعري الرسالة ص ١٨٦-١٨٧

(٥) سياتي معنا تفصيل بعض مقدمات هذا الدليل والخلافات المتعلقة بها -المقدمات-

وهذه الحقيقة نقطة منهجية يلتقي عندها الأشعري وابن رشد والرازي وابن تيمية<sup>(١)</sup> فأربعتهم يركزون على عدم التعمق والاعتماد على الأدلة الحسية الملموسة لأنها اقرب إلى الذهن ويجدون أن خير أدلة حملت هذه المميزات هي أدلة القرآن وسيأتي إن شاء الله تفصيل رأي الرازي في هذه المسألة نرجع لاستكمال نقد الأشعري لدليل الأعراض حيث إنه يعتبر أنه لا يحتاج في الاستدلال بخبر الرسول عليه السلام على ما ذكرناه من المعرفة بالأمر الغائب عن حواسنا إلى مثل ذلك لأن آياته والأدلة الدالة على صدق محسوسة مشاهدة قد أزعجت القلوب وبعثت الخواطر على النظر في صحة ما يدعوا اليه وتأمل استشهد به على صدقه والمعرفة بأن آياته من قبل الله تدرك بيسير الفكر فيها<sup>(٢)</sup> وانها لا يصح أن تكون من البشر لوضوح الطرق إلى ذلك"<sup>(٣)</sup>

ويشير الأشعري إلى مسألة مهمة: وهي أن الفلاسفة إنما سلكوا دليل الأعراض لأنهم لا يؤمنون بالرسول وينكرون مجيئهم أما نحن الذين "كان العلم قد حصل لنا بجواز مجيئهم في العقول وغلط من دفع ذلك وبأن صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يعدل عن طرقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم"<sup>(٤)</sup>

وبذلك نكون قد بينا الأدلة التي ارتضاها الإمام الأشعري لإثبات وجود الله وأوضحنا حقيقة موقفه من دليل الأعراض والله الموفق.

(١) وإذا تأملنا هؤلاء الأعلام نجد أن كلا منهم له طريقته واجتهاداته الخاصة بل يمكننا ان نقول إن كلا منهم كان له مدرسته المستقلة فأن يجتمعوا على مثل هذا الاصل معنى ذلك أنه أصل مهم نابع من عمق في التحقيق وخبرة في التجربة العلمية

(٢) تأمل كيف يؤكد الأشعري على هذه الفكرة بما يؤكد أهميتها في منهجها

(٣) الأشعري الرسالة ص ١٨٨-١٨٩

٤ الأشعري الرسالة ص ١٩١-١٩٢

## طرق المعرفة بين المتقدمين والمتأخرين

اعتاد الباحث عند دراسة المسائل الخلافية – خاصة في المدرسة الأشعرية – أن يقسم البحث إلى قسمين زمنيين (متقدمين ومتأخرين) وأعني بالمتقدمين الأشعري الباقلاني وابن مجاهد والكنيا الهراسي ومن في طبقتهم، والمتأخرين الجويني والغزالي والرازي ومن بعدهم، وقد راق للباحث أن يمشي على هذا التقسيم في المسألة التي نحن بصددھا، لما لمست في بداية بحثي لهذه المسألة من وجود خلاف بين هاتين الطبقتين فقد غرني كلام بعض المعاصرين وهو (د. يوسف الأحمد) حيث حصر أدلة المتكلمين في مسلكين الأول: الاستدلال بالموجودات الحادثة على وجود محدث وصانع لها، وعرف هذا المسلك بطريق الحدوث، ويقول (د. الأحمد) وهو أول الدليلين في الرتبة، وأشهرها بين المتكلمين عموماً لا سيما المتقدمين منهم، عليه يعولون وإليه يرجعون<sup>(١)</sup>. والمسلك الثاني: هو عرف بدليل الإمكان، وهذا الدليل قدّمه الإمام الرازي على الدليل الأول -كما سيأتي تفصيل ذلك- وزاد تقرير هذا الظن<sup>(٢)</sup> ما أختار الأمدى – رحمه الله – من طريق خالف فيها المتكلمون أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ثم وقفت على نص للإمام الرازي عند حديثه عن إثبات العلم بوجود الإله بناء على التمسك بحدوث الذات يقول فيه: " اعلم أن جمهور المتكلمين اتفقوا على أن مجرد الحدوث يكفي في صحة الاستدلالات به على وجود الفاعل<sup>(٤)</sup> )

فبات مستقراً في ذهني أن ثمة خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في أي هذين الدليلين مقدم في المذهب فلما بدأت باستقراء كتب أولئك الأئمة أنفسهم – الباقلاني، الجويني، والرازي، والأمدى، والإيجي – شعرت بارتباك، ووقع في نفسي إشكالات عديدة: أقول ابتداء: إن حصر الطرق التي اعتمدها الأشاعرة في هذين الدليلين فيه نظر؛ وسنين إن شاء الله. والأدلة على وجود الله عندهم ما يلي:

(١) الاستدلال على وجود واجب الوجود بإمكان الذات.

(٢) الاستدلال عليه بإمكان الصفات.

(٣) الاستدلال عليه بحدوث الجواهر والأجسام.

(٤) الاستدلال عليه بحدوث الصفات<sup>(٥)</sup>.

(١) الأحمد، يوسف محمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله رسالة دكتوراة – نوقشت في أم القرى سنة ١٩٩١ – ج ١ ص ٢٥٥.

(٢) أقصد وقوع النزاع بين المتقدمين والمتأخرين حول هذه الطرق (الإمكان، الحدوث)

(٣) انظر الشافعي، حسين، الأمدى وآراؤه الكلامية، ١٨٢-١٨٣، دار السلام، القاهرة ط ١، ١٩٩٨

(٤) الرازي، المطالب العالية ج ١ ص ١٢١

(٥) الاستدلال عليه بالجمع بين طريقي الإمكان والحدوث في الذات والصفات<sup>(٦)</sup>.

فإن قيل إن هذه الطرق جميعها يجمعها مسلكان اثنان فحسب: هما الإمكان والحدوث. قلت: لكن الاختصار على هذين المسلكين يفوت البحث في جزئيات ومهمة أساسية لا سيما فيما يتعلق بطريقة (إمكان الصفات)، وسيبرهن الباحث ذلك. أما المسألة التي أحدثت للباحث إشكالاً وهي أنني وإن لم أجد هذه التقسيمات في كتب الأوائل كالباقلائي، الجويني، ومع تركيز مصنفاتهم على دليل الحدوث، فإنني لم أعدم وجود دليل الإمكان في طيات كلامهم لا سيما إمكان الصفات وموطن الإشكال هو أن المتداول المشهور في الكتب الكلامية هو أن دليل الإمكان<sup>(٧)</sup> من أبرز أدلة الفلاسفة - ابن سينا، الفارابي<sup>(٨)</sup> على وجود الله، أما دليل الحدوث فهو خاص بالمتكلمين<sup>(٩)</sup> فلما وجدت في كتب المتقدمين من الأشاعرة ما يدل على استدلالهم بدليل الإمكان توقفت وتريثت، وقدمت رجلاً وأخرت أخرى لتقرير ذلك، إلى أن أسعفني الوقوف على نص لابن تيمية - رحمة الله- يشير فيه إلى أن ابن سينا وأمثاله قد أخذوا طريقة الوجود، والوجوب، والإمكان، وسرقوها من طريق المتكلمين<sup>(١٠)</sup>، فعلمت أن لدليل الإمكان مكاناً عند المتكلمين الأوائل والله أعلم. وعليه فسنتناول تلك الطرق بناء على هذا التقسيم<sup>(١١)</sup>

(١) هذه المسالك الأربعة استدلت في ذكرها الرازي والإيجي، وما زاد عليها فقد ذكره الرازي في الأربعين، انظر الرازي، معالم أصول الدين، تحقيق أحمد السقا، ص ٣٤-٣٥، المطالب العالية في العلم الإلهي ج ١ / ١٠٢-١٣٤ الأربعين في أصول الدين ص ٧١ المباحث المشرقية، ج ٢ / ٤٥٠ مكتبة بيدار - قم، ط ٢، الإيجي، المواقف ج ١ / ٨-٧.

(٢) انظر الرازي، الأربعين، ص ٧١.

(٣) وهذا الدليل يسمى عند الفلاسفة بدليل الوجود / انظر الزركان، محمد بن صالح، فخر الدين الرازي وآؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، ١٩٦٣، بيروت. ص ١٨٨.

(٤) وإنما نخص الفارابي وابن سينا لأن هناك غيرهم من الفلاسفة من انتهج طرقاً أخرى للتدليل على وجود الله / انظر الزركان وآؤه الكلامية ص ١٧٥.

(٥) انظر الشافعي، حسن الأمدي وآؤه الكلامية، ص ١٧٦-١٧٧، السلمي عبد الرحيم، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، ص ١٨٦، الزركان، الرازي وآؤه الكلامية، ص ١٨٨-١٨٩، الأحمدي، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله، ج ١ / ٢٥٥.

(٦) انظر ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ج ١ ص ٣٤٧.

(٧) أي بصورته المذكورة عند المتأخرين: حدوث النوات، حدوث الصفات، إمكان الصفات.

ثم سنذكر الطرق الأخرى التي ترجمت عند علماء المذهب فيما بعد وبخاصة الإمام الرازي - رحمه الله -.

الدليل الأول: دليل الحدوث (الذوات)، هذا الدليل نجده متوافراً بكثرة في كتب الأشاعرة - متقدمين ومتأخرين - على حد سواء، صورة الدليل: أن الأجسام محدثة، وكل محدث فله محدث والعلم به ضروري<sup>(١)</sup>. - أي بأن لكل محدث محدث - فجميع الأجسام لها محدث، وذلك المحدث يمتنع أن يكون جسماً أو جسمانياً، وإلا لزم كونه محدثاً لنفسه، وهو محال، فإن قيل لم لا يجوز أن يكون محدث الأجسام ممكناً لذاته قالوا: لأنه سيقال بعد ذلك: فمن الذي رفع وجود على عدمه، فيلزم حينئذ الدور أو التسلسل<sup>(٢)</sup>. يقول الباقلاني: " ولا بدّ لهذا العالم المحدث المصور من محدث مصور، والدليل على ذلك أن الكتابة لا بدّ لها من كاتب، ولا بدّ للصورة من مصور، وللبناء من بان، وأنا لا أشك في جهل من أخبرنا بكتابة حصلت لا من كاتب"<sup>(٣)</sup>.

وصياغة لا من صائغ، وحياسة لا من ناسج، فوجب أن تكون صور العالم وحركات الفلك متعلقة بصانع صنعها"<sup>(٤)</sup>.

ونلاحظ أن هذا الدليل مبني على أصول ثلاثة هي:

أ- إثبات حدوث العالم.

ب- كل حادث لا بد له من محدث.

ج- النتيجة وهي أن المحدث هو الله وليس غيره.

أما الأصل الأول وهو حدوث العالم فهو ينبني على أصول لا بد من إثباتها حتى يتحقق هذا الأصل، وهذه الأصول هي: إثبات الأعراض، وإثبات أنها حادثة وإثبات استحالة تعري الجواهر عنها - أي الأعراض -، ثم إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فإذا ثبتت هذه الأصول ترتب عليها أن الجواهر لا تسبق الحوادث وما لا يسبق الحادث حادث<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو عند المعتزلة استدلال / انظر الإيجي: المواقف، ج ٣ ص ١٢ الرازي، المطالب العالية، ج ١ ص ١٢١.

(٢) انظر في تقرير دليل حدوث الذوات: الرازي معالم أصول الدين، ص ٣٤-٣٥، المطالب العالية، ١/ ١١٧-١٢٠، الإيجي، المواقف ج ٣ ص ١٣، ١٢، الرازي الأربعين ص ٨٥.

(٣) وكأنه يرى هذا الحدث ضرورياً.

(٤) الباقلاني، التمهيد، تحقيق يوسف مكارثي ص ٢٣، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٥٧م، وانظر الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ص ٣٠-٣١، مؤسسة الخانجي، ط ٢، ١٩٦٣،

(٥) انظر الجويني، الإرشاد ص ١٧-١٨، الشهرستاني نهاية الإقدام ص ١٢.



ولا بد أن ينتبه القارئ ونحن نتحدث عن حدوث العالم عند المتكلمين، أن يدرك أن العالم عندهم مكون من جواهر وأعراض<sup>(١)</sup>؛ ولذا فإننا نجد أن المتكلمين أفردوا لهذين المفهومين مساحة واسعة من النقاش لإثبات حدوثهما، فلا عجب إذن أن نجد الجويني – رحمه الله - ينقل الإجماع على إثبات الجوهر الفرد<sup>(٢)</sup>.

وسنشرع - باختصار - في بيان ما قرره المتكلمون لإثبات كل أصل من هذه الأصول :  
أولاً: إثبات الأعراض " الدليل على إثبات الأعراض " أنا إذا رأينا جوهرًا ساكنًا ثم رأيناه متحركًا مختصًا بالجهة التي انتقل إليها مفارقًا للتي انتقل عنها فعلى اضطرار نعلم أن اختصاصه بجهته من الممكنات وليس من الواجبات إذ لا يستحيل تقدير بقاء الجوهر في الجهة الأولى، والحكم الجائز ثبوته والجائز انتفاؤه ، إذا تخصص بالثبوت بدلاً عن الانتفاء المجوز، افتقر إلى مقتضى يقتضي له الاختصاص بالثبوت وذلك معلوم أيضاً على البديهة<sup>(٣)</sup>. ثم يقرر الجويني<sup>(٤)</sup> أن هذا الذي خص الجوهر : المقتضي: بجهة، إما أن يكون هو الجوهر نفسه، ولو كان كذلك لاختص بهذه الجهة ولاستحال عليه أن يزول أو ينتقل إلى غيرها.

ولما لم يكن الأمر كذلك، جزمنا أن هذا (المقتضي) شيء زائد على الجوهر وهذا الزائد يستحيل أن يكون عدماً، (لأنه وجد)، ولا يمكن أن يكون هذا المقتضي<sup>(٥)</sup> مثل الجوهر لأن مثل الجوهر جوهر وعليه فلا يكون أحد الجوهرين أولى بأن يكون مقتضياً من الثاني.  
وحيث ثبت أن هذا المقتضي زائد على الجوهر وتبين أنه خلافه، فإما أن يكون هذا الزائد فاعلاً مختاراً أو معنى موجبا ، فإذا قلنا إنه معنى موجبا تعيّن قيامه بهذا الجوهر (وهذا هو العرض). يقول الجويني: " فخرج من مضمون ذلك : ثبوت الأعراض وهو من أهم الأغراض في إثبات حدث العالم"<sup>(٦)</sup>.

وبأسلوب أكثر يسراً واختصاراً، يقول الجويني في لمع الأدلة: "الدليل على ثبوت الأعراض أن العاقل إذا رأى جوهرًا ساكنًا ثم رآه متحركًا فقد أدرك التفرقة الضرورية بين هاتين

(١) يقول الجويني : " فإن قيل : ما العالم ولم سمي العالم : عالماً ؟ قلنا : العالم – عند سلف الأمة – عبارة عن كل موجود سوى الله – سبحانه تعالى - ، وعند خلف الأمة عبارة عن الجواهر والأعراض " لمع الجويني الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، ص ٧٦، تحقيق فوقية حسين ، الدار المصرية للتأليف ط ١٩٦٥.

(٢) الجويني الشامل ص ٣٦.

(٣) الجويني الإرشاد ص ١٨.

(٤) سأقرر باقي هذا الدليل بأسلوب بسيط من باب تيسير فهمه.

(٥) وهذا المقتضي (هو العرض) المراد إثباته.

(٦) الجويني الإرشاد ص ١٩.

الحالتين: وتلك التفرقة لا تخلو إما أن ترجع إلى ذات الجوهر أو إلى معنى زائد على الجوهر استحال أن يقال: ترجع التفرقة إلى ذات الجوهر لأن الجوهر في الحالتين متحد والشئ لا يخالف نفسه فلا يقع الافتراق إلا بين ذاتين فصَحَّ ووضح بذلك أن التفرقة راجعة إلى معنى زائد على الجوهر وذلك هو العرض الذي ادّعيناه<sup>(١)</sup>.

أما الأصل الثاني وهو حدوث الأعراض فدليله: " ما هي عليه من التنافي والتضاد فلو كانت قديمة كلها لكانت لم تزل موجودة ولا تزال كذلك ولو وجب متى كانت الحركة في الجسم أن يكون السكون فيه وذلك يوجب كونه متحركاً في حال سكونه، وميناً في حال حياته. وفي بطلان ذلك دليل على طروء السكون بعد أن لم يكن، وبطلان الحركة عند مجيء السكون، والطارئ بعد عدمه، والمعدوم بعد وجوده، محدث باتفاق؛ لأن القديم لا يحدث، ولا يعدم، لا يبطل<sup>(٢)</sup>.

وأما الأصل الثالث: وهو استحالة تعري الجواهر عن الأعراض ودليله<sup>(٣)</sup>: أن هذه الجواهر تشغل أحياء<sup>(٤)</sup>، والجواهر الشاغلة للأحياء، لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة، وذلك يقضي باستحالة خلوه عن الاجتماع أو الافتراق، وكذلك يستحيل تعري الأجرام عن الإلتصاف بالتحرك والسكون، والزوال والانتقال<sup>(٥)</sup>. ولا شك أن هذه المعاني: الأعراض الطارئة على الجوهر كالسكون، والحركة، والاجتماع، والافتراق، والألوان، وغيرها لا بدّ أن تحل في العرض، فدلّ ذلك على أنه أي الجوهر لا يخلو منها، وبذلك توصّلوا إلى أنّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. والدليل على استحالة حوادث لا أول لها، وأن حقيقة الحادث: ماله أول، وإن كان حقيقة كل حادث أن يكون له وأول فبان كثرة الحوادث لا تخرج عن حقيقتها فيكون لكل أول<sup>(٦)</sup>. وبعد إثبات حدوث هذا العالم بمكوناته (الجواهر، والأعراض)، تبقى المسألة الأصل في هذا الباب: أن كل حادث لا بدّ له من محدث. هذه المسألة من أهم مسائل الباب

(١) الجويني لمع الأدلة ص ٧٨.

(٢) الباقلاني، الإنصاف ص ١٧ وانظر في تقرير دليل حدوث العرض: الجويني، الإرشاد ص ٢٠ - ٢١، ولمع الأدلة ص ٧٩.

(٣) لا شك أن الأشاعرة حريصون على إثبات هذا الأصل لوجود من ينفيه كالملاحدة وأفراد من المعتزلة/ انظر الإرشاد ص ٢٣.

(٤) جمع حيز.

(٥) انظر الجويني، اللمع ص ٧٩، الإرشاد ص ٢٣، الباقلاني في، الإنصاف ص ١٧ - ١٨.

(٦) الجويني، لمع الأدلة ص ٨٠، وانظر في الدليل على استحالة حوادث لا أول لها الإرشاد، ص ٢٥ - ٢٦ التفتازاني، شرح المقاصد ج ٢ / ١١٤ - ١٢١، فقد ساق سبعة أوجه على بطلان تسلسل الحوادث.

وقد وجدت المتكلمين على اتجاهين في إثباتها، فيرى بعضهم أن إثبات هذا الأصل يكون بالضرورة والفطرة، ومن هؤلاء الإمام الغزالي، ومن بعده الرازي، ووجدت هذا الرأي في كلام الجويني في كتابة الإرشاد<sup>(١)</sup>.

يقول الرازي: "الاستدلال بحدوث الذوات على وجود واجب الوجود، فنقول الأجسام محدثة وكل محدث فله محدث والعلم به ضروري كما بيّناه"<sup>(٢)</sup>.

ويقول الجويني: "قضت العقول ببدايتها بافتقاره إلى مخصص خصصه بالوقوع، وذلك أرشدكم الله مستبين على الضرورة ولا حاجة فيه إلى سبر العبر والتمسك بسبيل النظر"<sup>(٣)</sup>.

وأما الفريق الآخر متمثلاً بالباقلاني والبغدادي وغيرهما<sup>(٤)</sup>، فسيتدلون لهذا الأصل بأدلة نظرية، وأبرز هذه الأدلة ما سماه بعض الباحثين<sup>(٥)</sup> بدليل التخصيص والتعيين، ويقوم هذا الدليل على نظرية جواز الوجود؛ فالحادث جائز الوجود؛ إذا يجوز تقدير وجود بدلاً عن عدمه، ويجوز تقدير عدمه بدلاً عن وجوده، فلما اختص بالوجود الممكن بدلاً عن العدم الجائز، افتقر إلى مخصص وهو الصانع - سبحانه وتعالى-<sup>(٦)</sup>.

يقول الباقلاني: "وأن يعلم أن للعالم محدثاً أحدثه، والدليل على ذلك وجود الحوادث متقدمة ومتأخرة مع صحة تأخر المتقدم وتقدم المتأخر، ولا يجوز أن يكون ما تقدم منها وتأخر متقدماً ومتأخراً لنفسه؛ لأنه ليس التقدّم بصحة تقدمه أولى من التأخر بصحة تأخره، فوجب أن يدل على فاعل فعله وصرفه في الوجود على إرادته وجعله مقصوداً على مشيئته"<sup>(٧)</sup>.

بل نجد الإيجي في المواقف يستدل على دليل الحدوث بقصة سيدنا إبراهيم - عليه السلام -، ويعتبر هذا الدليل هو طريقة الخليل - عليه السلام -، حيث قال: لا أحب الأفلين<sup>(٨)</sup>. ومراده: أن الخليل

(١) وإنما خصص هذا الرأي بكتاب الإرشاد، لأنه في كتاب اللع ذهب إلى ذلك كما سيأتي

(٢) الرازي، معالم أصول الدين، ص ٣٤ .

(٣) الجويني، الإرشاد، ص ٢٨ .

(٤) الجويني في كتابه اللع ناقلاً لا مقرأً، يقول السنوسي: وقد اختلفت أئمتنا بعد العلم بحدوث العالم هل العلم بمحدثه ضروري لا يفتقر إلى نظر، أو نظري، فذهب الغزالي إلى الأول.... وذهب إمام الحرمين وجماعة إلى الثاني، أنه نظري. السنوسي، الوسطى وشرحها، ص ١١٣، قلت: ونسبة هذا القول للجويني على إطلاقه فيه نظر؛ لأنه في الإرشاد قد صرح بأنه ضروري فطري والله أعلم.

(٥) انظر السلمي، عبد الرحيم، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ص ٩٨

(٦) الجويني، لمع الأدلة، ص ٨٠ - ٨١.

(٧) الباقلاني، الإنصاف، ص ١٨، وانظر البغدادي، أصول الدين، ص ٨٩.

استدل على حدوث هذه الكواكب، وأنها غابت ثم وجدت على وجود الله. والحق أنّ مثل هذا الاستدلال فيه أخذ وردّ، وسيغض الباحث الطرف عن ذلك، مكتفياً بعرض دليل المتكلمين.<sup>(١)</sup>

وقد ذكر الرازي في الأربعين طريقين آخرين، قد تلحق الأولى منهما بدليل التخصيص والتعيين، وسيقتصر الباحث على ذكر الدليلين كما أوردهما الرازي - رحمه الله -:

الأول: إن كل محدث فهو جائز الوجود لذاته، وكل ما كان جائز الوجود لذاته، فهو مفتقر إلى المؤثر، وإنما قلنا إن كل ما كان محدثاً، فهو جائز الوجود لذاته؛ وذلك لأن كل ما كان محدثاً، فقد كان قبل وجوده معدوماً، ولو تكن ماهيته قابلة للعدم، لما كان معدوماً.

الطريق الثاني: أن نقول: الأجسام محدثة وكل محدث فهو محتاج إلى محدث، من غير تعرض لكون ذلك المحدث جائزاً أو واجباً، وأكثر مشايخ المتكلمين كانوا معوليين على هذه الطريق<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الرازي أن للقائلين بهذه الطريقة طريقان: منهم من ذهب إلى أن العلم باحتياج المحدث إلى مؤثر علم ضروري، ومنهم من ذهب إلى أنها مقدمة استدلالية<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثاني عند الأشاعرة على وجود الله: الاستدلال على وجوده بإمكان الذوات، لم أجد الدليل عند الأوائل كالباقلائي، الجويني بهذا الاسم، إلا أنني لم أعدم وجود دليل الإمكان، وبخاصة إمكان الذوات - والباحث إنما يركز على مسألة ورود دليل على الإمكان في كلام الأوائل - ؛ لأننا في كلام الرازي - كما سبق نقله - ما نفهم منه أن المتكلمين الأوائل قد اقتصروا على دليل الحدوث<sup>(٤)</sup>.

ونجد الرازي - رحمه الله - في المطالب العالية ينقل بوضوح: أن مذهب المتكلمين في تقرير طريقة الحدوث لا يحتاج فيه إلى ضم طريقة الإمكان<sup>(٥)</sup>.

في حين نجد الإيجي يكتفي بنقل هذه الوجوه من غير ترجيح بينها، ومن غير نسبة أحد منها للمتكلمين، فيقول الجرجاني شارحاً لكلام الإيجي: "المسلك الأول: للمتكلمين؛ قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض، وقد يستدل على إثبات الصانع (بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه)، بناء على أن علة المحاجة عندهم إما الحدوث وحده، أو بالإمكان مع الحدوث شرطاً أو شرطاً<sup>(٦)</sup>".

(١) (الإيجي، المواقف، ج ٣/ ١٢ ، وانظر السنوسي، العقيدة الوسطى وشرحها، ص ١٠٩)

(٢) (الرازي، الأربعين، ص ٨٥ .

(٣) (المصدر السابق، ص ٨٨ .

(٤) (المصدر السابق، ص ٨٨ .

(٥) (انظر الرازي، المطالب العالية، ج ١/ ١٢١.

(٦) (الإيجي، المواقف، شرح الجرجاني ١٢/٣ . وشرطاً: أي قسماً في الدليل لا شرطاً لصحته.

يبقى قبل الانتقال إلى تقرير هذا الدليل أن نشير إلى جزئية مهمة جديرة بالبحث، وفي دليل عدول الرازي عن دليل الحدوث إلى دليل الإمكان؛ حيث إننا نجد عند الرازي صراحة، لا يقول على دليل الإمكان بل يصّر في أن علة الحاجة إلى المؤثر الإمكان لا الحدوث<sup>(١)</sup>. والباحث يميل إلى أن عند الرازي من الأسباب المتعلقة بأصل هذه المسألة ما يبرر له العدول عن هذا الدليل ولذا سيفرد هذه الجزئية بالبحث. نرجع إلى دليل إمكان الذوات وصورته عند المتكلمين: "أن الحقائق والماهيات موجودة، وكل موجود: فإما أن تكون حقيقته قابلة للعدم، أو لا تكون كذلك، فإن لم تقبل حقيقته العدم لما هي هي<sup>(٢)</sup> كان ذلك الموجود هو واجب الوجود لذاته، وهو المطلوب. فإن كانت حقيقته قابلة للعدم فنقول: كل موجود تكون حقيقته قابلة للعدم، فإنه تكون نسبة حقيقته إلى الوجود و العدم على السوية، وكل ما كان كذلك لم يكن وجوده راجحاً على عدمه، إلا لمرجح وذلك المرجح لا بد وأن يكون موجوداً، ثم ذلك المرجح إن كان ممكناً عاد الكلام فيه – أي عادت العلة نفسها وهي: احتياج هذا الممكن إلا من يرجحه - ويلزم إما الدور وإما التسلسل وهما محالان، فلا بد من الانتهاء إلى واجب الوجود لذاته<sup>(٣)</sup>. ونلاحظ أن هذا الدليل مبني عدة مقدمات، منها:

أ- أن الممكن يحتاج إلى سبب

ب- أن ذلك السبب يجب أن يكون أمراً وجودياً.

ت- أنه يستحيل الدور وكذا التسلسل<sup>(٤)</sup>

وننبه في هذا المقام أن هذه الطريقة: أعني طريقة إمكان الذوات ليشبه - إلى حد كبير- دليل الوجود الذي قرره الفارابي، وابن سينا، حتى إن الرازي نفسه أشار في كتابه (نهاية العقول)، إلى أن دليل إمكان الأجسام على وجود الصانع هو عمدة الفلاسفة<sup>(٥)</sup> بل نجد د. الزركان يصرح بأننا: "لو قرأنا عيون المسائل للفارابي، والإشارات والتنبيهات والنجاة لابن سينا، لرأينا أن ما يتحدث عنه الرازي هنا هو نفس الدليل الذي ارتضاه هذان الفيلسوفان. بل إن عبارة الرازي في الأربعين تكاد تكون هي عبارة ابن سينا في النجاة"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ٨٠.

(٢) أي لذاتها

(٣) (الرازي، الأربعين، ص ٧١-٧٢. وانظر في تقرير هذا الدليل: الإيجي، المواقف، ج ٣/ ١٢، الرازي، معالم أصول الدين، ص ٣٤، المطالب العالية، ج ١/ ٣٥، المباحث المشرقية، ج ٢/ ٤٤٨.

(٤) انظر الرازي، المباحث المشرقية، ج ٢/ ٤٤٨، المطالب العالية، ج ١/ ٣٥.

(٥) (الرازي، نهاية العقول، ٩٣/١ ب (مخطوط)، نقلا عن كتاب الرازي وآراؤه الكلامية للزركان، ص ١٨٨.

(٦) (الزركان، الرازي وآراؤه الكلامية، ص ١٨٩.

إلا انه كان دقيقاً - رحمه الله - لما نبّه إلى الفرق الدقيق بين استدلال الرازي بدليل إمكان الذات وبين دليل الوجود الذي اعتمده ابن سينا، والفارابي؛ حيث إننا نجد الفيلسوفين يستدلان بهذا الدليل دون النظر إلى الموجودات الحسية فهم يعتمدون اعتماداً كلياً على النظر إلى نفس الوجود، دون النظر إلى المخلوقات أو شيئاً من المحسوسات في حين نجد الإمام الرازي يأخذ باعتباره هذه الموجودات (المخلوقة)، بل ويعتبر ادّعاء ابن سينا أي في عدم اعتباره لشيء من الموجودات باطل لا يمكننا تقرير هذا الدليل دون اعتبار الموجودات الحادثة<sup>(١)</sup>.

الدليل الثالث: عند الأشاعرة على وجود الله : إمكان الصفات:

وماهية هذا الدليل : "أن نقول: الأجسام متساوية في الماهية والحقيقة، ومتى كان الأمر كذلك كان كل صفة اتصف بها جسم أمكن إتيانها سائر الأجسام بها، ومتى كان الأمر كذلك افتقر كل واحد من الأجسام في إتيانها بصفته المخصوصة إلى مخصص ومرجح"<sup>(٢)</sup>، حتى إن الإيجي يذهب إلى أن موسى عليه السلام استدل بهذا الدليل وذلك في قول الله عز وجل: (رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) (طه: ٥٠) أي أعطى صورته الخاصة وشكله المعين المطابقين للحكمة والمنفعة المنوطه به<sup>(٣)</sup>.

وهذا الدليل يبني على المقدمات التالية:

أولاً: أن الأجسام متساوية في تمام الماهية (حيث إن جميعها مكون من جواهر فردة).

ثانياً: أن الأجسام لما كانت متماثلة في ذواتها وحقائقها، وجب أن يصح على كل واحد منها ما صحّ على الآخر.

ثالثاً: أن كل جسم يوجد ، فلا بدّ له من حيز معين ولا بدّ له من شكل معين<sup>(٤)</sup>، وقبل الانتقال إلى الحديث عن نظرية تماثل الأجسام التي يقوم عليه الدليل السابق نذكر أن هذا الدليل الإمكانى - إن صح التعبير - هو الذي وجده الباحث في كلام المتقدمين، وعلى رأسهم الإمام الباقلاني - رحمه الله -، فقد بيّن - رحمه الله - أن من الأدلة على إثبات الصانع: علمنا بتقدم بعض الحوادث على بعض، وتأخر بعضها عن بعض، مع العلم بتجانسها، - يقصد تماثل الأجسام -، ولا يجوز أن يكون المتقدم منها متقدماً، لنفسه وجنسه؛ لأنه لو تقدم لنفسه لوجب تقدم كل ما هو من جنسه، ثم

(١) انظر الزركان، الرازي وآراؤه الكلامية، ص ١٩٠، وانظر في تقرير هذا الدليل عند الفلاسفة الشافعي، الأمدي وآراؤه الكلامية، ص ١٧٧.

(٢) الرازي، الأربعين، ص ٨٣، وانظر معالم اصول الدين، ص ٣٥، المطالب العالية، ج ١ ص ١٠٢، الإيجي، المواقف، ج ٣ ص ١٣.

(٣) الإيجي، المواقف، ج ٣ ص ١٣.

(٤) انظر الرازي، الأربعين، ص ٨٣-٨٥.

يستدل - رحمه الله - بصحة قبول كل جسم من أجسام العالم لغير ما حصل عليه من التركيب أو الشكل الذي هو عليه، فالمربع يصح أن يكون دائرة والدائرة تصح أن تكون مربعاً، بل وانتقال كل جسم عن شكله إلى غيره من الأشكال؛ فلا يجوز أن يكون ما اختص منها بشكل معين إنما اختص به لذاته ونفسه أي أنه لشيء في ذاته، اختص بهذا الشكل- الدائري مثلاً - دون باقي الأشكال؛ لأن ذلك لو كان كذلك لوجب قبوله لكل شكل يصح قبوله له في وقت واحد<sup>(١)</sup>، بمعنى أنه يصح أن يكون هذا الشكل مربعاً، ومثلثاً، ودائرة، فإذا كان اختصاصه بهذه الأشياء لذاته ونفسه، دون مخصص خصه بأحدها فإنه يلزم أن تقع أن هذه الأشكال المتضادة كلها في وقت واحد، وهذا باطل<sup>(٢)</sup>. وقد كان للجويني في الشامل كلام قريب من ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد يقال: فما بالناسد الرازي في المطالب العالية قبل أن يشرع في بيان دليل وجود الله عن طريق إمكان الصفات يقول: أعلم أن مدار هذا الدليل على إثبات أن الأجسام متساوية في تمام ماهيتها وهذا المطلوب مطلوب صعب الإلزام<sup>(٤)</sup>.

وفي الحقيقة إن الذي يدرك ما أدركه الرازي ربما يوافقه على ما ذهب إليه، فالفخر - رحمه الله - قد وقف على ماهية هذه النظرية: أعني تماثل الأجسام، وكان له إزاءها أقوال عدة<sup>(٥)</sup>. ولذا أجدني مضطراً إلى بيان شيء من الخلاف الحاصل حول هذه النظرية، مما يجعلنا نبرر للرازي وصفه لثبوت هذا الدليل بأنه مطلوب صعب الإلزام. فالرازي نفسه قد اختلفت آراؤه في هذه المسألة باختلاف مصنفاته؛ ففي المباحث المشرقية وشرح الإشارات نجده ناقداً لهذا النظرية غير مسلم بها، وانتهى فيها بقوله: "فثبت أن لا طريق إلى الجزم بكون الأجسام مشتركة في الجسمية"<sup>(٦)</sup>. أما محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فقد عرض الرازي أدلة القائلين بالتماثل ثم أعقب كل واحد من هذه الحجج بالنقل، ولم يأت بعد هذه الانتقادات بحجج أخرى بل اكتفى بأدلة المتكلمين<sup>(٧)</sup>. أما

(١) الباقلاني، التمهيد، ص ٢٤.

(٢) انظر، الباقلاني، التمهيد، ص ٢٣-٢٤.

(٣) انظر الجويني، الشامل، ص ١١٦.

(٤) الرازي، المطالب العالية، ج ١/ ١٠٢.

(٥) إن المتنوع لأقوال الرازي - رحمه الله - من خلال كتبه ليذكر مدى عمق الاجتهاد والتخلص من التبعية والتقليد الذي كان يتمتع به الرجل، ولا أدل على ذلك مناقشة ونقده لبعض الأصول التي قد تعد من المسلمات الكلامية كالجوهر الفرد، ودليل الحدوث، وتماثل الأجسام وغير ذلك، بل ربما يثبت المسألة ثم ينقضها في موطن آخر ثم يتوقف في ثالث، ومن أراد الوقوف على ما ذكرت فليراجع في ذلك بحث الدكتور الزركان - رحمه الله - فإنه فريد في بابيه.

(٦) المباحث المشرقية، ج ٢/ ٤٧-٤٨.

(٧) انظر الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ١٣١-١٣٢.

في باقي كتب الرازي، كالمطالب العالية، وأساس التقديس، والمعالم، فإنه أثبت تماثل الأجسام وذلك في معرض استدلاله على أن الله ليس بجسم<sup>(١)</sup>. وكذلك نجد الأمدي مشككاً بهذه معترضاً على أبرز مقدماتها، كقوله: "فإن قلتم: دليل التماثل اشتراك جميع الجواهر في صفات نفس الجواهر: وهي التحيز وقبول الأعراض والقيام بنفسه، فنقول: وما المانع من كون الجواهر مختلفة بذواتها وإن اشتركت فيما ذكرتموه من الصفات، فإنه لا مانع من اشتراك المختلفات في عوارض عامة لها<sup>(٢)</sup>. أما الإيجي، فنجد صراحة يرفض القول بنظرية تماثل الأجسام ويقر أن الجواهر قائمة بذواتها<sup>(٣)</sup>

، ويستدل الجرجاني على قوله: بأنه يجوز أن تكون تلك الصفات<sup>(٤)</sup> أعراضاً عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة<sup>(٥)</sup>. فإذا علم هذا الخلاف العالي بين أرباب المذهب حول هذه النظرية، فلا عجب أن يصف الرازي إثبات هذا الدليل بالمطلوب الصعب، ومن المناسب في هذا المقام أن نبحت سبب تقديم الرازي لدليل الإمكان الذي اشتهر به الفلاسفة على دليل الحدوث، ومع ذلك طفحت الكتب الكلامية - متقدمين ومتأخرين - بذكره، والتعويل عليه، ومع ذلك نجد الرازي وبوضوح: يعتبر علة الحاجة إلى المؤثر هي الإمكان لا الحدوث<sup>(٦)</sup>. والمدقق في تقرير الرازي لهذه الأدلة - لا سيما في كتابه المطالب والمباحث المشرقية - يجد ميل الفخر لدليل الإمكان، ولا عجب، إذا علم أن دليل الحدوث قائم على الجوهر الفرد، والذي طالما تردد الرازي في إثباته ونفيه، ففي المباحث المشرقية نجد الرازي ينكره في عدة مواطن<sup>(٧)</sup>، وفي قول آخر نجده يتوقف في إثباته أو نفيه وينسب للجويني: أن هذه المسألة من محارات العقول<sup>(٨)</sup>، والقول الثالث: هو إثبات الجوهر الفرد<sup>(٩)</sup>، فلا شك أن نظرية يدور حولها كل هذا الخلاف لجدير بمثل الفخر - رحمه الله - أن يضعف الدليل القائم عليها تبعاً لموقفه ورؤيته للأصل الذي يقوم عليه هذا الدليل والله أعلم.

(١) انظر الرازي، المطالب العالية، ج ٦/ص ١١٧-١١٨، معالم في أصول الدين، ص ٢٥.

(٢) الأمدي، أباكار الأفكار، ٤٧٠/٢.

(٣) انظر الإيجي، المواقف، ج ٢/٣٢٣-٣٢٥.

(٤) أي صفات النفس هي: التحيز وقبول العرض، والقيام بالنفس/ انظر الأمدي، أباكار الأفكار، ج ٢/٣٥٥، والجرجاني، في شرحه على المواقف، ج ٢/٣٢٥.

(٥) الإيجي، المواقف، بشرح الجرجاني، ج ٢/٣٢٥.

(٦) انظر الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ٨٠.

(٧) انظر الرازي، المباحث المشرقية، ح ١/٤١٨.

(٨) انظر الرازي، نهاية العقول (مخطوط) نقلاً عن الرازي وآراءه الكلامية، ص ٤٢٦.

(٩) انظر الرازي، معالم أصول الدين ص ١٩، ١٨.



الدليل الرابع عند الأشاعرة على وجود الله:

الاستدلال بحدوث الصفات، وفي الحقيقة أن الباحث لم يجد في كلام المتقدمين- باستثناء الأشعري - ذكراً أو تناولاً لهذا الدليل، وإنما نجد العناية والاهتمام بهذا الدليل عند المتأخرين وفي مقدمتهم الإمام الرازي، وفي الحقيقة أن الباحث أطل النظر في هذا الدليل وشرح المتأخرين له، وذلك لأمر، منها: أن هذا الدليل لقي ثناءً وقبولاً عند جلّ العلماء الذين ذكروه، كالرازي، والآمدي، وابن تيمية، وابن رشد<sup>(١)</sup>، بل ونجد هذا الدليل عند التأمل في كلام الأشعري - رحم الله الجميع - . وكذلك فإن هذا الدليل قد اتفق أنه الدليل الذي أفاض القرآن في ذكره وتكراره<sup>(٢)</sup>، وهذه وحدها تكفي أن تكون أصلاً موحداً للآراء طالما اختلفت وتناقضت وهذا الذي دعا الباحث ليعيد النظر مرة أخرى في كلام الأشعري، وكلام ابن تيمية لأنهما يتفقان مع هذا الدليل؛ فباستحضار كلامهم يمكننا أن نقف على نقاط الاتفاق أو الاختلاف إن وجدت.

وسأشرع بعون الله تعالى في بيان ماهية هذا الدليل كما قرره المتأخرون وعلى رأسهم الرازي<sup>(٣)</sup>، ثم ننبيه إلى بعض الجزئيات الفارقة بين من استدلوا بهذا الدليل. الاستدلال بحدوث الصفات هي محصورة كما يقول الرازي في دلائل الآفاق والأنفس، كما قال تعالى: (سُئِرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ) (فصلت: ٥٣)، وتقرير هذا الدليل: أن يقال النطفة جسم متشابه الأجزاء في الصورة والشكل: أي أن الناظر إلى النطفة يراها متشابهة من جميع جوانبها (صورة وشكل) فإما أن تكون هذه الأجزاء متشابهة الأجزاء<sup>(٤)</sup> على الحقيقة أو ليس كذلك والرازي- رحمه الله- في تقريره لهذا الدليل ينقل كلاماً عجيباً عن الأطباء في توصيف هذه النطفة، إذ يقولون " إنه عند استيلاء حرارة الشهوة على البدن ، يحصل ذوبان لجملة الأعضاء، فيعضها - أي بعض هذه النطفة ينفصل من ذوبان العظم، وبعضها من ذوبان اللحم، وبعضها من ذوبان العين، وبعضها من ذوبان القلب فهو إن كان متشابه الحقيقة والصورة في الحس إلا أنه مختلف الطبيعة في الحقيقة، فالعظم يتولد مما ذاب من العظم والعصب يتولد مما ذاب من العصب وعلى هذا قياس جميع

( ١ ) وللدقة: فإننا نجد ثمة خلافات يمكننا أن نسميها منهجية بين استدلال الرازي والآمدي وبين ابن تيمية وابن رشد في كيفية الاستدلال بهذا الدليل وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في مبحث السلف إلا أننا نستطيع أن نعتبر هذا الدليل من الأدلة التي اجتمعت حولها الكلمة وأهميته تكمن في أن الدليل الذي جاء به القرآن العظيم.

( ٢ ) ذكر الآمدي في المآخذ: أن هذا الدليل تكرر في القرآن الكريم أكثر من ثمانين موضعاً، انظر المآخذ ل ١٥٠ ب نقلاً عن كتاب الآمدي وآراؤه الكلامية، ص ١٨٣.

( ٣ ) لأنه قد كان له العناية الكبرى بهذا الدليل.

( ٤ ) المقصود بالأجزاء في كلام الأشاعرة هنا أي الجزء الفرد لأنهم إنما قالوا بتمائل الأجسام؛ لأن الجسم على الحقيقة يتكون من أجزاء منفردة وهي متشابهة.

الأعضاء<sup>(١)</sup>. والرازي يريد أن يقول بتقريره هذا: أن هذه النطفة في الحقيقة إنما هي عبارة عن أجزاء مختلفة تتولد من كافة أعضاء الجسم، ثم تنمو هذه الأجزاء، فلولا أن هناك صانعاً حكيماً قادراً، لاحتمل أن يختلف مكان هذه الأجزاء كافة إذ إن "النطفة رطوبة رقيقة كما يعبر الرازي وما كان كذلك فإنه لا يحفظ ترتيب الأجزاء ولا نسبة بعضها إلى بعض، فالجزء الذي يحصل من ذوبان الرأس قد يصير أسفل، والجزء الذي يحصل من ذوبان القلب قد يصير فوق، وكان ينبغي أن لا يبقى ترتيب الأعضاء ووضعها على نسبة واحد في الأكثر، ولما كانت هذه الأجزاء بهذا النسق والترتيب علمنا أن الخلاف كل واحد من هذه الأعضاء وبقائها على ترتيبها بتخليق قادر حكيم"<sup>(٢)</sup> ويقصدون بدلائل الآفاق ما نشاهده من أحوال الأفلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن<sup>(٣)</sup> ويعنون بذلك تأمل المخلوقات السماوية والأرضية وعجائب صنعها والاستدلال من خلال إبداعها وإتقانها على وجود الله عز وجل.

وإذا انتقلنا إلى عرض الإيجي لهذا الدليل فنجد أنه كان أكثر اختصاراً أو إجمالاً من الرازي<sup>(٤)</sup> إذا أكتفى لبيان دليل الأنفس: بأنه ما تشاهد من انقلاب النطفة علقه، ثم مضغة ثم لحماً ودماً إذا لا بدّ لهذا الأمور الطارئة على النطفة من مؤثر صانع حكيم<sup>(٥)</sup>

### موقف متأخري الأشاعرة من هذا الدليل:

لقد حظي هذا الدليل من قبل المتأخرين بالقبول والرضا، فالرازي مثلاً يعتبر أن هذا النوع من الدلائل أوقع في القلوب وأكثر تأثيراً في العقول وأبعد عن جهات الشبهات<sup>(٦)</sup> بل نجد الأمدي يفضل هذا الدليل على دليل الوجود ودليل الممكن والواجب ودليل الجواهر والأعراض (المشهور عند المتكلمين)، ويرجح تفضيله لهذا الدليل لأسباب نفسية أكثر منها عقلية وكذا لأسباب شرعية منها أن هذا الدليل تكرر في القرآن الكريم في أكثر من ثمانين موضعاً<sup>(٧)</sup>.

(١) الرازي، الأربعين ص ٨٩

(٢) انظر الرازي، الأربعين ص ٨٩، وانظر في تقرير هذا الدليل: الرازي، معالم أصول الدين ص ٣٥، المطالب العالية ج ١/١٢٦ الأمدي، المأخذ، ل ١٥٥، نقلاً عن الأمدي وأراؤه الكلامية ص ١٨٣، الإيجي، المواقف ج ٢ ص ١٣، ١٢

(٣) انظر الرازي، الأربعين ص ٩٠، الإيجي المواقف ج ٢/١٣

(٤) مع التنبيه أن ما نقلناه من كلام الرازي على هذا الدليل إنما تعمدت إختياره من كتابه الأربعين إذ أنه في المطالب قد أطال النفس في تفصيل هذا الدليل مما يفوقه ما ذكره في الأربعين بصفحات..

(٥) الأيجي المواقف ج ٢/١٣

(٦) انظر الرازي، المطالب العالية ج ١/١٢٦

(٧) انظر الأمدي، المأخذ ل ١٥٥ بنقلاً عن كتاب الأمدي وأراؤه الكلامية ص ١٨٢-١٨٣

وقفة تأصيلية نقدية للأسباب التي دفعت الرازي لتقرير هذا الدليل وتقديمه وترجيحه وأن القرآن إنما جاء بهذه الأدلة لهذه الأسباب: سبق أن ذكرنا أن الرازي — رحمه الله — قد مال إلى هذا النوع من الدلائل واعتبرها أنها أوقع في القلوب وأكثر تأثيراً في العقول وأبعد عن الشبهات، وقد ذكر الرازي عدة أسباب لمقاله هذا ومنها:

إن في هذا النوع من الدلائل الحس والخيال ضدان العقل معاً وبهذا تزول الشبهات. والثاني أنها كثيرة متعاضدة<sup>(١)</sup> بسبب الكثرة والتوالي فتفيد القول والجزم. والثالث: أن الإنسان لا ينفك في شيء من أحواله عن مشاهدة شيء فيها أي في هذه المخلوقات من أدلة وبراهين على وجوده تعالى ومباشرة قسم من أقسامها، وكثرة الممارسة تفيد الملكة الراسخة<sup>(٢)</sup> ويؤكد الرازي أنه لهذه الوجوه وغيرها رجحت هذه الطريق على سائر الطرق، بل لهذه الأسباب أيضاً كان القرآن الكريم مليئاً بهذه الأدلة<sup>(٣)</sup>.

ثم صرح — رحمه الله — تصريحاً لا مزيد عليه، بأن طريقة القرآن عنده أقرب إلى الحق الصواب من الأدلة العقلية كلها، ثم يبين لنا الرازي أصلاً بالغ الأهمية في هذا الكتاب في هذا الباب، معللاً به مذهب إليه: وهو أن الأدلة العقلية أدلة دقيقة وبسبب ما فيها من الدقة انفتحت أبواب الشبهات وكثرت السؤالات، أما الأدلة التي جاء بها القرآن فحاصلها راجع إلى طريق واحد، وهو المنع من التعمق والاحتراز عن فتح باب القيل والقال<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطالب العالية: متعارضة، والسياق يفيد ما أثبتناه قطعاً. والله أعلم.

(٢) انظر الرازي، المطالب العالية ج ١/٢٦٦

(٣) المصدر السابق ١/٢٢٧

(٤) انظر الرازي، المطالب العالية ج ١/١٣٩

### تأصيل ونقد:

من خلال الأسباب التي ساقها الرازي لترجيح هذا الدليل، يمكننا أن نخرج بأصول مهمة تبلور لنا حقيقة الخلاف الحاصل في هذه المسألة<sup>(١)</sup>

ومن هذه الأصول:

أن الأدلة الحسية المشاهدة أكثر وقعاً في القلوب وأقل وروداً للشبهات من الأدلة العقلية، ومن طالع تقرير كلا الدليلين يدرك ذلك جيداً، ودونك أن تراجع أي مسألة من المسائل المسلمة عندك في أحد الكتب الكلامية المطولة<sup>(٢)</sup>

فستجد صفحات وصفحات طافحة بالأخذ والرد والنفي والإثبات وإقامة شبهة ونفي أخرى، وكأن ذلك بات صيغة لما يسمى بالأدلة العقلية.

وقد يقال: إن هذه الردود المطولة إنما كانت، بسبب الشبهات التي يثيرها الخصم، فما الضير وما العيب؟

يقول الباحث: لقد أدرك المحققون من أرباب الكلام أن المسألة التي غاصوا فيها وكثر حولها القيل والقال، هي واجب محتتم على كل مسلم أن يدركه ويعيه ولا ننسى أن الجزء الأول من هذا البحث هو أول واجب على المكلف، ونحن في هذا المبحث حديثنا عن طريق النظر وماهيته-عند من ذهب أنه أول واجب - فمن قال أن معرفة الله تتم بطريق الحدوث، فلا بد للمكلف أن يدرك جزئيات هذا الدليل كالجواهر والأعراض، والجوهر الفرد، ثم لابد له أن يعرف مقدمات هذا الدليل وكيفية الاستدلال بها<sup>(٣)</sup>.

فعلى فرض القول بأن أول واجب النظر، فإن هذه الأدلة العقلية التي ساقها المتكلمون بل وحتى الفلاسفة، وهي صعبة المنال سيما على عامة الناس، هذا إذا تجاوزنا بالطبع الخلاف الواقع بين المتكلمين أنفسهم في أي هذه الأدلة تقدم.

وبناءً على هذا التقرير نخلص إلى أصل ثانٍ في هذه المسألة: وهو أن عدم التعمق والاحتراز عن الأخذ والرد والقيل والقال، مقصد من مقاصد القرآن في هذا الباب، ولذا وجدنا الرازي يرجح أدلة

(١) والحق: أن ما يميز دراسة وتحليل كلام الرازي تحديداً، أن فيه من الفوائد والتحقيقات مالا تجدها عند غيره، لأنك في الحقيقة وستعيش مع رجل خبر الفلسفة وعلومها وأتقن علم الكلام وفنونه، ثم نظر في القرآن وغاص بين حكمه وأسراره ليتمخض لنا من هذه العلوم تحقيقات وتأصيلات قد خرجت من بين جنبتي عقلية اجتهادية محضّة، لا تجدها إلا عند القليل من المحققين من أهل العلم، أقول يظهر هذا من النتائج التي وصل إليها بعد هذه الرحلات الشاقة بين كل هذه العلوم والله أعلم.

(٢) كالمطالب العالية، أو أبكار الأفكار أو المواقف أو المباحث المشرقية.

(٣) هذا هو الأصل في المذهب، وبعيداً عن الخلاف الحاصل في حكم المقلد، فإن الأصل عندهم أن هذا واجب على المكلف.

القرآن وذلك أنها راجعة عنده إلى طريق واحد هو المنع من التعمق والاحتراز عن فتح باب القيل والقال<sup>(١)</sup>، بل إذا دققنا النظر نجد أن هذا هو منهج الأشعري، فقد سبق أن ذكرنا أن الأشعري قد فضل وقدم طريقة الأنبياء على طريقة الأعراض، ومن أهم أسباب ذلك عنده أن طريقة الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها، ثم ذكر المقدمات التي لابد من إتباعها حتى يتحقق الاستدلال بطريقة الأعراض<sup>(٢)</sup>.

ولا بد من التنبيه إلى أن أبا الحسن الأمدي وإن اعتبر أن دليل الوجود هو أقوى الأدلة في نظره من الوجهة العقلية، وأن دليل العناية (حدوث الصفات) هو أفضل الأدلة جميعاً وذلك لأسباب نفسية أكثر منها عقلية، ومع ذلك فقد كان في كتبه الأخرى كأبكار الأفكار وغاية المرام فإن الأمدي لا يعتمد إلا على الدليل الذي يمر بالخطوات الثلاث الآتية

(١) البدء بملاحظة الحوادث المشاهدة الموجودة فعلاً بعد العدم، وتلك بداهة حسية لا تحتاج إلى دليل.  
(٢) استخلاص فكرة الإمكان من تجدد هذه الحوادث بعد أن كانت معدومة وهي خطوة عقلية تحتاج إلى بيان.

(٣) إبطال فكرتي الدور والتسلسل حتى تنتهي هذه الحوادث الممكنة إلى موجود أول بذاته لا بغيره<sup>(٣)</sup>.

تبقى مسألة مهمة لابد من بحثها، وهي أننا نجد نصوصاً لبعض أئمة الكلام كالرازي والأمدي مفادها أن معرفة الله ضرورية وليست بحاجة إلى نظر ولا بد في هذا المقام أن نذكر القارئ الكريم أن هذا الرأي الذي بين أيدينا يختلف أيضاً عما نقلناه سابقاً من رأي الغزالي والأمدي والذي نصوا فيه على أن معرفة الله ليست محصورة بالنظر، وإنما قد تقع معرفة الله ضرورية، وأكدنا هناك أن هذا الرأي ليقترّب إلى حد ما مما ذهب إليه ابن تيمية ولكن هذا الرأي الذي نذكره الآن فيه مزيد قرب مما ذهب إليه السلف، إذ إننا نجد في هذا النصوص بشكل واضح أن معرفة الله ضرورية.

نرجع فنقول: هل الرأي الذي استقرّ عليه الرازي والأمدي هو أن معرفة الله ضرورية أم أنها بحاجة إلى نظر واستدلال كما هو مقرر في كتبهما. أبدأ هذه المسألة بما قاله جلال الدين الدواني في هذا الصدد، يقول "فإن قلت، قد ذهب بعض الأئمة كالإمام الغزالي<sup>(٤)</sup>، والإمام الرازي في

(١) الرازي، المطالب العالية ج ١/١٣٩

(٢) انظر الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر ص ١٨٥-١٨٧

(٣) الشافعي، الأمدي وأراؤه الكلامية ص ١٨٣، وقد فصل د. الشافعي هذه الخطوات بشرح وافٍ دقيق فليُنظر هناك.

(٤) لم أدخل الغزالي في هذه المناقشة، لأنه كان له كلام واضح بخاصة في المنقذ من الضلال، وقد سبق أن أشرنا لذلك، بخلاف الرازي والأمدي.

بعض تصانيفه إلى أن واجب الوجود بديهي فلا يحتاج إلى النظر، قلت -أي الدواني- دعوى بداهته بالنسبة إلى جميع الأشخاص في محل المنع<sup>(١)</sup>. فالدواني -رحمه الله- ينقل هذا الرأي عن الغزالي والرازي، ثم يخطئهما فيما ذهباً إليه.

والسؤال الذي ينهض: هل يسلم لما نقله الدواني عن الرازي ومن قبله الغزالي؟ لقد ناقش د. الزركان هذه الجزئية، ولم يسلم لما نقله الدواني- خاصة عند الرازي- على إطلاقه وإنما بنى رأيه على ثلاثة أمور:

الأول: أنه لم يعثر للرازي على عبارة صريحة تدل على أنه يذهب هنا إلى هذا المذهب أي أن معرفة الله ضرورية.

الثاني: أنه وقف للرازي على نصوص تدل على هذا المذهب ولكن بطريقة ضمنية كما يعبر الزركان - أي أن دلالتها غير واضحة-

الثالث: أنه وقف على عبارات أخرى للفخر-رحمه الله- يدل ظاهرها صراحة على أنه كان يذهب إلى أن العلم بوجود الله استدلال لا ضرورياً<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على هذه هذه المعطيات، فقد حاول د. الزركان أن يسلك منهج الجمع فيما قد يظهر من تناقض هذه الآراء، فيقول: ولكن باستطاعتنا أن نوفق بين الاستدلال والضرورة بأن الاستدلال المقصود هو استدلال الإنسان بما نبه عليه القرآن من البراهين على وجود الله التي تنتهي إلى أن الضرورة قاضية بأن هذه السماوات والأرض والمخلوقات الأخرى لا بد لها من خالق، ذلك لأن وجود الشيء عن فاعل أو فكرة سببية أمر بدهي في فطرة الإنسان<sup>(٣)</sup> والصواب - والله أعلم - أن هذا الجمع والتوفيق جاء قاصراً بناء على عدم الدقة في تحديد محل النزاع ، ثم إذا تأملنا كلام الزركان نجد أن كلامه في النتيجة يوافق ما نقله جلال الدواني، فهو نفسه ينص على أن البراهين الموجودة في القرآن تنتهي إلى ضرورة وجود الخالق، فهو في الحقيقة مع قوة رسالته ومتانتها إلا أنه في هذا الموطن لم يصب في تحديد النزاع ولا التوفيق بين المتعارض. وإليك بيان ذلك: -سنبداً بنقل نصين هامين للرازي والآمدي ثم سأبين موطن الخلاف-إن شاء الله-

(١) الدواني، جلال الدين، شرح الدواني على العقائد العضدية. ص ٦٨ نقلاً عن الرازي وأراؤه الكلامية للزركان ص ١٩٦

(٢) هذا فضلاً عما سطره الإمام الرازي في جلّ كتبه من الأدلة العقلية على وجود الله ، وكل ذلك يدل على أنه كان يرى أن معرفة الله استدلالية.

(٣) الزركان، الرازي وأراؤه الكلامية ص ١٩٧.

يقول الرازي في المباحث المشرقية<sup>(١)</sup> "ومن الناس من اعتمد على الإحكام والإتقان المشاهدين في السموات والأرض وخاصة في تركيب بدن الإنسان، وما فيه من المنافع الجليلة والبدائع الغريبة تشهد فطرة كل عاقل بأنها لا تصدر إلا عن تدبير<sup>(٢)</sup> حكيم عليم وهذه الطريقة دالة على الذات وعلى العالمية، وهي طريقة من تأملها ورفض عن نفسه المقالات الباطلة وجد نفسه مضطرة إلى الاعتراف بإثبات المدبر عند مشاهدة خلقة أعضاء الحيوان"<sup>(٣)</sup> وسيتجاوز الباحث هنا نقطة استدلال الرازي بأدلة القرآن على وجود الله، لأنه قد يقول قائل: نعم هو رجع الاستدلال بأدلة القرآن لكنها أدلة عقلية في النهاية وكونه استدلال معنى ذلك أنه لا يقول بالضرورة<sup>(٤)</sup> ولكننا سنركز النظر على هذه العبارة (تشهد فطرة كل عاقل) وعبارة (وجد نفسه مضطرة إلى الاعتراف بإثبات المدبر) وقريب من هذا ما قاله الأمدي في أبحار الأفكار وما نصه: "إنما لم يبحث معهم -يقصد النبي عليه الصلاة والسلام مع أصحابه- في حدوث العالم ووجود الصانع ودلالة المعجزة على صدق الرسول، لأن أدلة هذه الأمور ظاهرة جلية، لا تخفى على عاقل، وذلك لأن العالم في غاية الحكمة والإتقان فدلالته على وجود الصانع الفاعل ضرورية<sup>(٥)</sup> ودلالة كونه مفعولا لفاعل على كونه حادثاً أيضاً ضرورية، وإلا كان الفاعل محصلاً للحاصل وهو محال"<sup>(٦)</sup>، فهذا النص يدل دلالة واضحة على أن وجود الله عنده ضروري فطري إذا فُين محل النزاع؟ إن حقيقة التعارض لتظهر إذا نظرنا إلى الكتب المتعددة التي صنفها الرازي والأمدي - رحمهما الله - أو قل إلى غير تلك النصوص التي سبق نقلها في نفس المصنفات التي وجدت فيها النصوص السابقة، لنجد كلاماً وتقريراً واضحاً للأدلة العقلية بل وأدلة المتكلمين المشهورة في إثبات وجود الله، كما نجد تقارير مطولة لهذه الأدلة، والرد على الشبهات أو الاعتراضات الواردة عليها، فالمطالع لهذه النصوص والمواطن - وهي أكثر بكثير مما نقلناه سابقاً على القول بالضرورة - لا يراوده شك أن هذين الإمامين قائلان بالأدلة العقلية وجوب النظر فيها.

هذه التعارض الحقيقي في كلامهم، فإذا أردت الجمع والتوفيق والوصول إلى ما ترجح لديهم من هذه الأقوال، أو قل: معرفة آخر هذه الأقوال التي استقر عليها الإمامان، لتزداد الصعوبة ويتفاقم

(١) وهذا النص قد وقف عليه د. الزركان ومع ذلك لم يستدل به على قول الرازي بالضرورة صراحة.

(٢) في الأصل تدبر ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) الرازي، المباحث المشرقية ج ٢ / ٤٥١.

(٤) ومع تحفظ الباحث على هذا القول إلا أننا نقره من باب التنزيل.

(٥) تأمل كيف يربط الأمدي بين الحكمة والإتقان لهذا الخلق وبين الضرورة والفطرة على وجود الله؟

(٦) الأمدي، أبحار الأفكار ج ٢ ، ص ٢٦٠ نقلاً عن الأمدي وآراءه الكلامية ص ١٨١ ، ولقد حرصت على توثيق

هذا النص من النسخة الموجودة عندي لأهميته البالغة إلا أنني لم أوفق لذلك

الإشكال، لأنك إن أردت سلوك طريقة الناسخ والمنسوخ فإنك ستجد: أن هذا التعارض ربما يكون في نفس الكتاب كما هو الحال في أبقار الأفكار للآمدي، وكذا المباحث المشرقية للرازي. فما الراجح إذا؟

-الصواب- في هذه المسألة- يكمن عند الباحث في جوابين؛ الثاني منهما مقدم عنده على الأول مع قوة الأول وهما يصبان في النتيجة التي سنصل إليها بعد بحث هذه الجزئية. فأقول -مستعيناً بالله- إن ترجيح الإمام الرازي لطريقة القرآن واعتبارها أقرب إلى الحق والصواب وذلك أنها تمنع من التعمق وفتح باب القيل والقال، ولا ننسى أن هذا الترجيح جاء في كتاب المطالب العالية- وهو من أواخر إن لم نقل آخر<sup>(١)</sup> ما ألفه الرازي- وقد جاء هذا الترجيح- من قبل الفخر- بعد أن نقل أدلة المتكلمين المشهورة كلها وقررها بتفصيل وتوسع ، ثم بعد ذلك كله رجح عليها طريقة القرآن، والذي يميل إليه الباحث: أن طريقة القرآن وهي العناية والإتقان، ما هي إلا طرق لتنبية فطرة المرء على خالقه وموجده، بل هذا استفدته صراحة من كلام الرازي والآمدي<sup>(٢)</sup> وكيف أنهما ربطا من طريقة القرآن والضرورة والفطرة. فما يود الباحث قوله: هو أن أدلة القرآن العقلية على وجود الخالق لا يعني وجودها والحث على النظر فيها أن المأمور منكر للخالق، وإنما هي موقظة منبهة للفطرة التي تشهد بوجوده عز وجل، ولا أدلّ على ذلك من إقرار الرازي ببسرها وعدم تعمقها كما هو الحال في الأدلة الكلامية، فضلاً عما تلحظه في ذينك النصين<sup>(٣)</sup> - بوضوح من ربط بين أدلة القرآن والفطرة.

الجواب الثاني: أنه خلال متابعة الباحث لبعض المسائل التي اختلفت فيها أقوال<sup>(٤)</sup> - الرازي تحديداً- وكثرة النظر في هذه الأقوال، محاولة للوصول إلى الرازي فيها، فقد لا حظ الباحث أنه يتعامل مع عقليات اجتهادية محضة، ملئت علماً وفهماً مع مراقبة الله تعالى فيما يصدر من أصحاب هذه العقليات<sup>(٥)</sup> وباختصار فإن هذا الذي توصل إليه الرازي الآمدي من كون معرفة الله ضرورية، إنما كان في وقت ومرحلة قد اقتنعا فيها بهذا الرأي، وهذا يعني أننا لا نستطيع أن ننكر

(١) انظر الزركان، الرازي وآراؤه الكلامية ص ٩٤

(٢) وقد سبق نقل النصين في هذا العدد.

(٣) أقصد النصين الذين سبق نقلها عن الرازي والآمدي

(٤) كالجوهر الفرد تماثل الأجسام، والمكان، والخلاء، وأدلة وجود الله

(٥) هذا ليس كلاماً عاطفياً ينافي البحث العلمي، إذا إنه ليس من السهل أن ينقض العالم ما هو من أصول مدرسته ومذهبه، أو من الأمور التي يرى قلمه لتقريرها والدفع عنها فليس بالأمر السهل أن ينقضها ويخالفه فإن حصل ذلك- ومراراً- دلّ على تجرد الفاعل واتباعه للحق أينما وجد. والله أعلم.



أنهما ذهبا إلى هذا القول- ولو في مرحلة من مراحل- فإن قيل فهل تجزم بأن آخر قوليهما كان بالضرورة والفطرة؟ قلت هذا مالا يستطيع الباحث الجزم به، فهو متوقف في الجواب .  
ولكن بقي أن نقول: فإنه ومع هذه الاحتمالات وعدم الجزم، فإنه لا شك أن وجود القول بالضرورة والفطرة عند أمثال هؤلاء الأئمة ليعطي- على أقل تقدير- قوة واعتباراً للقول بأن معرفة الله ضرورية فطرية. والله أعلم.

## الفصل الرابع: أول واجب على المكلف، وطرق معرفة وجود الله عند الماتريديّة:

### المبحث الأول: أول واجب على المكلف عند الماتريديّة:

قبل الخوض في مسألة أول واجب على المكلف عند الماتريديّة، لا بد من إلقاء الضوء - ولو قليلاً - على منهج الماتريديّة، في تقرير العقيدة الإسلامية. وهل يتميز عن غيره من مناهج المتكلمين الذي سبق الكلام عنهم في هذه الرسالة، أم لا؟

يرى صاحب تحقيق كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي (فتح الله خليف): أن الأشعري والماتريدي يتفقان معاً في المذهب والمنهج معاً. فيقول: (يسلك الماتريدي - كما يسلك الأشعري - منهجاً وسطاً بين الحرفيين والعقليين...،...،...، كما يتخذ الماتريدي والأشعري موقفاً متوسطاً معتدلاً من الجبرية ومن غلاة الرفض. فيتوسط شيخا السنة بين هذه الفرق ويلتقيان في المنهج كما يلتقيان في المذهب فليس المذهب إلا تطبيقاً للمنهج<sup>(١)</sup>).

ويرى الدكتور فتح الله خليف أن التوسط الموجود عند الماتريدي هو نفسه الموجود عند الأشعري ، ولا فرق بينهما ، حتى في أهم مسائل علم الكلام التي وقع فيها الخلاف<sup>(٢)</sup>.

وعقد ابو زهرة مقارنة بين الأشعري والماتريدي فبين وجوه الاتفاق والاختلاف في المنهج فقال في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية : (عند الدراسة العميقة لأراء الماتريدي وآراء الأشعري في آخر ما انتهى إليه نجد ثمة فرق في التفكير ، وفيما انتهى إليه الإمامان، وأنه لاشك كان كلاهما يحاول إثبات العقائد التي اشتمل عليها القران بالعقل والبراهين المنطقية، وأن كليهما كان يتقيد بعقائد القران، بيد أن احدهما كان يعطي العقل سلطاناً أكثر مما يعطيه الآخر (...)، ولذلك نقرر أن منهج الماتريديّة للعقل سلطان كبير فيه... حتى إنه يكاد الباحث يقرر أن الماتريديّة في خط بين المعتزلة والأشاعرة ، ولذا الآن قول صديقنا الكوثري : إن الأشاعرة بين المعتزلة والمحدثين والماتريديّة بين المعتزلة والأشاعرة صادقاً...)<sup>(٣)</sup>.

ويقول أحمد الحربي في كتابه الماتريديّة (دراسة وتقويم) بعد سرد بعض الاختلافات في منهج الماتريدي في تلقيه للعقيدة : وهذا الاختلاف في تحديد منهج الماتريدي يرجع إلى اعتمادهم على

(١) الماتريدي : التوحيد ابو منصور الماتريدي حققه وقدم له الدكتور فتح الله خليف دار المشرق، بيروت ص: ١٠م.

(٢) انظر المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ابو زهرة تاريخ المذاهب الاسلامية دار الفكر العربي القاهرة ج ١ ص: ١٧٦-١٧٨. نقلاً عن كتاب الحربي

، الماتريديّة دراسة وتقويم : أحمد بن عوض الله بن داخل الحربي دار العاصمة السعودية ط ١١ ١٤١٣ هـ

ص: ١٣٥.

العقل الذي يعتبرونه أصلاً في علم الكلام المذموم ، وابتعادهم عن النصوص الشرعية ، حيث يعدونها تابعة خاضعة لما ظنوه معقولاً<sup>(١)</sup> .

#### المطلب الأول: معنى النظر وحقيقته عند الماتريديّة:

لا يختلف قول الماتريديّة عن سابقهم من المعتزلة والأشاعرة في تعريف النظر فكلهم متفقون في تعريفهم للنظر...يعني الماتريدي بالنظر التفكير والتأمل في أمور الدنيا لمعرفة الناس ما به قولهم ومعاشهم ، والنظر في الدين لمعرفة الله ، والأدلة التي يتوصل بها لمعرفته عن طريق النظر في آثاره وحكمته ، وكذلك دفع الشبه عن الدين<sup>(٢)</sup> .

إن الماتريدي ذكر- بل أفاض في ذكر- حقيقة النظر وأهميته في كتابيه التوحيد وتأويلات أهل السنة ، مستدلاً بأدلة كثيرة ، حتى إنه رد على من أنكر النظر ، وهذا نجده في أكثر من مكان في كتبه فنجده يقول: (ومن ألزم النظر والبحث فيقول: في تركه عطبه لا محالة ؛ لأن لزوم النظر ليس عقيب نظر تقدمه بل عقيب الذي به يقع النظر والبحث ، وهو العقل الذي به يعرف المحاسن والمساوئ)<sup>(٣)</sup> .

يعني الماتريدي بهذا الكلام أن الإنسان بفعله السليم يعرف ما يلائمه وما يضره أي : أنه يمتحن الأشياء في عقله فيعرف الحسن من القبيح ، (وبه يعرف سائر الحيوان) ، ويعني بقوله : إن الإنسان فضل على سائر الكائنات حتى الحيوانات بالعقل.

(١) الحربي ، الماتريديّة دراسة وتقويم : ص: ١٣٥ بتصرف.

(٢) الماتريدي كتاب التوحيد ص: ١٠ بتصرف ، والمغربي إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي علي

عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبه، ط ١ ١٩٨٥م، مطبعة الدعوة الإسلامية، ص: ٥٤.

(٣) التوحيد ص: ١٣٥.

### المطلب الثاني: أول واجب على المكلف عند الماتريديّة :

من خلال قراءة كتب الماتريديّة الموجودة بين أيدي طلاب العلم يجد الباحث أن الماتريديّة لم يتطرقوا لموضوع صريح بعنوان أول واجب على المكلف النظر، ولكن لابد من تبين بعض المسائل التي ذكرها الماتريدي في كتبه حتى يستطيع الباحث أن يصل إلى نتيجة أو استنباط قول الماتريديّة في هذه المسألة .

يبدأ الماتريدي كتابه بإبطال التقليد ، وهذا يدل على أنه يقول بوجوب النظر والاستدلال . ويستدل الماتريدي على قوله بوجوب النظر أو لزومه ولا فرق بينهما في الاصطلاح بنقاط عنده نذكرها حيث ذكرها في مواضع مختلفة من كتابه التوحيد <sup>(١)</sup> :

أولاً : الحاجة أو الاضطرار إليه في علم الحس والخبر :

يقول : " ثم الأصل في لزوم القول بعلم النظر وجوه : أحدها : الاضطرار إليه في علم الحس والخبر ، وذلك فيما يبعد من الحواس أو يلطف ، وفيما يرد من الخبر أنه في نوع ما يحتمل الغلط أولاً ، ثم آيات الرسل وتمويهات السحرة وغيرهم في التمييز بينهما " <sup>(٢)</sup> .

فكان الماتريدي يرى أن النظر هو الحاكم والمرجع الذي لابد من الرجوع إليه في علم الحس والخبر . ثانياً : إن النظر هو الوسيلة إلى معرفة ما في الخلق من الحكمة وما فيه من الدلالة على من أنشأه ، كما تعرف به القديم وتميزه عن الحادث وكل ما لا سبيل إلى العلم به إلا بالنظر . يقول : " فدل ذلك على لزوم النظر بما به دفعه ، مع ما لابد من معرفة ما في الخلق من الحكمة إذ لا يجوز فعل مثله عبثاً وما فيه من الدلالة على من أنشأه أو على كونه بنفسه أو حدث أو قدم ، وكل ذلك مما لا سبيل إلى العلم به إلا بالنظر " <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً : أنه قد جاء الأمر به والترغيب فيه والإشارة إليه في أكثر من موضع في كتاب الله وهذا ما جعل الباحث يستدل من خلال هذه الآيات أن الماتريدي يريد أن يوصل لنا أنه يقول بوجوب النظر يقول الله تعالى : ( أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت .. ) (الغاشية: ١٧) وقوله : ( وفي أنفسكم أفلا تبصرون ) (الذاريات : ٢١) ، وغيرها من الآيات الدالة على وجوب النظر .

بقوله : " وعلى ذلك دل الله بالذي ثبت بالأدلة المعجزة أنه منه ، من نحو القرآن الذي عجز الأنس و الجن أن يأتوا بمثله مع الأمر به بقوله : ( سنريهم آياتنا في الآفاق ) (فصلت: ٥٣) وقوله ( أفلا ينظرون إلى الإبل ) (الغاشية: ١٧) وقوله : ( إن في خلق السماوات والارض ...) (البقرة: ١٦٤) وقوله

(١) الماتريدي ، كتاب التوحيد ، أبو منصور ص ٩/١٠/١٣٥/١٣٦/١٣٧ . وهذه التقسيمات اقتبستها من الأحمد ،

منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام ص ١٧٧، ١٧٦

(٢) الماتريدي ، كتاب التوحيد ص ٩ .

(٣) الماتريدي ، كتاب التوحيد ص ١٠ .

: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) (الذاريات: ٢١) وغير ذلك مما رغب في النظر و أُلزم الاعتبار وأمر بالتفكر و التدبر أن ذلك يوقفهم على الحق ويبين لهم الطريق<sup>(١)</sup> .

رابعاً : أنه ليس مع منكره دليل على ذلك سوى النظر، فدل ذلك على لزوم النظر بما به ومنه .

يقول : " مع ما ليس لمن ينكر النظر على دفعه سوى النظر " <sup>(٢)</sup> .

والنظر الذي قال الماتريدي بلزومه هو النظر المطلق الذي يعني عموم التدبر والتفكر والتأمل ، وليس هو النظر الذي أوجبه غيره من المتكلمين الذين أوجبوا النظر بدليل الأعراس<sup>(٣)</sup> .

إن الباحث من خلال استقرائه لكتب الماتريدي لم يجد كلاماً مفصلاً مبيناً يبين فيه مسألة أول واجب ، ولكن هذا من خلال قول أصحاب هذا المذهب بوجوب النظر ومناقشة مسألة التقليد التي سنذكرها بعد قليل ، ومن خلال التوافق بين أصول الماتريدية والأشاعرة من حيث الاستدلال والقواعد التي بنى كل واحد منهما مذهبه ، ولكن هناك من علماء الماتريدية من قال بوجوب النظر وعده أول الواجبات وهو البياضي حيث يقول " وفيه إشارات إلى مسائل : الأولى: وجوب النظر في معرفة الصانع تعالى، واليه أشار بقوله : ولا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق الى آخره ، وحيث كان سائر الواجبات متوقفة عليه عنده ثبت أن أول مطلق الواجبات هو النظر والاستدلال بالمصنوعات على وجود الصانع تعالى واختاره الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني، فأول الواجبات على المكلف : النظر والاستدلال المؤدي إلى المعرفة بالله وبصفاته وتوحيده وعدله وحكمته ثم النظر والاستدلال المؤدي إلى جواز إرسال الرسل وتكليف العباد ، ثم الاستدلال المؤدي الى ثبوت الإرسال بدلالة المعجزات وثبوت الأحكام والواجبات ، ثم الاستدلال المؤدي الى تفصيل أركان الشريعة لأهله ، ثم العمل بما يلزمه على شرطهم؛ الثانية: أن وجوب النظر والاستدلال على كل احد بحسب ما يتيسر من الدليل " <sup>(٤)</sup>

( ١ ) الماتريدي ، كتاب التوحيد ، ص : ١٠ .

( ٢ ) الماتريدي ، كتاب التوحيد ، ص : ١٠ .

( ٣ ) انظرالأحمد ، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام ص ١٧٧

( ٤ ) أنظر البياضي ، اشارات المرام ص ٦٦، ٦٧

### المطلب الثالث: موقف الماتريديّة من التقليد :

إن مسألة إيمان المقلد منبثقة عن مسألة وجوب النظر لأن القول بحكم المقلد يتعلق بمن آمن ولم ينظر ولم يستدل .

إن إيمان المقلد من المسائل المختلف فيها لفظاً عند أصحاب المذاهب من المتكلمين وتفنيده مسألة إيمان المقلد عند الماتريديّة تبين بجلاء أقوال أصحاب المذاهب.

يقول أبو المعين صاحب كتاب تبصرة الأدلة في أصول الدين - وهو من كبار رجال الماتريديّة - : " وهذا المذهب أن المقلد الذي لا دليل معه مؤمن ، وحكم الإسلام له لازم ، وهو مطيع لله تعالى باعتقاده وسائر طاعاته ، وإن كان عاصياً بترك النظر والاستدلال ، وحكمه حكم غيره من فساق أهل الملة من جواز مغفرته أو تعذيبه بقدر ذنبه وعاقبة أمره الجنة لا محالة" (١)

قال الناصري : " قال الإمام سيف الحق " أبو المعين : ثم المذهب أن المقلد الذي لا دليل معه مؤمن ، وحكم الإسلام عليه له لازم وهو مطيع لله تعالى باعتقاده وسائر طاعاته ، وإن كان عاصياً بترك النظر والاستدلال ، وحكمه حكم غيره من فساق أهل الملة " (٢). وكذلك يقول الصابوني نحو هذا الكلام " اختلف أهل القبلة في صحة إيمان المقلد ، قال أبو حنيفة رضي الله عنه وسفيان الثوري ومالك والأوزاعي وعامة الفقهاء وأهل الحديث : صح إيمانه ولكنه عاص بترك الاستدلال (...) والصحيح ما عليه عامة أهل العلم فإن الإيمان هو التصديق مطلقاً كمن أخبر بخبر فصدقه صح أن يقال : آمن به وأمن له ، فإذا أخبر المقلد بما يجب الإيمان به فصدقه كان مؤمناً ويستحق ما وعد الله للمؤمنين" (٣)

من خلال هذا يبين أن الماتريديّة يقولون : إن من آمن ولم يكن عنده شيء من النظر والاستدلال يكون الإيمان عنده صحيحاً مع الإثم الذي عليه من ترك النظر . بهذا يعلم أن مسألة التقليد كان نتيجة تم بحثها وهي إيجاب النظر و الاستدلال على كل مكلف ، فاختلّفوا في هذه المسألة على ما ذكر فيها (٤).

(١) ( النسفي ، تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريق الإمام أبي منصور الماتريدي.أبو المعين ميمون بن محمد النسفي المتوفى (٥٠٨هـ - ١١١هـ) تحقيق تحقيق كلود سلامة دمشق ١٩٩٠ م ص : ٢٥.

(٢) ( هذا القول نقلا عن كتاب الحربي ، الماتريديّة دراسة وتقويما ص : ٤٨٠ ..

(٣) (انظر الصابوني ، الصابوني ، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ،تحقيق فتح الله خليف ،دار المعارف ص ١٥٤

(٤) ( إن هذا القول عند الماتريديّة يحتاج على رد يبين بطلان هذا القول لأنه مخالف لما عليه أهل السنة و الجماعة ، وسيأتي الرد عليه في مبحث الردود إن شاء الله تعالى ونفصل فيه تفصيلاً جيداً لتعرف كيف كانت مخالفة الماتريديّة للمنهج الصحيح و الطريق الصحيح في هذه المسألة و الله الموفق .

يقول أبو منصور : " إنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين ، متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة : أن الذي هو عليه الحق ، والذي عليه غيره الباطل ، على اتفاق جملتهم من أن كلا منهم له سلف يقلد فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد ، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يعلم بها صدقه فيما يدعي <sup>(١)</sup> .

هذا الدليل على ذمه التقليد ، وأنه لا فائدة منه إلا كثرة العدد ، واستثنى من ينتهي إليه القول بحجة عقله فيعلم صدقه فيما ادعاه .

ويقول: " والأصل فيه أن الله تعالى إذ لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السمع <sup>(٢)</sup> .

ويقول: " إن العلم بالله وبأمره عرض لا يدرك بالاستدلال <sup>(٣)</sup> .

ومن باب الإنصاف لابد أن يتبين لكل قارئ أن العقل عند الماتريدي لا يدرك ماهية الشيء كاملة بل هو يدرك ظواهر الشيء ، فهم يحاولون أن يتوسطوا بين العقل و النقل ، وهذا الذي دفعهم إلى تقسيم العقائد إلى الإلهيات ونبوات يستقل العقل بإثباتها وإلى سمعيات لا يستقل العقل بإثباتها ولا تدرك إلا بالسمع <sup>(٤)</sup> .

إن هذا الإلمام في مسألة العقل عند الماتريدي بل عند المتكلمين جميعاً جعل العقل بخرج بأحكام باطلة فاسدة قد تخالف نصوصاً شرعية في كتاب الله عز وجل ومنها مسألة النظر <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) الماتريدي ، التوحيد ص : ٣ .

( ٢ ) الموضوع السابق ص ١٢٩ .

( ٣ ) الموضوع السابق ص ١٣٧ .

( ٤ ) الحربي ، الماتريدي ، دراسة وتقويماً عن الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية ص ١٤٢ .

( ٥ ) سيكون في البحث إن شاء الله رداً وافياً في مبحث الردود على من قال بتقديم العقل على النقل حتى يتبين لكل باحث فساد هذا القول وخطره على الأحكام الشرعية وخصوصاً أصول الدين .

## المبحث الثاني: طرق معرفة وجود الله عند الماتريديّة:

تعتبر الماتريديّة من المدارس الكلامية التي تحدث عنها الباحث في بداية البحث ، وبين صلتها بالمدارس الكلامية السابقة لها من معتزلة وأشاعرة ، ومن المعروف أن الماتريديّة تشترك في أفكارها العقديّة مع غيرها من المدارس في كثير من المسائل ومن أهمها ما نحن بصددّها ؛ في مسألة طرق معرفة وجود الله ، وسينطلق الباحث في طريقته في التكلم عن هذه الفرقة بالطريقة التي سار فيها عند حديثه عن المعتزلة وذلك لوجود التوافق بينه وبين المعتزلة من جهة وبينه وبين الأشاعرة من جهة أخرى.

### المطلب الاول: معرفة الله عز وجل واجبة على كل مكلف وهي بالعقل:

إن هناك ثمة توافقا عجيبا بين الماتريديّة وبين غيرها من المدارس الكلامية في مسألة وجوب المعرفة ؛ فقد نقل ابن تيمية في كتابه درء التعارض نقلاً عزاه إلى أبي منصور الماتريدي حيث يقول : " في صبي عاقل إنه يجب عليه معرفة الله وإن لم يبلغ الحنث قالوا: وهو قول كثير من مشايخ العراق"<sup>(١)</sup> وهناك قول يثبت وجوب المعرفة عند البياضي حيث يقول: " إن معرفة الله تعالى ، بدليل إجمالي يرفع الناظر من حضيض التقليد فرض عين على جميع المكلفين"<sup>(٢)</sup> ويقول أبو المعين النسفي: " وكل عاقل بالغ يجب عليه أن يستدل بأن للعالم صانعاً كما استدل سيدنا إبراهيم عليه السلام (...) غير أن من لم يبلغه الوحي لا يكون معذوراً "<sup>(٣)</sup> يتبين من خلال هذه النصوص أن المعرفة تكون من الواجبات عند الماتريديّة فهم موافقون للمعتزلة في هذه النقطة ، وأريد أن أذكر الشاهد من هذه النصوص حتى لا يظن البعض عدم معرفة الشاهد من أقوالهم فإن البياضي جعل معرفة الله واجبة بقوله: ( فرض عين على جميع المكلفين ) والفرض بمعنى الوجوب عنده وهما بمعنى واحد ، وكذلك فإن النسفي ذكر أنه يجب أن يستدل بأن للعالم صانعاً فهذا دل على وجوب معرفة الله عز وجل .

والسؤال الذي يطرح نفسه ؛ هل هذه المعرفة تكون بالعقل أم بالشرع عند هذه المدرسة؟

( ١ ) انظر ابن تيمية درء التعارض ج٩ ص٦٢ ، وانظر التحرير في اصول الفقه لابن الهمام ص ٢٤ نقلاً عن كتاب الحربي ، الماتريديّة دراسة وتقويماً ص ١٤٧ .

( ٢ ) البياضي ، كمال الدين احمد بن حسن، اشارات المرام من عبارات الامام أبي حنيفة النعمان في اصول الدين ، دار الكتب العلمية ط ١ ٢٠٠٧-١٤٢٨ هـ ، ص ٦٠ .

( ٣ ) النسفي، بحر الكلام، دراسة وتحقيق د.ولي الدين محمد صالح الفرفور، مكتبة دار الفرفور، ط ٢ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ص ٦٤، ٦٥ .



قلنا إن الماتريدية تتفق مع المدارس الكلامية الأخرى في كثير من المسائل ومن هذه المسائل ما نحن بصدها ؛ وهي أن معرفة الله واجبة بالعقل ، فإن الماتريدية يوافقون المعتزلة حيث يجعلون معرفة الله تنال بالعقل لا بالشرع ، وهذا من خلال ما سيذكره الباحث من أدلتهم وأقوالهم التي استندوا لها .

فيرى الباحث تفسيراً لأبي منصور الماتريدي لقوله تعالى: " لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ " ( سورة النساء ١٦٥ ) ، فيقول: " إن حقيقة الحجة إنما هي في العبادات والشرائع التي سبيل معرفتها الرسل ، أما معرفة الله فإن سبيل لزومها العقل، فلا يكون لهم في أحد ذلك على الله حجة لأن الله خلق في كل أحد من الدلائل ما لو تأمل وتفكر فيها لدلته على وجود الله ووحدانيته وربوبيته، والله قد بعث الرسل ليقطع عليهم الاحتجاج وإن لم تكن لهم حجة" (١) فإنه جعل في هذا النص أن المعرفة بالله عز وجل لازمة بالعقل، فليس للشرع فيها حظ أبداً وقد ذكر أيضاً شيخ من مشايخ الحنفية ما يؤيد هذا الكلام: " ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أنه تعالى لو لم يبعث للناس رسولا لوجب عليهم بعقولهم معرفة وجوده ووحدته وانصافه بما يليق به من الحياة والعلم والقدرة وغيرها وكونه محدثا للعالم ، كما هو المشهور عن الإمام الأعظم أبي حنيفة والمستفاد من التأويلات للإمام علم الهدى أبي منصور الماتريدي ، والمصرح به في شرح الوصية لأكمل الدين البابرتي ، وفي إشارات المرام للبيضاوي(...) ونور الدين البخاري في الكفاية " (٢)

إن الماتريدية ترى أن العقل لا يستقل بنفسه في إيجاب معرفة الله تعالى ، ويرون بأن العقل آلة أو أداة ووسيلة المعرفة لمعرفة هذا الوجوب ، في حين أن الموجب الحقيقي هو الله تعالى، ولكن بواسطة العقل لا بواسطة السمع والخبر" (٣) ، فالماتريدي في هذه المسألة لم يذهب مذهب المعتزلة في استقلال العقل بإيجاب معرفة الله ولا ذهب مذهب الاشاعرة في أن المعرفة واجبة بالسمع دون العقل كما هو ظاهر المذهب ، ولكنه يرى أن الموجب الحقيقي هو الله والعقل يدرك هذا الوجوب (٤)

( ١ ) انظر تأويلات اهل السنة /ابو منصور الماتريدي،تحقيق فاطمة يوسف ،مؤسسة الرسالة،ط١ ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م ج١ ص٥٢٨ .

( ٢ ) انظر شيخ زادة، عبد الرحيم بن علي نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف ، دار ابن حزم ، ط ١٤٢٤-٢٠٠٣م وهي في مجموع كتاب المسائل الخلافية بين الاشاعرة والماتريدية بسام الجبائي ص:٢٢٢

( ٣ ) انظر كتاب عقيدة الإسلام والإمام الماتريدي للدكتور ابو الخير محمد أيوب علي ص ٣٠٣ نقلاً عن رسالة منهج المتكلمين والفلاسفة المنسبين للإسلام على وجود الله تعالى ، يوسف الأحمد ص ١٧٥

( ٤ ) انظر الاحمد ، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام ص ١٧٥

ولقد خالف الماتريدي شيخه بموافقة المعتزلة فإن من المعروف عند أبي حنيفة قوله بفطرية المعرفة ولا تحتاج إلى الدليل العقلي ، وسيذكر الباحث الأقوال لبعض الماتريدية الذين خالفوا الماتريدي بهذا القول، منه ما ذكر في مناقب أبي حنيفة حيث " قال لهم أبو حنيفة : ما تقولون في رجل يقول لكم : رأيت سفينة مشحونة بالأحمال ، مملوءة بالامتعة ، قد احتوتها في لجة البحر أمواج متلاطمة ، ورياح مختلفة ، وهي من بينها تجري مستوية ، ليس فيها ملاح يُجريها ، ولا متعهد يدفعها ، هل يجوز ذلك في العقل ؟ ، فقالوا : هذا شيء لا يقبله العقل ، فقال ذلك العالم : يا سبحان الله ! إذا لم يجز في العقل وجود سفينة تجري في البحر مستوية من غير متعهد ، فكيف يجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها ، وتغير أمورها ، وسعة أطرافها ، وتباين أكنافها من غير صانع حافظ ؟! فبكوا جميعاً ، وقالوا : صدقت.<sup>(١)</sup>

وذكر عن أبي حنيفة أيضاً أنه قال: " لا عذر لأحد بالجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه وسائر خلق ربه"<sup>(٢)</sup>

ويقول ملا علي القاري: " وقد أعرض الإمام عن بحث الوجود ، اكتفاء بما هو ظاهر في مقام الشهود(...) فوجود الحق ثابت في فطر الخلق كما يشير إليه قوله تعالى: "فطرة الله التي فطر الناس عليها"(الروم: ٣٠) ويومئ إليه حديث: "كل مولود يولد على الفطرة " <sup>(٣)</sup> ، وفي هذه النصوص دلائل على أن المعرفة عند أبي حنيفة فطرية ولا تدرك بالآية . ففي النص الأول ؛ ينظر الملاحظة عقلية فيها استثارة لفطرتهم، وفيها إفحام لهم، وإلزام لهم، وذلك باستخدام قياس الأولى الذي هو قياس عقلي صحيح ، فإذا كان سير سفينة محملة بالامتعة في البحر من غير قائد يقودها محال في الفطر والعقول فوجود هذا العالم الفسيح بهذه الدقة من غير خالق ولا مدبر محال في النظر والعقول من باب أولى ، وأما النص الثاني فيرى أنه لا مجال للجهل بوجود الخالق لما يرى الإنسان حوله من الدلائل الدالة على قدرته وعجيب صنعه الموافقة للفطر السليمة <sup>(٤)</sup> وهذا يشعر أنه يوجد شيء قريب بين كلام الماتريدي وكلام أبي حنيفة مع التحفظ على بعض

(١) انظر مناقب أبي حنيفة (٥١) نقلا عن كتاب براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة د عبد العزيز احمد بن محسن الحميدي، دار ابن عفان ، ط ١٤٢٠-١٩٩٩م ص ١٤٤-١٤٥، وانظر درء التعارض ج٣ص١٢٦،١٢٧.

(٢) انظر درء التعارض ج٩ص٦٢

(٣) الملا علي القاري، شرح الفقه الأكبر ص: ١٦، ١٧. نقلا عن كتاب براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين ص: ١٤٦، ١٤٥.

(٤) انظر الحميدي، براءة الأئمة الأربعة ص: ١٤٥.

الأمر التي ذكرها الماتريدي والتي سنذكرها إن شاء الله تعالى عند حديثنا عن طرق الاستدلال على وجود الله عندهم.

## المطلب الثاني: أدلة الماتريديّة في الاستدلال على وجود الله عز وجل:

يعد اعتقاد الماتريديّة مشابهاً لاعتقاد غيرهم من المدارس الكلامية أنه الذكر في كيفية الاستدلال على وجود الله عز وجل؛ إذ يعتبر الماتريدي وغيره من هذه المدرسة أن الله عز وجل لا يعرف إلا عن طريق العالم، يقول الماتريدي: "والأصل أن الله تعالى لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواسّ عليه أو شهادة السمع<sup>(١)</sup> وللماتريدي أدلة عدة في الاستدلال على وجود الله، ولكنها كلها تنفرع من دليل الحدوث إذ هو الأصل<sup>(٢)</sup>، وقبل أن يبدأ الباحث في الحديث عن هذا الدليل عند الماتريديّة يريد أن ينبّه إلى أنه لا يريد الإطالة والشرح والتفصيل فيه لأنه قد أخذ حقه عند المعتزلة والأشاعرة حتى لا يطيل بالبحث، وسيكتفي بذكر أقوال الماتريديّة فقط والتعليق على بعض الأمور التي يشعر بأنها بحاجة إلى وضوح أو شرح والله والموفق.

إن دليل الحدوث في الأصل كان عند المعتزلة وكان مختصراً ثم جاء الأشاعرة وأخذوه وزادوا عليه ثم لحق بهم الماتريديّة ومن الذين معهم، وهذا الدليل مبني على إثبات حدوث العالم وذلك بإثبات مكونات العالم<sup>(٣)</sup>.

### الطريق الأولى : العالم حادث :

والعالم هو كل ما سوى الله تعالى من الموجودات ويقسم إلى قسمين: أعيان<sup>(٤)</sup> وأعراض، أو جواهر وأعراض، والجواهر : ما له قيام بذاته والعرض : ما لا قيام له بذاته<sup>(٥)</sup> بعد أن حصر الماتريديّة العالم بالجواهر والأعراض، وبعد هذا التقسيم فإنهم يريدون أن يضعوا مقدمات من خلالها يثبتون حدوث العالم. وسأذكر هذه المقدمات ثم أبينها.

- ١- إثبات الأعراض.
- ٢- إثبات حدوثها.
- ٣- إثبات عدم خلو الجواهر عنها.
- ٤- إثبات عدم تقدم الجواهر علىها<sup>(٦)</sup>.

(١) الماتريدي، التوحيد ص: ١٢٩

(٢) انظر الحربي، الماتريديّة دراسة وتقويماً، ص: ١٩٦، وانظر الأحمّد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام، ص: ١٧٨

(٣) قد ذكرت في فصل المعتزلة مكونات العالم وكيف أثبتوها ولكني سأثبتها بشكل مختصر والأعيان: الجواهر

(٤) (أعيان تقسم إلى مفرد ويسمى جوهرًا، ومركب ويسمى جسمًا وأقله جوهران، انظر الصابوني، البداية ص: ٣٤

(٥) انظر الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق فتح الله خليف، دار المعارف ص: ٣٤

(٦) انظر الحربي، الماتريديّة ص: ١٩٧

## المقدمة الأولى: إثبات الأعراض :

يقول النسفي: "ودليل ثبوت الأعراض أن الجوهر قد يكون ساكناً ثم يتحرك القلب ولو لم يكن الحركة والسكون معنيين وراء ذات الجوهر بل لو كانا راجعين إلى ذاته لكان في الأحوال أجمع ساكناً متحركاً لوجود ذات الموجب لهما، ولما اختصت كل صفة بحالة على حدة ثبتت الأعراض"<sup>(١)</sup>

## المقدمة الثانية:- إثبات حدوث الأعراض

تكون الماتريديّة قد أثبتت الأعراض ثم ينتقلون بعدها لإثبات حدوثها، يقول النسفي: "ثم الأعراض كلها حادثة ، عرف حدوث بعضها بالحسن والمشاهدة ، وبعضها بحدوث أصدادها المنعدمة عن حدوثها بالدليل ، فإنها لما قبلت العدم دل أنها كانت حادثة ، إذ المحدث هو الذي يكون وجوده و عدمه في حيز الجواز ، فأما القديم وهو واجب الوجود لذاته ، فيكون مستحيل العدم ، فيكون جواز العدم و تحققه دليل الحدث"<sup>(٢)</sup> ، و يقول الصابوني : "وحدوث السكون ثابت بدلالة انعدامه بوجود الحركة إذ القديم لا ينعدم " .<sup>(٣)</sup>

هذه النصوص تدل على حدوث الأعراض، وهذا على ما يظهر عليها من العدم عند حصول الضد ، مثال ذلك بطلان الحركة عند مجيء السكون و كذا العكس ، وكبطلان الاجتماع عند حصول الافتراق ، وهكذا باقي الأعراض ، فلو كانت قديمة لما صح أن يطرأ عليها العدم والذي يرى أن القديم لا يعتريه البطلان أو العدم بحال من الأحوال<sup>(٤)</sup>

## المقدمة الثالثة: إثبات عدم خلو الجواهر من الأعراض :

يقول النسفي: " وإذا كانت الأعراض كلها محدثة يستحيل خلو الجواهر عنها إذ وجود جوهرين غير متفرقين ولا مجتمعين وتوهم جسم في مكان واحد في حالة البقاء غير متحرك ولا ساكن محال وكذا خلو الجواهر عن الألوان كلها والطعوم والروائح ما يحيله العقل كما يحيل اجتماع المتضادات في محل واحد في وقت واحد وإذا استحال خلو الجواهر عنها استحال سبق الجواهر عليها لما أن في السبق الخلو والخلو محال فكان السبق محالاً"<sup>(٥)</sup>

(١) انظر النسفي ، التمهيد في أصول الدين ص: ١٩ وانظر البيضاوي إشارات المرام ص : ٧٠

(٢) انظر النسفي ، التمهيد ص: ١٩-٢٠ ، و انظر البيضاوي ، إشارات المرام ص: ٧١ وانظر البداية ص: ٣٧

(٣) انظر الصابوني، البداية ٣٧

(٤) انظر المغربي، إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور ص ١١٧، وانظر الأحمد ، منهج المتكلمين والفلاسفة

ص ٢٨٤

(٥) انظر النسفي ، التمهيد ص: ٢٠ وانظر البيضاوي، إشارات المرام ص: ٧١ ، وانظر الصابوني ، البداية ص: ٣٧،

### المقدمة الرابعة : إثبات عدم تقدم الجواهر على الأعراض:

ثم يكمل النسفي كلامه عن المقدمة الأخيرة بقوله: "فإذا لم تسبق الجواهر الأعراض ومالا يسبق الحادث فهو حادث ضرورة لمشاركته المحدث فيما كان لأجله محدثا وهو أن لوجوده ابتداء"<sup>(١)</sup> ، ويقول الصابوني: "وكل ما لا يسبق الحادث فهو حادث ضرورة"<sup>(٢)</sup>، ويكمل النسفي حديثه وذلك بأن أدخل جميع أجزاء العالم تحت هذه الدلالة حيث يقول: "ودخل تحت هذه الأدلة جميع أجزاء العالم من السماوات والأفلاك الدوارة والنجوم السيارة وغيرها والارضين وما فيها من البحار والجبال والنبات والجماد وغير ذلك"<sup>(٣)</sup>

وقبل الوصول إلى النتيجة المرجوة والمطلوبة بأن العالم حادث نريد أن نلقي الضوء على أدلة الماتريدي نفسه في الاستدلال على هذه المقدمات وهل اكتفى بالدلالة العقلية على إثبات حدوث العالم أم له أدلة أخرى استند إليها؟

اعتمد الماتريدي في إثبات حدوث العالم بأدلة غير الأدلة التي كانت عند غيره ، لأنه لم يكتف بدلالة العقل على حدوث العالم فأضاف دليلين آخرين لحدوث العالم وهما: الخبر والحس . يقول الماتريدي: "الدليل على حدث الأعيان هو شهادة الوجوه الثلاثة التي ذكرنا من سبل العلم بالأشياء"<sup>(٤)</sup> وسبل العلم هي الحس والخبر والعقل

وسيقوم الباحث بذكر هذين الدليلين وكيفية استدلال الماتريدي بهما على حدوث العالم .

وانظر الحربي، الماتريدي ص: ١٩٨، وانظر الأحمد منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ٢٨٥،

(١) انظر النسفي، التمهيد ص: ٢٠ وانظر البيضاوي إشارات المرام ص: ٧١ وانظر الحربي، الماتريدي دراسة وتقويما ص: ١٩٨ وانظر الأحمد منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ٢٨٦  
(٢) انظر الصابوني، البداية ص: ٣٧

(٣) انظر النسفي، التمهيد ص: ٢١ وانظر البيضاوي، إشارات المرام ص: ٧١ وانظر الحربي، الماتريدي ص: ١٩٨

(٤) الماتريدي، التوحيد، ص: ١١، وسبل العلم هي الحس والخبر والعقل

## الدليل الأول : دليل الخبر :

يقول الماتريدي : "فأما الخبر فما ثبت عن الله من وجه يعجز البشر عن دليل مثله لأحد أنه أخبر أنه "خالق كل شيء" (الزمر: ٦٢) وبديع السماوات والأرض (البقرة: ١١٧، الأنعام: ١٠١) ، وأن له ملك ما فيهن (ال عمران، ٨٩) وقد بينا لزوم القول بالخبر وليس أحد من الأحياء ادعى لنفسه القدم أو أشار إلى معنى يدل على قدمه بل لو قال لعرف كذبه هو بالضرورة ، وكذا كل من حضره بما رأوه صغيرا ويذكر ابتداءه أيضا لذلك لزم القول بحدث الأحياء ثم الأموات تحت تدبير الأحياء منهم أحق بالحدث والله الموفق"<sup>(١)</sup>

هذا ما استدلل به الماتريدي وهو أنه يثبت ما جاء به القرآن الكريم بأن الله هو الخالق لكل شيء وأن هذا الكون وما فيه من الإبداعات من الموجودات كان بعد أن لم يكن وهذا يدل على حدوثها . ويقول الدكتور الأحمد بعد سرد كلام الماتريدي : "هذا هو الدليل الأول الذي يستدل به الماتريدي على حدوث العالم فهو يرى لزوم قبول أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم- بعد ثبوت نبوته وظهور صدقه وما جاء به من كلام الله تعالى المتضمن وأنه سبحانه هو الخالق لكل شيء ، وأنه خلق السماوات والأرض وأبدعهما من العدم على غير مثال سابق وغير ذلك مما جاء في القرآن الكريم من الإشارة إلى كون كل ما في هذا الكون مصنوعا وموجودا بعد أن لم يكن ، مما يدل على حدوثه بكل ما فيه ونفي أن يكون منه شيء قديما فهو إذا استدلل بما جاء في القرآن الكريم من أن هذا العالم مخلوق وما في ذلك من الإشارة إلى حدوثه بعد أن لم يكن"<sup>(٢)</sup>

## الدليل الثاني: دليل الحس :

هذا هو الدليل الثاني الذي يعتمد عليه الماتريدي ومن وافقه على حدوث العالم بما يحس ويشاهد ويلمس ، وقد ذكر الماتريدي صور عديدة تدل على هذا الدليل ، يقول: "وعلم الحس وهو أن كل عين من الأعيان يحس محاطا بالضرورة مبنيا بالحاجة ، والقدم هو شرط الفناء لأنه يستغنى بقدمه عن غيره والضرورة والحاجة يحوجانه إلى غيره فلزم به حدثه"<sup>(٣)</sup>

صور ووجوه دلالة الحس على حدوث العالم :

(١) الماتريدي ، التوحيد ص: ١١، وانظر الاحمد، منهج الفلاسفة والمتكلمين ص: ١٨١، ١٨٠

(٢) انظر الأحمد منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام، ص ١٨١

(٣) الماتريدي ، التوحيد ص: ١١ انظر الأحمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام ص ١٨١

١. الإحساس بأن الأعيان والمخلوقات محتاجة إلى من يصلح ما فسد منها ، وأنها عاجزة عن إصلاح نفسها بنفسها ،حتى ولو كانت في أرقى أحوال كمالها وقوتها، <sup>(١)</sup> يقول الماتريدي: "وأیضا أن كل شيء جاهل يبدو حاله عاجزا عن إصلاح ما يفسد منه في الحال التي هو فيها موصوف بالكمال في القوة والعلم إذا كان ذلك حيا ولو كان ميتا فسلطان الحي عليه جار،ثبت أنه لم يكن واحد منها إلا بغيره وإذا ثبت الغير لزم الحدث، إذ القدم يمنع الكون لغيره" <sup>(٢)</sup>
٢. ما نحسه ونشاهده من اجتماع طبائع مختلفة ومتضادة في مكان واحد من وهي من صفتها التنافر على الاجتماع<sup>(٣)</sup>، يقول الماتريدي : "وأیضا أن كل محسوس لا يخلو عن اجتماع طبائع مختلفة ومتضادة أما حقها التنافر والتباعد لأنفسها ثبت اجتماعها بغيرها وفي ذلك حدثه" <sup>(٤)</sup>
٣. يقول الماتريدي: "وأیضا أن العالم ذو أجزاء وأبعاض،ويعلم أكثر أبعاضه أنه حادث بعد أن لم يكن ، ويعلم نموؤه واتساعه وكبره،لزم ذلك في كله إذ لا يصير اجتماع أجزاء متناهية غير متناهية" <sup>(٥)</sup>
٤. التغيير والزوال وآية ذلك احتواء العالم على طيب وخبيث وصغير وكبير<sup>(٦)</sup> يقول الماتريدي : "وأیضا أن منه طيب وخبيث وصغير وكبير وحسن وقبيح ونور وظلمة، وهذه آيات التغيير والزوال وفي التغيير والزوال فناء وهلاك إذ معلوم أن الاجتماع يؤكد ويقوي ويعظم دليله النشر وأنه إذا تفرق بطل ذلك فثبت أن ذلك آية الفناء وما احتمل الفناء لم يجز كونه بنفسه" <sup>(٧)</sup>  
هذه هي أهم الوجوه على هذا الدليل وكلها تدل على حدوث العالم .  
وبهذا يكون الباحث قد ذكر جميع الأدلة :الخبر،الحس ،العقل على الحدوث العالم وكلها تثبت النتيجة من خلال المقدمات التي ذكرت وهي أن العالم حادث.

(١) انظر مقدمة كتاب التوحيد ص: ٣١، وانظر منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ١٨٢، وانظر المغربي إمام أهل السنة ص: ١١٦

(٢) الماتريدي، التوحيد ص: ١١، ١٢، وانظر منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ١٨٢

(٣) انظر مقدمة كتاب التوحيد ص: ٣١، وانظر منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ١٨٢،

(٤) الماتريدي، التوحيد ص: ١٢ انظر الأحمد، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام ص: ١٨٢ وانظر المغربي إمام أهل السنة ص: ١١٧

(٥) انظر الماتريدي ، التوحيد ص: ١٢ وانظر المغربي ، إمام أهل السنة والجماعة ص: ١١٧

(٦) انظر المغربي الماتريدي إمام أهل السنة ص: ١١٧، وانظر الأحمد منهج المتكلمين والفلاسفة ص: ١٨٢

(٧) انظر الماتريدي ، التوحيد ص: ١٢



## الطريق الثاني : حاجة الحادث إلى محدث:

تكون الماتريديية قد أثبتت المقدمة الأولى بإثبات حدوث العالم من خلال إثبات مكوناته الجواهر والأعراض، ثم تنتقل إلى المقدمة الكبرى وهي أن الحادث ( العالم ) له محدث. يقول النسفي: " ثم لما ثبت أن العالم محدث والمحدث كان جائز الوجود، وما كان جائز الوجود كان جائز العدم<sup>(١)</sup> وما جاز عليه الوجود والعدم لم يكن وجوده من مقتضيات ذاته فلم يكن اختصاصه بالوجود دون العدم خصوصاً بعد ما كان عدماً إلا بتخصيص مخصص ، ولهذا لا يثبت البناء بدون الباني، فلا بد من محدث له أحدثه وخصه بالوجود والله والموفق<sup>(٢)</sup> ، يقول الصابوني: " وإذا كان حادثاً كان مسبوق العدم ، وما سبقه العدم لم يكن وجوده لذاته، ويستوي في العقل إمكان وجوده و عدمه فلا بد من مخصص يخصص"<sup>(٣)</sup>

إن هذين النصين للإمامين يدلان على ضرورة وجود محدث لهذا العالم بمعنى أن العالم يفتقر إلى هذا المحدث وأن الفعل لا بد له من فاعل، وأن البناء لا بد له من بان وأن هذا العالم لم يكن دون منظم ومنسق له وأن استدلالهم موافق لما استدل به المعتزلة من قبل فهم يتفقون معهم في كيفية الاستدلال ، وعلى هذا تكون الماتريديية قد وصلت إلى إثبات المقدمة الثانية وإثبات النتيجة التي سَعَوْا إليها ؛ وهي حاجة الحادث إلى محدث ، ومع هذا فإنهم لم ينتهوا فأرادوا أن يثبتوا من هذا المحدث لهذا الكون ؟ وعليه ننطلق للتكلم عن هذا المحدث

## الطريق الثالث: المحدث هو الله تعالى :

بعد أن أثبت الماتريديية محدثاً لهذا الكون أرادوا أن يعيّنوا هذا المحدث وهو (الله تعالى) فقد ذكر النسفي متابعاً كلامه بعد إثبات محدث لهذا العالم فيقول : وإذا ثبت أن للعالم محدثاً أحدثه وصانعاً صنعه، كان الصانع واحداً، إذ لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانع ، وذلك دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما؛ فإن أحدهما لو أراد أن يخلق في شخص حياة والآخر أراد أن يخلق فيه موتاً وكذا هذا في جميع المتضادات كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق والسواد والبياض وغير ذلك ، إما أن يحصل مرادهما ووجد في المحل المتضادات وهو محال ، وأما إن تعطلت إرادتهما ولم تنفذ ولم يحصل في المحل لا هذا ولاذاك وهو تعجزهما ، وأما أن نفذت إرادة أحدهما دون

(١)جائز الوجود: قبل ان يكون موجودا يعد كونه كان معدوما ، انظر التمهيد ص ٢٠

(٢) انظر النسفي ، التمهيد ص ٢٢ ، وانظر الحربي، الماتريديية دراسة وتقويماً ص ١٩٨

(٣) انظر الصابوني ، البداية ص ٣٧

الآخر وفيه تعجيز من لم تنفذ إرادته ،والعجز من أمارات الحدث ،فإذا لم يتصور إثبات صانعين قديمين للعالم ، فكان الصانع واحدا ضرورة والله الموفق.<sup>(١)</sup> وكذلك ذكر الصابوني إثبات أن المحدث هو الله .

يقول: فلا بد من مخصص يخصص أحد الجائزين على الآخر ويجب أن يكون المخصص واجب الوجود لا جائز الوجود ، لأنه لو كان جائز الوجود لاحتاج إلى مخصص آخر وذاك لآخر إلا أن يتسلسل أو ينتهي إلى من هو واجب الوجود وهو الصانع جل جلاله ، وإذا ثبت أنه واجب الوجود لذاته ثبت أنه قديم ، لأنه لم يتعلق وجوده بغيره فكان وجوده لذاته فيستحيل عدمه لوجود ذاته الموجب لوجوده أزلا وأبدا<sup>(٢)</sup>

من خلال هذين النصين يتبين أن الماتريدية تثبت أن المحدث لهذا العالم لا بد أن يكون واجب الوجود وليس جائز الوجود لأنه لو كان جائز الوجود لاحتاج إلى مخصص آخر وهو ما يوصل إلى التسلسل وإذا لم يتسلسل فإنه سيصل إلى واجب الوجود وهو الله عز وجل ، ويستدل النسفي بدليل التمانع المعروف لدى المتكلمين بمعنى أنه يمنع أن يكون هناك إلهان في وقت واحد وقد استمدوا هذا الدليل من قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الانبياء: ٢٢)<sup>(٣)</sup> بهذا تكون الماتريدية أثبتت القياس المنطقي الذي يتألف من مقدمتين ونتيجة :العالم حادث ، وكل حادث له محدث ، فالعالم له محدث هو الله .

( ١ ) انظر النسفي، التمهيد ص: ٢٣

( ٢ ) انظر الصابوني، البداية ص: ٣٧

( ٣ ) انظر النسفي ، التمهيد، ص: ٢٣

### الفصل الخامس : المناقشات والمقارنات:

بعد هذا التقرير لمذاهب الفرق : المعتزلة ، الأشاعرة ، الماتريدية و السلف في مسألة أول واجب على المكلف كان لابد في هذا المقام البحثي من مناقشة أدلة هذه الفرق وردود كل منهما على الآخر، إذ أن هذا يثري البحث ، ويضع أمام القارئ حقيقة المسألة وأبعاد الخلاف المتعلقة بها، كما أن المناقشة والأخذ والرد بين أدلة هذه الفرق ليعطي الأهمية الحقيقية لهذا البحث، فثمة فرق بين أن يقف البحث عند عرض آراء هذه الفرق وأدلتها كل على حدة، وبين أن تناقش هذه الأدلة وتبين وينظر في قوتها وضعفها ليصل الباحث بعد ذلك إلى ما وافق الحق منها فيقرره ويؤيده ، وإلى ما خالف الحق فيرده وينقضه.

كما لابد أن ينبه قبل الخوض في هذا المبحث المهم، إلى أن الباحث وبعد استقراء أدلة هذه الفرق على مذاهبها وجد أن أدلة المعتزلة و الأشاعرة و الماتريدية متوافقة فيما يراد إثباته ، أقصد أنهم متوافقون في النتيجة ، وإن كان لا يخفى أن تقرير الأشاعرة وتفصيلهم لأدلتهم وردهم على من خالفهم كان هو الأبرز والأدق والأشمل بين هذه الفرق، فإن كان ذلك كذلك- فإنه تجنباً للتكرار - سيكتفي الباحث بالتركيز على ما قرره علماء الأشاعرة في هذا الباب: لا سيما وأن هذه الفرق الكلامية متفقة على النتيجة وهي أن أول واجب على المكلف هو النظر.

فإذا انتقلنا إلى الأدلة ومناقشتها، نجد أن أبرز الأدلة التي تمثل حقاً محل النزاع في هذه الدراسة :

## المسألة الأولى: ثبوت النظر بالعقل أم بالشرع

لقد استدلت الأشاعرة على منهجهم - أي : وجوب النظر مدرك بالشرع - بمسلكين:  
 الأول<sup>(١)</sup>: التمسك بظواهر النصوص الدالة على وجوب النظر كقوله تعالى: ( فانظر إلى آثار رحمت الله كيف يحيي الأرض بعد موتها) [الروم: ٥٠]. وقوله تعالى: ( قل انظروا ماذا في السموات والأرض) [يونس: ١٠١]، ولما نزل قول الله عز وجل: ( إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) [آل عمران: ١٩٠]، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " ويل لمن لاكها بين لحبيه ولم يتفكر فيها"<sup>(٢)</sup>. فهذه الآيات فيها أمرٌ بالنظر، والأمر يفيد الوجوب؛ . . . ومع أننا نجد الأمدي والإيجي يذكران هذا المسلك - كطريقة من طرق الاستدلال على وجوب النظر بالشرع - إلا أن هذه الطريقة لا تعتمد عندهم، وعدم اعتماد مثل هذا المسلك إنما هو بناء على أن هذه الأدلة - يعني أدلة القرآن والسنة - لا تخرج عن كونها ظنية غير قطعية الدلالة . يقول الأمدي - معقباً على هذا المسلك - : " وعلى كل تقدير فهي غير خارجة عن الحجج الظاهرية والأدلة الظنية "<sup>(٣)</sup>.

وما يهم بحثنا في هذا المقام، هو التناقض الذي وقع فيه الأشاعرة لا سيما من اعتبر أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، ومع ذلك ذهب إلى إثبات وجوب النظر بطريق  
 أما المسلك الثاني وهو المعتمد عند جمهور الأشاعرة<sup>(٤)</sup>، وهو أنهم قالوا: أجمعت الأمة من المسلمين على وجوب معرفة الله تعالى، ووجوب معرفة الله تعالى لا يتم إلا بالنظر. إذ هو غير بديهي وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٥)</sup>. وقد أورد الأشاعرة أنفسهم ما يقرب من عشرة اعتراضات على هذا الدليل المعتمد عندهم<sup>(٦)</sup>. ثم ردوا هذه الاعتراضات وفندوها.

(١) انظر الباقلاني، الإنصاف ص ٢٩، الجويني، الإرشاد ص ٩ - ١١، الأمدي، أبار الأفكار ج ١/ ص ٩٢، الإيجي، المواقف ج ١/ ص ١٤٨-١٤٩، الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ٦٤، التفتازاني، شرح المقاصد ج ١ ص ٢٦٥

(٢) المطيعي، محمد بخيت، حاشية محمد بخيت على شرح الدردير على الخريدة، ص ٣٦ - ٣٧، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤٣١ هـ.

(٣) الأمدي، أبار الأفكار ج ١/ ص ٩٢.

(٤) انظر الأمدي، أبار الأفكار ج ١/ ص ٩٢ - ٩٣، الإيجي، المواقف ج ١/ ص ١٤٨، التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن عميرة، ج ١/ ص ٢٦٥، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ، مصطفى عمران، تحفة المريد ص ١٢.

(٥) يقول الإيجي: " وقد يتمسك في ذلك بقوله تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله) [محمد: ١٩]، لكنه ظني، لما عرفت من احتمال صيغة الأمر غير الوجوب، ولأن العلم قد يطلق لغة على الظن الغالب". المواقف، ج ١/

وبعد التأمل في هذه الاعتراضات يمكننا أن نلقي الضوء على أكثرها قوة وجوهريّة في النزاع بين المعتزلة والأشاعرة فيما يتعلق بطريق ثبوت وجوب النظر هل هو الشرع أم العقل، ومن ذلك احتجاج المعتزلة بأن النظر لو وجب بالشرع لزم منه إفحام الأنبياء وعجزهم عن إثبات نبوتهم؛ لأن المكلف سيقول حيث يأمره النبي بالنظر في معجزته، وفي جميع ما تتوقف عليه نبوته ومن معرفة الله وصفاته، فيقول هذا المكلف: لا أنظر ما لم يجب عليّ النظر، فإن ما ليس بواجب علي لا أقدم عليه، ولا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع عندي، إذ المفروض أنه لا واجب إلا به، ولا يثبت الشرع عندي ما لم أنظر؛ لأن ثبوته نظري – أي: يحتاج إلى نظر – وهذا يلزم منه الدور حيث توقف النظر على استقرار الشرع، وتوقف استقرار الشرع على النظر، فيكون النظر متوقفاً على نفيه<sup>(١)</sup>. وهذا محال فيلزم من يقول: إن النظر يثبت بالشرع، إفحام الأنبياء من قبل المدعويين، وهذا محال أيضاً.

وقد جاء رد علماء الأشاعرة<sup>(٢)</sup> على هذا الاعتراض متفقاً، حيث بيّنوا أنه ما ألزمهم به المعتزلة من لزوم إفحام الأنبياء هو لازم لهم أيضاً؛ لأن النظر لو وجب بالعقل فهو بالنظر اتفاقاً أي: إن وجوبه نظري لا ضروري، بل النظر فيه والاستدلال عليه بمقدمات<sup>(٣)</sup>، حتى يصل إلى أن المعرفة واجبة، وأنها لا تتم إلا بالنظر، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فيقول المكلف حينئذ: لا أنظر أصلاً ما لم يجب النظر، ولا يجب ما لم أنظر<sup>(٤)</sup>. وعليه فما ألزم المعتزلة الأشاعرة به فهو لازم لهم أيضاً، والحل كما عبر عنه متكلمو الأشاعرة أن اعتراض المعتزلة – لا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع – إنما يصح لو كان الوجوب بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع، لكنه لا يتوقف الوجوب في الأمر نفس على

ص ١٤١، وهنا نجد إصراراً على قاعدة [الأدلة النقلية لا تفيد اليقين]، مع أن هذا هو الدليل المعتمد عند الأشاعرة، ومع ذلك لم يسلم من النقد.

(١) انظر الآمدي، أبحاث الأفكار ج ١/ ص ٩٣-١٠٦، الإيجي، المواقف ج ١/ ص ١٤٩-١٦٥.

(٢) انظر الآمدي، أبحاث الأفكار، ج ١/ ص ٩٧، الإيجي، المواقف ج ١/ ص ١٦٣-١٦٤، التفتازاني، شرح المقاصد، ج ١/ ص ٢٦٩.

(٣) وأبرزهم الآمدي والإيجي والتفتازاني – رحمهم الله جميعاً –.

(٤) والعجيب أن الإيجي يصف هذه المقدمات بأنها "مقدمات مفتقرة إلى أنظار دقيقة"، المواقف، ج ١/ ص ١٦٤، وسنناقش ذلك عند حكم إيمان المقلد – إن شاء الله تعالى.

(٥) انظر الآمدي، أبحاث الأفكار، ج ١/ ص ١٠٦، الإيجي، المواقف، ج ١/ ص ١٦٤، التفتازاني، شرح المقاصد، ج ١/ ص ٢٦٩.

العلم به <sup>(١)</sup>؛ فالشرع ثابت في نفس الأمر ، لا بناء على علم المكلف به، والنظر إنما يتوقف على علم المكلف بذلك، فإذا علم المكلف فقد تحقق وجوب النظر بغض الطرف أنظر أم لم ينظر.

وإذا تأملت حجج الفريقين نجد أن كفة المعتزلة هي الراجحة في هذه المسألة، إذا نظرنا لها من زاوية اضطراد الفروع على أصولها، وذلك لما يلي:

أولاً: أنه بإمكان المعتزلة أن يأتوا بالحل الذي جاء به الأشاعرة، ويقولوا : إن ثبوت الوجوب العقلي لا يتوقف على تصديق المكلف به بالفعل ، وإنما يكفي أن يعلم ذلك – أي : المكلف - ، بل هذا الدليل يستقيم على أصول المعتزلة أكثر منه على أصول الأشاعرة، وذلك أن المعتزلة قد أوجبوا النظر بالعقل، وهذا العقل لا ينفك عن أحد ممن يصح عليه التكليف عندهم، فلو قال المكلف: أنا لا أنظر حتى يجب علي النظر. لقال له المعتزلة: قولك هذا من باب العناد ليس إلا، حيث إنك عندنا مكلف حتى وإن لم يأتك رسول طالما أن لك عقلاً، فمحل التكليف لا ينفك عنك سواء أقررت بوجوب النظر عليك أم لا، والحق أن هذا أقرب من قول الأشاعرة بوجوب النظر من جهة الشرع، وإن لم يقر المكلف بهذا الوجوب، وذلك أن الشرع ثابت بنفسه ، وعندهم يكفي أن يعلم ذاك المكلف بالوجوب ، ولا يشترط أن يقر به ، وأرى أن ذلك يصح في أي حكم من الأحكام التكليفية ، باستثناء مسألة النظر في معرفة وجود الله تعالى ؛ لأن أي مسألة شرعية – تكليفية – لا شك أن الأمر بها هو الشارع ، فإذا كان هذا المكلف مصدقاً بالشرع، فعندها نقول له: إن هذا الحكم التكلفي قد أوجبه الشارع عليك، ولما كان هو مصدقاً بهذا الشرع، فيصح عندها أن نقول: إن هذا الحكم ثابت بنفسه سواء أصدق به هو أم لم يصدق، ويصح وقتها إقامة الحجة عليه؛ لأنه هو قد آمن وصدق بهذا الشرع ، فيجب عليه الإقرار بكل ما كلفه به هذا الشرع.

أما أن يؤمر المكلف بأن ينظر في صحة الطرق المؤدية لمعرفة الله، ثم يقال : إن الشرع هو الذي أوجب عليه ذلك، وهو لم يؤمن بالشرع بعد ، إذ لو آمن لكان إيجاب النظر عليه تحصيل حاصل، فهو سينظر ليعرف ما هو مؤمن به، ولا يعني ذلك أن الباحث يرى الصواب في رأي المعتزلة ، وإنما أراد أن يلفت الانتباه إلى أن الأشاعرة قد تأثروا في هذه المسألة بالمعتزلة تأثراً كبيراً <sup>(٢)</sup> ، إلا أنهم لما أرادوا أن يقيسوا هذا الرأي على أصولهم وقعوا في التناقض. وعليه فقد

( ١ ) ( الإيجي، المواقف، ج ١/ ص ١٦٥، وانظر التفتازاني، شرح المقاصد، ج ١/ ص ٢٧٠.

( ٢ ) ( كما سبق النقل عن أكابر الأشاعرة أنفسهم – كأبي جعفر السمناني وغيره .

## المسألة الثانية: رد المتكلمين على السلف في إقرارهم أن النبي أقر الجرم الغفير ممن أسلم دون طلب استدلال

إقرار النبي صلى الله عليه وسلم للجم الغفير ممن أسلم على يديه وفيهم البدوي والراعي والغلام والوحشي والزنجي والمسيبي والرومي والجاهل الضعيف الفهم، وكل أولئك لم يصلنا عن أحد منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأحد منهم : إني لا أقبل إسلامك ولا يصح إيمانك حتى تستدل على صحة ما أدعوك إليه ، بل تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ، ممن كان يعبد الأوثان فقبلوا الإقرار بالشهادتين ، والتزام أحكام الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة، بل الكثير منهم أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبياً سيبعث وينتصر على من خالفه، فلما ظهرت لهم العلامات في محمد صلى الله عليه وسلم، بادروا إلى الإسلام، وصدقوه في كل شيء قاله ، ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما ، والأدلة على ذلك كثيرة متوافرة ، نكتفي منها في هذا المقام ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس: ( أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنشدك الله ، آله أرسلك أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن ندع اللآت والعزى؟ قال : نعم . فأسلم )<sup>(١)</sup>.

وفي حديث عمرو بن عبسة عن أحمد : ( أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما أنت؟ قال : نبي الله ، قلت : آله أرسلك؟ قال: نعم، قلت : بأي شيء؟ قال : أوحى الله لا أشرك به شيئاً )<sup>(٢)</sup>. وفي هذه الأحاديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلام هؤلاء من غير طلب منهم أن ينظروا ويستدلوا على وجود الله<sup>(٣)</sup>. ويزداد الأمر تأزماً إذا علم أن المتكلمين -المعتزلة الأشاعرة والماتريدية - يحصررون النظر- الطرق الموصلة إلى معرفة الله- بأدلة محدودة كطريق الحدوث أو الإمكان، فوجب حينئذ أن نجد هذه الأدلة منقولة عن الصحابة ولو بالمعنى، بل يجب أن يصل إلينا ذلك بالتواتر اللفظي والمعنوي ؛ لأنهم كلهم - قطعاً - عرفوا الله وآمنوا به.

(١) الطبراني ، المعجم الكبير سليمان بن أحمد الطبراني ، مكتبة العلوم والحكم ط ٢ ، ١٤٠٤ تحقيق حمدي السلفي ج ٨ ص ٣٠٦ ح (٨١٥٠).

(٢) ابن حنبل ، المسند ، أحمد بن حنبل الشيباني مؤسسة الرسالة ط ٢ ١٤٢٠ هـ تحقيق شعيب ج ٢٨ ص ٢٣٧ ح (١٧٠١٩) .

(٣) انظر تقرير هذا الدليل: ابن حزم، الفصل في الملل والنحل ، والآمدي، أباكار الأفكار ج ١ ص ٩٥، ٩٦، وابن تيمية، درء التعارض ج ٧ ص ٤٣٣ ، الإيجي المواقف ١- ١٥١- ١٥٥ . وابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٣ ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

رد المتكلمين على هذا الدليل: قرر المتكلمون أن الصحابة كانوا يعلمون الأدلة إجمالاً واستدلوا على ذلك بقول الأعرابي: البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام يدل على المسير، أفسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحر ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير، أما عن السبب في عدم ورود تلك الأدلة- التي نظمها المتكلمون- على لسانهم- أي : الصحابة ومن أسلم في عهده صلى الله عليه وسلم- إنما كان ذلك: (لأنهم قصروا عن التحرير والتوضيح للمقاصد العرفانية والتقريب والتفصيل للدلائل الدالة عليها)<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن أولئك الذين أسلموا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إنما لم يجر على ألسنتهم الأدلة التي قررها وقررها المتكلمون لأنهم عجزوا عن توضيحها ونظمها ، وإلا فهم موافقون على مضمون هذه الأدلة ومعانيها ، وإن عجزوا عن إقامة ألفاظها ومبانيها، ويذكر الإيجي أن هذا القصور لا يضر ، فإن المعرفة الواجبة أعم من الإجمالية التي لا يقتدر معها على التحرير والتقريب ، ودفع الشبه والشكوك، فهذا يحتاج إلى المعرفة التفصيلية ، وهذا العرفان التفصيلي كما يقول الإيجي إنما يجب على وجه الكفاية لا على الأعيان، فالمعرفة عنده تقع على وجهين أحدهما: فرض عين ، وهو حاصل للعوام، والآخر: فرض كفاية وهو حاصل لعلماء الأمصار<sup>(٢)</sup>.

أما الآمدي فقد كان أكثر قرباً من محل الخلاف: حيث ذهب إلى أن السبب في عدم نقل تلك الأدلة والاستدلالات - الكلامية- عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ؛ فذلك لأنهم كانوا مشاهدين للوحي والتنزيل ، وعقائدهم صافية وأدلتهم من الكتاب والسنة ظاهرة ، ولم يكن في زمانهم من يحتاج إلى النظر والمناظرة ، ونفى الآمدي أن يكون الصحابة جاهلين بأدلة هذه المسائل مع صفاء أذهانهم وشدة قرائحهم وصلابتهم في التنقيب عن قواعد الدين إذ كيف يعرف الأحاد منا هذه الأدلة وتخفى على الصحابة رضي الله عنهم، وقد اعتبر الآمدي سبب عدم نقل تلك المسائل عنهم من قبيل عدم وضعهم كتباً في التفسير والحديث والجرح والتعديل والناسخ والمنسوخ والأحكام الفقهية على الترتيب الخاص المعهود في كتب من بعدهم مع أن الصحابة هم أعلم الناس بأصول هذه العلوم وفروعها واليهم مرجعها<sup>(٣)</sup>

وقد يكون الإيجي يخالف الآمدي في هذه الجزئية تحديداً ، حيث يعتبر أن ما ذكر - من عدم النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة من النظر في معرفة الله وصفاته والعقائد الدينية والمسائل الكلامية - أمراً غير صحيح ، بل قرر الإيجي : أن هذا تواتر ، إنهم كانوا يبحثون عن

(١) هذه العبارة نص كلام الإيجي المواقف ١٥١/١.

(٢) انظر الإيجي المواقف ١٥١/١-١٥٢.

(٣) انظر الآمدي أبكار الأفكار ١٠٢/١.



دلائل التوحيد والنبوة وما يتعلق بهما ، ويقررونها مع المنكرين لهما لأن أهل مكة كانوا يحتاجون النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوردون عليه الشبه والشكوك ويطالبونه بالحجة على التوحيد والنبوة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يجيبهم بالآيات الظاهرة والدلائل الباهرة ، ويقرر الإيجي أن القرآن مملوء بتلك الأدلة التي يتوصل بها إلى العقائد الدينية وإثباتها عند الخصم ، بل ويعتبر أن ما يذكر في كتب الكلام ما هو إلا قطرة من بحر مما نطق به الكتاب الكريم ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا " (١)

وإذا تأملت هذه الأدلة نجد أن ثمة تساؤلات تتعلق بها :

فما ذكره من كون الصحابة ومن أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم - كانوا يعلمون هذه الأدلة على وجه الإجمال واستدلّاهم على قول الأعرابي : البعرة تدل على البعير ... أمر فيه نظر من أوجه عدة :

أولاً: أن هناك فرقاً بين استدلال الأعرابي بهذه الآيات الظاهرة وبهذا الخلق الواضح الباهر على الرب تبارك وتعالى وبين أدلة المتكلمين (الحدوث والإمكان) - التي سبق بيان ماهيتها - والمقارن بين هذه الأدلة يدرك الفرق تماماً .

ثانياً: ثم على فرض التسليم بعدم الفرق فإن هذا ليس محل النزاع ، وإنما موطن الخلاف في إيجاب هذا الاستدلال على من أراد الدخول في الإسلام ، ثم هل تكف هذه الكلمات الصادرة من أعرابي يتحدث من محض فطرته من غير سبق تكليف وإيجاب له في أن نقيس ذلك على الأعراب وأهل البادية والعيبد وغيرهم ممن دخل الإسلام ولم يصلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب

من أحد منهم ، أو لم يقبل إسلامه حتى يستدل على وجود الله ؟ بل الأدلة التي ذكرها المتكلمون ولو بالمعنى المضمون ، فهل يغني كلام الإعرابي عن ذلك ؟ هذا قياس فيه نظر كبير ، ثم عزو الإيجي عدم ورود ذلك عن الصحابة وغيرهم ممن أسلم في عهده صلى الله عليه وسلم إلى قصورهم عند توضيح الأدلة وتقريرها أمر لا يسلم ؛ وذلك لأن كلام الإيجي قد يقبل في حق الأعراب وأهل البادية ، لكن هل يقال ذلك في حق كبار علماء الصحابة الذين نقلوا لنا أصول الدين وفروعه ؟! قطعاً لا ، لا يمكننا : إن نقول أن أكابر علماء الصحابة كانوا عاجزين عن تقرير ما في أذهانهم من هذه الأدلة التي قررها وفصلها المتكلمون فيما بعد .

(١) انظر الإيجي المواقف ١/١٥٦ .

وهذا الأمر المستبعد وافق الأمدي على استبعاده ونفيه حيث قرر أنه لا يمكن أن يكون الصحابة جاهلين بأدلة هذه المسائل ، ومعرفة الله تعالى وصفاته مع صفاء أذهانهم وشدة قرائحهم وصلابتهم في التفكير عن قواعد الدين ثم يحل الأمدي هذا الإشكال - أي : عدم نقل أي من هذه الأدلة التي ذكرها المتكلمون عن أحد من الصحابة - أن ذلك من باب عدم وضعهم كتباً في التفسير والحديث والجرح والتعديل على الترتيب الخاص المعهود فيما بعد مع أنهم أعلم الناس بأصول هذه العلوم وفروعها واليهم مرجعها وهم ينبوعها<sup>(١)</sup> .

وفي الحقيقة أن هذا الدليل أو التبرير لا يرقى أن يكون حلاً للإشكال الحاصل في هذه المسألة الكبيرة ، بل هو عند التحقيق والتأمل في غاية الضعف وإليك بيان ذلك :

إننا إذا تأملنا هذه العلوم التي ذكرها الأمدي من تفسير وحديث وفقه نجد أن ماهيتها ومفرداتها هي الكتاب والسنة فالتفسير - مثلاً - يعتمد أقوال الصحابة وآراءهم ، والفقه إنما مداره على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي نقلها الصحابة أنفسهم ، والجرح والتعديل إنما هو قائم لخدمة الحديث ، والتأكد من ثبوته ، وإنما لم يوجد في العصر الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بين ظهرانيهم ، وعليه فهذه العلوم لم تأت بشيء لم يذكره الصحابة ، أو تناولت أشياء لم تنقل إلينا عن الجيل الأول رضوان الله عليهم كالمسألة التي بين أيدينا فهذه العلوم حتى بالصور التي بين أيدينا هي عبارة عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، ولا يحق لأحد أن يستدل ببعض الاصطلاحات والعبارات التي لم يستخدمها الجيل الأول كبعض عبارات الأصوليين - مثلاً- أو المحدثين والفقهاء فإن هذه المصطلحات ما وجدت إلا لتقعيد وتأصيل أدلة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وشتان بين هذا وبين أن لا نجد نقلاً واحداً لا من كتاب ولا من سنة في أصل من أهم أصول الدين على الإطلاق ، بل بدونه لا يمكن للمرء أن يقبل إسلامه على حد قول المتكلمين ، فأين هذا من ذاك؟! فمسألة أول واجب على المكلف لا يمكن أن تتصور بمفهومها الكلامي إلا أن هناك تكليفاً محدداً - أدلة براهين استدلالات - يجب على المرء أن يتبعه ليتمكن بعدها من الوصول لمعرفة الله ، فهل نجد - بناء على ذلك - أي نقل عن ذاك الجم الغفير الذي أسلم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أنه اشترط عليهم حتى يقبل إيمانهم أن يستدلوا وينظروا وسنتنزل لنتساءل: هل نقل شيء من هذه الأدلة أو النظر الذي هو أول واجب على كل مكلف يجب عليه الدخول في الإسلام حتى وإن كان مضموناً أو بالمعنى ؟ وهذا التساؤل لا بد له من إجابة سيما إذا

(١) انظر الأمدي أبكار الأفكار ١٠٢/١ .

علمنا أن الأمدي والإيجي قد أقرّا بمعرفة الصحابة لهذه الأدلة ، أي : الأدلة التي ذكرها المتكلمون في معرفة الله عز وجل والتي يجب على المكلف أن يستدل بها حتى يقبل إسلامه<sup>(١)</sup>

وإذ إن الأمر كذلك فلا بد أن ينقل هذا الذي عرفوه بل لو تنزلنا أكثر من ذلك وقلنا : أين النقل؟

عن أولئك الجم الغفير أنهم طلب منهم الاستدلال أو النظر ، وهذا المطلب لا يمكن أن يتجاوز أو ينكر فهو ركن أصيل في المسألة إن لم يكن هو المسألة كلها ، فلما لم يصلنا نقل يفيد بهذا المطلب بل ثبت لدينا ما يخالفه ويناقضه ؟<sup>(٢)</sup> ، تبين مدى ضعف التعليل الذي ساقه الأمدي ليوضح السبب في عدم نقل هذه الأدلة الكلامية عن الصحابة رضوان الله عليهم .

هذا وقد ذكر الإيجي أن ما يذكر في كتب الكلام ما هو إلا قطرة من بحر ما نطق به الكتاب الكريم واستدل لما ذكر بقوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ( الانبياء: ٢٢)<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أن من استقرأ كتاب الله عز وجل واطلع على المادة الكلامية يدرك أن في كلام الإيجي - رحمه الله - مبالغة وتهويل ولا يعني الباحث في هذا المقام تفنيد هذا الرأي ومناقشته وسأكتفي بنقل كلام عن أحد أئمة الأشاعرة الأوائل مما يناقض كلام الإيجي ويخالفه ألا وهو الإمام أبو الحسن الطبري المعروف بإلكيا الهراس حيث يقول: " في القرآن حجاج وإن لم يكن فيه الغلبة الفلج غير أن العاصي يكتفي به كقوله تعالى : (أفعبينا بالخلق الأول) (ق، ١٥) وليس من أنكر الحشر ينكره لأجل العياء وكذلك قوله تعالى : (ويجعلون لله ما يكرهون) (النحل، ٦٢) ( ألكم الذكر وله الأنثى ) (النجم، ٢١) وليس هذا يدل على نفي الولد قطعاً فمبادئ النظر كافية لهم "<sup>(٤)</sup> .

ولا شك أن كلام إلكيا الهراس أخطر وأبعد عن الصواب من كلام الإيجي إلا أن المراد إظهار مدى التناقض الواقع في تصور مسألة مقدماتها واحدة .

( ١ ) فإذا قال قائل : إن الأشاعرة والماتريدية لا يوجبون هذه الأدلة بتفصيلاتها على العوام ، قلنا: إن حديثنا منصب على أصل المسألة من أساسه - صحة أو عدماً - فالكلام يدور حول أصل مسألة أول واجب ، سواء كانت في حق العلماء أم العوام .

( ٢ ) وسيأتي ذكرنا لهذه الأدلة.

( ٣ ) انظر الإيجي المواقف ج ١/١٥٦ .

( ٤ ) ابن تيمية درء التعارض ج ٧ ص ٣٦٠ .

#### المسألة الرابعة: قول المتكلمين أن التقليد لا يفيد العلم والرد عليهم.

ومما استدل به بعض الأشاعرة أيضاً : قولهم بأن التقليد لا يفيد العلم إذ لو أفاده لكان حاصلاً لمن قلد في قدم العالم ، ولمن قلد في حدوثه ، وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين <sup>(١)</sup> .

يقول الحافظ ابن حجر ردّاً على هذا الدليل : "وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما تقليده صلى الله عليه وسلم فيما أخبر عن ربه فلا يتناقض أصلاً ، واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بأن ذلك كان لضرورة المبادئ ، وأما بعد تقرر الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار ، والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد ، وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع ، ولو لم يفهمها و لم يعرف مأخذها ، وهذا هو محض التقليد ، قال : أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى ، والقول بإيمان من قلدهم وكفى بهذا ضلالاً <sup>(٢)</sup> .

وأختم هذا المبحث بما يزيه ويؤيد ما ذهب إليه الباحث من موافقة مذهب السلف :

وهو ما أقره أكابر علماء الكلام وعلى رأسهم الآمدي والإيجي من كون معرفة الله تعالى قد تحصل بغير النظر ، وهذا الإقرار يعد هادماً للأصل الذي نادى به المتكلمون من كون النظر هو الطريق الوحيد الموصل إلى معرفة الله تعالى .

يقول الآمدي : "نحن إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله تعالى بغير النظر وإلا فمن حصلت له المعرفة بالله تعالى بغير النظر ، فالنظر في حقه غير واجب" <sup>(٣)</sup> .

وعند التأمل نجد أن قول الآمدي هذا يقترب كثيراً مما ذهب إليه السلف، وإذا رجعنا إلى كلام ابن تيمية في هذا الصدد نجد أنه يتفق - إلى حد كبير - مع ما ذهب إليه الآمدي وغيره ، لينحصر الخلاف بعدها فيما هو الأصل عند الخلق : هل هي معرفة الله أم عدمها؟! وقد فصلنا هذه المسألة فيما مضى وأيدنا قول الصواب فيها بالأدلة والبراهين، والله تعالى أعلم .

(١) انظر المصدر السابق ٤٣٣/١٣ .

(٢) ابن حجر فتح الباري ج ٤٣٣/١٣ .

(٣) الآمدي أبحار الأفكار ج ١٠١/١ ، وانظر كلام الإيجي الموافق ١٥٣/١ .

## الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد  
توصل الباحث بعد هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: أن مسألة أول واجب على المكلف شغلت مساحة كبيرة من كتب المتكلمين وكان لها حق الصدارة في كتبهم وذلك لأهميتها.

ثانياً: اختلاف الفرق الإسلامية في أول واجب على المكلف.

ثالثاً: الخلاف حول أول واجب خلاف جوهري وليس خلاف سطحي ترتب عليه تباين في العقائد

رابعاً: أول واجب على المكلف عند السلف هو الشهادتان.

خامساً: السلف ينازعون المتكلمين في أصل مسألة النظر، لانهم يعدون قضية وجود الله أمراً فطرياً لم ينكره من الخلق إلا فئة قليلة لا يعتد بخلافها، أما جل الخلق فهم مقرون بأن الله تعالى هو الخالق الرازق المحيي المميت فباتت مسألة وجوب النظر عندهم لا وجود لها فضلاً عن أن تكون أول واجب على العبد.

سادساً: النصوص التي نقلها السلف لتأييد مذهبهم هي في نظر الباحث أدلة قوية بل هي عند التأمل قد تكون قطعية الدلالة قطعية الثبوت

سابعاً: قرر المحققون من أتباع السلف -كابن تيمية - وغيره، أنه من لم تحصل له معرفة الله الا بالنظر فان النظر حينئذ يجب عليه وجوباً عينياً.

ثامناً: نقل الباحث عدة تعريفات للنظر عند الأشاعرة وكان بعضها اقرب للعموم -كتعريف الباقلاني والجويني- أما الرازي والآمدي والبيضاوي فكانت تعريفاتهم أكثر وضوحاً وواقعية لمفهوم النظر عند الاشاعرة.

تاسعاً: لم تكن بعض الجزئيات المتعلقة بالنظر بمنأى عن الاختلاف بين علماء الاشاعرة أنفسهم، حيث إنهم اختلفوا فيمن يعلم شيئاً بالدليل ثم ينظر فيه ثانياً ويطلب دليلاً آخر إذ يلزم أن ينظر فيما يعلم وهذا مصاد للنظر. واختلفوا ايضاً في مسألة تحقق العلم عند توفر شروط النظر الصحيح هل يكون بالعادة ام بالارتباط العقلي أم بالتولد وغير ذلك من المسائل الجوهرية المذكورة

في هذا البحث وقد حاول الباحث قدر الجهد أن يفهم محل النزاع في هذه الاختلافات محاولاً الترحيح بينها بالدليل.

عاشراً: أخطأ ابن حزم في نسبة القول بأن أول واجب على المكلف هو الشك- عند الأشاعرة بالجملة- فقد نقل الباحث عند أكابر علماء المذهب كالجويني والإيجي ما ينفي ذلك.

الحادي عشر: ومع تخطئتنا لابن حزم إلا أن الباحث وقف على نصوص للآمدي - رحمه الله - يقول فيها إن أول واجب على المكلف هو الشك.

الثاني عشر: لم يقف الباحث على أي نص للإمام الباقلاني يقول فيه إن أول واجب على المكلف هو الشك وقد أيدنا هذه النتائج بالأدلة.

الثالث عشر: إن الإمام الغزالي في بعض كتبه صرح بأن أول واجب على المكلف هو الشك بل أكد بوضوح أن الشكوك هي الموصلة إلى الحصر لكن المرحلة التي عاشها - كما ذكرها في كتابه المنقذ من الضلال - لم تكن من قبيل الشك المنهجي، ثم نسب الغزالي نفسه القول بالشك وبين أن الشفاء الذي أنجاه من حالة الشك لم يكن بنظم أدلة وإنما كان بنور ألقاه الله في قلبه.

الرابع عشر: الخلاف الحاصل بين الأشاعرة فيما يتعلق بأول واجب على المكلف هو النظر أو القصد إلى النظر قد لاتصل إلى مرتبة الخلاف الجوهري.

الخامس عشر: من الخطأ القول بأن الأشاعرة مجمعون على أن أول واجب هو النظر بل هناك من أكابر أئمة المذهب من خالف في ذلك ومن أبرزهم الشهرستاني والبيهقي وابن حجر بل إن الغزالي والآمدي والرازي وحتى الإيجي أقروا بأن معرفة الله ليست محصورة بالنظر، وعند تأمل هذا المذهب نجد أن هناك تقارباً كبيراً بين ما ذهبوا إليه وبين ما قرره ابن تيمية - رحمه الله -.

السادس عشر: لم يكن الأشعري على وفاق تام مع الأشاعرة من بعده في مسألة الاستدلال على وجود الله بطريقة الأعراض حيث اعتبر الأشعري أن كثيراً من العقبات والشبه والشكوك القوية تعترض هذا الدليل ، حين أن هذا الدليل يعد من أبرز الأدلة التي استدلت بها الأشاعرة على وجود الله .

السابع عشر: اتفق الأشاعرة والماتريدية في أن النظر واجب في المعرفة.

الثامن عشر: خالف أبو هاشم المعتزلة بأن أول واجب على المكلف الشك.

التاسع عشر: استدل الأشاعرة والماتريدية على وجود الله بدليلين: الحدوث والإمكان.

والله تعالى اعلم

## المراجع

الباجوري، ابراهيم بن محمد، (٢٠٠٧-١٤٢٧) ،تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، ضبطه وصححه  
عبدالله الخليلي ،دار الكتب العلمية ط٣

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم (١٩٦٣) ،الإنصاف،تحقيق محمد زاهد  
الكوثري،مؤسسة الخانجي،ط٢،

الباقلاني،أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم (١٩٨٧)، تمهيد الأوائل وتلخيص  
الدلائل،مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت،ط١ ،تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر

الباقلاني،محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم (١٩٩٨)،التقريب والإرشاد(الصغير) تحقيق  
الدكتور عبد الحميد أبو زنيد،مؤسسة الرسالة ط ٢،بيروت،

البغدادى، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق ، دار المعرفه ، بيروت .

البغدادى، عبد القاهر بن طاهر بن محمد(٢٠٠٢م)، أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،

ابن عبد البر أبو عمر يوسف أبن عبد البر النمري (١٣٨٧)، التمهيد لما في الموطأ من معاني  
والأسانيد ، ، وزارة عموم الأوقاف المغرب تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري



أبو الحسين البصري، محمد بن الطيب (١٣٨٥-١٩٦٥)، **المعتمد في أصول الفقه**، محمد بن علي البصري أبو الحسين ت (٤٣٦هـ) تحقيق محمد حميد الله دمشق  
أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٩٩٨)، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة. بيروت.

البخاري، محمد بن اسماعيل (١٤٠٧ - ١٩٨٧)، **الجامع الصحيح المختصر صحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط٣

البيضاوي، كمال الدين احمد بن حسن (٢٠٠٧-١٤٢٨هـ)، **اشارات المرام من عبارات الامام أبي حنيفة النعمان في اصول الدين**، دار الكتب العلمية ط١

البيضاوي، ناصر الدين عبدالله (١٩٩٩م)، **طوالع الأنوار في مطالع الأنظار** ط١ تحقيق عباس سليمان، دار الجيل بيروت المكتبة الازهرية للتراث القاهرة

البيهقي، أحمد بن الحسين (١٤١٤) **السنن الكبرى**، دار الباز مكة المكرمة تحقيق محمد عبد القادر عطا .

البيهقي، أحمد بن الحسين، **الاعتقاد**، دار الكتاب العربي، تحقيق السيد الجميلي

التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله (١٩٩٨م)، **شرح المقاصد**، تحقيق عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب ط٣

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، الرد على المنطقيين، دار المعرفة - بيروت

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، مجموع الفتاوى ، جمع عبد الرحمن القاسم

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس (١٤٠٦)، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ،

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس (١٣٩٢)، بيان تلبيس الجهمية ببيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة، ط١ ، ٢م تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.

ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، "درء تعارض العقل مع النقل وموافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن دار الكتب العالمية بيروت

آل تيمية ، عبد الحلیم بن تيمية ، المسودة في أصول الفقه ، محمد محي الدين عبد الحميد

ابن الأثير (٢٠٠٢ .)، النهاية في غريب الحديث و الأثر ، دار الكتب العلمية بيروت - ط٢ .

الثعالبي ، عبد الملك بن محمد ، لباب الآداب ، تحقيق ، أحمد حسن ليج ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

الأثري : عبد الله بن عبد الحميد الأثري وراجعه صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (١٤٢٢هـ)،  
الوجيز في عقيدة السلف الصالح ( أهل السنة والجماعة ) ، ط ١ ، ، المملكة العربية السعودية :  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .

جار الله، زهدي (١٩٧٤) ، المعتزلة، الأهلوية للنشر والتوزيع بيروت، ط ١

الآجري ، الشريعة ، الإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري ، ( ت عبد الرزاق  
المهدي ) ، ط ٢ ، دار الكتاب العربي

الجرجاني ، علي بن محمد (١٩٩١) التعريفات ، طبعة محمد القاضي، دار الكتاب المصري، دار  
الكتاب اللبناني، ط ١،

الجزائري، عبدالرحمن عبد الحميد، اختيارات ابن القيم الأصولية جمعا ودراسة

الجزري، محمد بن يوسف (٢٠٠٣م.)، معراج المنهاج ، تحقيق د. شعبان محمد اسماعيل، دار ابن  
حزم ، ط ١ .

جنزولي، رياض صالح، الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة، دار البشائر

الجوهري ، اسماعيل بن حماد (١٩٩٠) ، الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط ٤ .

الجويني الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ابو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن محمد،  
ط٣ تحقيق محمد موسى يوسف ، مكتبة الخانجي القاهرة

الجويني ،الشامل ابو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن محمد(١٤٢٠هـ )، ط١ تحقيق عبدالله  
محمود محمد، دار الكتب العلمية بيروت.

الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن محمد (١٤١٨هـ) ، البرهان في أصول الفقه ،  
تحقيق د عبد العظيم الديب ،الوفاء ، مصر ط٤.

الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله (١٩٦٥)، لمع الأدلة، المؤسسة المصرية  
العامّة،القاهرة.

الجويني ابو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن محمد (١٤١٢ هـ)، العقيدة النظامية في الأركان  
الاسلامية ( تحقيق محمد زاهد الكوثري ) المكتبة الأزهرية للتراث ، -

حسن ، عثمان علي(١٤١٣ هـ)، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد دار الوطن – الرياض ،  
ط١.

حسن ، عثمان بن علي حسن(٢٠٠٨) ، منهج الاستدلال على مسائل العقيدة عند أهل السنة  
والجماعة ، مكتبة الرشد ، ط٦ .

الحسين ، الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين(١٩٩٥) ، السلفية وأعلامها في موريتانيا ، ط١ ،  
بيروت : دار ابن حزم.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (٢٠٠١) تهذيب التهذيب مؤسسة الرسالة ط ١

ابن حجر، أحمد بن علي (١٤٢١-٢٠٠٠م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام الرياض ودار الفيحاء دمشق ، ط ٣ .

ابن حزم، علي بن أحمد (١٩٩٧م)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة. تحقيق إبراهيم الزبيق، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأحمد، يوسف محمد (١٩٩١)، منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام الاستدلال على وجود الله رسالة دكتوراة – نوقشت في أم القرى سنة.

الحربي، أحمد بن عوض الله بن داخل (١٤١٣هـ)، الماتريدية دراسة وتقويم، دار العاصمة السعودية ط ١١

ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، (١٤٢٠هـ) ، المسند ، مؤسسة الرسالة ط ٢ تحقيق شعيب

الحميدي، عبد العزيز أحمد بن محسن (١٤٢٠-١٩٩٩م) كتاب براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ، دار ابن عفان ، ط ١

الأخضري : عبد الرحمن المالكي (٢٠٠٦م)، السلم المنورق، تحقيق ابو بكر بلقاسم، دار ابن حزم، ط ١

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (٢٠٠٤م) ، **لباب المحصل في أصول الدين** ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ .

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، **مقدمة ابن خلدون** ، دار إحياء التراث بيروت – لبنان

ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (١٩٠٠ ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط

الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار الهلال.

الخلال ، أحمد بن محمد (١٤١٠) ، **السنة** ، تحقيق عطية الزهراني ، دار الراية الرياض ، ط،

الخميس، محمد الخميس (١٤٢٨هـ) ، **أصول الدين عند أبي حنيفة**، دار الاصمعي / ط٢ الرياض

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ، (١٩٩٣م)، **سير أعلام النبلاء** مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الارنؤوط ط٩

الرازي، محمد بن أبي بكر (١٩٩٥)، **مختار الصحاح** ، تحقيق محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون بيروت.

الرازي محمد بن عمر ، **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين**، مكتبة الكليات الازهرية القاهرة

الرازي محمد بن عمر (١٩٩٩م)، **المطالب العالية من العالم الالهي**، محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط١

الرازي، محمد بن عمر ، **المحصول في علم الأصول المحصول في علم الأصول**، محمد بن عمر بن الحسين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى ، طه جابر فياض العلواني.

الرازي محمد بن عمر ، **المباحث المشرقية**، مكتبة بیدار - قم، ط٢

الرازي، محمد بن عمر (١٤٢٤هـ) **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق أحمد حجازي السقا، ص٤١٦ – ٤١٨، دار الجيل، ط١، ، بيروت.

الرازي، محمد بن عمر، (٢٠٠٠م)، **معالم أصول الدين**، تحقيق الدكتور أحمد عبد الرحيم ود. سامي عفيفي حجازي، ط١، مطابع أمون (مركز الكتاب للنشر).

الرازي محمد بن عمر (١٤٢١هـ) **مفتاح الغيب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،

ابن رشد محمد بن أحمد (١٤٢٣هـ) **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة** تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت، ط١،

أبو ريذة، محمد عبدالهادي، إبراهيم النظام وأروء الفلسفية، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.

الزركان ، محمد بن صالح(١٩٦٣)، فخر الدين الرازي وأوؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر بيروت.

الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر (٢٠٠٠) ، البحر المحيط، دار الكتب العلمية ، ط-١ /.

الزبيدي ، محمد بن محمد الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية

زرزور، عدنان، مقالة في المعرفة مقدمة لدراسة العقيدة الإسلامية، مكتبة الفتح

الأزهري ، محمد بن أحمد(٢٠٠١) ، تهذيب اللغة ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . ، ط ١

السفاريني : محمد بن أحمد السفاريني ، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة الناجية، ط٣ ، بيروت : المكتب الإسلامي ، الرياض : دار الخاني

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، صون المنطق ، دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان



السلمي ، عبد الرحيم بن جمائل حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، دار المعلمة للنشر والتوزيع

السنوسي، (٢٠٠٦هـ) العقيدة الوسطى وشرحها للسنوسي تحقيق السيد يوسف احمد ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١

الأسنوي (١٩٩٩) نهاية السؤل ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١،

السوقي،مجمد بن احمد،(٢٠٠٩)حاشية الدسوقي على أم البرهان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط ٣،

الأشعري،علي بن إسماعيل ، مقالات الإسلاميين ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط ٣ تحقيق هلموت ريتز

الشوكاني ، محمد بن علي(٢٠٠٠) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق ، سامي بن العربي ، دار الفضيلة .

الشهرستاني ، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر احمد ،الملل والنحل تحقيق عبد العزيز الوكيل دار الفكر بيروت

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم(١٤٢٥هـ)، نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العالمية، بيروت- لبنان ط.

الأشقر ، عمر الأشقر (٢٠٠٤م)، العقيدة في ضوء الكتاب والسنة ، ( الرسل و الرسائل ) دار  
النفائس ط١٢ .

الشافعي، حسين (١٩٩٨)، الأمدي وآراؤه الكلامية، دار السلام، القاهرة ط١ .

الشنقيطي، محمد الأمين (١٩٩٧)، مذكرة في أصول الفقه تحقيق سامي العربي، دار اليقين .

شيخ زادة، عبد الرحيم بن علي (١٤٢٤-٢٠٠٣م) نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي  
وقع فيها الاختلاف ، دار ابن حزم ، ط١ وهي في مجموع كتاب المسائل الخلافية بين الاشاعرة  
والماتريدية بسام الجبائي

الأصفهاني، شمس الدين محمود، (١٩٩٩م) شرح المنهاج في علم الأصول، تحقيق أ.د. عبدالكريم  
النملة، مكتبة الرشد. ط١، الرياض.

الأصفهاني ، أبو نعيم (١٤٠٥)، حلية الأولياء ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط٤ .

الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، تحقيق فتح الله خليف ، دار المعارف

الطوفي، سليمان بن عبد القوي (١٩٨٧)، شرح مختصر الروضة ، تحقيق عبدالمحسن  
التركي، مؤسسة الرسالة.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) في تفسيره  
جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١.

الطبراني (١٤٠٤هـ) ، المعجم الكبير ، تحقيق عبد المجيد السلفي مكتبة دار العلوم والحكم  
الموصل ط٢.

عبد الله ، الدكتور محمد با عبد الله ، وسطية أهل السنة بين الفرق ، ط١ ، دار الراية

عبيدات، عبد الكريم نوفان عبيدات (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ، الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في  
تقرير مسائل العقيدة الإسلامية ، دار النفائس الأردن

العتيق، عواد بن عبد الله (١٩٩٦م) ، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها : مكتبة  
الرشد، الرياض ط:٣

العتيبي، منيف بن عايش أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة عرض ونقد رسالة دكتوراه

عثمان ، عبد الكريم عثمان (١٣٩١-١٩٧١ م.)، نظرية التكليف، آراء القاضي عبد الجبار الكلامية  
، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان.

العتيمين ، شرح نظم الورقات في أصول الفقه ، ص-١٤ ، دار ابن الجوزي ، ط-١

عرفان، عبد الحميد (١٤٠٤ هـ)، دراسات في فرق العقائد الإسلامية، ط١، مؤسسة الرسالة.

العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة

الأعسم عبد الأمير (١٤٠٧-١٩٨٧) الفيلسوف الأمدي ، مع تحقيق كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، دار المناهل ط١

عمران ، مصطفى عبد الجواد (١٤٣٠ هـ)، تحفة المريد في النظر والتقليد دار البصائر ط ١

الغزالي، ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، المنقذ من الضلال ، تحقيق محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية، بيروت.

الغزالي، أبو حامد الغزالي ، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط٣ .

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ضبطه وقدم له رياض مصطفى العبدلله دار الحكمة دمشق بيروت

الغزالي، ميزان العمل، محمد بن محمد ، ط٢ ، تحقيق سليمان دنيا، دار العارف، مصر

الغزالي أبو حامد ، محمد بن محمد الغزالي الطوسي (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م)، **المستصفى في علم الأصول** ، تحقيق (محمد سليمان الأشقر) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط ١

الغزالي ، أبو حامد (٢٠٠٢) ، **إحياء علوم الدين** ، دار إحياء التراث ، بيروت ط ١ .

الفارابي ، محمد بن طرخان ، **أراء أهل المدينة الفاضلة** د. طه جيشي ، المكتبة الأزهرية للتراث

ابن فارس ، احمد بن فارس بن زكريا (١٣٩٩\_١٩٧٩) ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط

ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ، **روضة الناظر** ، جامعة الإمام محمد بن سعود \_ الرياض ط ٢ ١٣٩٩ بتحقيق ( عبد العزيز عبد الرحمن العدي )

ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، (١٩٩٦) **بدائع الفوائد**، تحقيق هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١ .

ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (١٩٨٦)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنارة الإسلامية، بيروت ط ١٤ ،

انظر ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (٢٠٠١ م)، **اعلام الموقعين عن رب العالمين** ، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١ ،

ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية.

ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (١٣٩٨ - ١٩٧٨)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي.

القرني، عبد الله بن محمد (١٤١٩هـ)، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، دار عالم الفوائد السعودية ط١.

القاري، ملا علي، علي بن سلطان محمد، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، دار البشائر الإسلامية

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، (١٣٩٣ - ١٩٧٢) تأويل مختلف الحديث، دار الجيل - بيروت، محمد زهري النجار

ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢

الكردي، راجح عبد الحميد (٢٠٠٤م)، نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، ج١/ ص ١١٦، دار الفرقان، عمان، ط٢.

الكردي ، راجح عبد الحميد (١٩٨٩م) ، الاتجاه السلفي بين الأصالة و المعاصرة ، ط ١ ، عمان : دار عمّار ،

الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (١٣٣٣هـ) تأويلات اهل السنة ، أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي ت ، تحقيق فاطمة

الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، التوحيد ، حققه فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت .

مانع بن حماد الحسني ١٤١٨هـ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة اشراف وتخطيط ومراجعة.الناشر دار الندوة العالمية للطباعة والنشر الرياض ط ٣.

الأمدي ، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن ، (١٤٠٤هـ) ، الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق ( سيد الجميلي ) ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

الأمدي ، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن ، (٢٠٠٣-١٤٢٤هـ) ، أبحاث الأفكار في أصول الدين ، تحقيق احمد فريد دار الكتب العلمية ط ١ .

ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري ، : لسان العرب ، دار صادر بيروت ط ١.

المبرد محمد بن يزيد (١٩٩٧) ، الكامل في اللغة والأدب و تحقيق محمد أبو الفضل ، إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط-٣ .

المقري، احمد بن محمد، **المصباح المنير**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.

ابن منظور ، محمد بن مكرم الإفريقي المصري ، **لسان العرب** ، ط ١ ، بيروت : دار صادر

محمود، زكي نجيب ، **نظرية المعرفة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

المحمود ، عبد الرحمن المحمود (٢٠٠١م)، **موقف ابن تيمية من الأشاعرة** ، مكتبة ابن رشد، الرياض،

ابن المرتضى، احمد بن يحيى ، **المنية والأمل** ، دار المعرفة تحقيق عصام الدين محمد علي

ابن المنذر (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .) **الإجماع** ، تقديم عبدالله بن زيد المحمود ، تحقيق فؤاد عبد المنعم  
خبير البحوث الإسلامية من مطبوعات المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط ٢،

المقريزي ، احمد بن علي (١٤٢٤هـ) ، **تجريد التوحيد المفيد** اعتنى به علي بن محمد العمران، دار  
عالم الفوائد ط ٢ مكة المكرمة

مسلم **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري  
النيسابوري، الناشر : دار الجيل بيروت ، دار الآفاق الجديدة - بيروت



المطيعي، محمد بخيت (١٤٣١هـ)، حاشية محمد بخيت على شرح الدردير على الخريدة، دار الكتب العلمية، ط١، لبنان.

المغربي علي عبد الفتاح المغربي (١٩٨٥م) إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي، مكتبة وهبه، ط١، مطبعة الدعوة الإسلامية.

الميداني عبد الرحمن حسن (٢٠٠٤م) ، ضوابط المعرفة وأصول المناظرة ، ط ٧ ، دار القلم ،

النايلسي ، عبد الغني (١٣٧٧-١٩٥٨) رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي ط١

النملة عبد الكريم بن علي (٢٠٠١)، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناضر، مكتبة الرشد ، الرياض .

ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز (١٩٩٧) ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق ، محمد الزحيلي ونزيه حماد ، مكتبة العبيكان .

النووي يحيى بن شرف (١٣٩٢هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط٢.

النيسابوري أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد (١٩٨٧)، الغنية في أصول الدين، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الخدمات والإيمان الثقافية بيروت ط١ .

النسفي، أبو معين ميمون بن محمد (١٤٢١-٢٠٠٠م) ، بحر الكلام، دراسة وتحقيق دولي الدين  
الفرفور، مكتبة دار الفرفور، ط٢

النسفي ، أبو معين ميمون بن محمد (١٩٩٠) ، تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريق الإمام  
أبي منصور الماتريدي. تحقيق تحقيق كلود سلامة دمشق

نور، خالد عبد اللطيف محمد ، (١٩٩٥م)، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد  
الله تعالى مكتبة الغرباء ط١

الهمداني ، القاضي أبي الحسن عبد الجبار (ت ٤١٥) ، المغني في أبواب العدل والتوحيد، م ١٢  
راجع إبراهيم مذكور بإشراف طه حسين

الهمداني القاضي عبد الجبار ، المجموع المحيط بالتكليف المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

الهمداني القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد (١٤٠٦هـ ، ١٩٩٦م )، شرح الأصول  
الخمس، تعليق الإمام أحمد بن حسين بن أبي هاشم ، حققه وقدم له د. عبد الكريم عثمان ، مكتبة  
وهبه ط٣

ابن الوزير، محمد بن المرتضى (١٤٠٣هـ)، إثبات الحق على الخلق في رد الخلافات إلى مذهب  
الحق من أصول التوحيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

ابن الوزير، محمد بن المرتضى (١٩٨٤)، **ترجيح اساليب القران**، دار الكتب العلمية، بيروت .

الإيجي ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، **المواقف**، دار الجيل – بيروت، ط ١ ،، عبد الرحمن عميرة .

**THE FIRST DUTY OF “MUKALLAF “AND THE MEANS TO  
RECOGNIZE THE EXISTENCE OF ALLAH  
"A COMPARATIVE STUDY"**

Prepared by

Abdulla Taha Abu Shower

Supervisor

Dr. Rajeh Abdul Hameed Al Kurdi

**ABSTRACT**

This study defines the first obligation subject for the Entrusted to having knowledge of ALMIGHTY ALLAH existence and the methods of having such knowledge of ALLAH existence doctrine by schools, which showed the terms from the inference, consideration, imitation, duty, entrusted and knowing how.

The first chapter states the predecessor scholars in the first duty that the entrusted should perform, which it is to utter and evidence the two testimonies (i.e there is no ALLAH but only one ALLAH; Mohammad is the Messenger of ALLAH), and to evidence their position from knowing ALLAH due to the fact that this should be the legitimate guide.; then they inferred the existence of ALLAH as they considered the evidence of ALLAH existence more than one evidence (i.e. the evidence), instinct, Qur'anic verses and remote parts).

The study also addressed in chapters two, three and four the position of Al Mu'tazilah, Al Ash'arah and Al Maatreedis in the first duty, as they adopted and limited "**consideration**" as the first duty with some differences between them. Their position in knowing ALLAH; should be through mind as Al Mu'tazilah and Maatreedis opinions and should be through Sharia as Al Ash'arah. For inference of the existence of ALLAH, they adopted "**occurrence**" as evidence.

In an exhibition herein, I have demonstrate and view the opinions of the two parties in the matter of the first duty that the entrusted should perform, even the methods of knowing the existence of ALMIGHTY ALLAH. In the end, I have stated a special chapter dedicated for the discussions and comparisons thereupon, and I have stated the most important points of the dissents views and outweighed what is in my point of view consistent and conform the right approach deriving that from Quran and Sunnah and what the predecessor scholars are pursuing, this was objectively discussed in a scientific way being non-biased to any party herein.